

بازدید شد  
۱۳۸۱

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳

کتابخانه مجلس شورای ملی  
شماره ثبت کتاب  
۲۶۱۰۴  
۱۹۰۸  
۲۶۵۹

کتابخانه مجلس شورای ملی	کتاب منطقه شفا	موضوع
بازدید شد ۱۳۸۱	مؤلف	
	موضوع	
	شماره ثبت کتاب	۲۶۱۰۴
	تاریخ ثبت	۱۹۰۸

بازرسی شد  
۳۶ - ۳۷

عقبت فرست شد  
۱۹۰۸

عقود وقرت شد  
۱۹۰۸

۳۴۰  
۲۶۱۰۴

سنگ ناص ۶۱۶۸

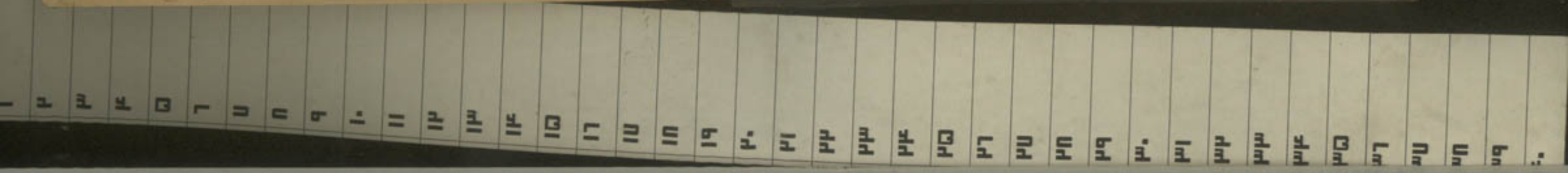


فان الانسان محمول على زيده بالتحقيق والمواطاة وحمل اشتقاق كمال الينا من الغير لان  
 فانه يقال ان الانسان ايضا ذو بيان لا يقر انه بيان وان اتفق ان قبل جسيم  
 لوان ايضا فلا يجر احد الحي في مثل على الموضوع وانما غرضنا ههنا انما جعلنا على  
 سهل المواطاة فلذلك اقمنا الكلي الذي انما يشبهه جزئيات فنبين مواطاة عملها  
 الاسم ولم نذكره في بعض اصابتنا البعض الاخر من ان لا نسلك المتعاد من العرف في  
 قسم هذه الالفاظ في الامر بل نعوذ اليها فنقول ان كل شئ مهيبة هو بها ما هو حقيقة  
 بل هو انه ذلك كل شئ واحد يمكن معنى واحدا مطلقا ليس بصير صيرها مونا كثره اذا  
 الثامن يحصل منها ذلك الشئ واحد فضلا عما يجدها من الظاهر مثل ان يسمي بسم  
 ويرى كان واحدا ليس مطلق بل يثبت حقيقة وجوده من امور معلية ان الالمام حصل  
 مهيبة ذلك الشئ مثال ذلك لانسان فانه يتبين ان يكون جوهر وان كذا امتداد في  
 ابعاد فخر في طولها وعرضها وعظاها ان يكون مع ذلك فانفسه يكون نفسا ابتداء  
 بها ويحتمل في كل مع الادارة ومع ذلك يكون بحيث يصلح ان يتفهم المعقولات وتعلم  
 صاعدا او بعلمها ان لم يكن غائق مر خارجا لاجزائه الانسانية فاذا التزم جميع هذا  
 من علمها ذات واحدة هي ذات الانسان ثم بما علمه معان واسباغ اخرى يحصل بها احد  
 واحد من الاشخاص الانسانية فينبغي ان يتفهم عن شخص مثال ان يكون هذا الصبر ذلك  
 طوبى وهذا ايضا في ذلك استوى لا يكون شي من هذه بحيث لو لم يكن موجودا لذات الشخص  
 كان بالذات غيره لزم من ان نفسا لاجل ذات الشخص بل هذا هو صير وبان لم فاما تكون حقيقة  
 وجوده بالانسانية فكل مهيبة كل شخص به بانسانية لكن ابنة الشخصية يتصل  
 وكثرة وعجز ذلك وقد يكون اتم من الاوصاف الحرة غير الانسانية يشترك فيها اليك  
 مع الانسانية بل يكون اوصافا للانسان العام كونه ناطقا في انفس ناطقة وشا كونه

يكون

بالحقيقة

عقود وقرت شد  
۱۹۰۸





بالطبع لكن كونها طفا المر هو احد الامور التي لما التمام لجمع جملتها الانسان وكونه حكا  
 بالطبع هو امر لا التمام الانسان بهما التمام ندر لو يكن بد من عرضة لمرافا الشئ او اصل  
 انسانا بمقارنة النفس الناطقة لما دونه اعرض للتحجب الموجه في مادته هبته الضحك كالتعب  
 لا هو اخرى من الجمل والكافي والحسد والاستعداد للكنايه وقبول العلم ليس شيئا  
 لما حصل اعرض الشئ لحصول النفس الناطقة لغيره كون حصول النفس الناطقة اذن سابقا لها  
 به حصول الانسان لانه يكون هذا لو ازم بعده اذا استتب الانسان لانه يكون به منها ضحك  
 لك من هذان هبنا اذا ما حقيقة الشئ وان له اوصافا بعضها بالتم منه ومن غيره حقيقة  
 ذات الشئ وبعضها عوارض بل من ذاته لثروا في وجوده وبعضها عوارض غير لثروا في وجوده  
 فاكان من الالفاظ الكليمة تدل على حقيقة ذات الشئ او شيئا فذلك هو الدال على المهيبة وما  
 يكن كلك فلا يكون دال على المهيبة فان دل على الامور التي لا بد من ان تكون متقدرة في الوجود  
 على ذات الشئ حتى يكون بالشيء ما يحصل ذات الشئ ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشئ ولا  
 اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشئ كما انما يدل على غيره منه فذلك ينبغي ان يوافق اللفظ  
 الدال على المهيبة او ما ما يدل على صفته خارجة عن الامر بل لا فية كانت اذ  
 لازمة فانما يقال له لفظ عرضي ولعناه معنى عرضي ثم هبنا موضع نظره هو انه لو كان  
 يكون معنى الذات شتملا على معنى اللفظ الدال على المهيبة اشتمال الالهام على الخاص لا يكون  
 فان قولنا لفظ ذاتي يدل على لفظ لعناه نسبة الى ذات الشئ ومعنى ذات الشئ لا يكون  
 منسوبا الى ذات الشئ انما ينسب الى الشئ ليس هو فاعدا بالحرى ان يظن ان لفظ الذات في انما  
 الاولى به ان يشتمل على المعنى الذي يقوم المهيبة فلا يكون اللفظ الدال على المهيبة ذاتيا فلا يكون  
 الانسان ذاتيا للانسان لكن الجواهر الناطق يكونان ذاتيين للانسان فان لم يجعل الا  
 ذاتيا للانسان بما هو انسان بل الشخص شخص لم يخ امان يكون نسبة بالذاتية الى حقيقة

معتبر

مهيبة الشخص وذلك هو الانسان اتم وانه ان نسبة الى الجملة التي بها يتخصص لكونه ليس هو  
 بل هو جزء ما هو منه من حيث هو جملته في بعضه ان يكون المحل ولا الانسان وما يجري مجراها اذا  
 لشخص فقط بل الامور العرضية ايضا مثل لو ندر وكونه نصيرا وكونه نرا فلان وما يجري مجراها  
 الحيزي قد يكون ذاته لاها اجزاء مضمونة للجزء لا يكون للانسان من حيث هو ذاتي الشخص الا في هذه  
 فمذاه الاكثار ندر على ان يكون الذات شتملا على القول في جمل ما هو لكن قولنا ذاتي فان كان  
 بحيث ندر في القدر يدل عليه هذا المعنى النسبي فانما يجب اطلاقه وضع بين المنطقيين بدل على  
 معنى اخر وذلك لان معنى اللفظ الكلي اذ دل على معنى نسبة الى الجزئيات التي تفرغ لغنا  
 نسبة بحيث انوهت غير موجودة ان لا تكون ذات ذلك الشئ من الجزئيات موجودة الا  
 لان ذات ذلك الشئ بحيث يكون بوضع او لا حتى يصح توهم دفع هذا بل لان دفع هذا  
 مرجح بوضع ذات ذلك الشئ سواء كان لان هذا المرفوع هو حقيقة ذاته او كان هذا  
 المرفوع ما يحتاج اليه حقيقة ذاته ليقوم به فان يقال الاله ذاتي فان لم يكن هكذا  
 وكان يصح في الوجود وفي التوهم ان يكون الشئ الموضوع بجماله مع وضعه وكان لا يصح  
 في الوجود ولكن ليس بوضع سبب هبنا انما لا يصح ذلك في الوجود لان دفعه لا يصح الا  
 يكون ذلك اذ تقع او لا في نفسه يكون وضعه بالجملة ليس سبب دفعه فموقعه في الوجود  
 في الوجود فكما الفهم والفعول فذلك ما يسرع بوضعه والشاوية لك ما يطور دفعه  
 المحل فان ذلك ما يسهل الالذ وكما الخوفان ذلك ما يصعب الالذ واما المرفوع في  
 الوهم دون الوجود فكسوا البحث في اما الذي لا يرتفع لافي الوجود ولا في الوجود  
 يرتفع بوضع السبب فكون الانسان بطبيعة عرضة للتعجب والضحك هو كونها حكا  
 بالطبع فان لا يجوز ان يرتفع عن الانسان في الوجود فان توهم سرورها فان  
 الانسان لانه يكون سرورها لان دفعه لا عرض بالطبع لهذا المعنى هو سبب دفع

مضمون  
 مضمون  
 مضمون

الانسانة بل لا يثبت ان يرفع الا ان تكون الانسانة ولا يرفعها كما انما  
 سببا لثبوت الانسانة بل الانسانة سببا لثبوتها فمدان اختلاف ما بين نسبة  
 المحل والناظر والانسان ايضا لا يثبت في نسبة الاعراض اليها فان النسبة  
 الاولى اذا رخصها او جيب فيها رفع الشخص واما النسبة الثانية فنفس فيها لا يثبت  
 رفع الشخص بل فيها ما يرفع ومنها ما لا يرفع وان يرفع او يرفع اذ يرفع الشخص  
 امار فيها فلا يرفع الشخص البتة فاذا كان الامر عليه هذه الجملة فالذاتي مشتمل على الدال  
 على المهية فقد اضمحلت ان اللفظ المضمحل على منه ذاتي او منه ذاتي فبديل على المهية  
 ومنه عرضي في تعقيب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي  
 فذقي في التميز بين الذاتي والعرضي ان الذات مضموم والعرضي غير مضموم ثم يحصل  
 بين ان كيف يكون مضموما وغير مضموم وقيل ان الذات لا يصبغ في مضموم غير مضموم  
 الشئ والعرضي يصبغ في مضموم غير مضموم بقا الشئ فيجب ان يحصل تحت صفة ما قيل  
 فنقول اما قولهم ان الذاتي هو المضموم اي يثبتا وان كان من الذاتيات غير ان على الهبة  
 المضموم مقوم لغيره فقد علمت ما يرفع من هذا اللفظ لان اعتبارا بالقول كما يفهم من ظاهر  
 ولكن يعنون بما عينا بالذاتي فيكون انما الخواص ما يرفع في مضموم الا ان لا يرفع  
 على المعنى الذي نقل اليه يكون الخط في القول بالخط في الذاتي ويكون كل واحد منهما الى الينا  
 واحدة واما اعتمادهم على الرفع في التوهم فيجب ان تذكر ما اعطيتك سالفان المعنى  
 فذ يكون له وصاف يحتاج اليها او لا حتى يحصل ذلك المعنى يكون له وصاف اخر  
 ويتبعه اذا امتداد ذلك المعنى خالصا فاما جميع الاوصاف التي يحتاج اليها ذلك الشئ  
 يحصل مهية فلن يحصل مضموم مع سلك تلك الاوصاف منه وذلك انه قد سلف لك  
 ان للاشياء مهيبة وان تلك الهبات قد تكون موجهة في الاعيان قد تكون موجهة في الذاتي  
 وان المهية

في تعقيب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي  
 فذقي في التميز بين الذاتي والعرضي ان الذات مضموم والعرضي غير مضموم ثم يحصل  
 بين ان كيف يكون مضموما وغير مضموم وقيل ان الذات لا يصبغ في مضموم غير مضموم  
 الشئ والعرضي يصبغ في مضموم غير مضموم بقا الشئ فيجب ان يحصل تحت صفة ما قيل  
 فنقول اما قولهم ان الذاتي هو المضموم اي يثبتا وان كان من الذاتيات غير ان على الهبة  
 المضموم مقوم لغيره فقد علمت ما يرفع من هذا اللفظ لان اعتبارا بالقول كما يفهم من ظاهر  
 ولكن يعنون بما عينا بالذاتي فيكون انما الخواص ما يرفع في مضموم الا ان لا يرفع  
 على المعنى الذي نقل اليه يكون الخط في القول بالخط في الذاتي ويكون كل واحد منهما الى الينا  
 واحدة واما اعتمادهم على الرفع في التوهم فيجب ان تذكر ما اعطيتك سالفان المعنى  
 فذ يكون له وصاف يحتاج اليها او لا حتى يحصل ذلك المعنى يكون له وصاف اخر  
 ويتبعه اذا امتداد ذلك المعنى خالصا فاما جميع الاوصاف التي يحتاج اليها ذلك الشئ  
 يحصل مهية فلن يحصل مضموم مع سلك تلك الاوصاف منه وذلك انه قد سلف لك  
 ان للاشياء مهيبة وان تلك الهبات قد تكون موجهة في الاعيان قد تكون موجهة في الذاتي  
 وان المهية

وان المهية لا يوجب لها تحصيل احد الوجوه وان كل واحد من الوجوه من الاليت لها  
 بعد ثبوت تلك المهية فان كل واحد من الوجوه من الوجوه بالهبة خواص وعوارض يكون الهبة  
 عند ذلك الوجوه ويجوز ان يكون لها في الوجوه الاخرى غير ان كانت له لوازم بل  
 حيث المهية لكن المهية تكون منفردة ولا تم يلزمها هي فان الاليتية بلزها الوجوه  
 والمثلث يلزم ان يكون زواياها الثلث متساوية لفا انما من الاليتية بلزها الوجوه من بل لانه  
 مثلث وهذه المهية اذا كانت لها مقومات متقدمة من حيث هي مهية لم يحصل الهبة  
 فذ ما قاله المحققون من حصول مقوماتها ولا يثبتا فان اذا حصلت مقوماتها حصلت  
 حصولا متقدما به في العقل معها على الجملة التي تقوم به فاذا كان ذلك حاصله في العقل  
 السلب فيجب ان يكون هذه المقومات مقومات مع ثبوت الشئ بحيث لا يحصل وجوهها ولا  
 يجوز سلبها عنه حتى يثبت المهية في الذهن مع رخصها في الذهن بل الفعل وليست اعني حصولها  
 في العقل خطوها بالبال فكثير من العقولات لا تكون خاطرة بالبال بل اعني الاليتية  
 اخطارها بالبال وخطاها وهي مقوم لبالا حتى يكون هذه مخطورة بالبال وذلك  
 مخطورة بالبال الفعل التي يثبتها عنه كانت تجرد المهية بالفعل خالصة عنها مع تصور  
 تصور المهية في الذهن وان كان كذلك فالصفات التي لهما ذاتية للذات المعقولة  
 ان يعقل الشئ علمه بالوجوه لا يثبت المهية في الذهن دون تصورهما واما ما  
 العوارض فاذا لم يثبت مما تقدم تصورهما في الذهن تصور المهية في الاليتية هي تصور  
 المهية بل هي توابع ولوازم ليست مما تحقق المهية بل مما يثبت المهية فلهذا ثبت في  
 واذا ثبتت ولها الاليتية وان يعقل المهية وان لم يتقدم وان يلزم تعقلها وذلك  
 انما اعني هذا العقل ان يكون اذا تصور الشئ بالفعل لمعنا الاليتية مع ذلك  
 تصور افراد المقومات له اسم بالفعل في الاليتية الاخرى بذهنك بل اعني بهذا انك

9 المقولات

١ فاضطرت الامر من معا بالبال لم يكن لتان تسلب الذي هو مقوم عن الذي هو مقوم له  
 سلبا يصح معه وجوب القوم بما هي في الذهن من دونه وجوب ما يفهم فيه فاذا كان كما ينبغي  
 ان لا يملك سلبه عن بل تعقل وجوبه لا محذورا والعاود في الاضغحة استنباطا للشي  
 الذهن معنى الهبة ولا تعقل وجوبها للهبة بل تسلبها سلبا كما اذا اوجب لك ان  
 في كل العوارض فان من العوارض ما يلزم القيمة من اولها بقينا ليس بواسطه عوارض اخرى  
 فيكون سلبه عن الهبة مع استنباط الهبة واخطارهما معا بالبال مستحيلا اذ كان  
 لها سبب سبط بينهما وبينه وذلك مثل كبر المثلث بحيث يمكن اخراج احد اضلاعه  
 الاستقامة فهو هو او معنى اخر ما يشبه هذا ما هو غرضه وفيه يمكن ان يكون وجوب القوم  
 بواسطه فاذا لم يحط تلك الواسطه بالبال يمكن سلبه مثل كونه في اثنين من المثلث اصغر  
 فاشبهين ولو لا صحة وجوب القسم الثاني لما كانت لازمة بوجوده ولو لا صحة وجوب القسم  
 الاول لما كان ما يتبين لك بعد من اثبات لازم الهبة لثبوت سبطه في خلافه لا يتق  
 امکانه بالبال يكون لان الهبة غير متروكة وجوده له ذهب كما مر في غايه وان كان القوم  
 صلا اللازم والمجمل كما نعلم لان هذا القوم لا مقوما اذ مقوم المقوم مقوم كان كما مر  
 الا من لا واسطه فاما من اللوازم غيرية للشي مع في الذهن ان يتوهم الشيء غير  
 ذلك اللازم من جهة ولم يصح من جهة اما جهة القوم في حيث ان نصفي قد يحصل الذهن  
 مع سلب اللازم عنه بالفعل واعتبار هذه القيمة والحوار بحال الذهن الطلق واما جهة  
 الاستقامة فان يتوهم انه يجوز ان لو كان محض الاعيان وقد سلبه فيها اللازم  
 حتى يكون مثلا كما يصح ان لو كان يكون هذا الشخص موجبا ولا التسبب الذي في سبطه  
 اختلفه فضا يصح ايها ان لو كان يكون هذا المثلث موجودا وكان اقل من قائلين  
 لكن هذا التوهم فاسد ولا يجوز وجوبه وليس كالمذكور مع اعتبار هذه القيمة

كل

بجانب

بحيث من مطابق الوجوه فقد بان لك من هذا ان الصفات ما يصح سلب وجودها منها  
 ما يصح سلبه في الكلا في الوجوه ومنها ما يصح سلبه فيهما مطلقا ومنها ما لا يصح سلبه  
 وهو عارض فيهما ما لا يصح سلبه وهو الذي كان يتميز من العارضات ان الذهن لا يجب  
 سبق ثبوت الذاتي لذاته قبل ثبوت الذاتي بل بما اوجب بوقوث الذاتي واما القوم  
 فان الذهن يجعله بالبا وان وجب لم ينسلفه فذا انفتح لك كيف لم يحصل الذاتي للشي  
 من اقصى على البيان المذكورين في تعقيب ما في التلخيص الدال  
 على الهبة ان الدال على الهبة قد قبل فيه انه هو الدال على في نفسه لئلا يكون ولا يملكه ما هو  
 شر من هذا فلننظر لان هل المقوم في هذه اللفظة بحال العارض القوم هو الذي هو  
 عارض في الخاص انفقوا على سبب النقل بدل على هذا اذا اهلها هذا انفتح لنا عن كثير  
 بحال العارض العارضي فليس يدل عليه في ذلك ان الدال على هبة هو الذي يدل على المعنى الذي  
 الشيء هو هو شي اما بصرفه هو مجموع اقسامه الذاتية المشتركة فيهما والذي يخص ايضا  
 فان الانسان ليس هو هو ان يكون والاشياء المحلولة تحصل الانسان فمحلولة  
 محتاج اليها في ان يكون هو هو كل ما يحتاج اليها ان يكون شي هو هو يكون هو الذي  
 يحصل الشيء هو هو فاذا كان كذلك يكون الذاتي للشيء لطلبه مع غيره في ذاته  
 هو هبة الشيء بل جو هبة والحقان جماعة من كان الذاتي والدال على الهبة واحد  
 الذاتي كما مر الا على هبة ما هو ذاتي وهو الذي سمي به فبعد هذا هذا واما في الحال  
 في الدال على الهبة على سبب الوضع الثاني والعارض الخاص فهو انما يحصل في  
 الانسان والفرق في التوهم انما هو الصنفا يحصلوا في سبطه ما يجرى من جهة امره  
 فكل لا يتوهم انما اجبا ذاتيا لا يحصلها من جهة ما يمتنع اجناسا ويجعلون كما يكون  
 دالا على الهبة لعدة اشياء مختلفة حسب ما ذكرنا من حال الانسان والناطق بالفلسف

٧ وعده مع

الناس فعملون الانسان بدل على الهيئة بالهيئة كما جعلوا الناطق كالت و جعلوا الانسان  
 كالت نوعا للعباد والناطق فان الشئ الذي يقولون انزال على الالهية الذاتية المشتركة  
 يجعلونه شيا غير الدال على الهيئة الذاتية المشتركة فلا يجعلون الشئ الواحد الحال ان يكون  
 الاشياء الالهية ومهية حتى يكون من حيث يشترك في هوية لها من حيث يتميز به عن الشئ  
 هو اية لها حتى يكون الشئ المفعول على الكثرة من حيث يشترك في كثره جنسا او نوعا  
 من حيث يتميز به فضلا فكون ذلك الشئ تلك الاشياء جنسا او نوعا فكون حلالا  
 بل اذا وجدنا جنسا ازيد واسميا اخر لكون فضلا فهو ليس انما جنسا لفضل بقومته  
 اذا وجدنا نوعا اطلبوا شيئا من ذاته هو الفصل وكان الشئ انما هو الالهية من حيث  
 او نوعا لانه في مثل ذلك كان الامر محتملا هذه الاحكام و هي هنا من نوع اخر  
 يكون فاله من كون الدال على ذاته مشتركا في الالهية حقا وهو لا يجب ان يكون ام الذات  
 المشتركة مضمونا في الالهية الذي للذات المشتركة في الالهية هو الذي لا بد على الالهية اصلا حتى  
 الغرض بين الامر بان الدال على الالهية هو الذي يكتبه وكما هو يدل على الالهية واما هذا  
 يتضمن الالهية على اعم الذاتيك المشتركة فانما يدل على الالهية بالعرض لا بتبدل في جنس  
 كالحجوان فان وان يتميز به اشياء من النيات فان ليس التجميع ما يحصى الحجوان حلالا  
 من فانه لا يفتقر ذلك بان جسم بل بان حتم هذا هو الدال على الالهية ولا ولا اجل بدل  
 الحجوان على المنزلة الالهية فكون الحجوان ليس لانه صالحا للهيئة بل على منزهة يكون  
 امتساكك لانه فقول هذا ايضا تكلف به مستقيم اما ان كان لا يكون كان كل كان  
 احدا ما اعم الناطق كالجوهرة فترتبة خاصه بل على الشئ فقلنا مثلا جوهرة الناطق كان يكون  
 دالا على الهيئة وكان يكون نوع الانسان او جنس كان يكون حلا لانسان و احد  
 جوهرة الناطق وليكن عندهم بل جدها ناطق وليس الحجوان والجوهرة بل حلالا

عليها

ان يكون

فان اذا كان حلالا  
 فيكون حلالا  
 فيكون حلالا  
 فيكون حلالا  
 فيكون حلالا

ان يكون للشئ الواحد تام حقيقى الا الواحد ان تكلفوا ان يجمعوا مع الشئ الا ان  
 النسخ الوط على الترتيب كلفه فحصل اندها اليه من ان الدال على الهيئة يجب ان يكون  
 على كل الحقيقة فيكون ح هذا التكلف فيكون ان لا يحتاج الى نقل هذه اللفظة عن الموضوع  
 اللفظة الى الاصطلاح ثانيا فانما الموضوع من بعد ان استعمال هذه اللفظة على ما هي عليه يحفظ  
 الوضع الاو ليعلم استعماله في الوجود التي شعور معها ما يتبع وبعد هذا كل فان ذلك  
 كل بعد الوجود اخرى منها ان يحتمل ايضا حكم الحجوان وانه ايضا يحصل من معانها  
 وخاصة وان المعان العامة فيكون الحسب والشئ ذاقه او صور او كيفية بينها انما  
 يتميز بها هو خصها وصورها كالحجر والشئ ذاقه ذلك في حدها على ان يكون  
 الحجلوان وان كان لا يتميز بجزء منها كالجسم يتميز بجزءه كما لم يحسب فلينسبنا فهذا الاعضا  
 هذا السبيل لا نظرنا هذا النظر وذلك لانا انما ننظر في الحجوان من حيث هو حجوان  
 من حيث هو حجوان شئ واحد من حيث هو ذلك الواحد لا نرى انما ان يتميز بالهيئة الذي  
 عن النيات او لا يتميز فان لم يتميز وجب ان يشترك الحجوان في ان يكون ههنا وان  
 سلك عندها هو حجوان يتميز وان كان قد جعله ايضا جزوا وكان الحجزه اوله  
 ذلك وليس اذا كان الشئ ههنا يصح ان يلد له ذلك الحلال يكون ذلك الحلال  
 لدا لغيره فكل من لا يشبهها في الصفة لا يمنع ان يكون ههنا شرط اخرى للحجوان  
 الذي على الهيئة يتميز بها ما يسجنا او على بعضه و على اخرى بل هو بالهيئة يكون  
 ذلك للتميز دون الحجوان لان ذلك لا يكون بحسب الوضع الاو ولا لا يجب لفضل منصف  
 من استعماله لهذه الالفاظ في اول استعماله بل يكون اضطرارا هذا الجاز الهه انما هذا  
 المفاد واولا الوجود طاهر الفهم لفظا ما يقع شيئا واقصا كان المصنوع المغير من غير العجز  
 من اللجاج الذي هو الالهية فانه لا يذعن للحق ولا غيرا في اذهاب ذلك على ان لا يحطوا

سنوضح

يكون النيات

جملهه والاسم

ما وجدناه من الباحثين سمعها  
 في قسمه اللفظ المفرد الكلي  
 الواسع الخمسة فنقول ان ان قد بين اللسان اللفظ المفرد الكلي اما اني واما عني  
 وان الذي الشئ اما صالح للدلالة على المهية فوجبه واما غير صالح للدلالة على المهية  
 والدار على المهية اما ان يدل على مهية شئ واحد او شيئا لا يختلف باختلافها  
 واما يكون دلالة على المهية انما هي شيئا يختلف واقتضاها اختلافها فاذا  
 الا واللفظ الشمسي او جعلت عليه المشاير اللفظ الانسان اذا وقعت على يد  
 ومثال الثاني دلالة لفظ الجبل اذا وقعت على الوتر والحجر والخرس معا فليس سائل  
 مثلا ما هذه الاشياء فليس هو جواب فان لفظ الجبل يدل على كل حقيقة كانت  
 هو سائل عن جملتها ومطلوب كنه الحقيقة التي لها بالشركة والفرق بين الوجهين ان  
 الوجه اوله يكون دلالته على مهية الجملة ومهية كل واحد فان لفظ الانسان يدل على  
 على كل حقيقة الذاتية التي لا يبدو وعمر وانما يفضل عليها ونخرج عنها ما يخص كل واحد  
 منها من الاوصاف العرسية كما في خمسة ما قبلها واما الوجه الثاني فان تعلم ان  
 الجبلية لا تكون وحدها دلالة على مهية الانسان والفرق بينهما فليس هو جملتها  
 واحد منهما هو وليس انما يفضل عليها بالعصيات بل بالفصل الذاتية واما الله  
 لها من المهية بالشركة فلفظ الجبل يدل عليه واما المحل فيدل على جزوه جملته فيتم عليه  
 دلالة لفظ الجبل فهو من حال حقيقة المشرك فيها وفي تمامها وكان حال الثاني  
 بالقياس الى الانسان لكن لفظا لئلا يقول انه دلالة للجبل الاو مثلها للمحسوس كما  
 انه لا يكون الجبل الاجسام انفس كل المحسوس لا يكون الاجسام انفس فنقول في حق  
 ان قولنا ان اللفظ يدل على المعنى ليس على الوجه الذي فهمنا اعني ان يكون اذ دل اللفظ  
 لم يكن يدور وجود ذلك المعنى فانك تعلم ان لفظ المحرك اذ دل لم يكن يدور ان يكون

هناك

هناك محرك ولفظة السقف اذ لك لم يكن يدور ان يكون هناك اساس  
 مع ذلك لا نقول ان لفظ المحرك مفهوما ولا لفظ السقف مفهوما  
 ولا لفظ الاساس ذلك لان دلالة معنى اللفظ هو ان يكون اللفظ اسما لذلك  
 المعنى على سبيل القصد الاو لا فاكنا هناك معنى اخر يفارق ذلك المعنى ففان  
 من خارج بشعر الذهن بوضع معنى بذلك المعنى الاو فليس اللفظ دلالته عليه بالقصد  
 الاو ولا يدور ان ذلك المعنى محمول على ما يجعل عليه معنى اللفظ كعني الجسم مع  
 المحسوس وما لم يكن محمول على المعنى الذي يتناول اللفظ بالدلالة  
 ايقه على وجهين احدهما الاو لا قربانيا اما الاو لا فكلنا الجبل فان يدور على جملته  
 الجسم والفرق احساس اما انما فذلك لانه على الجسمين معنى الجسم مضمون في معنى  
 الجبلية ضرورة فادل على الجبلية اشتمل على معنى الجسم على انه ليس له من خارج  
 فتكون هناك دلالة بالحقيقة اما اولية واما ثابته ودلالة خارجية اذ دل اللفظ  
 على ما يدل عليه عرف الذهن ان شيئا اخر خارج يفارقه وليس اختلاف معنى اللفظ  
 دخول تدويره ولا دخول لفظين فان اردنا ان نخضع هذا لفظ ونحصل جعلنا اللفظ  
 التي للا لفاظ على ثلثة اوجه لانه مطابقة كما يدل الجبل على جملته الجسم والفرق  
 احساس ودلالة تضمن كما يدل اللفظ الجبل على الجسم دلالة لزوم كما يدل لفظ السقف على  
 الاساس اذ كان كل فلنرجع الى ما نحن فيه فنقول ان الفهم والحسوس هو ان  
 له من خارج ما يعلم انه يحرك يكون جسم او انفس فتكون دلالة الحسوس على الجسم  
 دلالة لزوم واما الجبل فانما يعبر به بالاصطلاح الذي له هذه الصناعات التي  
 ذو نفس حساس فتكون دلالة على حال الحقيقة دلالة مطابقة وعلى الجبلية لانه  
 واما دلالة الحسوس على سبيل المطابقة فانما هي من منه فقط واما الكل من الاجزاء فانما

مفهوم

بدلتها على سبيل الزوم ولست اندهي به في قولنا لفظ وال هذا لفظ وال الالة  
 فقد نظر ان اللفظ الدال على الهيئة ما هو كقصر من صهاين والشبهة المذكور في فاما  
 اللفظ الذي الشئ الذي يدل على الهيئة ما اعتبر اشتراكه لا بسبب اشتراكه في الوجود  
 يكون اسم الذاتيات المشتركة والادال على الهيئة المشتركة لوجبه فهو من اخصه فهو ان  
 صالح ليقتر بعض ما يختص ببعض فهو صالح للابته فكل فاق لا بد من وجوده على هيئة الشئ في قولنا  
 على الابهة فان قال قائل ان الذي يصلح للابهة هو بعينه يصلح للهيئة فان الجسم ان اردت  
 كونه الابهة لانسان والفرس والثور يصلح لاشارة فانه لا يفرق في ذلك الابهة  
 للسمع البصر الا من ليس يحس يكون الذي ينقسم الى قول في جواب هو العقل  
 في جواب اي شئ هو نفسا ما على ان يدخل احدهما في الاخر وكما لم يتبين لك ان ذاك  
 الشئ والاعلى الهيئة فليس يدال على الابهة بل ينمك ما الوجود القوم فهو اما التملك  
 المقدم فيقول ان تعرفه انما لا تمنع ان يكون ما هو الابهة الا اشتداد الاعلى هيئة  
 اشتبا اخرى بل بما او جينا ذلك مما تمنع ان يكون الجسم مثلا والاعلى هيئة خاصة  
 او مشتركة للانسان والفرس والثور كذا لانه الجسمين مع ذلك الجسمين في الذات  
 للانسان والفرس والثور ان الجسمين في اشتراك لعدة اشبا كان الجسمين في مشترك  
 لها انما تمنع كما اقول انما بعد الاشارة في الذاتية المشتركة فيما يفرق ان يكون  
 الجسمين وحدة منهما الابهة مشتركة للاهو التي هما اثنان لها او جيك جعل انما قلنا  
 لفظ في عينها ذات الشئ ثم نقول مهية او غير مهية ونعني بذلك انه كذا في ذلك الشئ  
 لا الشئ غيره واذا اخلصنا عن هذا فيكون ما هو بعد وهذا فان الذي الشئ كالقول في  
 قد يكون عرضها الشئ اخرها هو الجسم فهذا لا يوجب منع قولنا ان الذي لا يكون عرضا  
 فان عرضها يوجب الابهة لا يكون عرضها ذلك الشئ الذي هو له ذاتي واما التملك

الاخر فيقول ان ما تفق بالدال على الابهة ما انما صلوحه الابهة فقط وفي الهيئة  
 حتى انه لا يكون دلالة على معنى يقوم بهه وشركة او خاصه بل على معنى يقوم بهه  
 فاذا قلنا الدال على الابهة عينها هذا المعنى فان تشكك وتشكك واستباح لال قولنا  
 على السمع والبصر الا من هو قول في جواب ما هو ليس كيف يجوز ان يكون قولنا  
 في جواب ما هو فتكون هذه انواع الجسمين او مختلفه بقاينة وايضا في لا يكون  
 مفرع لا على جاب ما هو لان الجسمين انم دلالة وكيفية يكون كذا وهو اكل قولنا  
 عليه لا شركة فيجب ان يتقرر هذا التشكك اكلوا ولا تعطى حمل الجسم على الفصل ذلك  
 بعد فقولنا هذا فتبين هذا فتقول ان الذي الدال على الهيئة يقال له القول في جواب ما هو  
 ولله اني الدال على الابهة يقال له القول في جواب اي شئ هو في ذاته واي ما هو في ذاته  
 واما العرضي فما كان خاصا بطبيعة الجسم عليه لا يعرض لغيره كالمصاحف والكتاب للانسان  
 ويسمى خاصة به عما كان عارضا له لغيره كالابيض للانسان والغيره ويسمى عرضيا  
 عاما فيكون كل لفظ في ذاتي ما والاعلى مهية اعم ويسمى حيا وما والاعلى مهية  
 ويسمى نوا وما والاعلى اية ويسمى فضلا واما الكلي العرضي فيكون اما خاصا  
 لطبيعة واحدة ويسمى خاصة واما مشتركا فيسمى عرضيا عاما فكل لفظ كلي الجسمين  
 واما فصل واما نوع واما خاصة واما عرض عام وهذا الذي هو جنس ليس جنسا  
 في نفس لا بالقبس الى كل شئ بل جنسا لتلك الامور التي يشترك في كل ليس النوع  
 نوعا في نفس وبالقبس الى كل شئ بل بالقبس الى الامور التي هو اعمه وكذا  
 الفصل انما هو فصل بالقبس الى ما يتميز به في ذاته والخاصة انما هي خاصة بالقبس  
 الى اعم من الطبيعة واحدة وكذا العرضي ما هو عرض عام بالقبس الى ما يعرض لاجد  
 فلتسلك الان في كل واحد واحد من هذه بانقره ثم لنبحث عن مشاركاها وسباباتها

٧  
 يخص لرب  
 مقول لرب  
 كنهه لرب  
 اصلها قطبها ابا لرب

الاجز



على العادة التجارية ساكنين فيه مملكة الجماعة  
 في الجنس فنقول ان اللفظة التي كانت في لغة اليونانيين بدل على معنى الجنس كان قد  
 بحسب الوضع الاول على غير ذلك ثم نقلت بالوضع الثاني الى المعنى الذي سمي عند  
 جنس اكان او تلك سمي المعنى الذي يشترك فيه اشخاص كثيرين جنسا مثل ولدانهم  
 كالعلوية او بلديتهم كالمصرية فان العلوية مثلا كانت عندهم يسمي بالجنس الصيا  
 الى اشخاص العلويين وكان المصرية كانت عندهم جنسا بالقبيل الى اشخاص من القبيلة  
 بمصر الساكنين بها وكان ايضا يسمون الواحد المنسوب اليه الذي يشترك فيه اكثر من  
 لهم فكان على مثلا عندهم يحمل جنس العلويين ومصر جنس المصريين مثلا وكان هذا  
 القسم وط عندهم بالجنسية لان عليا سبب كون العلوية جنس العلويين وقصر  
 تكون المصرية جنس المصريين ونظير اسم السبب الى الاسم من السبب اضافة معناه  
 او فابره ويشبه انهم كانوا يسمون الحرف والصناعات انفسها اجناسا للثبات فيها  
 والشكر نفسها ايضا جنسا ولما كان المعنى الذي يسمي لان عند المنطقيين جنسا  
 هو معقول واحد وله نسبة الى اشياء كثيرة يشترك فيه ولو لم يكن له في الوضع الاول  
 اسم نقل من اسم هذه الامور المشابهة لاسم فيسمى جنسا وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون  
 ويرسمونه بانها المقول على كثير من مختلفين بالنوع في جوابها هو وقبل ان يشرع في شرح  
 هذا الحد يدعي ان يشترك في حقايقه الى معنى الحد والرسم ونشر تحقيقه بالشرح  
 انجز الذي يشرع في حال البراهين فنقول ان الغرض لا في معنى الحد بل في معنى الحد وهو الذي  
 باللفظ على معية الشيء فان كان معنى الشيء معنى مغايرا غير ملتزم معان فليس يصح ان يدعى  
 الا بالفظ يتناول ذلك الذات وحدها ويكون هو سميها لا غير فلا يكون له ما يشرع معية  
 باكثر لفظ هو اسم ويجوز ان يسمى اسم يكون اكثر شيئا ولكن دلالة الاسم انما تقيد  
 على الجملة

فان مثل العلوية  
 المولودين

البرهان  
 معية الشيء

علماء يحصل احتياج الى بيان احكامه وتناول ان يفظ بل يتناول ونسبا وعلو في ولو اوردوا  
 لذاته اذا فهمت بقية الذهن ح لغناه منفلا منها الى معناه او يقتصر على العلامات في  
 المهية فلا ينقل اليها على ما هو في سبب الى فخصت في هذا الوقت مثل هذا الشيء لاحد  
 بل لفظ بشرح لواجب من اعراضه لو اذمه واما ان كان معنى انه قولنا من معان فلا يجد  
 وهو القول الذي يؤولف من المعاني التي منها يحصل معيةه وان اخصر الذانبات با  
 اما جنسه اما فصله على ان يتقبله ما سلف له واما فصله من جنس جنس  
 وما يتركب من ذلك فهو له بواسطه وهو في ضمن الجنس الفصل فيجب ان يكون الحد في لفظ  
 من الجنس الفصل فاذا اخصر الجنس القريب الفصول التي لم يحصل منها الحد كما تقول في  
 حد الانسان انه جنس ناطق فان كان الجنس اسم له في اللفظ بحد كقولهم يكون الجنس اسم  
 بحد فصل جنس في نفس حتم ثم المعنى به ناطق من كل من جانب الفصل والحد بالحد يشتمل على  
 جميع المعاني الذاتية للشيء بدل عنها اما دلالة المطابقة فعلى المعنى الواحد المتخصص بالحد  
 اما دلالة تضم فعل الاجزاء واما الاسم فاما يتوحي في ان يؤولف قولنا لولع الشيء لسانه  
 فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشيء الشيء غيره حتى يدل على دلالة العلامة ولحسن  
 احواله ان يثبت في اول جنس ما قريب اما بعد ثم توفى بجملة اعراضه وخواصه ان يفعل  
 ذلك كان ايضا مثال ذلك ان الانسان هو من جنس الانسان ايضا من نفس الشان  
 بادى البشرية فصحاك او يذكر هذه دون الجنون فالمقول في شرح اسم الجنس هو الجنس  
 للشيء الذي يسمي جنسا من القول ما يفي على واحد فقط ومنه ان في كثير من قول  
 على كثيرين بالجنس الا في سبب واما القول على كثيرين فلا يتناول الجنس ثم القول على كثيرين  
 يتناول القول المذكورة الا انما قلنا مختلفين بالنوع في جوابها هو اخص بالجنس  
 ونعني بالمختلفين بالنوع المختلفين في الخصائص الذاتية فان النوع قد يخصصه

حتى يحصل معية

وسماتح

كل شئ في نفسه وصورته غير ملتفت الى نسبة الشئ الى غيره خصوصا اذا كان يصح اللين  
 حله على كثيرين يشترك في الفعل ولا يشترك في الفعل بل بالقوة او افعال التوهم ليس  
 يحتاج في تحقيق الجنس الى ان يلتفت الى شئ من ذلك وان كانت شئما مختلفا  
 ثم قبل على شئ اخر هذا القول كان ذلك الشئ الخارجيا وافهم من قولنا من هذا  
 انه يقال على هؤلاء الكثيرين فيجوز ما هو ان ذلك جلال الشئ كما علمت اما الفصل فافهم  
 مقول في جواب ما هو وجود النوع فان ليس من حيث هو نوع مقول على شئ قولنا  
 هذه الصفة بل مقول على ان يقع ان قبل هو بعينه هذا القول قد صار جديا فاننا  
 بل ايضا ان تعلم في الحدوث التي لا نسبة لها في المضاف بان زيد بها كقولنا الشئ من حيث  
 لها معنى واحد وكانا لما قلنا هذا الحد الجنس تسعنا في اقتضائه زيادة ندر على ما  
 قولنا من حيث هو كذا لو خرجنا عما او ما الشئ الذي يخص من بعد باسم النوع فيستعمل  
 قولنا على كثيرين مختلفين بالنوع بل بالحدوث واما العرضية فلا يقع منها في جواب ما هو  
 فلا شئ غير الجنس موصوفه هذه الصفة لانا حصلنا معنى هذا الحد جعلنا لفظ الجنس  
 اسما له وقد عرفنا بههنا نسبة ذلك ان كان الجنس كالمجنس هو المقول على  
 كثيرين كان الجنس جنس واذ قبل الجنس على المقول على الكثيرين الذي هو جنس كان  
 الجنس مقول على جنس ففسر فنقول في جواب ان المقول على الكثيرين هو على الجنس كقول  
 الجنس ففسر والجنس يقال له كقول الجنس بل كقول العرض عليه بل لا يظن ان كل  
 مقول على كثيرين جنس وكلما هو جنس فانما يقال على كل ما هو جنس بل المقول على كثيرين  
 يعرف بالجنسية عند اعتبار ما تعرض للجنس بالجنسية باعتبار ما هو اعتبار العرفي  
 وكلما تشرح لك كل هذا عن قريب من غير ان يكون بالجنسية مقومة للجنس بالجنس  
 منع ان يكون المعنى الاخص قد يقع على اعم لا على اخص ولو كان الجنس يقال على

في قوله مقول على كثيرين

على كثيرين

على كثيرين قول المقول على كثيرين على الجنس كان شططا محلا لهما بشكل ههنا استعمال  
 لفظ النوع في حد الجنس فانك اذا اردت ان تختل النوع يشبه ان لا يتجدد ما من ان  
 يدخل فيه اسم الجنس كما بينت لك من بعد اذ بينت ان النوع هو المربى تحت الجنس و  
 كلاهما المتعلم بمجمل وتعرف بالمجمل بالمجمل ليس بتعريف ولا بيان وكل ما يتجدد  
 ترسيم فهو بيان وقد اجيب عن هذا ففضل ان لما كان المضافان انما في مهنه كقولنا  
 منهما ما القيس الى الاخر وكان الجنس النوع مضافين وجب ان يتخذ كل واحد منهما  
 في بيان الاخر ضرورة اذ كان كل واحد منهما انما هو القيس الى الاخر وهذا الجواب هو  
 زيادة شك في امر اخرى غير الجنس النوع بشكل فيهما بشكل في الجنس النوع  
 زيادة الاشكال ليس على ان المحقق يقول وزد حد المضافات على حد الجنس النوع  
 وتعرف فيهما اذا كانت مجعولة معا فكيف يعرف الواحد منهما بالآخر وانما من شأن الجمل  
 ان يقصد فيه مقدار الشك فيك جميعها او واحدة منهما وليس في الجمل الذي ورد في هذا  
 الحال تعرف الشئ من تلك المقدمات فانه لو قيل ان الجنس النوع ليسا معا مجهول عند المتكلم  
 المتعلم ولم يقل انما عرف كل واحد منهما بالآخر وهو مجهول فليس هو تعريف مجمل بل هو بيان ان هذا  
 لا يمكن ان كان ولا ايقم بسوغ انما الثالث وهو ان تعريف المجمل بالمجمل ليس بيان لا الترتيب  
 الذي لعنه القدماء غير وجوب صحة اللفظ فانما كان هذا الحال لا يتغير بقدره من قيس  
 الشك والمنا ليدفع لم يعلم شيئا وانهم فقد وضع فيه غلط عظيم وهو انه لم يميز الفرق بين الذي  
 يعرف مع الشئ وبين الذي يعرف به الشئ فان الذي يعرف بالشئ هو ما يعرف بنفسه  
 يصير جزء من تعريف الشئ اذ اضيف للجزء اخر يوصل الى معرفة الشئ ويكون هو الذي  
 عرف قبل الشئ واما الذي يعرف مع شئ فهو الذي اذا استتمت المعرفة بتوفيق المقول  
 للشئ معارف الشئ يعرف هو معرفة ولا تكون المعرفة بتسبق معرفة الشئ حتى يعرف

به الشئ فلذلك لا يكون جزء من جملة تعريف الشئ فان اجزاء الجملة التي يعرف الشئ بالجنس مع  
 لم يعرف الشئ بالوحدة منها يكون فالاعلى جزء من المعنى الذي الشئ فقط فادوات الاجزاء يكون  
 ليس وجميعها يكون الشئ بعدة مجزئاً فاذا توافق عرف الشئ مع ما يعرف مع الشئ المضاف  
 انما عرف مع الهمس يعرف بعضها البعض فيكون معرفة بعضها قبل معرفة البعض لا مع معرفة  
 ذيل الجملة ما يعرف مع الشئ غير الذي يعرف بالشئ فان الذي يعرف به الشئ هو المعرف قبل الشئ  
 ولذلك فانا نقول ان المضافان لا متحد عليهما المجازفة التي اوها الهمس فان انتم هذا  
 الشئ بل في تحديدها كعرب من النطق بزوايه هذا الاختلاف ولهذا موضع ان اقول ان  
 مثله في العاجل فهو انك اذا استلكت الاضغ لم تعلم شيئاً ان اجبت ان الذي الاضغ بل اقول انه  
 الذي ابره يقيناً ان الانسان يعرف الذي يقال اخره متاقي باخره بان الهمس احدهما متاقياً بالمضاف  
 فاذا عرفت تكون ذلك على المضافين معاً واذا قد عرف ان هذا الكلام غير معن فان خرج من  
 المحسب فارقاه فقول ان تحديدها بالجنس يتم ان لم يؤخذ النوع فيه فواضح حيث هو مضاف  
 بل حيث هو الذات فانك اذا عرفت النوع الهية والتحقيق والصدق وقد يعني به ذلك الشئ  
 في عاداتهم لم يكن النوع من المضاف الى الجنس فاذا عرفت بالمتخالفين بالنوع المتخالفين بالهية  
 والصوت تم لك تحديدها بالجنس فانك اذا قلت ان الجنس هو القول على كثير من المتخالفين بالمتخالفين  
 او الماهيات والصوات الذاتية فيجوز ما هو تم تحديدها بالجنس بل يخرج الى ان يؤخذ النوع من حيث هو  
 مضاف فخرج في حد ذاته وان كان الاضغ قد تندرج في ذلك فانه لا يكون مع جزء من المضاف  
 بالحد في الحد ما الا ندرج فلا تلت اذا قلت قول على المتخالف الهية جعلت المتخالف الهية  
 عليه هذه اشارة الى ما عرف الهمس الاضغ واما انك لم تجعل جزء من المضاف بالحد والحد  
 فلان جزء واحد هو الهية او طرفة تحتها الهية والهية حيث هي هية والكلية المتخالفات  
 غير متفردة بالجنس فتكون قد حدثت بالجنس كما تحت في اخره بالقول مع كل النوع الذي

من غير ان

من غير ان جعلته بالفعل من حيث هو مضاف من حد واما شرح هذا الشئ في الحد الذي  
 للمضافات وان لم ينجح ان يكون هكذا وكيف يحصل المقام اعادة لكل واحد من المضافين  
 من خاصية القول بالقياس الى الاخر فنشير الى ذلك في مكان اخر  
 في النوع ووجوب انقسام الكلي اليه النوع فذو ايض في لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع  
 المنطقي فان اللفظ الذي نقلت الفلاسفة اليونانيون فجملة المعنى النوع المنطقي كان يعمل  
 في الوضع الاول عند اليونانيين على معنى صور كل شئ وحقيقته التي لذلك في شئ اخر  
 فوجدوا صوراً ومثيلاً للاشياء التي تحت الجنس تخص كل واحد منها بما فيها من حيث هي  
 انواعها وان كان اللفظة بالجنس كانت تتناول المعنى العام والمعنى المنطقي وكل اللفظة النوع  
 معاً كانت تتناول المعنى العام والمعنى المنطقي وكل اللفظة نوع المنطقي وتتناول عند المنطقين  
 معنيين لحد واحد والآخر احصى بالمعنى العام وهو الذي يرونه مضافاً بالجنس فيجوز  
 بانه المترتب تحت الجنس والذي يقال عليه بالجنس وعلى غير بالذات وما يجري هذا الجري  
 واما المعنى الاخص فهو الذي بما ستمه باعتبار انواعه وهو الذي يدل على هية  
 مشتركة لجزئيات لا تختلف بامور ذاتية فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الاول الذي لا يخرج  
 في الوجوه من وقوع تحت الجنس وفي نوع بالمعنى الثاني وبين المعنيين فرقاً لا يفتقد  
 لادوية بالمعنى الاول مضاف الى الجنس بالمعنى الثاني غير مضاف الى الجنس فانه لا يخرج  
 في تصويره مقولاً على كثيرين بالعد في جواب ما هو الى ان يكون شئ اخر اعم من مقول  
 عليه ومعنى النوع بالوجه الاول ليس كالجنس عند النوع بالمعنى الثاني وذلك لانه ليس مقولاً  
 اذ قد يخرج النوع ان لا يكون الشئ الذي هو نوع هذه الصفة نوعاً بالصفة الثانية  
 اذ لا يمنع في اللسان ان يتصور كلياً هو ليس تحت كل واحد وهو مع ذلك ليس ما يتصور  
 كاللفظة عند وجود ما كان حكمه هذا وعليه هذه الصواب جاز وفي النوع لم يكن كما علم

١ مختلفين

٢١٠٣

ذاتا قطره والم يكن ذاتا الريكن جنسا بالانكان ولا بد ففواضلا ولم وقد يكون لهذا النوع  
 وليس المقصود من كون نوع الانواع هو المفهوم كونه نوعا بمعنى انه مطلق على كثيرين  
 مختلفين بالعدد في جواب ما هو وكيف من حيث هو نوع الانواع فان النوع المطلق كما  
 قد اختلف في تحديده وهو به مقتضا الى انواع فو قد تم استحقاق انى الوجهين وهو  
 اصطلاح المظفين اقدم فانه لا يعدان يكون اولا فقل اسم النوع انما هو هذا  
 على الافراد ثم لما عرفت له ان كان عليه علم لغزس كونه تحت العام لهذه الصفة نوعية ولا  
 يعدان ان يكون الا قدم هو المعنى الاخر فلو كان هذا المعنى لانه ان يكون نوع الانواع  
 ويخصر في اضافته بالنوعية فقط من غير تجنس جعل اولا واسم النوعية في معنى هو  
 ملاصق للاشخاص في عا البصر وهذا شئ ليس يمكن تحصيله وان كان اكثر من على هو الى  
 النسبية وقع بحسب اعتبار النوع للمضاف لكنه يجب علينا ان نعلم ان النوع الذي هو  
 احد الخمسة في القسمة الاولى هو باى المعين نوع فقولنا قد يكون ان يخرج القسمة  
 الخمسة على وجه يتناول كل واحد منها دون الاخر فانه اذا قبل ان اللفظ الكلى الذاتي  
 اما ان يكون مقولا بالمهية او لا يكون والمقول بالمهية اما ان يكون مقولا بالمهية  
 لمختلفين بالنوع والمختلفين بالعدد دون النوع كان قسمه القول بالمهية يتناول الجنس  
 والنوع الملاصق للاشخاص ويضيق اعتبار النوع بالمعنى الذي يكون بالاضافة الى  
 الجنس في القسمة الاولى بل ينضم بعده لك ما هو مطلق على كثيرين مختلفين بالنوع  
 جواب ما هو الى ما هو كذا ولا يوق عليه شئ ذلك فيكون الذى يستجيبنا فقط والى  
 ما يكون مقولا على كثيرين وبقى عليه هذا القول فيصير بهذا الاعتبار نوعا لكن  
 هذه القسمة لا يخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف فقط بل يخرج قسما من هذه النوعية  
 بهذا الاعتبار وهو ان كان جنسا وله نوعية ويخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص

اطلاق  
 في  
 قوله

سالما

سالما صححها وقد يمكن ان يتم بحسب تخرج النوع بالمعنى الاعم فيكون النوع بالمعنى  
 الخاص في القسمة الثانية حتى يكون ما هو نوع اما الذى هو نوع الانواع الذى يخرج  
 له ان يكون النوع بالمعنى الذى يجعله اخصر اما الذى هو نوع يتجسس لكانت اذا  
 الكلى من حيث كلى فالاول اعتبار ان قسمه فتمه يكون له بالقبول الى موضوعات التى هو  
 كلى بحسب ما فيها لك يذهب النوع الذى بالمعنى الاعم وانما يحصل من بعد اعتبار ان  
 وهناك بصير النوع المشعوبه اولا هو النوع بالمعنى الخاص ان له رابع هذا بل روي  
 احوال الكليات وروا فيها ما بينها من حيث هي كلمة مثل الزيادة في العموم والخصوس  
 لبعضها عند بعض لا عند الجزيئات خرج لك النوع المضاف على ما نورده عن قريب  
 وليس يجب ان يكون هذا التفسير مثلا على كل معنى يكون القسمة الكلى فان الشئ قد  
 اقسامه قسمة ثالثة وتقتل من اقسام اخرى له انما تافى سببه بفسمة اخرى فان لم يكن  
 اذا قسمته الى ما هو واعلم يمكن الاقسامين ولما اقلنا لاشاء والطاوة فاحاجا الى السبب  
 قسمه وليس يجب ان تقسمه وتقول ان هذه القسمة الخمسة يجب ان تشمل على كل معنى يكون  
 من قدام الكلى واعتبار انه يجب ان تعلم انه انما يجعل عليه هذا التقسيم ثلث قسمين  
 في اسم وهو اسم النوع والاخرى ان تقول ان هذه الخمسة اذا حصلت حصل من  
 التى بينها العرخر وهو حال الاخص من القول في جواب ما هو عند الاعم حتى يكون نوع  
 نوعه لا اخصر كما هو مرتبة لك انهم شخصية وجزئية ولكن ذلك قد ترك اذ لا التقا  
 اليها فان اثرنا ان يجعل القسمة مخزجة للنوع بالمعنى المضاف الذى هو اعلم ويجب  
 نقول ان اللفظ الذاتى ما مقول في جواب ما هو وما غيره مقول وبغنى بالقول في  
 ما هو ما يصلح ان يكون اذا سئل عن اشياء كثيرة ما هي جوابا ثم نقول والمقول لا  
 جواب ما هو قد تختلف بالعموم والخصوس فيكون بعضها اعلم وبعضها اخص فاعلم مقول

به

مثل

في جواب ما هو جنس الاخضر واحصها نوع للاسم فاذا وجد النوع فصلاك تقسم  
 اخرى فقول انه لا يخرج اما ان يكون النوع من شأنه ان يصير جنسا للنوع لغروا ما ان يكون  
 ذلك من شأنه فهذه القسمة تنهى الى الجنس انها اظهره وتكون طبيعة النوع متحصلة فيه  
 والنوع بالعنى الاخر يدخل فيه بوجه واما القسمة الاولى فلم تكن كذلك واما القسمة المشهورة  
 التي لهذه الجنس فهي اقرب من القسمة الاولى ذلك لانهم يقسمون هكذا ان كل لفظ مفرد  
 اما ان يدل على واحد او على كثير الدال على الواحد هو اللفظ الشخصي اما الدال على  
 كثيرين فاما ان يدل على كثيرين مختلفين بالنوع او كثيرين مختلفين بالعدد والدال  
 على كثيرين مختلفين بالنوع اما ان يكون ذاتيا واما ان يكون عرضيا فان كان ذاتيا  
 فاما ان يكون في جواب ما هو واما ان يكون في جواب اثنى شئ هو فيجاءون الدال على كثيرين  
 مختلفين بالنوع في جواب ما هو جنسا والدال على كثيرين في جواب اثنى شئ هو فصل واما العرض  
 فهو العرض العام ثم يقولون ان الدال على كثيرين مختلفين بالعدد اما ان يكون في جواب  
 ما هو وهو النوع واما ان يكون في جواب اثنى شئ هو وهو الخاصة فهذه القسمة منهم قد  
 فاتها النوع بالمعنى المضاف وفاقها طبيعة الفصل بما هو فصل بل انما دخل فيها من لفصل  
 ما يحل على افرع كثيرين وليس كذلك هو طبيعة الفصل بما هو فصل اذ ليس كل فصل كل  
 على ما يستتبع لك الا ان يراد شيئا استعجزه وتعلم انهم لم يرادوه ولم يفظوا له  
 فليس يمكن ان يجعله لك عدو لهم اللهم الا ان يكون المعام الاقرب واعاها وانهم  
 فان هذه القسمة لم يفرق فيها بين الخاصة وبين الفصل الذي لا يكون الا للنوع  
 وفاقها الخاصة التي هي خاصة نوع متوسط بالقتل اليه فلم يورثه والخاصة بما هي  
 خاصة بل بما هي خاصة لنوع اخر كالم يورد والنوع الا انواعا اخرها  
 في تعقيب سوسم النوع فلتحقق الارجال الحد المشهور للنوع فنقول ان النوع المانع  
 الذي

الذي اضافة فيه الى الجنس فقد وفواحدة اذ حدده باذ النوع على كثيرين مختلفين  
 بالعدد في جواب ما هو وذلك لان الجنس العرض العام لا يشار كما ذكرنا وكل واحد منهما مقول  
 على كثيرين مختلفين بالنوع على كثيرين مختلفين بالعدد اذ يجب ان يفهم من قولهم مقول  
 على كثيرين مختلفين بالعدد انه مقول على ذلك فقط لانك ان لم تفهم ذلك لم يكن كونه  
 مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد ما يقام من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع فان  
 المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون افع مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد  
 فاذا علمت ان التخصص بهذا الاسم انما هو لما لا يفي الاكاد خروج ما يفي على كثيرين  
 مختلفين بالنوع من مفهومي هذا ما يفرق بينه وبين الجنس العرض العام و  
 قد يفرق به ايضا بين النوع والفصل الذي يفي على كثيرين مختلفين بالنوع مثال  
 هذا الفصل للنوع بالتساوي فان فصل الزوج في ظاهر الامر قد يفي على  
 الخط والسطح في ظاهر الامر فليس الزوج وحده منقسما بمقتضى بين في ظاهر الامر  
 ولكن اذا اضيف الى العدد الذي هو كالجنس كان مساويا للزوج ولا يفرق بين  
 النوع والفصل الذي هو خاص بالنوع كالنا طوق اعني الذي له مبدئ في التميز  
 فان هذا للانسان وحده واما الذي يفي الملك فهو بمعنى اخر ليس يشارك الا لاني  
 الملك فيه ولكنه قد يمكن لبعض المتشككين ان يخرج من هذا الحد من هذا  
 وجر فرق بين النوع والفصل وذلك لوجه هو ان طبيعة النوع بهذا المعنى  
 ان لا يفي الا على كثيرين مختلفين بالعدد وطبيعة الفصل لا تقتضي ذلك وهو وجه  
 متكلف لكن قوله في جواب ما هو يفرق بينه وبين الفصل ففهما مطلقا وبقول  
 بينه وبين الخاصة ايضا فان الخاصة لا تدخل لهما فيجاء به وهذا الرسم  
 محقق مطابق للمعنى الذي يفي عليه النوع لان كل يطابق الانواع وانما

ان يكون كونه متوقفا على كثيرين مختلفين بالعدد من قطع  
 عن كونه مقولا في جواب ما هو

رسوم النوع بالمعنى الذي فيه لا ضافة لذلك عندهم رسماً أحدهما قولهم انما الرب  
 تحت الجنس الثاني انه الذي يقال عليه الجنس من طرف ما هو فيجب انظر في جملة القول  
 ان ان عنى بالترتيب تحت الجنس يكون اخص من جملة اي يكون جملة على بعض العمل  
 ما هو تحت فان الشخص النوع والفصل والخاصة بشر جميعها فدان عنى بذلك  
 ما كان كلاً واحداً والشخصي فقد عنى ما هو خارج عن مقتضى اللفظ ومع ذلك فان  
 الفصل والنوع والخاصة بشر جميعها فدان لمعنى بالترتيب هذا بل عنى ما هو اخص  
 ملاصق له هو سطره بينهما وهو ما يلو في المرتبة خارج الشخص اي ودخل الفصل  
 الخاصة وان عنى بالترتيب ما كان ملاصقاً له في ترتيب العموم فلفظ بل في ترتيب المعنى اي  
 خرجت الخاصة ودخل الفصل وان عنى بالترتيب ما يكون خاصاً مدحوا في طبيعة المعنى يكون  
 ما فوقه في معناه اخص من هذا الرسم بالنوع فان الجنس ليس داخل في طبيعة الفصل  
 ولا الخاصة بل هو في الموضوع لها وليس داخل فيهما ونسبة الالهة نسبة الالهة الذي  
 لا بد له من نسبة الالهة في الجوهر على عملك لكن لفظ المرتبة ليس بدله هذا المعنى المحرر  
 بكل هذه الاشارات بل على الوضع الدال على النسبة فليندر في موضع من كتب الصلوات  
 الصائفة انما اذا قيل هذا اللفظ يجب ان يفهم منه هذا المعنى اما الرسم الثاني وهو ان  
 عليه جنسه من طرف ما هو ان عنى بالمقول من طرف ما هو حقيقة ما هي في جانب زيادته  
 انما الذي يقال عليه وعلى غيره جنسه من طرف ما هو ان هو الذي يقال عليه جنسه  
 من طرف ما هو بالضرورة فيكون هذا خاصاً للنوع فان الفصل لا يكون عليه جنس من  
 طرف ما هو البنية وكل الخاصة والعرض العام واما الشخص فلا يمتد به بالجنس واما  
 عنى به ما يعنونونه فيكون بينه وبين الفصل والخاصة والعرض في ذلك يكون  
 بينه وبين الشخص في الان يقسم ان كل هذه الصفات وايضا في ان يكون

المحدث

بذلك ما يشوبه

بينه

بينه وبين فصل الجنس في والذي حذو وقال ان النوع هو اخص كليتين مقولين في قولنا هو  
 فكل احسن من هذا النوع واما ما حكى ابن ابي عمير من كليات مقولين في قولنا هو  
 يعلم ذلك اذا تدبرت بالاصح والواضع القرينة المحذوفين لان ان الجنس ما يكون  
 جنساً ولا يصلح ان ينقل باعتبار لفظه اذا لا يكون في جنس عمه ومنه ما يصلح ان  
 يكون نوعاً باعتبار العواذ يكون في جنس عمه فكذلك النوع منه يكون نوعاً ولا يصلح  
 ان ينقل جنساً اذا لا يكون تحت نوع اخص منه ومنه ما يصلح ان ينقل جنساً باعتبار اخر  
 اذا يكون دون نوع اخص منه فترتيب الجنس تلك مراتب فيكون جنس على الجنس نوع  
 البنية وجنس متوسط هو نوع وجنس تحت جنس اس وجنس اسفل هو نوع وجنس تحت  
 جنس ذلك يكون في باب النوع نوع اسفل ليس تحت نوع البنية وليس جنس البنية ونوع  
 تحت جنس الاجنثى الذي ليس نوع البنية ونوع متوسط هو نوع وجنس وجنس نوع  
 والمثال المشهور لهذا هو من مقولة الجوهري ان الجوهر هو جنس لجنس فو تحت الجنس  
 تحت الجسم الجسم والنفس تحت الجسم والنفس الجوان وتحت الجوان الناطق  
 وتحت الجوان الناطق الانسان وتحت الانسان زيد وعمر وفريد وعمر واشكالها  
 هي الاشكال والجوهر هو جنس الاجنثى اذ ليس فوقه جنس الانسان هو نوع الاقوى  
 اذ ليس تحت نوع وما بينهما اجنثى انواع متوسطة فانها بالقياس الى ما تحتها اجنثى  
 وبالقياس الى ما فوقها انواع فان الجسم نوع الجوهر وجنس الجسم ذي النفس والجسم النفس  
 نوع الجسم وجنس الجسم فان يعم ذلك والحي نوع الجسم ذي النفس وجنس الحي الناطق  
 يعم الحيوانات الحيوان الانسان والحي الناطق نوع الحي وجنس الانسان لانه يعم الانسان  
 والملك فيكون الناطق هو الجنس اسفل والجوهر هو الجنس العلى والجسم ما بين  
 المتوسط ويكون الجسم هو النوع العلى يكون الانسان هو النوع اسفل ويكون الجسم

حسنه  
تدريته

والتحى مع

ذو النفس ما باه هو النوع المتوسط ويكون الجوهري القابل الى ما تحت جنس الاجناس والمثل  
 وبانه لا يقبل له الى ما فوقه يكون جنس الذين نوع ويكون الانسان بالقابل الى ما فوقه نوع  
 الافرواع والنوع السافل اما بقبيله الى ما تحت فهو نوع ليس بحسب وقاس الى ما تحت على  
 وجهين قياس الى ما تحت من حيث هو محمول عليها الحكم العلوم وقياس الى ما تحت باعتبار  
 انها ليست بافرواع وقبيله الى ما تحت من حيث الحكم بغيره معنى النوعية العبر المضافة الى  
 الجسود هو المعنى الثاني مما ذكرنا اما قبيله بالاعتبار الاخر فبيده انه نوع ليس بحسب  
 نوع الافرواع ونوع ليس بحسب نوع بالمعنى المذكور ومفهوم هذه الثلاثة وان تلازم  
 فهي من مفهومات مختلفة واذا جعل اسم النوع اسم الواحد وحده من هذه المتكافؤات  
 عليها الثلاثة ما اشترى الاسم ويكون حده مفهوماً مختلفاً فاجعل اسم الواحد منها  
 فقط كان ذلك القول الذي لا ذلك الواحد جيداً القول الذي لا للغير سماً ليس مفهوماً  
 بل علامة لانه لو كان تحت نوع الافرواع مفهوماً كلبته وان كانت ليس بافرواع كما  
 والملاح والنزك تحت الانسان فكذلك بعد ان يكون فرق جنس الاجناس محمولاً  
 باجناس بل معان لا من فذبت لانه اجناس من اجناس الاجناس كالرجل والعضية  
 وكما هو محمول على ذلك اجناس البهائم مستغن لها بعد واما هذه الغسة التي هي من اجناس  
 وبلغت الانسان فانها غير مستقيمة وان كانت غير ضارة في فهم الغرض القصور في ذلك  
 ذو النفس انما هو التمام المحلوق لم يتساوى الملائكة الا باشارة الاسم فلم يكن تحت نفس  
 جنس اجناس الملائكة وكانت اذا قبل باطن الانسان والملائكة لم يكن الاشارة الى الاسم  
 الذي هو فضل مفهوم للانسان غير مفقود على الملائكة واذا كان كذلك لم يكن المحل الناطق  
 جنس الانبياء والملائكة لا الجحيم والنفس جنس النساء والملائكة والجنات فاذا كان  
 كل من كان ارضاً الملائكة فضلاً عن قسم المحل الناطق الى النساء غير ان احتاج الى السب

الفصل

في الطبيعي والعقل والمنطقي وقابل الكثرة في الكثرة والعدد  
 من هذه النسخ الخمسة انه قد جرى العادة في تفهيم هذه النسخ ان يقال فيها ما هو طبيعي ومنها  
 ما هو منطقي ومنها ما هو عقلي وما قبلها ما هو قبل الكثرة ومنها ما هو في الكثرة ومنها ما  
 هو بعد الكثرة ومن العادة بان يجعل البحث عن ذلك مقصداً بالبحث عن الجنس النوع  
 وان كان ذلك عاماً للكل كما في النسخ فنفرد منسهبين من سلفان كقول احد الامم التي تاتي  
 امثلة لهذه النسخ هي في تفسيره وفي انه جنس نوع او فضل او خاصه او غير ذلك  
 شئاً ويجعل مثلاً ذلك من الجنس فتقول ان المحل نوع ونفسه معنى سواء كان موجوداً في  
 الاعيان او متصفاً في النفس ليس بنفسه عام ولا خاص ولو كان في نفسه عاماً كان  
 المحل نوعاً لا خاصاً من عامه وحيث لا يكون جنس شخصي بل كان كل جنس عاماً ولو كان  
 المحل نوعاً لا جنساً شخصياً لكان المحل نوعاً لا شخصاً لانه لا شخصاً واحداً ذلك الشخص  
 الذي تقتضيه الحيوانية وكان لا يجوز ان يكون شخصاً اخر جنساً بل المحل نوعاً في نفسه شئاً  
 يتصوفاً لذلك من حيث لا يكون لا جنساً لانه لا يفظ وان تصوفاً معاً عام او خاص او غير  
 ذلك فقد يتصور مع معنى ابد على انه جنس نوعاً لا جنساً فان الحيوانية لا تصير  
 شخصاً مشايراً للبهائم بمقارنتها بمشاة الله وكل في العقل لا يكون كذلك الا  
 ان يلحق به العقل معنى يخصه لا يجر من له من خارج ان يكون عاماً حتى يكون في  
 واحدة بالتحقيق هو جنس وفيه عرض في الاعيان الخارجية لكان هو عينه جنساً  
 في كثير من المصنفين واما في الذهن فقد يعرض لهذه الصق الحيوانية العقول ان يجعلها  
 لسبب الامور كثيرة فيكون ذلك الواحد عينه صحيحاً بالنسبة للعدة نشأ كل واحد من اجناس  
 العقل على واحد واحد منها فاما كيف ذلك فلصناعة اخرى فيكون هذا العالم  
 هو العمى الذي يعرض للحيوانية فيكون المحل لهذا العمى كالتصنيف الاعراض من

لغيره شكل او غير ذلك الثوب لا يفسد فيكون الثوب في نفسه مغزولاً لا يفسد معنى فيكون  
هناك معنى اخر كما من اكل الحبوب هو في العقل معنى فانه عام او حيس معنى فانه  
حيوان جنس معنى فيسمى معنى الجنس جنسا منطقيا ومفهوماً في الفروع على كثير من الخلفين  
بالنوع في جوابه هو من غير اشارة الى شئ هو حيوان او غيره ذلك مثل ان الاسبغ في  
نفسه ومعقول لا يحتاج ان يعقل معدنه ثوب وان خبث في عقله مع عقل شئ بل  
الاسبغ ذلك الوجود نفسه معقول فاما ان الانسان وضرة فهو خارج عن معقولية  
انه واحد فالجنس المطبق هو هذا وما الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان الذي يصلح ان  
للمعقول من النسبة التي للجنسية فانه اذا اضطررنا ان يعقل الاسبغ ان يعقل للجنسية  
ولا يصلح لما يفسد من تصور من زيد هذا ولا التصور والانسان فتكون طبيعة الحيوان  
الوجوه في الاعيان بفارق بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد فيكون  
اذا نصحنا ان يخصص معنى هذه الصفة التي هي الجنسية والاشخاص الا الصالح على  
وقولهم الجنس الطبيعي يعنون به الشئ الطبيعي الذي يصلح ان يصغر الذي هو جنس الاسبغ  
هو في الطبيعي جنس لان كماله في الوجود غيره من الامور الطبيعية بهذا المعنى فذلك  
ان يخص هذا المعنى باسم وان يجعل ذلك الاسم من اسم الشئ الذي يفسد له مجال وهو  
الجنسية واما الحيوان الجنسي في العقل فهو المعقول من جنس طبيعي واما الجنسية المعقولة  
المجردة من حيث هو مفرقة في العقل هي ايضا جنس معقول ولكن من حيث انها شئ  
من الاشياء يفت عن المنطقي وفي جنس منطقي ليس وان لم يكن لهذا الذي هو منطقي  
وحيث لا في العقل يمكن ان يكون المفهوم من انه عقل هو المقوم من انه منطقي وذلك  
ان المعنى الذي يفهم من انه عقل لانهم ومفان المعنى الذي يفهم من انه منطقي وذلك  
هو فاذ بان لك اختلاف اعتبارها فالجنس المنطقي تحت شئان احدهما انواع من

يخصص ذلك

جنس

من حيث هو جنس والاخر انواع موضوعاته التي يعرض لها انواع فلان الجنس المطلق  
من جنس عال وحيث ساق فهو على كل واحد مما تحته من الاجناس المنفردة حدة واسم  
في كل واحد منهما انه جنس ويجوز ان يكون جنس او انواع موضوعاته فلا يعطيهما اسم ولا  
حده وذلك لان الانسان الذي هو نوع الحيوان من جهة ان حيوان فلا يعطيه  
مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية لا اسما واحدا فان الانسان لا يحتاج ان  
يصير جنسا من جهة ان الحيوانية عليه باسم ولا يحتاج ان يصير جنسا من جهة ان  
الحيوانية عليه باسم وحده فان صا شئ من انواع جنسا فذلك لا من جهة طبيعة  
جنس الذي هو قبل بل من جهة الامور التي تحته واما الجنس الطبيعي فانه يعطى ما تحته اسم  
وحده من حيث هو طبيعة اي من حيث للجنس الذي هو مثلا الحيوان لا من حيث هو  
جنس طبيعي اي معنى يصلح اذا اضطررنا ان يصير جنسا من حيث هو كانه ليس بهذا  
لما تحته وبالجملة اذا قالوا ان الجنس الطبيعي يعطى ما تحته اسم وحده فهذا العلم قول غير صحيح  
فانه يعطى المرص لا ذلك ليس يعطى من حيث هو جنس طبيعي كالم يعطى من حيث هو جنس  
منطقي ولكن انما يعطى الطبيعة التي لان يكون جنسا طبيعيا وهذه الطبيعة  
بنفسها ليست جنسا طبيعيا كما ليست جنسا منطقيا اللهم الا ان يعطى الجنس الطبيعي  
الا حجة الطبيعة الموضوع للجنسية ولا يعطى الجنس الطبيعي ما عيناه في يصلح ان  
ان الجنس الطبيعي يعطى ما تحته اسم وحده ولا يكون الحيوان جنسا الا لان جنس  
فقط ثم انظر هل انه يستقيم هذا واما العقل فليس موضوعه وحيثية وحيثية  
حكم جميع ذلك في العقل كالم الطبيعي الذي ان تكون الحيوانية في نفسها اسم  
طبيعية نارة وتقليد اخرى لا يكون في انها حيوانية جنسا بوجه من الوجوه لا في  
العقل ولا خارجا عنه بل انما يصير جنسا اذا فرغنا منها اعتبارا في العقل واما من خارج

ذات

في الخارج



وفاشا الى الاعتبارين جميعا لكن الشيء الذي هو طبيعة الجنس العقول فلا يكون على وجهين  
 فانه ربما كان معقولا اولاً ثم حصل في الاعيان وحصل في الكثرة كما يمكن بعقل اول  
 شيئا من الامور الصاعقة ثم يحصل مصنوعا وربما كان حاصل اولاً في الاعيان ثم يصو  
 في العقل كما عرفت لان راي شخص الناس في استنباط الصور الانسانية والجملة ربما كان  
 الصور المعقولة سببا لوجوه الحصول للصور الموجودة في الاعيان وربما كانت الصور الموجودة  
 في الاعيان سببا لوجوه الحصول للمعقولة اي يكون اتم حصلت في العقل بعد ان كانت قد  
 حصلت في الاعيان وكان جميع الامور الموجودة فان نسبتها الى الله والملائكة والجن  
 التي عندنا النفس الصاعدة فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلومات والملائكة  
 من الامور الطبيعية موجودة قبل الكثرة وكله عقول منها معنى احد يحصل المعاني والحوادث  
 في الكثرة فيحصل الكثرة ولا يندفعها بوجوه الوجود اذ ليس خارج الاعيان في احد بل  
 تفريق فظن يحصل من اخرى بعد حصول في الكثرة معقولة عندنا او ما هو قبل الكثرة  
 على اي جهة هل هو في افعالها معلومة ذات احدية تكثرها ولا تكثر او على افعالها فاعلم  
 فليس هذا هو ان فلان لذلك نظر علماء الفروع واعلم ان ما قلناه في البحث هو مثال ذلك  
 النوع والمصل والخاصة والعرض العام يهدى بسبل الاحاطة بعقلية ومنطقية وطبيعية  
 وما في الكثرة منه وقابها وهذا واعلم ان الامور التي هي في الطبيعة لاجل الاجزاء في  
 فوف واحد ومتناهية كما سبغ لك بعد هذا واما الصور التي هي انواع الانواع في  
 منها في الطبيعة متناهية واما هي في انفسها متناهية بالصور فان انواع الانواع كثر  
 العقول التي باسلك بعدا بينها هي كل انواع الكثرة والكيفية والوضع وعرف ذلك  
 واما الاستقاص فافها غير متناهية بحسب التكون والتقدم والتأخر واما الحسب الحصول  
 في زمان متناهية ووقت متناهية وشرع والشخص افا بصيرت شخصيا بان يقرن بطبيعة النوع

خواص منهن

خواص عرضية لازمة وغير لازمة ويعين لها مادة مشار اليها ولا يمكن ان يقترن بالخواص  
 خواص معقولة كما كانت في اقسامها الاشارة الى معنى متشخص فيقول به الشخص في ذلك  
 فانك لو قلت نهد هو الطول كان الوبس الكذب وكذا او كمن شئت من الارض فانها  
 يعين لك في الذهن شخصية بل يجوز ان يكون المعنى الذي يجمع من جملة جميع ذلك  
 كثر من واحد بل انما يعينه الوجود والاشارة الى معنى شخصي كما يقول انه ابن فلان في  
 في وقت فلان الطول الفيلسوف ثم يكون انفق ان لم يكن في ذلك الوقت مثلك في جميع  
 هذه الصفات يكون قد سبق لك ان يتم المعرفة بهذا الانفا في ويكون ذلك لا بد ان الله  
 يتوخى اشارة اليه من الحسن نحو اشارة الى فلان بعينه وقران بعينه فيمساك الشخص  
 زيد ويكون هذا النوع الاعلى شخصية واما طبيعة النوع وحده فاله يلحظه في اذه  
 عليه فلا يجوز ان يقع فيه كثره ولا يقرن لنا زيد وعمره انه شخص سما بالاشارة الى  
 بظن اكثرهم الا ان يعنى بالشخص شخصا بعينه واما الشخص مطم فهو يدل على معنى واحد  
 عام فانا اذا قلنا زيدنا شخص لمزيد بذلك من زيد بل ردنا انه بحيث لا يصح اطلاق  
 اشراكه في مفهومه وهذا المعنى اشارت فيه غيره فالشخصية في الاحوال التي تعرض للطابع  
 الموضوعية للجسدية والنوعية كما تعرض لها الجسدية والنوعية والفرق بين الانسان  
 الذي هو النوع وبين شخص الانسان الذي يم بالاسم فقط بل بالقول ايضا فان قولنا الانسان  
 معناه انه حيوان ناطق وقولنا انسان شخص هو هذه الطبيعة مأخوذة مع عرض بعض  
 لهذه الطبيعة عند مفارقتها للمادة المشار اليها وهو قولنا انسان واحد اي حيوان ناطق  
 متخص فيكون الحيوان الناطق اع من هذا الحيوان الناطق فذ يكون نوعا وقد يكون  
 شخصا اي هذا الواحد المذكور في الناطق فذ يكون نوعا فان النوع حيوان ناطق  
 كان الحيوان الناطق الشخصي حيوان ناطق والعموم فذ يختلف في الامور العامة من النوع

والمعنى الذي هو  
الاعتبار في  
الاعتبار الذي هو

ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية كالعمى الذي يكون امم بعين الانسان وقد يكون  
الاعتبارات اللاحقة كما ان العمى امم من العمى وهو ما هو جنسا من العمى  
ما هو نوعا من العمى وهو ما هو جنسا من العمى وهو ما هو جنسا من العمى  
الجزئية التي لها درجة واحدة في الترتيب تحت العمى بل هي اعتبارات تلحقه وتخصمه  
الانسان فلو اخذ مع عرض من الاعراض كالانسان الصالح فهو على جميع ما يقع عليه  
الانسان وحده من الجزئيات الموضوعية كالكائنات الشخصية وذلك لان الواحد  
الولام التي يلزم الاشتباوسنين اهل البيت موقوفة لما بها فاذا اقرنت الواحد  
بالانسان على الوجه المذكور فمما ان الانسان الشخصي الذي اشرقت في كل شخص  
ولا يكون لذلك نوعا لا مجموع طبيعة عارض لها لا اذم غيره فهو ذلك هذا لبيت  
تكون انواعا كما ان الانسان مع الصالحات ومع البكاومع المخدرات الساكن  
قابل للملاحظة وغير ذلك يكون نوعا اخر بل الانسان يجوز نوع فتلحقه لواعظ  
تلك الواضع لواعظ النوع ليست امورا توجب النوعية الجديدة وهذا ما تحققه في  
الفلسفة الاولى في الفصل واما الفصل فان اسم يدل بعينه  
المنطقيين على معنى اول وعلى معنى ثانى وليس سلبا ما سلبا في الجنس والنوع  
اذ كان الوضع الاول في الجنس انما هو للجهو والنظر الخاص بل المنطقيون انفسهم  
يستعملون على وضع اول وعلى نقل اما الوضع الاول فانهم كانوا يسمون كل معنى بغير  
عن شئ شخصيا كان او كليا فضلا ثم نقلوا بعينه لك الوا بغير الشئ في ذاته واذ نقلوا  
فذلك انهم جعلوا الفصل مقولا على اشتباؤثلاثة بحسب التقديم والتاخرية كان  
الفصل ما هو عام ومنها هو خاص ومنها هو خاص الخاص من الفصل العام هو الذي يجوز  
ان يفصل بجزئ من غيره ثم يجوز فيفضل لك الغير من غيره ولا يجوز ان يفصل الشئ

كالعمى الذي هو

مثلهما

بهم

بعين نفس بحيث في مثل ذلك العوارض المفارقة كالقبام والفقو فان زيد ان تقص  
عن عمرو بان فاعده وعم ليس بقاعد ثم كره اخرى يفصل عنه عمرو بان فاعده فيكون هذا  
الافصال بالقوة مشتركا بينهما وحيث زيد يفصل عن غيره فيبين بان يكون مرفقا  
ومرة ليس بقاعد فهذا هو الفصل العام واما الفصل الخاص فذلك هو الاذم المحلي الذي  
من العريضات فانه اذا وضع الافصال بعرض غيره مفارقة في الفصل بغيره لا يزال  
انقضاء الخاص والمثل انفصال الانسان عن الفرس بان يدعى البشرية فان هذا الانفصال  
الواقع بخاص للانسان بالقباس الى الفرس لا يقع بمره اخرى انفصال الفرس عن  
الانسان وذلك لانه لا يخرج اما ان لا يجوز البتة ان يعرض هذه الصفة للفرس ويجوز ان  
لا يجوز ان يعرض له البتة بل يجوز ان يكون هذا الانفصال بينهما فاما ان جاز ان يعرض  
مثلا ذلك للفرس لوجاز لم يكن للفرس به انفصال عن الانسان بل شاركا في هذا اذا  
لم يفصل الا بعد الشبهتين دون الاخر فانه لا يزال اسلا مثل المثل الذي ضميرها وموقفه  
ومعنا يخص فصلة اذا فصل له وليس يزال فاصلا مثل السود الذي يفصل الذي من  
انسان لفرسان الزنجي لا يفارده السود وذلك لان الانسان يجوز ان يكون بينهما  
انفصالا لسوادا بحيث كان السود فضلا كان خاصا بالحبشي بحيث لم يحسب له  
فضلا واما العام فلم يكن هكذا بل كان هو عينه فانه يفصل هذا عن ذلك وقادرا  
ذلك عن هذا فالفضل العام وهذا القسم من الخاص فذا يصلح ان يفصل الشئ من نوع  
واما القسم الاخر فيسمى افضل الخاص فانه لا يفصل به شخص نوع واحد بغيره  
اذ كان لازما للطبيعة النوع وكان عارضا لبعض الاشخاص لم يتبع ان يعرضه  
اخرى فيظل دوام الانفصال به التمسك لان يكون من جملة ما يعرض له من اشياء  
الوجه كاللذيق ابدا الولادة ولا يجوز ان يعرض بعينه ذلك فيكون ان يكون مفيدا

وان زيد ليس بقاعد

اذا فصل عن شخص مخرج اسفان ان لا يفصل البنية اذ كان ذلك الشخص بعد مخرجه ذرفانه  
 ابتداء الوجود فيكون هذا ايضا ما يقع به الفصل بين اشياء من النوع واما الفصل الذي يقال  
 لخاص الخاص فان الفصل المقوم للنوع وهو الذي اقترن بطبيعة الجنس مخرج من نوعا بعد  
 بلزوم بلزوم وبعض له ما يبرز له فهو في الطبيعة الجنس المقوم في الوجود في ما يبرز لها ويزعم  
 يعتمدها وهذا كالتعلق للانسان وهذا الفصل سفضل من سائر الامور التي معتبرة في الوجود  
 بل في الوجود لا طبيعة الجنس مفصلة ويزعمه وان سائر ذلك انما يتعلق تلك الطبيعة العامة بعد  
 لغيا هذا وفيها فاستعد للزوم ما يبرز في الجوف والخصية في انما يبرز في الطبيعة الجنس  
 وهذا كالتعلق للانسان فان القوة التي هي فينا انا طرفة الاقترن بالذات اقتران اقتضاح  
 مثلا الحيوان ناطقا استعدادا في العلم والصناعات كالملازمة والقدرة والكتابة واستعد  
 انهم لان يتبع فيصنعت من العجايب وان يكتفي ان يجعل يفعل في ذلك في الامور التي للانسان  
 ليس لان واحد من هذه الامور اقترن بالجوهرية عند الذهن ولا اقتضاح في ذلك الحيوان  
 الاستعداد لان يكون ناطقا بل الاستعداد الكلي والقوة الكلية للانسان سببه هي التي  
 تسمى بها ناطقا وهذه وواضع لها وتوابع وان تعلم هذا باحثي باحثي في تحقيق ان قوة الوجود  
 هي مستعدة للقبول الفهم وقد وجد الانسان ملكا كانت له هذه الاستعدادات الحيوانية  
 وان تلك القوة هي التي تسمى النطق صارت ناطقا فهذا هو الفصل المقوم للذات لطبيعة  
 النوع واما الانسان او بعض وعجز ذلك فليس من جملة الاشياء التي حقت بطبيعة الجنس  
 فافترق شئ اخر له وحفته ان كان انسانا فيجب ان يتحقق ان يفصل بين الفصل الذي  
 خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا فذلك ان تقول ان من الفصول ما يمتد  
 غيرية ومنها ما يمتد غيرية والاخر هو الذي جوهره غير العبر عن من الاخر وكلما  
 يتخالف فهو غير ليس كل ما يتخالف شئ اخر اذا عبت بالآخر المتخالف في جوهره من الفصول  
 ما يكون من قبل العبرية فقط كان مفارقا كالفياض والمعنى وغير مفارق الفصل  
 دعوى الفصل

تسميها

اندر

ما هو معنى ذلك ان تقول ان  
 وهو معنى ذلك ان تقول ان  
 وهو معنى ذلك ان تقول ان

دعوى الفصل فان الفصل انما يكون في جوهره مما لا يمكن الفصل  
 فليس كذلك كما هو الذي وقع هذا الخلاف في الجوهر الفصل الذي ثابا بعد ان وقع  
 اختلاف في الجوهر ومنه ثم عرض هو في حيل اولي لذاته هو اختلاف فقط اذ لا يجوز ان يكون  
 الفصل اختلافه اذ بين ما يوصف به الفصل وبين ما يوصف به ولكن كون هذا الخلاف حوبا  
 ليس هو من موجب الفصل بل من موجب شئ اخر وهو الناطق الفصل الذي هو خاص الخاص  
 هو العلة الذاتية للخلاف للجنس بل لغيره مما يمتد لاهل الصناعة في استعمال اللفظ  
 الاخر ومقتضى ما في هذا الوضع مقصود على هذا الفصل وهو الذي هو احد المستند في ذلك  
 الاخرين ويرسم الصحيح هو انه الكلي المزمع المقول على النوع في جواب اي شئ هو في ذاته  
 من جنسه هو الذي اصطلاح على ان قبل ان يكون المقول على النوع في جواب اي ما هو ثابته  
 رسوم مشهورة مثل قولهم ان الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس ايضا مثل قولهم  
 ان الفصل هو الذي يفصل بين النوع على الجنس ايضا ان الذي به تختلف اشياء لا تختلف  
 في الجنس ايضا ان المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب اي شئ هو فلسا من هذه  
 ولتحققها ولتفرض فيما بعد ان من امرها فتقول ان الذي يكون واحد واحد من هذه الامور  
 زيادة تساوي الفصل وتلك الزيادة ان يور في ذاته ولذاته او ذاتي والذاتي فيكون شئ  
 الذاتي الذي يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل فان الخاصه وان فصلت  
 فليست ذاتية وليس فصلها ذاتيا ولا يجب ان يور الذي يفصل النوع به على الجنس في ذات  
 وهو ان الذي يمتد في ذاتها اشياء لا يتخالف في الجنس بين المقول على كثيرين لذاته  
 جواب اي شئ هو في ذاته لكن الرسوم الثلاثة المتعددة وان ساوت الفصل وليست من  
 الشئ الذي يمتد من الفصل بل الجنس بذلك الشئ يتم التمهيد وان كان قد يكون  
 باسقاطه دلالة ذاته وما يمتد كالقول قل ان الانسان ناطق ما تدل على صفة

الانسانة وساواها ولكن انما يتم بان يذكر الشئ الذي هو الجنس هو الحيوان فاعلم  
 وكيف هو ثابت في موضعه وهذا الشئ الذي هو الجنس الفصل هو الكلي فيجب ان يكون  
 هذا به واما الرسم الاخر فيذكر الكلي اذ قيل في مقول على كثير من المقول على كثير من  
 هو رسم الكلي فذا في غير رسمه هو كالجنس ان لم يثبت جنس باسمه لكن المقول على كثير  
 مختلفين بالنوع ثلثة مضمونه اعمالا لا يقطن لمن يفسد تقدم هذا الكلي في موضع  
 في موضعه ومضمونه ان قرب الظاهر احدهما ان طبيعة الفصل تكون متساوية الاحكام  
 كثيرة لا محذور النوع الواحد للفصل والاخران طبيعة الفصل هي التي وجب لثمة الاشياء  
 الكثرة المختلفة بالنوع بعضها عند بعض كان في ان المقول على الاقرب في جوابي شئ  
 لاجلها بل واحد واحد منها المقول الفاعل ان السيف هو الذي يضر به الناس مع ان واحد  
 واحد من الطرفين هذا السابيل يبعد عن مستقيم ان يمكن هذا من هذا اللفظ كان  
 رسما مطابعا للفصل ان تعدد فهم هذا من هذا اللفظ وانما فهم من هذا اللفظ  
 هذا الحد على الوجه الذي فهمت من محمل ذلك لان طبيعة الفصل بما هو متصل بل فيها  
 كما علمت ان لا يخفى النوع الواحد بل هذا عارض بما عرض لبعض الفصول فيكون هذا  
 عارضا لطبيعة الفصل فضلا للفصل مع ذلك فليعلم ان في جميع الفصول في موضع  
 مقام الفصل الحد في هذا المختار وبعدها موضع بحث وتلك بل هو في ذلك المقول  
 فيقول ان شئ هو كذا كذا في ذلك ما تكلم في المباني على اننا قد اقمنا هذا الرسم  
 حسب اصولنا وعلى ما شرح في موضع اخر من الرسم رسما لكننا انما نتعقب هذا الرسم على  
 ما فهمه القوم المستعملون اياه واقرب يجب ان يعلم ان كل فصل انما يقوم من الاقرب القربة  
 نوعا واحدا فقط ثم ان الفصول لها انسان نسبة الى ما يقسم هو الجنس ونسبة الى ما  
 يقسم له هو النوع فان الناطق يقسم الحيوان الى انسان ويقوم الانسان فيكون

ص م م

ان يفهم

في هذا الوضع

للحجر

يدل على الترتيب

معان مقومة للاشتباه من حيث هي سلوب بل هي عوارض لوازم اضافية بعد ذلك  
 فلا يكون الغير الناطق بالتحقق فصلا بل بشرط في العجم مقولها فان احب محبت ان يجعل  
 ذلك فصلا ويثبت المحبون الغير الناطق نوعا من جنس ويجعل المحبون قد انقسمت  
 واحدة معندة الى نوع احب من الجنس مما قبله فيكون ايقم كل فصل قسم مقوم  
 اثر الوجه لا اول المحصول المحقق له بل في هذه فصلا وكيف يكون فصلا وبسبب مقومة للاشياء  
 تكون الفصول الامتوماتية عندها يقسم والذاتية نظائرون ان من الفصول المحصلة ما  
 ثم ينظر فصلا اخر يروح فيهما معا مثل الناطق الذي بما ظن انه يقسم ثم يقسم  
 تقويم النوع الى ان ينضم اليه الميث فهو من ذلك لان ليس من شرط الفصل ان يقسم  
 فاجب تقويم النوع ان يكون مقوم للنوع الاحتمالي فانه فرق بين ان تقوم النوع  
 وبين ان تقوم نوعا احب والناطق وان كان لا يقوم الانسان الذي هو النوع الاحتمالي  
 فانه يقوم الحي الناطق الذي هو نوع الحي وبنسب الانسان وان كان ما يقوله من كون الناطق  
 اهم من الانسان حقا وكان الحي الناطق يقع على الانسان وعلى الملك اشترى بالاسم  
 بل في نوع اللفظ بمعنى واحد ثم قولنا الحي الناطق قول مجي بمعنى مقوم وهو مقوم  
 وليس فصلا بل الفصل جزء منه وهو الناطق ولخاصة فهو لا يحتمل نوع له ولكه يتبين انه  
 جنس الانسان والملك وقد صرح بمثل هذا صاحبها في موضع فالتالي  
 اذن قد قوم نوعا هو جنس من قسم نوعا قوم نوعا لا محذور فاعلم من هذا ان الفصل  
 هو مقول قولها واليا على نوع واحد اما وانما يقال على انواع كثيرة في جواب شي  
 ثانيا بوسط ويقول ان انك تعلم ان ذات كل شي واحد فيكون ذات الشيء  
 لا ترد ولا تنضم فانه ان كان مهيبة الشيء وذاته هو الانقسام من جنس والزيادة والنقصان  
 والازيد غير الانقسام لان يذيد ذاته فكذلك ان كان الازيد وكذا ان كان الاوسط واما

المعنى الشريك

المعنى الشريك للثلاثة الذي ليس له احد بالعدد بل بالعموم فليس مع ذات الشيء الواحد بل  
 فليس لك ان تقول ان الازيد والنقصان الوسيط بشرط في معنى واحد هو ذات الشيء ان  
 ذات الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان فاما ان يكون مقوما لذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان فانه  
 اذا زاد قوم ذاته بزيادة ذاته هو ان يذيد وان كان لا يقوم بزيادة ويقوم بنفسه  
 فذاته هو النقصان ان كان لا يقوم في احدى الاحوال فليس يقوم من حيث هو بزيادة بنفس  
 اللهم الا بالمعنى العام وفيها خفاء وعلى ان هذه المعطاة يمكن ان في بعضها عند الزيادة ان  
 الاصل وجوده وقد اضيف اليه شي بل اذا زادت فقد بطل الوجود اولا في بطلان بطلان  
 المقوم كان وفي بطلان بطلان النقصان كان كلك في اعتبار النقصان اذا كان الاصل  
 ليس به عند كلك الا في عند كلك الثانية وهي النقصان فقد بين ان الفصل الذي  
 هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان واما انما الفصول فاما اذا كانت بعد الذات  
 فلا مانع يمنع ان يقبل الزيادة والنقصان كانت مقومة كحجر النخل وصفة الرجل  
 مقومة كسواد العيشي ليس اذا كان بعض الناس فهم وبعضهم البلد فقد قلت القوة  
 النطقية زيادة ونقصانا بل ولا لو كان واحد من التلوي يقم البنية كالطفل فان ذلك  
 لا يكون عارضا لفصله وذلك لا يكون فصله هو ان له في جوهره القوة التي اذ لم يكن  
 مانع فصل الا ما عبل النطقية وذلك القوة واحدة ولكنها يرضى لها ثانيا في عود الا  
 ونارة معا سنها وعصاها فتختلف بحيث لك افعالها نارة بالبطون نارة بالرياء  
 والنقصان ومعناها المذكور ثابتا في واحدة تختلف فعالها باختلاف النقصان  
 عنها هذه الرجوع من الاختلاف تكون نارة اشدا شعلا ونارة اضعف ذلك  
 بسبب الجدة التي تفعل فيها وفيها وكذا العاكب الذي اذ في النقصان النطقية بينهما يتم  
 فعلها من الفهم والغير وعبر ذلك فيجب على العلم لاجها ولا اعتدلا لتختلف هذه الاعمال

والسقوط

وليس الذهن ولا العظم ولا شيء من أمثاله لك فصله فبوم الانسان بل هي عوارض  
خواص الزيادة في مثل هذا الاستعداد المذكور والفضائل التي لا تستعد بها  
من استعدادين استعداد الفاعل واستعداد المتفعل فاما الذي لفصله فبوم الانسان بل هي عوارض  
واعلم ان الفصل الذي هو واحد الحجة هو الظن لانه الذي يعمل على النوع مظهر لا الظن  
الذي يعمل على النوع بالاستيفاء لان هذه الحجة اقسام شتى والحد هو اللفظ الكلي وهو اللفظ  
الكلي فجميعها ان تكون مقولا على غير ثباته وبشركه في بيان يعطيهما اسمها وحده والظن  
لا يعطى شيئا من الجزئيات اسمه واحدة فهذا ان قبل لفصله عن غيره الذي ولا منافاة  
فانهم كماله الخاصة والعرض فانها يكون حمله في الحجة على نفس حمل الجنس والنوع  
من حيث هو حمل وان لم يكن من حيث الذاتية والعرضية

في الخاصة والعرض العلم واما الخاصة فافعالها عند المنظفين ايضا على وجهين احدهما  
الها في كل معنى يخبر كل على الاطلاق او بالقياس الى الشيء والثاني لها في كل  
شيء او في انواع في نفس دون الاشياء المعنوية ثم قد يخبر من هذا القسم باسم الخليفة  
ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان والخاصة التي هي احد هذه الحجة  
في هذا المكان فافعالها عند المنظفين فيما انظر في الوسط من هذه وهي المفرد على الاطلاق  
من نوع واحد في جواب شي شئ هو الوجود بالذات سواء كان نوعا اجزا او متوسطا سواء  
عاما في كل وقت او لم يكن فاما كان العام الموجب في كل وقت هو احض من هذا الحجة  
كانت الخاصة التي هي احد الحجة في هذه كانت الفسحة تزيد على خمسة وان كان الاكثر  
باسم الخاصة باعتبار اختصاصها بالنوع غيرهما ومعنى احض منها ما لا بعد ان يعنى  
احد الخاصة كل عارض خاص بل على كل حال ولو كان الكل جنسا اعلى ويكون ذلك جنسا  
جدا ونحوها الفسحة على هذا الوجه هو ان الكل هو جنس ما ان يكون خاصا بما عليه

او غير خاص

او غير خاص بل هو عليه سواء كان ما في علمنا اعلى او متوسطا او نوعا اجزا لكن المقادير  
فدعوى في ايراد الخاصة على الخاصة النوع ونالته للفصل فنكون الخاصة التي هي احد الحجة  
هي ما في علمنا على اشخاص نوع ولا في علمنا على اشخاص ذلك الاشخاص او لم تكن وكان النوع  
متوسطا او اجزا او ربما او جيبوا ان يكون النوع اجزا وقد ذهب قوم الى ان  
كل ما هو سوى لخص الحواس من جملة العرض العام حتى لو كان مثلا لا يوجد لا النوع وحده  
لكن مع ذلك لا يوجد لكل بل لبعضه ويكون مما يجوز ان يكون وان لا يكون لذلك  
البعض فهو العرض العام حتى يكون العرض اما موجود النوع واحد وكل دائما  
فيكون خاصة واما ان لا يكون ذلك بل يكون اما موجود الاقنوع واما موجود النوع  
ولكن لا بالصفة المذكورة فيكون عرضا عاما وهذا القول مضطرب لا يدل على  
من جهة عموه وخصوه وكيفية بل من جهة اخرى يجعل اسم العرض العام هدر ارقام  
العرض العام موضوع باذاته الخاص اذا الخاص بما يحسن ان يصحرا لانه النوع  
واحد فالعام انما يحسن ان يصير عام لانه لا اكثر من نوع واحد فان لم يكن لخص  
الثاني استعمال اللفظ الخاصة والاعلى المعنى الذي هو احد الحجة هذا الاستعمال الاعلى  
يجعل الحواس مقسومة الى اقسام اربعة خاصة للنوع ولغيره كذا في الرجلين للانسان  
بالعبارة الى الفرس ولحماره بذلك ما كان النوع كله وخاصة للنوع وحده وهذا  
اما الكلمة واما لا لكلمة بل كالملاحز والفلاحة للانسان والذي لكلمة اما وانما في  
كل وقت مثل ما يكون الانسان سخاكا او ذارجلين في طبعه واما لا دائما كالملاحز  
للانسان الخاصة من حيث هي وبيان يكون احد الحجة هي ما ذكرناه واما  
من حيث هي وبيان تكون خاصة فهي اللازمة للمدأ وانه التي لجميع النوع في كل  
زمان لا يتناقض قولنا ان كذا خاصة حقيقة فحيث الاختصاص بالنوع

وليس هو الذي له قيمة خاصة <sup>فقط</sup> بل هو الذي له قيمة خاصة حقيقة  
 فاذن الذي هو خاصته حقيقة يجب ان ليس هو الذي هو خاصته حقيقة <sup>فقط</sup>  
 بالرفع واعلم ان الخاصية التي هي عند الجسم هي الضميمة لا الفعل والمفعول لا المدح  
 وعلى ما قيل في الفصل ان كنا نبيِّن في الاستعمال اجبا نأخذ الضميمة مكان ذلك  
 واما العرض العام فهو المفعول على كثير من مختلفين بالتوجه لا بالذات وهو ايضا كما لا يخفى  
 لا كالباقين بل هو العرض الذي بناظر الجوه كالبطنة اكثر الشقوق ذلك  
 لا يجعل على موضوعه بل هو بل يشبه له من الاسم وهذه الخمسة اجزاء واحدة كالتالي  
 لك مرادوا العرض العام الذي يهبطها هو كالبطنة ما اشبه لك فانك تقول  
 زيد باض اي زيد باض في الشيء في والباقين محو خلاصا على زيد في الشيء  
 بعرض المعنى الذي بناظر الجوه بل الباقين هو العرض في ذلك المعنى فذلك قول الحكم  
 وقدم وليس القديم او الحديث جنسا ولا فضلا ولا خاصية ولا نوعا للجسم من جهة  
 الصنف من الجواهر بل هو العرض في هذا المعنى الا ان الجسم متعلق بالعرض من غير اشتقاق  
 فكان الجسم ضابطا بل معنى العرض ههنا العرضه وان كان ليس بعرض بالمعنى الاخر من العرض  
 ما هو خاص من غير العلم فان العرضه بازاء الذاتي والجوهري والعرض بازاء الجوهري والذاتي  
 فذلك عرضا كجس العرض كالتون والباقين فذلك جوهرا والعرضه فذلك  
 عرضا وقد يكون جوهرا وفي هذا الموضوع انما معنى بالعرض والعرضه ولم تعلم بعد ذلك  
 الذي هو نظير الجوهري هذا شئ لم يلقث اليه قدم معرفه هذه الخمسة على النطق  
 ثم ان للعرض العام حدودا مشهوره مثل قولهم ان العرض هو الذي يكون وبضمن  
 غير ضاد الموضوع اي جامله ومثل قولهم هو الذي يمكن ان يوجد شئ واحد بعينه  
 ان لا يوجد وان الذي ليس بعينه ولا فضلا ولا خاصية ولا نوع وهو ابدان تام في موضوع  
 فلنامل

الشيء في

فليس امل هذه الحدود والرسم المشهور فاما الاول فان فيه وجها من الخلل انما لم  
 يذكر فيه المعنى الذي كالجس له وقد اشترى الى مثل ذلك بعض حدود الفصل والخلل الثاني  
 ان ان معنى بالكون والفتاحا ما يكون وبمعنى الجوهري فالعرض العام في الحقيقة  
 ليست كلك وهو لا يفرق ان من العرض العام ما هو مفارق ومنه ما هو عرض غير مفارق  
 وان معنى ما يكون في الجوهري هو جميعا فذا استعمال اللفظ مشكوكا عند فان لفظه يكون في  
 على الجوهري وعلى التوجه عنده انما هو الاشياء وهذا ما قد حذر واعنه ويستفهم لفظه في  
 وبعده لفظان من اللفظ العرضية التي ليس فيها تسمية كما نرى في اللفظ استعماله ان يكون  
 فذبحي وجوهها عن سكا فذلك كما سلف فغيره باليستح ان يتوهم اللفظ باجابه  
 بغيره وهذا غير ما يكون في هذا الرسم ويحذر هذا العاشر كما يحصل في الرسم الثاني فان  
 من الاعراض لونه دائمة والذات لا يكون ممكن ان لا يوجد الا في اللفظ ولم يشترط اللفظ  
 وفي اشراط اللفظ ما قلناه واما الرسم السابع فظن الشخص من الاعراض نشأ  
 فيه الطابع مرجح في طابع الجسم حيث هي كلمة فان التي به ان كل هذه الصنفه  
 العرض العام لكن صاحب هذا القول قد الحى به شيئا وهو فانه في موضوعه وانما الحى به  
 انظن ان هذا العرض الذي هو الخمسة هو العرض الذي بناظر الجوهري فذلك هو ان  
 في الجواهر التي هي ان غير فوا بين وبين اللفظ الغير الدال مثل في اللفظ اشياء وهذا  
 وخلال ذلك انما اعني بقول الذي ليس بعينه لفظ الدال على معنى كل عرض كالمعنى  
 معني في نوعه ولا فضلا ولا خاصية فلا يشتر في هذا اللفظ الغير الدال ان لا يكون لفظ  
 العرض في هذا المسمى <sup>لفظ</sup> انما قال انه ليس بعينه ولا نوع ولا فضلا ولا خاصية يشارة في هذا  
 لفظ اخر لا بل على شئ بل ان يراد الفصل وبين ذلك لو كان انما اعني في اللفظ من حيث هو  
 مسموع وكان يشارة في ان ليس بعينه ولا نوع ولا فضلا ولا خاصية لفظ اخر من غير ما في اللفظ

العام في

ثبت المقالة الأولى من الفن الأول من الجمل من الأصول من الشفا في النظر في هذه المقالة

في المشاركات واللبائيات من هذه المقالة وأولها جعلنا ما بين الجنس الفصلان في الوحد  
على فصلنا من هذه المقالة عن المحصلين عن إيراد المشاركة واللبائيات من هذه المقالة  
لكن قد جرت العادة في الكتب المدخلية بإيراد ذلك في ذلك فلو كان ذلك في ذلك فلو كان ذلك في ذلك  
منه ولابد للمشاركات فنقول في المشاركة كما هو الذي يتم في الجنس فيهما كما في أي من ذلك على كثير من  
وإذا عرفت بهذا مصلف للفصل فقد عرفت في فصل الوحد الذي لفصل الخامسة والعشرون في الفصل  
ذكر الكليات في مشاركتها في غير ذلك وهو أن كل ما يجمع على الجنس هو الجنس الذي يجمع على الجنس  
فإن يجمع على مجموع فليس يجمع على الجنس على ما يجمع على الجنس في كل جنس الفصل والفصل  
وذلك ما يجمع على الخاص والعرفان المليون الذي هو جنس الأضيق على زيد الأضيق في كل  
عرض العلم ويكفي المراد الذي هو من الأضيق على زيد الأضيق في كل جنس على وجه العام في  
الأضيق هو جنس الجنس الذي هو جنس الضمالة فإن جميع ما يجمع على الجنس هو الجنس الذي يجمع على  
اسم حده والجنس الفصل يجمعها الشهود أن طبيعة الجنس يجمعها أن يجمع على الأضيق  
لم يجمع لها جميع ما يجمع فيها ذلك على الشرط الذي يتقدمه في تمامه وكل ما يجمع فيها  
طبيعة الفصل أن يجمع على غيره ولكن هذا ما عرفت عن ذكره سابقا وقد مثلنا ذلك  
الناطق في جنس أنواعه وقد علمت ما في هذا ومع ما ذكرنا على ذلك يجمع في إيراد هذا  
فإن الناطق إنما يجمع أنواعه في الجنس في الأضيق الفريضة من بل هي أنواع النوع الواحد  
فإن الناطق عند فهمها من صنفها في الجنس هذا الضيق فترغبنا عن ذلك لم يعنى بذلك  
الأضيق الفريضة بل أي أنواع كانت في جنس الأضيق في الأضيق في الأضيق في الأضيق  
النوع فإن من الأنواع ما يجمع أنواعا ولا يجمعها وهذا ما شاركه بين الجنس النوع في المشاركة

الثانية

الثانية للشهود أن الجنس الفصل يشترك في كل ما يجمع عليها من جنسها وهو أن يجمع  
ما يجمعها من الأضيق وقد علمت في هذه المشاركة لب الجنس الفصل في هذه عامة  
إلا أن يجمع عليها من جنسها وهو أن يجمعها على ما يجمعها من جنسها وهو أن يجمعها  
مصرحا ولو نظر به لفتح إذ اعني بالجمع من جنسها وهو أن يجمعها على ما يجمعها من جنسها  
للغير قريب المشاركة الثالثة للشهود أن وضعها على دفع ما يجمعها من الأضيق فإنه  
إذا دفع ما يجمعها من الأضيق في الإنسان والفرس وغير ذلك هذه المشاركة الثانية  
لشركتها في الأصل وهو أن كل واحد منهما هو مهيبة النوع ومقوله في هذا هو الأصل  
وذلك هو الفرع وهذه خاصية مشتركة بين الجنس الفصل لا يوجد غيرها وأما  
الخواص التي ما بين بها الجنس غيره فأولها المشهور أنها هون الجنس يجمع على أكثر ما  
يجمع عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض أما أن الجنس أكثر جوتا من الفصل  
النوع والخاصة فهو مراد لفران الخاصة تخص النوع ويكفي الفصل ولكن بشرط  
بشرطه وهو أن يجمع بين الجنس بين فصل خاصة خاصة وأما العرض لهما  
فليس يتباين نفسه إن يجمع يكون أقل من الجنس ذلك لأن خواص المقولات العشر  
التي نذكرها بعد هي أعراض عامة لا أنواعها وليست أقل من الجنس في جمعها بل معها  
ما هو أعم وأكثر كما أن كون الجوهريا بنا على حد واحد فلا يقبل الأشد والأضعف  
هو أعم من الجوهري فإن قال قائل إن هذا سلب ليس يجمع معنى فقد علمنا أن يجمع  
لوازم وعوارض أعم من مقولة مقولة كالوحد كما يجوز بل كالحديث بل مثل الحركة فإنها  
أكثر من الجوهري الناطق وهو جنس عنده للإنسان واللبائية الثانية المذكورة  
بين الجنس والفصل هي أن الجنس يجمع الفصل بالقوة أي إذا التفت إلى الطبيعة  
الموضوعية للجنس لم يجمع الفصل لها ولم يجمع بل كان وجوده لها بالامكان



وكان مكانه امكانا لا يشترط في طبيعة الجنس بل يبقى لها باهما من طبيعة فضل وهذا  
 هو في الحادى هو الذى يطابق كل شئ ويفضل عليه والباينة الثالثة هي الجنس  
 اقدم من الفصل وذلك لان الجنس قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد له الفصل  
 انما وجوده في الجنس لذلك لا يرتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل ويرتفع طبيعة  
 الفصل برفع طبيعة الجنس في هاتين البابين موضع شك فان من الفصل  
 ما يقع خارجا من طبيعة الجنس مثل الاضداد المتساوية فان فضل الزوجين  
 ويقع خارجا عن الحد ولكن الجواب عن هذا سلوح لك في موضع اخرى البابين  
 الرابعة هي ان الفصل يحل من طرفى شئ هو الجنس يحل من طرفى ما هو وهذا  
 القول لا يفرقه لا يكون والاعلى المباشرة فان الشئين اذا وصفوا بصفات مختلفة  
 لم يكن ذلك دليلا على تماثلهما فان قالوا لو قال ان المباشرة بين زيد وعمر  
 ان هذا صطرح ذلك ناطق وان هذا علاج وذلك لانهم لم يكن هذا الضد  
 كما في الفرقين فان الوصفين المختلفين في المفهوم عما جازان مجتمعا فلا يعد  
 يكون كون زيد حساسا وان كان في المفهوم فالكون عموما ناطقا هو لا يوجد  
 ان يباين به زيد وعمر وان لا يستعمل ان يكون كل واحد منهما مع انه حساس ناطقا  
 لان الاوصاف المختلفة للمفهوم قد تجتمع في موضوع واحد وكل الملائمة  
 بل يجب ان يكون بينهما قوة السلب حتى يكون احدهما بلزمان لا يكون ناطقا والثاني  
 بلزمان لا يكون حساسا ثم كون الجنس مقولا في جواب ما هو لا يمنع ان يكون مقولا  
 في جواب شئ هو على امل هو ولا يمتنع ان هذا السلب لا يمتنع ان يكون  
 ما هو مهية الشئ مميزة عما البتة فاللهية حتى يكون بالسلب الى بشرية  
 فيه مقولا في جواب ما هو بالسلب الى ما يفرق به مقولا في جواب شئ هو مقولا

القدر

القدر لا يمنع ان يكون جنس الشئ هو لفظ فضلا باعتبار ان كانت المباشرة المطلوبة  
 هي هذه ولا يوجد ان لا يكون جنس الشئ البتة فضلا وان كان يكون فضل الشئ  
 جنس شئ لغز ذلك مما لا يمنع في هذا القدر وفي ذلك الحسبان فان جنس بوجه للسميح  
 البصر فصل المحزون فان قالوا ان الشئ الواحد قد يكون جنسا وفصلا لشي  
 واحد فان كان جنسا وفصلا لشي واحد لشي واحد ان جنس غير اعتباره فصل  
 وقالوا انما زيدان برفع الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق عليهما اسم  
 الجنسية وعلى الاخر اسم الفصلية لمخالفة ولو سكت ولم تنازع في التسمية  
 يكون غير ذلك كما مع لان كلاهما مع الذى ابا اسم الجنس الفصل على طبيعتين  
 لتقنين اختلافه لا يكون الشئ الواحد بالقطر الى موضوع هو مقولا بطبيعتين  
 بل يجعله الطبعين صالحا للحد الجوابين والطبيعة الاخرى صالحا للحد الجوابين  
 لكن الوجه الذي في ههنا البشخ في فهم المقول في جواب ما هو والمقوله في جواب شئ هو  
 يعلم ان المقول في جواب ما هو لا يكون مقولا في جواب شئ هو والعكس فكون  
 هذه المباشرة على ذلك الوجه صحيحة لكن لما قلنا ان يقول انك قد اطلق المقول في عدة  
 مواضع بان الفصل قد يفرق بين طرفين ما هو وخصوصا كتاب البهتان فنقول  
 انه فرقت بين قولنا ان الشئ مقول في جواب ما هو وبين قولنا انه مقول في طرفين ما هو  
 كما انه فرقت بين قولنا المهية وبين قولنا الداحض في المهية فالمقول في طرفين ما هو  
 كما يدخل في جواب المهية ويكون في ذلك الطريق وان لم يكن هو حده الا ان  
 والمقول في جواب ما هو الذى هو حده يكون جوابا اذا سئل عن ما هو الفصل  
 في المهية ويكون مقولا في طرفين ما هو في حده هو جنس الشئ الذى يكون جوابا عن ما هو  
 لكنه ليس هو حده مقولا في جواب ما هو وقد قال بعض الفضلاء ان الفصل قد

يكون مقولاً في جواب ما هو أيضاً في بعض الاستعدادات لبعض الجنس ثماداً على ما هو في  
 لأن الجنس دائماً يدل على أصل ذات الشيء وأما الفصول فزعمنا كانت مناسباتها  
 إلى أفعال وانفعالات أو أمور أخرى فلذلك جعل الجنس واحداً من هذه وهو في هذا الكلام  
 خلافاً لحددهما إن كان من الفصول يجري هذا الجري فلا يكون فصلاً مقولاً  
 بل يكون من الفصول الوازم والأخران الشيء إذ الردان يفرق بينه وبين  
 الآخر بوصف فحجب أن يكون الوصف الذي يفرق بينه وبين الآخر هو الوجود  
 الآخر مجرداً على النبات اللهم إلا أن لا يجعل التفرقة بالوصف بل بالكتابة الوصف  
 وأخلاقه في مثل أن الجنس هو الذي يكون أخرى إن يكون مقولاً في جواب ما هو  
 والفصل الذي ليس هو أخرى فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا الوصف بل من جهة  
 القيمة إذ هو موجود لأحد هادون الآخر فأن يفرق ذلك كان في غير ذلك عن حقيقة  
 التفرقة إلى مرادنا في عرضي أن لا يفيل ذلك فيكون بين الجنس وبين بعض  
 الفصول مشاركة في الحد وبين الجنس بين بعضهما مباينة في الحد والمباينة  
 بعد هذه هي أن الجنس لا يكون للأولاد والاختلاف لا يكون أكثر من واحد  
 كما ناطق المائت للأنسان وفي إطلاق هذه المباينة بهذا المثال لخل لأنه إن  
 الجنس كيف كان لأذ هو ملاصفاً فقط وجد الشيء اجناس كثيرة فيهم فإن الاحتياط  
 في العمى قد يوجد الكثير منها الشيء الواحد لكنها لا تكون كلها اجناس الشيء بالحقيقة  
 بل بعضها اجناس جنسه كانت قد توجد فصول كثيرة متفاوته في الترتيب لكنها لا  
 يكون كلها فصول الشيء بالحقيقة بل بعضها فصول جنسها كما مثل يد فان الناطق ليس  
 فصلاً قريباً للأنسان بل هذه الطريقة التي تبتوا عليها قد قسمتم بل هو فصل جنسه  
 وإنما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت وهذا في مثاله واحد بل كان

الفصل ثمة

الجنس

الجنس لأدب الذي ليس بجنس هو في مثاله واحد كات الفصل الأخر الذي  
 ليس بفصل الجنس هو في مثاله واحد وهو المائت لكن قد يوجد لهذا الموضوع  
 أخرى مثل الحاصل المتحرك بالارادة فانهما على ظاهره لا فصلان قريبان للجنس  
 فيكون الجنس قريب ليس لأحد والفصول القريبة قد تكون أكثر من واحد  
 فهما أو جملها وهو أن الاجناس الكثيرة تفرق بعضها في بعض حتى يحصل أجزائها  
 واحداً والفصول الكثيرة تكون متباينة لا يدخل بعضها في بعض أشباع القول في  
 هذا من جهة صانع الأخرى المباينة التي بعد هذا هي أن الجنس كالمادة والفصل ك  
 وبقيام ذلك بأن في والذي كالمادة بخلاف الذي التصور له وإما أن الجنس  
 ليس بمادة بل هو كالمادة فلا أن المادة لا تتحلل على المركب بل هو الجنس كالمادة  
 النوع عمل أن النوع هو وأن المادة الموضوعية لصورتين متقابلتين لا تتساوياً  
 بالفعل إلا في زمانين والجنس يكون مشتملاً على الفصلين المتقابلين في زمان  
 واحد وهما فترق أخرى لذلك في غير هذا الموضوع وإذا اجتمع ليس مادة فليس  
 صفة وأما أنه كالمادة فلا تصعبه عند الذهن قابلية للفصل فإن الحكمه الفصل  
 شيئاً ما مقولاً بالفصل كالمادة عند الصيغة وإن الجنس الفصل كالمادة التصور  
 فالفصل للجنس كالتصور للمادة في المشاركة والمباينة  
 بين الجنس والنوع وأما المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع فمشاركة كانت  
 مع الفصل وهو إنما يتخذ أن ما جعلان عليه هما الجنس والنوع والثانية  
 مشاركة عامة إن كل واحد منهما على فرد شيء هو ردها أن هذه مشاركة كونهما  
 فذكرت مرة فإن أرادوا أن يجعلوا هذا وجهاً آخر جاعلاً ذلك في جعل  
 بالكلية غير الكلي على الإطلاق بل كلى هو مهينة جزئياً بل بالشيء وأما المباينة

فمثل ما كان مع الفصل وهي ان النوع محوي للجنس والجنس ليس محوي للنوع ونحو  
 في قولنا وهي ان طبيعة الجنس قد تم من طبيعة النوع اي اذا وجد طبيعة الجنس لم يجر  
 ان يوجد طبيعة النوع بل اذا وجدت ارتفعت هي واذا وجدت طبيعة النوع لم يجر  
 بهر طبيعة الجنس بل اذا وجدت وجدتها في النسبة قريبة من تبينك وهي ان الجنس  
 يعمل على النوع بالنواظر حمله كلياً والنوع لا يعمل على طبيعة الجنس حمله كلياً وهذا في  
 المباشرة التي قبلت من جهة المحوي والغير المحوي وهذه المباشرة ليست من المباشرة  
 التي في قوة السلب الايجاب في اول الامر لان ذلك انما يكون لو قبل ان الجنس  
 يعمل على النوع بالنواظر كلياً ثم يسلب هذه الصفة بعينها من النوع بل انما يسلب  
 في هذه المباشرة صفة اخرى هي ان لا يعمل على الجنس بالنواظر حمله كلياً وليس هذا  
 المسلوب هو ذلك الوجب لكن صفة هذه المباشرة ان النوع لا يكافي الجنس فيما  
 للجنس عند النوع وهذا لا ينافي الا بين مختلفين ومباشرة اخرى ان كل واحد من  
 النوع والجنس يفضل على الاخر بوجه لا يفضل به الاخر على الجنس يفضل بالعموم  
 محوي اموراً وموضوعات غير موضوعات النوع والنوع يفضل بالمعنى ان يتضمن معنى  
 الجنس ومعنى الفصل لا يدعى فانه ان المحوي يتضمن بالعموم الانسان والجنس  
 بانسان مما هو خارج عن الانسانية فكذلك الانسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية  
 خارجاً عن الحيوانية وهو النطق ومباشرة اخرى متكلمة وهو ان ليس في النوع جنس  
 اجناس ولا في الجنس نوع انواع وامكان في كل واحد منهما متوسطاً وانما الخاصة فقد  
 يشتركان في انهما محويان على النوع وتامعان اي اذا وجد النوع وجد الخاصة للجنس  
 ايها وهذه المشاركة قد توجد مع غير الخاصة وهذه المشاركة هي مع الخاصة العامة  
 ودكرت مشاركة اخرى وهي ان طبيعة الجنس يعمل بالسيولة اذا انواع الحيوان  
 بالسيولة

الجنس

بالسيولة الفلج حيوان ولا يقبل الاشد ولا نصف ذلك الخاصة كالصفا على اشتخاص  
 الناس هذه المشاركة لو ذكرت في مشاركة الجنس والفصل والنوع كان ذلك المحوي  
 فتنى هناك واورج في هذا الموضوع على ان هذا البرع اقول للخواص كل ما فان العمل بال  
 من خواص الانسان وليس سيوي فهم وكما امور اخرى لا مور اخرى بالجملة اي بقا  
 قده الرجل على ان الخاصة هكذا واي استغناء ببنده وانما اورد امثالا واحداً  
 وليس هذا وجب لبيان العلم الذي ليس بيننا بنفسه وبالجملة فان هذا الحكم  
 انما يصدر في بعض الخواص وجميعها وهي من الخواص الاستعدادية التي تتبع الصور  
 فيكون لكل واحد انما والخواص المباشرة التي تنفع المواد فيكون ما يقبل الاشد والاشد  
 والرجل ينسب هذا الاعتناء عن قريه في اخذ في تعريف الخاصة على وجه الاستوى  
 اعطاء هذه المباشرة كما سنفرد في ذكر مشاركة اخرى هي انها كلاهما يعملان  
 على احتماهما بالنواظر وهوان يكون حملهما حملاً بالاسم والحد وهذا ايضا قد كان يلحق  
 به ان يذكره لغيرهما لكنه يحجب لمن سمع هذا وتصور واقرب ان لا ينسب حكمه  
 في كتابنا بطور باس حيث يظن ان المقول على الموضوع وهو المقول بالنواظر  
 هو الذي في فظ وانما المباشرة فالاولى منها ان الجنس مقدم بالذات والخاصة  
 متاخره اذ كان الخاصة انما تحدد مع حدود النوع فينبعثت عما هي المادة كعرض  
 الاطفال او مثال الخواص من الصور فيقول العلم واما جميعها كالفصل والثالث  
 ان الجنس محوي بزاعا والخاصة نوعاً منها ومباشرة اخرى ان الجنس يعمل على  
 كل واحد من انواع حمله كلياً ولا ينعكس ذلك لان كل حيوان انسان كما ان كل  
 انسان واما الخاصة فانها ستعكس اذ كل انسان مستعمل للصنعة وكل مستعمل  
 للصنعة انسان وهذه المباشرة بين الجنس والخاصة المباشرة او بين طبيعته

العامة

لجنس الخاصة عظم اذ تلك لا تحصل وهذه تحمل اعنى هذا العكس ويتبع هذه مائة  
 اخرى هي في ضمن ذلك وهي ان الخاصة وان كانت لكل النوع ودائما كالجنس فانها  
 تكون لعين النوع والجنس يكون ومباينة اخرى من غير من المباينة الاولى وهي ان الجنس  
 يرفع الخاصة برفع من غير عكس ومن شأن ان يجعل هذه المباينة غير المباينة المتعلقة  
 بالقدم والناخلة نفوزة المحبلة فيه ولكنه يكون فدا من في الحكلف واما الجنس  
 والعرض فيشتركان في ان كل واحد منهما مقبول على كثيرين وهي مشاركة العامة  
 وليد فال على كثيرين مختلفين بالنوع وكان او مشاركا لخاصة بين العرض والجنس  
 خصوصاً ولم يذكر مشاركة اخرى واما المباينة الاولى فان الجنس قبل النوع كعلت  
 واما النوع فهو قبل ما يعرض له لانه كان ما يعرض له مستغنياً عن نوعيته فتكون  
 قد قدرت بفصله ثم تحفة الحقة وهذا قد فرغك عن شجره وان كان من الاعراض  
 لعرض من خارج فيكون النوع اولاً قد حصل من غير ما حتى يستعد لقبول ذلك العارض  
 من خارج لكن هذه المباينة موجزة ايضاً بين الجنس والخاصة والمباينة الاخرى  
 قد ذكرت هكذا ان الاشياء التي تحت الجنس يشترك فيها السوية والتي تحت العرض  
 لا تشترك فيها السوية وهذه عبارة محذرة رديئة لا بها يشترط في فرق موجزين  
 موضوعاتها البعنا تانياً فيستد ببدل على الفرق بينهما بل كان يجعل ان يقول ان الجنس  
 لا يجعل على الاشياء التي تحت السوية وذلك يجعل بالسوية فيكون الفرق واقفاً  
 او اللبان بل كان يجعل يقول والاعراض بما جعلت بالسوية فانه ليس جميع الاعراض  
 يجعل بالسوية كالمثلث والربع واور اخرى لفظ الرجل بهم ان كل عرض يجعل  
 بالسوية ثم تأمل من هذا انه اذا جاز في الاعراض ان يكون منها محمول بالسوية  
 فالماض ان يكون كاشحاً عن ان يكون كون هذه اعم وتال مشابهة ما رخص هذه في الاخرى

لذلك والمباينة التي بعد هذه في ان الاعراض توجد في الاستخاص على الفصل الاول و  
 اما الاجناس والافواع فيقدم من الاستخاص هذه المباينة بجمية التحريف والتشويش  
 فانه كان يجب ان يقول ان الاعراض توجد في الاستخاص على الفصل الاول والاجناس  
 والافواع لا توجد على الفصل الاول او يقول ان الاجناس والافواع اقدم من الاستخاص  
 والاعراض ليست اقدم وما المانع من ان يكون الشيء اقدم وموجود على الفصل الاول  
 ثم ان كان معنى الفصل الاول هو ان يجعل عليها الا بواسطة شئ فان النوع كل واما الجنس  
 فمما ان لا يكون كذلك فانه يجعل على الشيء بنفسه النوع واما النوع فانه محمول على شخص  
 بالفصل الاول ويشبان يكون الرجل قد سمى في ايراد لفظ النوع فذلك مستغنياً  
 اذ كان وكذا الاستعمال التميز بين الجنس والعرض والمباينة التي بعد هذه هي ان  
 الاجناس يقال من طريق ما هو والاعراض لا في وهذه المباينة موجزة ايضاً بين الجنس  
 والخاصة وقد افعلها هاتك في المشاركا والمباينات  
 الباقية واما الفصل والنوع فيشتركان فيهما بجلان على ما منحها بالسوية و  
 المشاركة الاخرى تماماً واثمان وهذه ايضاً تقع بين الجنس والفصل ولم يذكرها  
 واما المباينة فان محل النوع من طريق ما هو وحمل الفصل من طريق اي شئ هو فان  
 الانسان وان صلح ان يكون جواباً عن اي الجوابات فليس ذلك اولاً وبذاته  
 بل بسبب البلوغ وقد بحث عن هذا قبل والمباينة الاخرى هي ان النوع لا يوجد  
 الا محمول على كثيرين بخلافه بالعدد فقط والفصل اكثر الاحوال ارفع كثيراً من الاحوال  
 يجعل على كثيرين مختلفين بالنوع وهذه المباينة بين الفصل والنوع السائل الا بين  
 والنوع المطلق والمباينة الثالثة هي ان الفصل اقدم من النوع واور جعل  
 من طريق الرض بل ان قال ان المالح يرفع برضه الانسان ولا يرفع برض الانسان اذا

ذاتان ليرة

لذلك

الناطق والمات فلعل الناطق والمات نوعين بالغير اليها وان كانا مجموعين عليهما  
والا كانا منوسطين بينهما وبين الجنس الذي هو الحيوان وكانا نوعين تحت الحيوان  
لا فصلين فاسم من فخر وجد في الفصل فصلان بقولنا نوعا مشاركا في الموضوع  
ولا يوجد ذلك في الانواع واما ان يكون انواع مختلفة فيفعل باجتماعها في نوع واحد  
ذلك النوع غير موضوعا لها فذلك غير متكرر واما الفصل الخاصة فيشتركان فيهما  
بجملان على ما تحتها بالسوية ويجب ان يعلم ان هذا انما هو في بعض النواحي التي هي  
الخاصة العامة للذات الصورية فان صاحبها صاكون بالسوية كما ان الالف  
ناطق بالسوية ويشتركان فيهما للكثرة انما وهذا ايضا للخاصة العامة للذات  
واما المبيانات فلان الخاصة الحقيقية هي نوع واحد الفصل قد يكون النوع  
تتبع ما في هذا واتباع ذلك مبيانية هي كما في ذلك او لا رتبة لذلك فقال ان  
قد لا يعكس في الكل فلا يكون كل انسان ناطق كل انسان ناطق واما الخاصة الحقيقية  
فينعكس في المشاركة بين الفصل والعرض الغير المعارف فذوام وجودها في  
واما المبيانات فلا وجود منها ان الفصل يحوي انما هو فصل ولا يحوي البنية  
فالرجل واما الاعراض فانها يحوي غيرها وذلك من حيث هي عامة وتحوي ايضا من  
غيرها من قبل ان الموضوع لا يختص بقول واحد منها محولا عليه وفيه بل يوضع لغيره  
فهو لذلك يحويه كما كان العرض يحوي انه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته  
بل يعرض لغيره وقد نسي الرجل فالذات الموضوع الواحد قد يكون له فصول كثيرة  
تجتمع في شئ محوي كما نلفظ مشكل غير على ما ينبغي ان يستعمل فان مفهوم محوي  
المشتك للعرض والجنس مابين للوجه السلوبي فذكان له وجه اخر فالذات كان  
وهو ان العرض قد يحوي ويحوي اذ هو من جهة اعم ومن جهة اخص كلاهما  
كما قد يحمل على غير الانسان فكذلك الانسان قد يحمل على غير الايض فيكون لكل انسان

ناطق ولربك بالنوع والفصل اللذين هما معا بل ان فصل جنس الانسان في الانسان  
لفاعلان ان بفعل في بيان النوع اقدم من الفصل الذي نوع المحي هو اقدم من الفصل الذي  
هو الناطق وكان هذا الفاعل محرفا للمحرف لانه عن ايراد فصل نوع متعابرين في الوضع  
ذلك لكن الفصل اقدم من النوع من جهة اذ علة وجوده وجوده ونسبة اليه نسبة الصورة  
الى الكيفية ودر مبيانية هي ان فصلين قد يانفان فيقولان نوعا ونوعان لا يانفان فيقولان  
منهما نوع وجعل مثال الفصلين الناطق والمات قد علم انهما غير متساويين في كونهما  
قبل لكن هذه المبيانية تسمى مبيانية على احد اعتبارين اما ان يجعل الفصلان من جنس  
الحس والحرك بالارادة واما ان يفرق الفصلين مختلفي الترتيب فيجمعان فيحدث من  
اجتماعهما الى ما يجمع معه نوع هو غير كل واحد منهما واما النوعان المختلفان الترتيب في  
حتى يحدث منهما غير كل واحد منهما نوع اخر بل يكون اعم منهما جزوا من الاخص فيكون  
لا شيا حاصل من اجتماعهما بل هو شيا هو هذا والنوعان اللذان لا يختلفان في الترتيب  
بل يكونان متباينين لا يجمعان البنية لكن لهما ثلث في الناطق والمات في  
نوعان من اشياء اخرى ان لم يكونا نوعين للناس فذاتهما فاحدهما نوعا وكل الطباع  
الطباع المختلفة الانواع يجمع فيكون منهما نوع ثالث بالاجتماع كالاشوية والثلاثية  
باعتدال بالاجتماع الخماسية وهي نوع ثالث غيرهما فالجواب الاعتيادي الذي ذهب اليه  
في ذكر هذه المبيانية غير هذا الاعتقاد وذلك لان العرض فيما هو من وجهه شيا محوي  
على اشياء باعبارها بشرط فيها فانه كانت فصلا كالناطق والمات اللذين قد يقال  
على موضوعات باعبارها فانها اذا اجتمعت فقلت شيئا ثالثا يكون نوعا من الانواع  
للك الاشياء تكون تلك الاشياء موضوعات له كما يوضع الاشخاص للانواع ولا يكون  
كل الناطق والمات لان الحيوان دل على معية تلك الاشياء في الاشياء المتلازمة

كثير من تنوع

الناطق

ايض ولا كل ايض انسان بل بعض ذلك وهذا بعض ذلك ولكن هذه مباينة مع بعض  
 الاعراض فم ان كيف جعل العارض للشيء ولا يتجزأها من جهة العرض كان يوم  
 انه فيه ومنه واما ان جعله كل فلا نجعل من شرط العرض التي بها يبين انه محوي  
 النوع ويزيد عليه اللهم الا ان لا يكون اذ ان هذه مباينة لكل عرض بل العرض ما  
 واما المباينة الاخرى ان لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان بل طبيعة الفصلية  
 تمنع ان يقبل الزيادة والنقصان ويكون الشيء عرضا لا يمنع ذلك لكن الرجل الطاهر ان  
 الاعراض تقبل الزيادة والنقصان ومباينة اخرى ان الفصلية تمنع ان توجد في  
 موضوع واحد حتى يكون هونا طفا وغير ناطق والعرضية لا تمنع ذلك فان  
 الاعراض الغير المتعارفة قد يكون للتضاد من موضوع واحد واما النوع في  
 الخاصة الحقيقية في كل واحد منها يعكس على الاخر فان كل انسان حيوان وكل  
 انسان وفيها يوجدان معا الموضوعان اما والمباينات فالتي ان الشيء الذي  
 هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء اخر واما الخاص فلا تكون خاصة لشيء اخر وهذه مباينة  
 مشوشة ودقة جدا اما اولها فلا تترك فيما سلفك بل ينفذ الى ايراد المباينة بين  
 النوع المضاف للجنس وبين غيره بل يشغل النوع الثاني والان ضد العارض عن ذلك  
 واشغل النوع المضاف للجنس في هذا لانه لو كان فالان النوع للشيء  
 يصير خاصة لشيء اخر ثم قال ان الخاصة لا تصير خاصة لشيء اخر كما كانت مباينة حسنة  
 ولكن الحكم في النوع كازيد لو قال ان النوع للشيء يصير جنسا لشيء اخر والخاصة  
 تصير جنسا لشيء اخر كما ان هذا ايضا صحيحا ولكن الحكم في الخاصة كازيد كما ان النوع  
 الذي ليس ساقلا يصير جنسا لشيء اخر والخاصة النوع غير ساقلا يصير جنسا لشيء اخر  
 عال حسب الا نواع لها كالموت فانها خاصة وحيث لو كان فالان النوع للشيء  
 فذو خاصة لشيء اخر والخاصة لا تصير خاصة لشيء اخر كما ان مباينة العر

وهو ان

وهو ان النوع منقسم في الوجود والخاصة من نوع وهذا مقبول كما قد سلفتم  
 اورد مباينة اخرى وهو ان النوع موجود بالفعل دائما واما الخاصة فتوجد في بعض  
 الاوقات وفيها تشوئش ايضا وذلك لان معنى الخاصية مثل الفصحة الذي  
 فقد خرج عن المذهب الذي كان يسلكه الى الان فان معنى الخاصية الاستعداد  
 الطبيعي فذلك موجود بالفعل دائما فان كون الانسان فصحا كما بالاطبع موجود  
 له بالفعل دائما وهذه المباينة او صحتها فكان يجب ان يذكرها للجنس الفصل  
 مع الخاصة ايضا ومباينة اخرى هي ان جنسها مختلفان وهذه المباينة موجودة  
 بين الجميع ليس يحسب اعتبار الحال بين النوع والخاصة واما النوع والعرض فيهما  
 انها كليتان فالكل يوجد لهما اشياء كثيرة يشتركان فيها بعد بينهما واما المباينة  
 فلان هذه الحقيقة وذلك ليس لان الجوهر الواحد نوع واحد والخاصة لا يجب  
 ان تكون واحدة وهذه المباينة توجد ايضا بين الجنس العر بين النوع  
 والخاصة وبين الجنس الخاص وايضا فان النوع قبل العر وجودا وتوحيها وان  
 النوع يستوي لموضوعاته المشتركة فيه والعرض فذلك يستوي ان كان غير متعارف السوي  
 الزوج واما الخاصة والعرض الغير المتعارف فشر كان فيهما اذ ان موضوعاتهما  
 وقد كان يجب ان لا ينسى هذه المشاكلة بين النوع وبين العر الغير المتعارف  
 بخلافان فان الخاصة يوجد للنوع وحده والعرض الغير المتعارف يوجد لكثر  
 نوع ولعدة السواد الذي يخرج العر ان يندر هذا الزا رجبت الى سلف في  
 المقالة الاولى ومباينة اخرى ان الاشارة في العر ان يكون بالسوية والخاصة  
 يجب ان يكون بالسوية وقد عرفت ما فيه فانه هي الاشارة الى المباينة  
 المشهورة التي اوردتها اول من اورد هذه الخمسة الكليات كما باور قد ذكرنا

على منهاج ذكره ورتبه جميع ما ورد من المبادئ التي ليست صابئة عامة فبكر  
 ان تعتبر عن قول مثلا الفصل ليس مثل ان يكون كذا ومن ثل بعض ما هو في طبعه  
 العرض مثلا ان يكون كذا فيكون هذا تحسينا لقوله وضع لك ستم اولا ورتبه في  
 لكان يورد اولا المشاركات التي بين الخمس ثم اربع اربع ثم التي بين ثلث  
 ثلث ثم التي بين اثنين وكذا كان يورد المبادئ التي بين واحد بين اربع ثم  
 التي بين اثنين وثلث ثم التي بين كل واحدة واحدة اخرى خاصة فيكون قد  
 ما هو الوجه لا يكون قد ترك مشاكره وما ينهيه بين اثنين اثنين منها وكذا  
 موصلا واثنين اثنين اخرين ربما كان ذكره فيما اهله ووقع واخص  
 في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض اذ قد عرفنا هذه الالفاظ الكلية الخمسة  
 ان يعلم ان الشيء الذي هو منها جنس ليس جينا لكشي بل نوعه فقط وكذا الفصل  
 ليس يجب ان يكون فصلا لكشي بل اما من حيث هو مقسم فلجنس واما من حيث هو  
 مقوم فلنوع ذلك الجنس وان الشيء الواحد قد يجوز ان يكون جنسا وكنس وفضلا  
 ونوعا وخاصة وعرضا فان الحسنى كل نوع من المدرك وجنس السامع والبصر  
 فصل للجحور والماشي جنس لذي رجلين ولذي ربة ارجل ونوع للسنفل ومما  
 للجحوانات وعرض عام للانسان وربما اجتمعت الخمسة في واحد والجنس ليس  
 للفصل الستة ولا الفصل نوع للجنس في الاصحاح الى فصل اخرى الفصل معنى حاج  
 عن طبعه الجنس في الناطق ليس هو جنسا اذ الناطق بل هو شئ ذو نطق وان كان يرد  
 ان يكون الشيء جنسا على ما عرفت واما الجحور ذو النطق فهو لانسان ولو كان  
 الجحور داخل في معنى الناطق لكان اذ اقله جنس ناطق فقلت هو جنس ذو نطق  
 فان ذ النطق والناطق شئ واحد واذا قيل الجنس على الفصل فهو باق العرض الذي

على الشيء

على الشيء الذي هو عليه لا يدخل في هبته لكنه كلمة للفصل نسبة الفصل اليه  
 كنسبة الحاصلة التي توجبها البعض لكن الفصل يقوم بوجهه با الفعل وان لم يدخل في  
 حده ومهينه ودخوله في ائنته لكشي من العار والاصو للمادة وهذا لئلا كان الفصل  
 على الاطلاق من الجنس لم يقع خارجا عن التبع وبالجملة فان قول الواحد من هذا  
 التحصيل اما هو على النوع وهذه الاشياء اما تحصل في الفلسفة الاولى والجنس  
 يكون نسبة الى الفصل كنسبة عارض عام واما العارض العام فانه قد يكون بالقياس الى  
 الجنس خاصة وبالقياس الى النوع عرضا عاما مثل الانتقال بالارادة فانه خاصة من  
 خواص الجحور وعارض عام للانسان وربما كان خاصة بالجنس على مثل الباطن فانه  
 خواص الجسم المراد عارض عام للانسان وربما كان من خواص على الاخص على  
 وربما لم يكن العارض العام خاصة لشي من الجنس اذ كان قد يميز عن غير تلك  
 المقولة مثل امتناع قول الاشارة الاضعف فانه لو اذم الجحور على سبيل العموم لم  
 ولغيره وليس خاصة بالجنس من اجناسه يستعلم ان هذا قد يقع في غير اهل الصفة  
 والجحور نسبة الى هذا الجحور من حيث هو جنس الحيوان الا ان كان ولو يعتبر فيه  
 نسبة النوع الى الاشتقاق فانه قول عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس الى اشتقاق  
 الجحور من حيث صادف ناطقة فقلت الناطق بالقياس الى هذا الناطق غير ما خذ  
 الحيوانية فانه كنوع له بالمعنى المذكور لا الفصل بل هو فصل لا شخاص الجحور من حيث  
 هي حيوان والعضك ايضا فانه النوع لهذا الضحك من غير ان يعتبر لسانا واما  
 خاصة للانسان ولا شخاص الناس وكذا الايض ايضا لهذا الايض من حيث هو  
 مشار اليه فانه النوع له والعرض العام اما هو عرض عام للشيء الذي هو نوع لكونه  
 هذا الايض لهذا الايض من حيث هو هذا الايض واعلم ان هذه الخمسة قد يرد

والاشياء اشتقاقه فقط على اشتقاقه من نسبة الجنس الى الناطق بالقياس الى

بعضها مع بعض تركيبا بعد تركيب فالجنس بتركيب مع الفصل فان الله سبحانه قد  
الانسان الذي هو المأطوق مثلا او ذوالنفس فان جنس المأطوق فهو جنس الفصل وقد  
عرض له ان كان فصل الجنس لان ذوالنفس فصل بعض الجنس المأطوق الذي للانسان  
وقد بتركيب الجنس مع العرض مثل الملون بجنس عرض للانسان الذي هو الاسود  
الا يضر لكن هذا التركيب مخالف الاول فانه ليس يجب ان يكون جنس الفصل المأطوق  
جنسا مقوما للذوق ويجوز ان يكون جنس العرض عرضا لاحقا لذلك النوع فلو كان  
جنس الفصل فضلا مقوما للجنس النوع وكذا قد يكون جنس العرض عرضا لاحقا للجنس النوع  
واما تركيب الخاص مع الخاص فمثل ان العجوة بالفصل جنس للفصل الذي هو قوام  
والصباح جنس للصاهل الذي هو خاصته والفصل ايضا قد يتركب مع الجنس كما  
فانه فصل جنس الانسان وقد بتركيب مع الخاصه مثل النسبة التي في الثمانين من ثمان  
متساوي الزوايا المثلث لثمانين فانه فصل خاصه بالمثلث وقد يتركب مع العرض  
كالعرق للصفرة فصل عرض القطر والخاصه قد يتركب مع الجنس فان الشيء خاصه  
جنس الانسان وقد يتركب مع الفصل فلا ينفرد في كثير من المواضع خاصة النوع  
وبربما كان اعم من خاصته وذلك اذا كان الفصل اعم مثل المنظم بمقتضى بين الذي هو  
فصل الزوج فان الصفه خاصه مثلا لهذا الفصل وقد يتركب مع العرض العام فان  
المسخر خاصه الملون والملون عرض عام للانسان والعرض قد يتركب مع الجنس فلا ينفرد  
عرض النوع لانه يكون عرضا للنوع لكن من اعراض النوع ما هو خاصه للجنس وليس  
عاما للجنس بل خاصه ومنه ما هو عرض عام لخاصه الفصل وعرض الخاصه  
تمت المعالفة الثانية من الفن الاول وبتمامها تم الفن الاول من الجملة الاولى  
من كتاب الشفا وهي المنطق ويطلع الفن الثاني في انشاء الله تعالى وقد قدس

الفن الثاني

في عرض المقولات قد علمت فيما سلطت عليه اللفظ المفرد واليه اللفظ المركب قد  
ان هيئة اللفظ المركب بما يتألف من اللفظ المفرد وعلمت ان الالفاظ المفردة من  
حيث هي كلية وجزئية وذاتية وعرضية منقسمه خمسة اقسام من الواجب ان  
ان تعلم ان معرفة هذه الاحوال الخمسة للالفاظ المفردة معينة على معرفة الالفاظ  
المركبة من حيث يقصد المعرفة بها وان تعتقد ان ههنا احوالا اخرى للالفاظ  
المفردة غير محتاج اليها في معرفة الالفاظ المركبة فليس كل احوال الالفاظ المفردة  
يحتاج اليها لينفع بها في معرفة الالفاظ المركبة التركيبية المقصود في المنطق اما هذه  
فما ينفع بالوقوف عليه في صناعة المنطق اذا الالفاظ المركبة انما يتركب بصناعة  
المنطق لوقوف على السبل النافع في افادة الصيد والتصو وهذه الافادة تتم  
بالقباس وبالحد وبالرسم والقباس مؤلفه من مقدمات كما ستعرف في محتاج  
ان يكون موضوعاتها كلية لتدخل في العلوم وتحتاج ان تكون موضوعاتها على  
من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية حتى يدخل في البرهان والقسمة ايضا  
الطرق الموصلة الى اكتساب العلم بالمجهول والقسمة الفاصلة هي التي تكون للالفاظ  
الى الانواع بالفضو مخفوف فيها الترتيب لئلا تقع طفرة من درجة الى غيرها  
وقد يكون ايضا بالخواص والاعراض معرفة هذه المفردات الخمسة فانه بالقباس  
ومصغفها في الحد ودور الرسم اظهر فان الحد ومن الاجناس والفضو والرسم  
من الجنس والخواص والاعراض وهي في اكثر الامور الالفاظ فمقدم تعرف هذه  
الاحوال اللاحقة للالفاظ المفردة قبل الشروع في التركيبات تقدم اما

ماثية لـ  
ماثية لـ

معرفة



واما كالمضردى وللألفاظ المفردة احوال اخرى وهي دلالتهما على الامور الموجودة بعد  
الوجودين اللذين يبينها حين عرفنا موضوع المنطق ولا ضرورة البتة الى معرفة  
تلك اعني فان تعلم صناعة المنطق ولا يشبه ضرورة فلا من جهة حال دلالتهما على الامور  
الموجودة فان ذلك مما لا ينفع به في شئ من العلوم اصلا فضلا عن المنطق ولا من  
جهة حال دلالتهما على الافعال لان هذا المراد بهن هذا البحث صناعة المنطق وتمت صناعتها  
المنطق دون ذلك ولا من جهة حال دلالتهما على الاجتنان العاليتين التي جرت العادة  
بتسميتهما مقولات وافراد كتاب في فائحة علم المنطق لاجلها الذي ينبغي فاطنو  
فان المعلم للمنطق اذا انتقل بعد معرفته بما عرفناه من احوال الالفاظ المفردة وعرف  
الاسم والكلية يمكن ان ينتقل الى تعلم القضايا باقسامها والقياسات والتجديدات و  
اصنافها ومواد القياسات والتجديدات البرهانية وغير البرهانية اجناسها وانواعها وان  
لا يحيط بها لان ههنا مقولات عشر او اقلها هي التي يدبرها الفيلسوف على ما يتخلل  
فيها بالالفاظ المفردة ولا يعرض من اغفال ذلك خلل يستدبره ولا ان من احد ان  
المقولات اكثر عددا او اقل عددا دخل من ذلك وهو في المنطق وليس ان يعلم ان  
هذه الامور توصف بالجنسية او بغيرها من ان يعلم انه هل امور اخرى توصف  
بالنوعية بل معرفته هذه اما من جهة كيفية الوجود في الفلسفة الاولى ومعرفتها من  
تصور النفس لها في احد من العلم الطبيعي بصاحب الفلسفة الاولى ومعرفتها ايضا  
بسميها اذ وقع عليها في صناعة اللغويين ومعرفتها بالالفاظ المفردة  
تقع على شئ منها من غير تعيين الالفاظ التي يقع عليها هي كعرفتها في الامور  
لها الفاظ مفردة موضوعها بالفعل والقوة وليس ان يعرف المنطق من حيث  
هو منطقي ذلك فيهما اولى من معرفته ذلك في غيرهما فانه ليس بلزوم حيث  
هو منطقي

هو منطقي ان يشغل بان يعرف ان الالفاظ المفردة موضوعها لصنف من الامور وهي  
العامه دون ان يعرف ذلك في صنف من العلوم وهي الكلية الخاصة نعم ههنا شئ واحد  
وهو ان المعلم قد ينفع بهذا التلقين استقاما من جهة هو انه يحصل الرخاطة ما بالاعراب  
واقتراد على ايراد الامثلة واذا كانت الحدس قد يبرز فيها اختلافا اختلافا وخرج الحدس  
في مقولات شئ كحال الشئ الذي من مقوله المضا مثلا فانه يعرف ان ايجاد في مقوله الى  
احوال اخرى لما يقع في مقوله اخرى مما يخص انواع الكلية في التجديدات لخواصها  
دني انواع الكلية واذا كانت هذه الاشياء مفهومة على احبها كان يعلم ذلك سهلا  
بعد الحاجة الى افراد هذا التعليم غير فائحة في هذا المعنى فانه يمكن ان تعلم صناعة المنطق  
بكلها من غير ان يحتاج الى افراد هذا الفن وان في ان كانت امور من اصناف تجديدها كذا  
فروع كيفية تجديدها كذا فيجب ان لا يتجاوز هذا الحد ولطبع في هذا الفن وان يتبين  
انه يدخل في صناعة المنطق وان تعلم شيئا اخر وهو ان واضع هذا الكتاب وضعه  
على سبيل التعليم بل على سبيل الوضع والتقليد في ذلك سبيل البيان المناهضة الى  
ان يعلم ما يعلم في التحقيق يجب ان تعلم ان كل ما يجادلون به اثبات العدم هذه  
العشرة وان لا عام لها وان لا يدخل فيها وان لكل واحد منها صفة كذا وان تسعة  
منها مخالفة للواحد الا وانها اجوه وهي اعراض وما اشبه ذلك فانها بايات مجتلية  
صناعة اخرى مفصلة فيها كل التفصيل ولا سبيل الى معرفته ذلك الا بالاستقصا  
ولا سبيل الى الاستقصا الا بعد الوصول الى درجة العلم الذي هي فلسفة الى  
فيجاء يتحقق ان الغرض في هذا الكتاب هو ان تعقد ان امور عشرة هي اجناس علمية  
مخو للمجودات وعليها تقع الالفاظ المفردة اعتقادا موضوعا مسلما وان يعلم  
واحد منها جوهرا التسعة الباقية اعراض من غير ان يعرف من تلك قبل التسعة اعراض

بل يجب ان قبله فولا فلا سبل لان يبرهن لك لان ان الكيفيات والكليات  
 ومن غير ان يبرهن للضرورية ذلك العذر بل قبله فولا ومن غير ان يبرهن لك  
 كواحد منها جنس الحقيقة لفظا مشكوك لادال على ان غير موقوف لا سبل لا ابتد  
 التعليم ان تعلم مثلا ان الكيفية تقع على انواع النسخ منها وخرج النسخ منها اليها اليها  
 او مشكوك او متواطيا ولكن ليس فهو بالهبة ما تحذف الكنية وما شغل ذلك  
 في هذا الكتاب قد تكلف ما لا ينبغي وسعة كل حال النسخ التي تذكرها فانها المذكور  
 ذكرها والدليل على ان النسخ ما قوله لك هو ان هذه المباحث وقد ترك في الكتاب الذي  
 هو الاصل وانهم فضلا شتمت كافة النسخية المحصلين عن ان يكون هذا الكتاب نظرا  
 في جميع الوجوه بل قالوا ان نظرها من حيث هو مدلول عليها بالالفاظ المفردة وليس  
 البراهين التي يصح ان هذه التسعة اعراض عن البراهين التي تدل على احوال وجودها  
 ولا يوجد بهان على ذلك فيهما من حيث هو مدلول عليها بالالفاظ المفردة وكل حال في  
 تلك المباحث الاخرى فاذا كان بيان هذه الاحوال فيهما متعلقا بالنظر من حيث هو موجودة  
 لم يكن للاشتمال الذي يتبادر منه معنى بل يكون هذا النظر فيهما نظرا من حيث هو موجودة  
 ثم من حيث هو مدلول عليها بالالفاظ فيكون قد جمع في وجهها النظر على ان كل ما يتوقف  
 احواله من حيث هو موجودة فقد يشتمخ لك بحاله من حيث هو مدلول عليه فان  
 لكل حقيقة في الوجود مطابفة في اللفظ نعم لو كان كونهما مدلول عليها خزانة استناد  
 صافية الوجود وكان البحث في هذا الكتاب مقصرا علمها ومقتصر اليها كان بالحق  
 ان نظن ان هذا الذي عرّف من امر غير هذه الكتاب حتى جردوه نظرا منطقيا  
 ليس فلسفة اولى ولا فلسفة طبعية امر دقيق واخراج لطيف ففصلنا من ذلك  
 بعض هذه الامور كلها على سبيل التعليم فيقول لئلا يذم جامع الامور التي يقع

بغيرها

عليها الالفاظ المفردة ومنها يؤلف الالفاظ المركبة بل هي الامور التي معاينها في النفس  
 كمواد اجزاء المعاني المركبة في النفس المركب الذي يوصل به الى الذات الجوهري وان كان  
 هناك لفظ البنية كما في قولهم انهم شتموا اما صراوهم على ان هذا هو من نظري وان هذا  
 متعلق بان لها الالفاظ الاخرى فكيف يجب فذلك يتبدل وان تجزأ اما نحن فنظر اما قلنا  
 ثم يتبع منها لاجل الغور وشبها اذا عينا ونقول ان هذا الكتاب قد قدم مع انه ليس بكنه  
 فانه ربما صغر يادى المراد اكثر من شاهدة وقد شوشت نفسه بسبب ثبوتها كما في طبعها  
 حتى تحل منها امور الاسهل ان يحققها على كنهها في هذا الكتاب فان قدرت لاجل الالفاظ  
 معدود في الحقيقة وانبت لعلها مذهب الالفاظ وبذلك انفسه انشرف اوج عقلة الالفاظ  
 لا سطر عبره فاذا خالط شوشه  
 في الالفاظ المنقذة والنوطة  
 والمتباينة والمستفزة وما يحرى غيرها ان من الامور المختلفة المتكررة ما يشترك في اسم واحد  
 وذلك على وجهين فانه اما ان يكون على طريق الواطوء واما ان يكون على غير طريق الواطوء  
 وطرف الواطوء ان يكون الاسم لها واحدا وقول الجوهري عن هذا الذات ورسما الذي يحجبها  
 بينهم من في الاسم واحدا من كل وجه مثل قولنا الجوهري على الانسان والفرس في التوريل  
 على يد عمرو وهذا الفرس ذلك الثور فان جميع ذلك ليس جوهريا فاذا اراد احد ان  
 يرسم واحدا بالجملة ان ياتي بقول الجوهري لفظ الفضل الدال على معنى الذات فيهما كلها  
 كان رسما او صدق ان القول اعلم من كل واحد منهما واحدا فيهما من كل وجهي يكون  
 واحدا بالمعنى واحدا بالاستحقاق لا يختلف فيهما بالاولى والآخر في التقديم والتاخر  
 والشدة والضعف بحيث يكون هذه الواطوء في القول الذي يحجبها الاسم فان اذا  
 وجد قول آخر يتقدمه ويشترك ولو بصرفه لم يكن يحجبها الاسم لو صدر الاسم مقول بالذات  
 واعلم انما تقع ههنا بالاسم كل الالفاظ سواء كان ما يخص باسم الاسم وكان ما يخص بالاسم

٧ يكون

او الثالث الذي لا يدل الالباشا ككساباتيك ما نه بعد هذا ما ين على سبل التواطو فانما  
 على سبل التواطو فان جميعه قد ين ان اتفاق الاسم وينقسم القام ثلثة وذلك انه اما ان  
 يكون المعنى فيها واحداً في نفس وان اختلف من جهة اخرى اما ان يكون واحداً ولكن  
 بهما مشابهاً في ما ان لا يكون فيه واحداً لا يكون أيضاً مشابهاً في الذي يكون  
 المعنى فيها واحداً ولكن يختلف بعد ذلك فهو مثل معنى الوجوه فانه واحد في اشياء كثيرة لكنه  
 يختلف في ما انه ليس موجوداً فيها على صور واحدة من كل وجه فانه موجود لبعضها قبل لبعضها  
 فان الوجوه للوجوه في الوجود كما انبعضها فان الوجوه لبعض الوجوه قبل لبعض الوجوه  
 لبعض الاعراض قبل لبعض الاعراض فهذا طرف القدم والناخو وكل يختلف من طرف الاخرى  
 والاخرى فان الوجوه لبعض الاشياء فانه ولي بعضها من غير الوجوه فانه قد ين اولاً  
 من الوجوه لغيره وكل ما هو متقدم بمعنى فهو اول من غيرك فقد يكون شيئاً يشترك في  
 معنى من المعاني وليس هو احد هما قبل بل هما في معاً لكن احدهما اولاً بل انما في ذلك  
 واما الذي يختلف بالشدّة والضعف فانه انما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف  
 البياض فذلك البياض على الذي في الثلج والذخ في العاج على التواطو المطلق  
 ولا في الفل من على الثلج المشابهين والتي في الرواقين على التواطو المطلق وانما تبتك  
 مشهوراً بحيث يسامح فيها بعد الوتوف على العرف فما كان المقصود من اللفظ واحداً  
 اذا جرد ولم يكن واحداً من كل جهة ونشأها في الاشياء المتحدة في هذا اللفظ فانه يسمى اسمها  
 مشككاً ويراعى في اسمها في الاشياء المتحدة فانه يكون مطلقاً كما قلنا وقد يكون في  
 المعنى واحداً كقولنا جلي للكتاب في البضع والدواء والعبادة واحداً كقولنا صلي  
 والرياضة والفضة ويراعى انك انما في العبادة واحداً كقولنا للجمع الاشياء انما في  
 واما الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم لكن يكون فيه اتفاق في معنى  
 فهو مثل

فيعمل قولنا الجوهن للفرس والجوهن المصنوع قولنا الفاعل رجل الجوهن والقائمه  
 لما قبل السرير فانها اسمي تشابه الاسم وهي من جملة الاتفاق في الاسماء السميّة بمثل  
 انما يتفق في الاسم ولا يتفق في قول الجوهر الذي يجلي اسم وذلك لانك اذا التبت في  
 الجوهن حيث في جوهن للفرس فلك ان جسم ذو نفس حساس منحرف بالاولاد في  
 تجد هذا القول هو القول الذي تاتي به اذا شئت الاسم الجوهن من حيث في قولنا  
 في الحفظ فانك تقول انه شكل صاعى يحاكي به ظاهر صور الجسم الحسب المخرجات بالاداء  
 ذلك اذا شئت اسم الفاعل في الجوهن قلت ان عضطى في يوم علم الجوهن في  
 ولا تجد هذا الاسم في فاعله السرير بل في قولنا جسم صاعى مسند فمجان من السرير  
 بين السرير ومع ذلك فانك تجد بين الامرين شهما ما في شكل واما في سائر الحول  
 فيكون ذلك التشبيه هو الذي لان يعطى احداً من بين اسم الاخر ويكون الاسم في  
 احداً الامرين موضوعاً متقدماً وفي الثاني موضوعاً متأخراً وانما في ذلك  
 الاسم الى الامرين جميعاً اسمي باسم التشابه وانما في الثاني منهما اسمي باسم المتقول  
 وربما كان المعنى التشابه فيه معنى متقدراً بنفسه الذي الجوهن المصنوع مع الجوهن  
 الطبيعي وربما كان شهما كما تقول لطف الخط مبدد والعللة مبدد وربما كان هذا  
 الاشياء اشياءها حقيقياً ربما كان اشياءها مجازياً بعيداً مثل قولهم كلب للبحر  
 والكلب الجوهن في ذلك لانه لا تشابه بينهما في امر حقيقي الا في امر مستعار وذلك  
 لان البحر زوى كالتابع المصنوع التي جعلت كالانسان ثم وجد الكلب تبع الجوهن  
 للاسم فسمى باسمه فما كان سبل نقل الاسم اليه هذا السبل فلا ينبغي ان يجعل في  
 هذا القسم بل هو من القسم الثالث الذي لا اشتراك حقيقي ولا تشابه فيه  
 مثل قولنا عين للبصر عين للدنيا والسبب في وقوع هذا الاسم ليس

فمفهوم

ذهب اليه من قال ان الامور لا كانت غير متناهية وكان الالفاظ متناهية من حيث  
 تركيبها من حروف متناهية وحين يكون الاسم الواحد يشتمل في بعضه على معان كثيرة  
 ليس كل ما من جهة ان الحروف المتناهية قد يمكن ان يتركب منها تركيبات غير متناهية  
 وذلك لان هذا لا يمكن متعلق بترتيبها في مقدارها فتركيبها الحروف المتناهية  
 والعادة لا تجعل كل بطول للتركيبات من الحروف بل هي كحد ينفر الطباع استعمال  
 اطول منه واذا كان كذلك فقد حصل لصلوح التركيب حد محدود ووجوب ان يتناهى  
 ما يتركب من الحروف ولا ان غير المتناهية مما هو في الاشخاص دون الانواع على ما  
 يرون ويؤمنون انه لو كان الاشتراك في الاسم مما يوجب غير المتناهية لكان محتمل ان يكون  
 اسما للانواع ايضا لا يقع فيها الاشتراك فان هذا البيان محتمل وذلك لان الانواع  
 ايضا قد لا يتناهى من حيث كفاها فكل ذلك لان الاشخاص اذا كانت غير متناهية فاختار  
 من حيث هي امور شائعة كما في الانواع فصارت الامور غير متناهية وفيها الانواع و  
 كانت الانواع من جملة الامور التي لا يتناهى التسمية انما تقع على الامور من حيث  
 امور لا من حيث هي اشخاص فمذ ان الاعراض ان لا يكشفا ما في هذا القول  
 من الغلط بل جملة وجه بيان الغلط واشتغال من اشتغال بتعليل ذلك من كون  
 الاشتبا غير متناهية فالها من حيث بقصد المسمى بالتسمية متناهية فالاشياء  
 ليسوا يشعرون في اسمها كل واحد مما لا يتناهى فان ذلك لا يخلو بالهم فكيف  
 بقصد ان التسمية له لكلها قصد التسمية له فهو متناهية وقد كان يمكن ان يكون  
 ككل واحد منها اسم مفرق والظاهر على ذلك انك لو شئت لفردت جميعها  
 وقعت فيه الشكر في الاسم سما مفرق لان جميع ذلك متناهية فهذا القول انما  
 يطلع من هذا الوجه وان كان يمكن ان يعبر عن هذا القول بعبار اخرى على وجه

ان الامور والاشياء من حيث هي متناهية

من وجوه

من وجوه التكلف والتعليل لانه يرجع الى بعض ما يزيدان نغصية من السبب فذلك  
 فقوله ان السبب في وقوع هذه الشركة احد شيئين اما التشبه والاستعدادية الحادية  
 كما وقع في لفظ العين فان لما كان اسما للبصر كان البصر من فعل العين وكان اللفظ  
 تدل بوجوه على المحصور والمحصور بدل على التقدير كان التقدير المحقق هو الدبارة  
 الدبارة لذاتها فينظر عينها او لا تفرغ العين او شئ اخر من هذه الوجوه وما  
 كان ذلك على سبيل التذكير والتبني او على سبيل الرجاء واكثر هذه في الجزئيات  
 كما يرغب في التسمية باسم نبي ويسمى ابنه باسمه ليتذكر به واما الاتفاق  
 المحسنة الواقعة لاختلاف السمين التسمية الاولى كان بعضهم اتفق له ان وقع اسم  
 السمين على شئ والآخر اتفق له ان وقع على غيره فيجوز ان يكون سبب الاتفاق  
 هو اختلاف حال السمين حال مسمى واحدا وما بين صا فيهما كالتخصيص وهذا  
 القسم الواقع فيه من الاسباب عددها هو المحصور من اسم اشتركت الاسم وبشارة  
 التشابه في الاسم ان الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد ولا يرفع اشتركت  
 الاسم ولا اتفاقا ان يكون هناك قول واحد منقول واسم واحد منقول كقول واحد  
 الجميع فان هذا لا يمنع ان يكون الفعل المنقول ليس بهيئة الاسم مثل قائمة  
 السمر وفائمة العيون يتفقان في اسم القائمة ويتفقان في كل واحد منهما نحو  
 ذو طول وعرض وعظم وهذا لا يمنع ان يكون اسم القائمة منقولاً عليهما بالاشترار  
 او التشابه وذلك لان هذا القول ليس بحسب لفظ القائمة بل بحسب لفظها وهو  
 ولا يمنع ان يكون لهذا القول اسم اخر موضوع وليس في التركيب له اسم اخر موضوع  
 ذلك على انه يجب هيئة الاسم الذي هو القائمة وقد يتفق ان يكون الاسم الواحد  
 على شيئين بالاتفاق وبالقول هو معاً مثل الاسود اقبل على رجل اسمه اسود وهو

ملون بالسواد وقبل على الغير فانراخذ هذا الاسم على انه اسم شخص الرجل كان قوله  
 وعلى الغير بالانفاق واذا اخذ على انه اسم الملون كان قوله عليهما بالنواطير وقد كان  
 اللفظ الواحد ايضا على الشئ الواحد مع شئين بالانفاق والنواطير كالعين للصبح  
 بصير في بيوع الماء وقد يكون مقولا على شئين باعتبارها من جنس بالنواطير والانفا  
 كالر كان انفق ان دل بالاسم وهو لفظ واحد على رجلين اسوة من اسميان اسوة  
 والاسم الواحد قد يقال على الشئ الواحد من جنس قولنا بالاشراك مثل الاسوة  
 على المسبي واسوة لونه اسوة غيرا كانت المعنى المختلفة فيها في شئ واحد اخلافا  
 بالعموم والتخصيص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشراك وذلك من حيث  
 يدل على معان كثيرة مختلفة وتقع بسبب لك غلط كثيرا فيمكن على الغير المنع على  
 الغير الضرري والاسماء المتعارفة والمجانبة اذا استقرت فيصير فيها المعنى واحد  
 حكم المشرك لانها يكون كل عند من يفهم معناها ويحتمل ان يكون ح من جملة  
 المشاهات المنفردة وكما انما في ذلك لانها كانت مستعارة كلت كونها مشركا  
 فيها قبل ذلك لانها بالاستعارة والكلمات كلها لا الجنس النوع والفصل وحدها  
 فانها تقع على غير ثباتها بالسوية وتوابعها بالنواطير وليس ما يكون من الجنس النوع  
 الفصل وحدها هي التي تقع بالنواطير دون غيرها بشئ وذلك لان النواطير يكون نواطير  
 يحكي عن المعنى ذاتها بل يحكي عنه واحدا في المعنى غير مختلف هذه الوحدة قد توجد فيما  
 هو ذاتي قد توجد فيما هو عرضي من النواحي الاعراض العامة وكان للاشياء المتكررة  
 اعتادوا بحال تقارن في الاسم الواحد وكلما اعتبر بحال اختلاف في الاسماء المتكررة  
 اذا تكثر بالاسامي لم يخرج اما ان يكون تكثرها مقارنتا تكثر مقهورا فيها فبذلك  
 الامور متباينة الاسماء كقولنا مجر وانسان وثور وهذه هي التي يتفاضل بالاسامي في

التي يشترك فيها

في قول

في قول الجوهري الذي سجلت الاسامي اما ان يكون التكثر في الاسماء ومفهوما واحدا  
 كما في غسل وارضى شهدا فان مفهوم هذه الامور كلها واحدة وتسمى اسماء مترادفة  
 والتباين قد يقع على وجه فبمع في اشياء مختلفة الموضوعات مثل الحجر الفرس وقد  
 يقع في شئ واحد منقوضا لمختلفا اعتبارات فمن ذلك ما يكون احدا لاسم  
 له من حيث موضوعه والاخر من حيث انه وصف كقولنا اسيف فصام فان السيف يلد  
 على ذات الالة والصام على حدتهار من ذلك ان يكون كل واحد من الاسمين يدل  
 على وصف خاص مثل الصام والمعتد فان الصام يدل على حدته والمعتد يدل  
 نسبة ومن ذلك ان يكون احدهما بسبب وصف والاخر بسبب وصف كقولنا  
 ناطق وفضيع فان الناطق يدل على وصف الفضيحة على وصف الوصف في جملة  
 المتباينات ما يستحق مشقة ونسوية وهي التي من جهة ما ليس اسمها بواحد لا  
 معناها واحد في ثباته لكن من حيث ان بين الاسمين والمعنيين مشاركة  
 ما لا يبلغ ان يجعلها اسما واحدا ومعنى واحد في مشقة وليس هذا قسما خاصا  
 يوجب الى ان يشترط في المتباينات من انها هي التي يتباين من جميع الوجوه فلا يكون  
 فيها مشاركة في لفظ ولا معنى فان هذا الكلف يوجب الى زيادة اقسام بالمشقة  
 من جملة المتباينات المشقولة الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما الى نسبة كما  
 الى معنى من المعاني سواء كان المعنى موجودا في الفصلا اوله كالمال وموضوع العمل  
 من اعماله كما يدف فابدان يدل على وجود هذه النسبة بل يلفظ يدل على اللفظ  
 الذي لذت المعنى الاول فيكون هو عينه ليدل على مخالفة معنى النسبة بلغة  
 المنسوبة لغيره ليس مما ياله من كل وجه فلا يصف الا بما لا يخرج من اللغتين بالكل  
 والشرط مخالفة يدل بالاصطلاح اللغوي على الغرض من التعلق الذي بينهما

يصلح

فصيح ومقبول واحد اوزيد فيه زيادة تدل على النسبة تقبل نحوى وشي  
او ضل به فعل اخر يوجب اطلاق لغة دون لغة ومن شأن هذا اللفظ الذي يفتق  
ان يبق له اشتقاق من الاول وينسب اليه كما كان ماخوذاً بعينه لعل مقبول  
بالاشتباه كالاول ليس من قبلة العدل كما لا يلحى على اللفظ فلم يكن هذا من جملة  
ما سمره مشتقا ونسوبا بل من جملة ما يبق باشتباه الاسم واقفا وكان مقبولا  
من الاول الى الثاني مشتقا والمشتق يحتاج الى اسم موضع للغة والشيء اخر  
لرسمية اللفظ للمعنى والمشاوكة الاسم هذا الاخر في اسم الاول والى ما يلحقه  
ولم يفرق ان يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب بدل بالحق اعطيت  
لفظ الشيء كالمندى ويجعل المشتق ما يدل من جهة تغير اللفظ كالمندى  
في الاخرين اصطلاح اخر في بيان معنى ما في موضع  
او كما يبق ويوجد في موضوع او لا يوجد فيه اقول لا انزاعها او جيل استغناء الظن  
عد ولا عن المشهور فاذا فرغ سمعت ذلك قلن خبر ولا تنقبض بسبب ورود اللفظ  
عليك فاعلم ان العاقل لا يجحد في الشيء ما وجد عنده محضاً وبعد ذلك فاعلم ان  
صفات الامور على اقسام لا ما ان يكون الموصوف قد استغفر في معنى قائم  
ان الصفة التي يوصف بها الخلق خارجة عن الحروف عارض ولازم واما ان يكون اللفظ  
اخذ بحيث استغفر ان كان الصفة التي يوصف بها ليست تلحق بحرف خارج بل هو جزء  
من خواصه واما ان يكون اخذ بحيث لا يكون فلا استغفر ان بعد بل الصفة تلحق باللفظ  
ذاته وليست جزء من ذاته واما ان يكون اخذ بحيث لا يكون فلا استغفر ان بعد  
والصفة ليست تلحق بحرف خارج بل هي جزء من وجوده واما ان لا يكون فلا استغفر  
والصفة تلحق باللفظ لا تنفصل عنه بل الحرف لازم لما تقرره او عارض له اول مثال اول قولك

الانسان

الانسان ابني وخصاك ومثال الثاني قولك الانسان حيوان فان الانسان يبيعه  
متحصلة لا يحتاج الى ما يفوقها بعد ما هو انسان وان اشكل عليك هذا فخذ كما ذكرنا  
ومع ذلك فان الحيوان جزء من مهيبة ومثال الثالث الصوب والصوبان الصوبان  
للصوب جار مجزوز فاقها بقدرها اذا فاقها فاقها بالالفعل ولو لاها لا يستعمل نحوها الا على  
ان الصوب لا ينفصل عن المضمون بل هو من مهيبة وليست مع ذلك جزءا من المهيبة وقد انفصل  
بين هذين ومثال الرابع الجسم المحول على الحيوان فان الجسم علم لا ينفصل عن  
محصله لا يكون بعد الا العوارض واللواحق الخارجية بل يحتاج الى امور فصلية تلحقه  
نقوم والجوهر مع ذلك جزء من مهيبة اى جزء حده ومثال الخامس الصوب اذا صفت  
بالساح والساد او الخبز ما اشترك وكذا الجسم المطلق اذا صفت بالانه مستعد للكل  
والسكون والابن وغير ذلك فان المهيبة غير متفرقة الوجود بنفسها وكل جسم غير متفرق  
الوجود في نفس هذه الاحوال ليست مما تقر هذه اذ كانت وان كانت في لزوم بعد كل ما تقر  
بما يفرق او ينعمر ويخفف فاما ان هذه الجملة صفة ليست تلحق بحرف خارج بل هي من  
كان الموضوع متفوقا في ذاته او غير متفوق ذاته فانه يسمى موضوع تلك الصفة فلا يكون  
الجوهر موضوع للشيء الذي ليس صورته لانها صفة خارجية مضمونة للجسم شيئا بالالفعل ولا يكون  
الانسان موضوعا للحيوان لا المحول ليس له حفاله خارج وان كان في وجوده من وجود  
ويكون الجسم متفوقا للسان لان وجوده بعد فلس يتفوقه وان تقوم بالسان بل ان يتفوق  
باشياء اخرى فهو ذاتها ليس السان يكون فلا يتفوقه ويكون السان موضوعا للسان  
يتفوقه على ان وجوده خارج ويكون جميع ما نسبت له الصفة ليست على نسبة شيء الى الخارج للوجود  
سواء كانت الصفة مضمونة وليست خارجا او كانت خارجة وليست مضمونة فيجب ان يسمي  
الموضوع بهما هذا وان كان فلا يستعمل في مواضع استعمال الاعراب وفي هذا التمهيد

احدهما التخصيص والاختلاف والثانية ان يكون الموضوع المستعمل في نسبة في محل المذكورين بعد  
 كالتامع ثم يفصل النسبة اليها الى النسبة في محل وان يكون بين العرضين التوافق في ان لا يتكلم  
 الحان في ان شيئا واحدا قد يكون عرضا وهو هذا شيئا سائبا عرضا في موضع غفيرا  
 هذا الاصل الذي اعطنا الحق في ان الحلال فيقول ان الامر الذي يسهل في موضع يكون نسبة  
 البطلان في حين ان يكون بحيث يمكن ان يقال ان الموضوع هو الحلال الذي يمكن ان يقال ان  
 الانسان هو من يقر ان الانسان حيوان مثل هذا فهو الحلال على الشيء الحلال على الموضوع واما  
 ان لا يكون بحيث يمكن ان يقر في ذلك كالباطن الذي يمكن ان في الموضوعه اذا عرض في  
 او حشبه انه هو فلا يقر في البشائر الثوب ياتس او الحشبه ياتس ولا يجوز في الموضوع فاما  
 ان يقر ان الثوب ياتس او يقر ان الثوب ياتس واسم هذا لا يكون بالحقيقة محتمل  
 الموضوع كاهول انما يكون الحلال بالمعنى هو لفظ مشتق من لفظه وموضوع لفظه  
 النسبة او يكون محتملا لا شرا في الاسم في المعنى كمن مثل هذا وان لم يكن محتملا في الموضوع  
 فهو محتمل يكون موجودا في الموضوع محتملا في المعنى اعتبارا في النسبة عن الحلال في ثوبه فانه  
 لا يتكلم اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالحال عليه ان يكون جزئيا او يكون كليا فان  
 جزئيا لم يكن ذلك الجزئ عن غيره فان الجزئين المتباينين لا يجعل احدهما على الاخر واما كليا  
 يكن هو الحقيقة موضوعا محتملا على تفصيله بل جعل الحلال والاشكال كما في قول ان قد اهل  
 ابو القاسم وهو بن عمرو اللهم الان يعني ان بن عمرو معنى يجوز ان يشاركه في جزئ يكون كليا  
 فان خصه به لم يكن بن عمرو الا هذا وهذا هو به وطك لوقد هذا الايض هو هذا الكتاب  
 فاما ان يشر في موضع واحد وليس كذلك هذا الايض او طمان موضع او محتمل في الاخر وانما النسبة  
 في قول ان موضع من طبعه الكفاة المطلقين واما هذا الكفاة فهو نوع من هذا الانسان وان  
 اخذت احد اوجهه هو هذا الانسان بلا شرط في هذه النسبة وانما النسبة في الاخر وانما النسبة

ايضا الحلال

ايضا ليجعل احدهما على الغرافة لغير انسان ما مر حيث هو هذا الانسان هو هذا الكفاة  
 الكتاب في هذا الانسان اعني مر حيث الاعتبار بين المختلفين اذا وجهت الالتفات في كل  
 واحد منهما الى اعتبار واحد محتمل بشرط ان لا يلفظ في شيء اخر من الاعتبار ان المختلفان  
 متباينان ولهذا السبب هذا الكتاب من حيث هو هذا الكتاب وهذا الطويل من حيث هو هذا  
 الطويل بل احدهما مستعمل في الاخر ولا محل ولا وضع وليس محتملا في الاخر ولا محتملا على الاخر  
 واما ان يكون ان كان الموضوع كليا فان الحلال عليه بالحقيقة لا يكون الا كليا فاما طبعه الكلي  
 لا يكون موضوعا بنفسه الشخصية في غير الحلال السوي الجزئي به والاشكال الطبعية الكلية  
 مستحقة في جميعها لان يكون هذا الشار الدية اذا كان الامر على هذه الصفة ككل ما في  
 في موضوع بلزما في يكون كليا هذا الكفاة كونه على موضوع مفهوما على افناء وان جعل  
 كذا في جعل كذا على موضوع والا على ان يقول على كثير من واخراج هذا اللفظ زيادة  
 شعلا فانه في وكان تصيرا لا هو التي تنسب الى موضوعها على قسمين اقول على  
 واما في وجه موضوعها كفاة اذا استعمل في لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين  
 غير متفقين ولا متساكين متمايزين وهذا اسقط وفضل بل الاعرى ان يسهل السبيل الى  
 سلكناه وليس في واحد من السبلين ضررا ولو قبل كل واحد في لكان فيه كفاة في كفاة  
 هذا التكلف المحرم ان يجعل له وجهها مفيدا على افردها فيقول ان كل ما هو محتمل  
 موضوع بالحقيقة في كل محل فان جعل على موضوع ضرورة لان الجزئيات بفعل الحق  
 في عليها الكلي هذا القول كل موجود في موضوع فهو الذي في عرض فهو موجود في موضوع فان  
 العرض اسم موضوع لهذا المعنى ولا يلزمنا في هذه الجملة الشائعة النونية بترا ذلك اسم  
 لزم في الجملة الاخرى التي للكلي وذلك لان تلك الجملة اذا امكن ان في فهمها ما قبل ولم يكن  
 بالترادف بقى حيث هذه الجملة على الترادف لم يلزم الامر الذي كانت تلزم وذلك لان

كان هذا القول مرادفا لهذا الام  
 وكان في ذلك اللفظ المشتم وهو لفظ  
 الكفاة ولفظ القول على كثير من

و ان كان كذا في كل موضع

الفائدة في استعمال لفظ المحجوف في موضوع اسما مرادوا للعرض واللامر او فالاسم يحصل المقصود  
 الذي في ابراده غير مراد فائدة على ان هذا بالتحقيقة اسما مرادوا للعرض بل هو كما بشرح  
 اسما للشيء الذي لا يخرج منه وما الكلي فاما بشرح اسم قولك المقول على كثيرين والمقول على  
 موضوع شي لمعنى بل مراد ان يكون مقولا على كثيرين بالحج التي او مانا اليها واما المحجوف في موضوع  
 قول مرادوا في العرض فان العرضية ليس عنها الا ان يكون الشيء محجوف في موضوع ويكون  
 المعنى المحجوف في الموضوع ما نضروه من بعد واذ قد نظر هذا فقوله ان المسمى الاستماع على  
 هو محجوف في الموضوع بالعكس بالمسمى محجوف في موضوع فهو الذي سمي المحجوف ان هو انما هو المسمى على الترتيب  
 ان يكون ذاتيا مقولا للمهبة وفي المحجوف في الموضوع ان يكون عرضيا وكان العرض عندهم والعرض  
 شيئا واحدا وان كان كثيرا ما يتخلفان فلم يخطئ في هذا الكثرة كما قد قلنا واخذنا بها اسما للمحجوف  
 الا بعض اذ قيل علم هذا الشيء لا بعض لو كان مقولا في موضوع بل هو محجوف في موضوع اذ هو ان الا بعض  
 عرض بل هو ابرز لهذا ان قالوا ان الكلي هو المقول عليه الشيء كان غيره ليس كذا في لفظ  
 بعض مقده فيهم تصحيح هذا المعنى وذلك على العصبية التي في التصحيح ان العصب اذ هو الالف  
 وانما قلت ان الكلي هو الذي جعل عليه جزئيا نزع طرفه من الشيء هو الذي على موضوع لا يتجزأ للموضوع  
 اشياء على غير هذه الوجهين كما قلنا فاعلم ان زيد انما هو في قولك ان زيد ليس كذا بمعنى ان زيد ليس كذا  
 زيد انما هو كذا في قولك زيد ليس كذا على وجه المسئلة عندنا هو ان زيد ليس كذا هو زيد فاجاب عن قول  
 بان زيد ليس كذا جوابا لخطا وكذا الالف بمعنى ان زيد ليس كذا هو زيد بل انما هو قول الالف فانظر  
 الى هذا السطر في طلب مطلوبه وعواه ان الكلي هو الذي جعل عليه جزئيا نزع طرفه من الشيء في قوله ان زيد  
 الذي هو جعله ابراهم ان كان ما كذا في قولك زيد ليس كذا وهذا ليس كذا في قولك زيد ليس كذا  
 كان الا في ابراهم كذا في بعض المسئلة في جزئي وهو ان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا في قولك  
 نظير المثال كذا وكان الماشي اسما كذا في قولك زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا

بموجبها

لم يكل هذا المظالم الا في المشكوك فيه مقده كبرى فحيث ان هذا ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا  
 لا يدل على مهية وكلمة الا يكون مقولا في مهية الشيء كما يكون كليا وهذا هو الامر الذي  
 انصرف من المطالبين على انه في المطالب سواء في الحكم فان لم يكن ان هذا غير المطالبين في مهية  
 ومرتبان القياس ان يخذل شيئا من مطالب المطالبين او يكون كذا في قولك ان زيد ليس كذا اما  
 ان يخذل هذه المقدمه في هذا الموضوع على انها بينة او على تبين او لا ثم يتبين منها ما  
 فان كانت بينة بنفسها فلا يحتاج الى تكلف هذه القياسات بل يجب ان نؤمن هذه المقدمه  
 كان بالاب يكون مقولا في مهية الشيء لا يكون كليا فكل مقول في موضوع ما هو مقول في الموضوع  
 من ان كل مقول في موضوع ما هو مقول في الموضوع عن العنق فان من قولك زيد ليس كذا في قولك  
 ان زيد ليس كذا ليس كذا في جوابه هو ليس كذا وان كان يحتاج الى تبين القياسات بل يجب ان  
 المطالب اخذت نفسها اجزاء القياس الذي بينهما حتى يتبين المطالب الا ذلك في قولك ان زيد ليس كذا  
 فائدة الا ان يحصل ذلك مكان المحجوف على الشيء الذي ليست بكلمة فبين ان المحجوف لا  
 من طرف ما هو لا تكون كلمة وكيفية بين ذلك بان نؤخذ ان المحجوف لا يكون في قولك ان زيد ليس كذا  
 كلمة وقد اوالى شي في هذا الفصل لم يصعب به وهو انما هو في قولك ان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا  
 لان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا  
 الذي ان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا  
 لغيره كما ان الشيء لا يكون جزئيا شئين لكن يجب ان يحصل المقصود في قولك ان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا  
 ان معنى قولنا ان الشيء كذا معناه ان احد الوصف كذا يكون كذا لا بد ان يكون وصفه  
 ذلك الجزئي وحده فيكون كذا وصفه لغيره بفعل الوقوع فاذا كان الوصف على وجهه  
 بالفضل العنق معا التان كان لو كان هو جزئي في ذلك الوصف اما اذا كان وصفه فهو جزئي  
 المقصود واحد واحد وصلا على سبيل انه هو من غير اشتقاقه في قولك ان زيد ليس كذا في قولك ان زيد ليس كذا

٢ بحوزان



فان زيداً اخص من شئ يسمى ام من زيدان زيداً لا ينفك الا على واحدة بمعنى يقال على ما في قوله  
 وعلى غيره فيكون زيداً احد الامور الجوزية التي جعل عليها شئ مما تعني بالجزء وهذا واما ان  
 الجوز العام على زيد وغيره فيكون مراداً به على شئ من شئ فهو شرط زائد على الجوزية  
 وللصفة على الكلية وقد اجمع النحويون على ان الخواص والاعراض كلية ولها صفة هي خواصها  
 جزئيات غيرية عنها فان الصفاك بالفضل الى هذا الصفاك من حيث هو هذا الصفاك  
 خاصة بل مضموناً ونوعاً المهية كما علمت بل هي صفة الانسان وجزئيات الصفاك من حيث هي  
 اشخاص الانسان واشخاص الناس من حيث هي ما فلا يتقوم بالصفاك فان غيره لم يكن  
 وذلك لا ليس يقوم مهيتها ومع ذلك هو كل قول على اكثر من شئ هي جزئيات من حيث هو  
 خاصة ثم ان كان الابيض للانسان وعشي لزيد ليس يكون مقولاً على مضمون بل هو من حيث  
 تمام ان يكون اسم العرفي في على العرفي وعلى العرفي اشتراك في اشتراكه لا في الوجود  
 او لا يكون مقولاً بالاشتراف فان كان مقولاً بالاشتراف فيكون الاشتراك في اكثر من  
 الاشياء التي يورثها اذا هو الاسم فيكون كل جزئي وجوه من الذي يحد العينين  
 وجوه عرض الذي هو معنى الجوهر والعرض وكل واحد العريضين قد استعمل في الامثلة  
 لهم في هذا الباب اعني قد استعمل في المثلون هذه الشروط الفاسدة واستعمل في  
 اول من علمنا هذا دخل شيئاً من ذلك واما ان كان وخرج العريضين بالاشتراف فلهذا  
 هذا المعنى لكنهم انفقوا في مضمون لا يشتركون في الحد والاسم معاً بل اعياشلك  
 في الاسم فقط ولا جعل عليه ثم ان قلت ان زيداً في شئ انما هو طلبنا حداً وهو مقول  
 في مكان الى مكان بنقد م قدم واعتماد على الاخرى وطلبنا حد الاسم وهو ان يكون مقول  
 للجسم فهدى من الحد بن كليهما بما ين على زيدان زيداً في شئ في ان ينقل من  
 الى مكان بنقد م قدم واعتماد على الاخرى كما في انما هو طلبنا حد الاسم بلون مقول

للشخص

للشخص لا يبين ان هذا الكلام مما يجوز ان لا ينفك الذي يجوز ان يذكره صفاً ما قبل في الاشتراك  
 والباقيات المتفق منهم على تسليمها من النسخة جعل بالاشتراف والخاصة انهم جعلوا بالاشتراف  
 سبباً مما يبين انهم لان يقولوا ان الاشتراك في الحد هو ان يكون الحد من جنس لا ينفك بل ان يكون  
 فيكون العينين الطبيعية لا يشار اليها الا في انواع في الحد بل في الاسم انما حفظان حد والاشتراف  
 حدود الا في انواع وانما فان الاشخاص لا حد ولها فكيف يشارك الاجناس في الحد فان كان  
 شطراً العرفي وان الاشتراك في الحد هو ان يكون ما هو حد واحد هما اما حد الاخر هو حد  
 للحد فيكون مضموناً في ان الحد يشارك في الحد فان الجنس الخاصة من حدان على انهما  
 بالاشتراف وبالاسم وبالحد وقد افرقوا في احكامهم هذا فلما اذن معنى الاشتراك في الحد هو هذا  
 بل ان يكون مضموناً للاسم حد او جعل الحد على الشئ الذي جعل على الاسم في صفة الشئ  
 الاسم كما سيجي في بطنه وان لم يكن ذلك حداً لهذه الاشياء فبما انهم غفلوا ان الاشتراك  
 وبين ان السبب في ذلك انهم ان العريض الذي هو احد الجنس العريض الذي يتكلم في مقابلة  
 الكتاب على ان يبين ان كل معنى عام في كل الزمن واحد كيف في كل المعنى الخاص في  
 وان العريض الذي يشار اليه بالجوهر هو الذي سخره وان الامر اما مقولة على مضمون غير موجود في  
 موضوع وهي كلياتها هي كلياتها كلياته في كل الاشياء كلياتها كلياتها واما موضوع في  
 موضوع غير مقولة على موضوع وهي كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها  
 جزئياً ليست على اما مقولة على موضوع موجود في موضوع وهي كلياتها كلياتها كلياتها  
 الجزئيات كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها  
 في موضوع واما المقولة على كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها  
 وهذه الصورتان المقولة على كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها  
 على موضوع في شرح حد العريض وهو ان يوجد في موضوع فلهذا

في هذه الاشياء يتبين

الان معنى قولنا الموجود في موضوع فقد مر ان الموجود في شئ لا كثيره من ولا يصح فوامر من  
ما هو في قولنا ان الموجود في شئ يقع على اشياء كثيرة على بعضها بالواجب وعلى بعضها التملك  
وعلى بعضها بالاستنباه وليس وقع على جميع تلك الاشياء ورفع لفظه من الواجب لرفع لفظ  
مشكك بل وقع لفظه مشكك اعني اذا قسم الى جميعها ولا هذا البيان المبني على بيان محدد  
ولا سمي حقيق بل هو نوع من البيان المحال به على الاسم كما بين اسم باسم شهر وعرفه عند  
ذلك ان الجمهور يعرفون اشياء بلها الفها في شئ غير الذي بهذا الشأن يقولون هذا  
هو الكائن في الموضوع وان كونه في الموضوع ليس كما من الكون في شئ ولا كما ان في قول  
الاشتركة في الاسم فتبين معنى احد بنه جملته بالمثل بعد ان ازيلت شبهة التي من اشتر  
الاسم فان ازاله الشبهة باشرت الاسم فذكر يمكن على نحو احد ان يوفق الجدل بالاسم  
بوفى بالرمم والثاني ان ينفي المعاني الداخلة تحت اشتر الاسم حتى يدل على الباقي من  
ذاته ولكن سببها ليس هو فقول الموجود في شئ يعرف بين حال العرض بين حال الكل  
في الاجزاء فان الكل صواب تامه لا يوجد من نفسه لكن في اجزائها جملتها في واحد منها  
فان العشرية كغيره لا توجد صلة في واحد منها في الاجزاء كلها فانها اذا توافقت وابتعدت  
حصلت صور العشرية وتبصر لك هذا على كنهها الفلسفة الاولى فاذا قبل الموجود في  
شئ فقد نزلت اشياء العشر للكلية ولذا قال ان يقول ان الاشياء كالماء والواحدة وغير ذلك  
نوجدت شبيهة في شئ فيكون جوابا بقولهم موضع من ههنا القضاة لفظا لان يقول ان  
الزمان عند كونه عرض ليس في شئ فيكون جوابا في شئ في بيان في العلم الطبيعي لفظا لان  
ان المكان انما عرض وليس للممكن فيكون جوابا في شئ في بيان في العلم الطبيعي ان  
المنطق لا يفي ببيان ذلك بل يجانب به حتى لا يحاط هذه المقدمه وهي ان الزمان الفرض  
مسئلة وكل غيرهما لفظا لان يقول ان الكل وان كان قد يكون جوهر فان الكلية هي في

اشياء

اشياء وهي عرض لان الكلية وهي مثل العشرية وغيرها لا تعد عند كونهما عرضا بل هي عرض  
ثم ليس وجودها في شئ واحد فيقول ان ليس تنوع ان يكون الموضوع الاول للعرض مولفا من  
اشياء كثيرة تكون جملتها قد صادت موضوعا للعرض وتكون تلك الجملة هو الموضوع لذات العرض  
من حيث هي جملة وتكون من حيث هي جملة اشياء واحدا فان كانت الكلية عرضا ولها موضوع  
فالموضوع الذي يجهها ليس من صفتها من حيث هو اشياء حتى يكون كل واحد منها بمثل ذلك العرض  
بل من حيث هي تلك جملتها حاصل من اجتماعها وانما يمنع ان يكون العرض في اشياء على ان يكون  
الواحد من عرضها في كل واحد منها فان قالنا انه لم يكن جوابا في وجود الكل في الاجزاء هذا  
الجواب لم يحتم ان يفصلوا بين العرض وبين الكل بان الكل هو في اشياء اذ ليس الكل في  
واحد من هذه منها بل في الجملة وذلك الجملة حيث هي جملة فتقول ان الكل ليس مجزأ ان  
في جملة الاجزاء لا نفس جملة الاجزاء فلا يكون مجموع الاجزاء اشياء دون الكل بل يكون  
الكل في نفسه اما الكلية هي التي يقال فيها ذلك وهي حال هذه الجملة حيث هي جملة بل حقيقة  
فان قولنا ان الكل في الاجزاء قول مجازي في معناه ان الكلية التي فيها الكل هو ما هو  
في الاجزاء كان الاجزاء اشياء عرض لها ههنا يكون منها الكل وذلك الهسته هي الكلية  
وتلك الهسته عرض جامع والكل هو المؤلف من تلك الهسته والافراد يكون بالعرض  
ما في الكل في الاجزاء اي كلية في الاجزاء وغوامه بالاجزاء وبالجملة ان الاشتمال  
بهذا الفرض كل الاشتمال الا لما يقع من الالتباس في باري الامر بل يتصل بحقيقة  
وبين المجازي في امثال هذه المواضع فقد يحسن ان يعرف لفرضه بغير الحقيقة  
وبين المجازي الذي عاين بالعرض في باري الامر به مجازي في شئ بل يكون منها  
حاجته ضرورية داعية الى هذا الفرض والظن ان الاسم الاول لم يذهب عن  
شئ من امر هذا الفرض بل خسر على المتكلمين فيكون الوجه المتكلم لهذا الفرض في

بحاج ان ٢

اذا قيل للكل ان في امر فان ان في اشياء وكان هو الحقيقة لا في شئ ولا في اشياء ما دام الامر  
 فانما هو من لا في شئ فان اتفق ان كان يوجد في اشياء فله هو عرضا من اجزاء ذلك الاجزاء  
 شئ اما مجموعها او غير ذلك اما الكمال فان كونها كلاً انما هو كمالها في اجزاء ان في اشياء لا في شئ  
 فكذا وجودها في هذا الفرع ما لا يحتمل ان احتتم في ذلك كان في هذا الفرع بين وجوده  
 وبين وجوده في بعض الافعال من حيث الوجود وجود النوع في الاشياء في الجملة بين وجوده  
 الكلي في الجزئيات من حيث هو كلاً او اعتبارنا بقولنا المتخفي في شئ في شئ متصل القوة  
 فذات شئ في شئ او غير ذلك فلا يكون كمالها في حال العرض في الموضوع  
 حال الصيغة في المادة فان الصيغة لا يمكن ان تجعل محلاً لوجودها بالفعل ومحلها في الفعل  
 الابدي والكمية من غير ان بين ذلك وبين وجوده في الكليات من وجوده في طبيعة  
 النوع الواحد حيث هما طبيعتان بين وجوده في النوع في عوامة العنصر حيث هما اما  
 وبالجملة في بين حال العرض في الموضوع وبين حال الجزئ في الكليات من هذه الجهة  
 الجزئية في الكليات في بين وجوده في المادة في المركب الصيغة الذي قوله لا يمكن  
 فانه غار فالذين كون العرض في موضوعه وبين كون الشئ في الزمان لان الشئ في الزمان  
 يمكن ان يجعله مفاداً الى الزمان اخره كماله في حال العرض في موضوعه وكن في المكان  
 فان كون في المكان لا يوجد ان يكون هو بحيث لا يفقد في المكان فانه لا يوجد هو  
 ولا من حيث ذلك مكان بل ان لا يفارق في المكان بل ان كان لا بد له من كون العرض  
 في موضوعه بوجوه في من حيث هذا موضوع وذلك عرض ذلك كون الشئ في الغاية  
 فان الشئ الذي في الغاية قد يفارق الغاية كالاشياء في السعادة والبدن في الصحة والشئ  
 السهاو يمكن ان يكون الجوهر العرضي ان لا يفارق العرض في شئ في شئ في المادة من  
 لها معنى المادة لا يتبع لها ان يفارق الصيغة الى اخرى طبيعة العنصر في وجوده في الطبيعة  
 في شئ

في فرع اخر على ان في مثل هذا نظر البعض بالنظر ان الشكوك على هذا اكثر من غيرها حلاً  
 من ذلك ان الشئ يقال ان في الزمان المطلق لا يفارق الزمان المطلق وان الشئ يقال ان في  
 المكان المطلق لا يفارق المكان المطلق بل هو في العرض المطلق كذا يقال في  
 العرض المطلق وبعض الاجسام لا يتبع لها ان يوجد في المكان الذي هو في شئ وليس لها  
 كالفرد في ذلك وبعض المواد لا يفارق الصيغة الى اخرى كادارة الفلك ليست لها صفة  
 من الصيغة بل هي من يفارق المادة وقد قلنا ليس كون الصيغة في المادة كون الشئ في موضوع  
 فنقول ان ذلك ان معنى قولنا لا يمكن مفاداً لما هو فيه هو ان أي موجود معين منه اخذ في  
 الشئ المعين الذي هو فيه موجود لا يتبع مفاداً لذلك المعين بل علة قوامه فيكون ان كان  
 ذلك في الزمان وما بعد قومه بالفعل لا اجل هذا ما خص العرض باسم الموجود في الموضوع  
 هو اعتبار الوجود في عرض الاخر بل هو على الموضوع ان الكليات انما يكون موجود في اللفظ  
 او في الصيغة وكلاهما كون في هذا عرضاً في القول في شئ في شئ في الزمان والعرض  
 المطلق الاجزاء الشئ في شئ المعين ومن جهة ان الشئ انما يكون في المطلق في الزمان  
 وكلاهما انما الوجود وليس في الوجود كما يعلم الا اعتباراً موجوداً في اعيان كلهما شخصية وكلاً  
 في وجودهما الذي هما الا في نحو التوهم ولو اعتبرنا نحو التوهم لم يعد ان يجعل الذين  
 الاعراض مفاداً للموضوع في التوهم واما الذي في ذلك فذلك امر خارج عن الزمان ولا  
 ان علة وجود طبيعة الفيزياء من حيث هي طبيعة الفيزياء هي علة كونها في مكانه ولذلك  
 يصح ان يفرض للفيزياء بوجه ما لان كل جسم يصح ان يفرض له بوجه ما ان يفرض في الزمان  
 يكون غيره موضوعاً في مكان الكل او في مكان الشئ يعلم هذا في علم الطبيعة ومع ذلك ليس  
 لان في المكان حتى يوجد في المكان ان لا يفارق المكان بل انما يوجد في شئ في شئ  
 غير كونها في المكان واما العرض فاما ذلك انه في موضوعه واما الصيغة التي في اللفظ

بجانب لفظ  
 في شئ

في شئ

فانما ليست المادة علته فوامها عند الفلاسفة المحصلين بل مادة الصنوع شي هو انما هو  
 لكنه كذا بوسط الصنوع بل هو الصنوع ان يكون ذاتها ملا قبة لما يقوم موجبا بالفعال قال  
 قوم ان العرض بين وجوب الصنوع في المادة وبين وجوب العرض في الموضوع ان الصنوع يكون  
 جزء من المركب اما العرض فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب صا واخر هذا الى ان قال  
 فوامنا ان لم نقل الصنوع الى المركب الى الغالب كان عرضا وارقت العرض الى ما حصل  
 ومن الموضوع كان صنوع وهذا كلام مشوش وفي جهة او ذلك لان الرسم المقدم لم يشترط  
 ان العرض لا يكون جزء من شي البتة ولا فيه ان لا يكون جزء من المركب فهذا لا يكون  
 الموضوع حين قيل لا يجوز من ان الذي هو عرض فهو مع ذلك فلا يمكن هذا في بين وجوب  
 العرض في الموضوع وبين وجوب الصنوع في المركب ليس له هذا بل هو الفرق بين وجوب  
 العرض في الموضوع وبين وجوب الصنوع في المادة الذي هو اعتبار على اعتبار وجوب الصنوع في  
 المركب من المادة ولو كان قبل في الرسم ان العرض وجوب في شي لا يجوز من شي البتة كما  
 الامر على ما يفوت ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزء من شي لان الموضوع ولا من المركب  
 كانت الصنوع جزء من احد هما وهو المركب ليست جزءا من المادة لكان بؤذ في هذا القول  
 ولكن ليس فيهم ذلك من قولنا موجود في شي لا يجوز من شي انما يفهم من هذا القول ان لا يكون  
 جزء من الشي الذي هو موجود فيه وجوب الشيء محله وان لا يكون له وليس له حقا فانما هو  
 الوجود بان وانما المركب ذلك حقا لان الاعراض قد يكون اجزا من مركبات منها المركب  
 فقد يثبت من تركيبه عرض معنى مركب منها كل واحد منهما جزء من الكلي من  
 عارض فيه والخصيص مع موضعها بالحقيقة وليس على مادة وكالتقريب في ان يثبت من الكلي  
 وهو الاقضية في هذا الاعتبار وقد فاسد في شيئا يجب ان يميل اليه الميل هو ان قول  
 يشبه ان يكون هذا الرسم الذي سم بالعرض لم يكن فيه بالعرض اذ انفعال الانسان في الفلسفة

بشعرية

بشعرية وبالعرض بين وبين الصنوع اعني به معنى اعم ومعنى هذا العرض وهو المعنى الذي  
 هذا العرض الصنوع وهو الكون في المكان والحاصل يشبه له سواء كان ذلك الحول مادة او عرضا  
 فان اسم العرض لا يعدان في على الامر في قولنا يتفقان فيه وفي حقيقة وجوبه ولكن هذا لا  
 ليس امر الا محض ولا محض اما المادة الكائنة في صورة لا تتأثر بالمادة فالصنوع  
 الى غيرهما فهو امر مشكوكا في تعيين اسم به فخصه في جعلها المادة وللعرض ان  
 المادة في انما يفهم الصنوع مثل الشايط العرض في يشبه ان يكون والوجه الذي يحتاجها  
 عن هذا ويكون جوابا عن اشياء اخرى ايضا ان هذا الكتاب انما يطبع به المحفوظات البتة  
 بتكرار درجة المحفوظ وهذا الرسم من على اللفظ متعادنا ما يفسر الحرف اللفظي المتعارف  
 الشهيرة في استعمال اللفظ في لبيانها والسبب الصنوع في المادة ولا المادة الى الصنوع بل  
 نسبة الجواهر الى الاعراض كقولهم زيد في احد ولسبب الاعراض الى الجواهر كقولهم الساق في  
 جسم مع امر اخرى جرى المتعارف بها كالشيء في الزمان والمكان والانا والجو في الكروما  
 جرى في الشجرى ان الفرق اذ حصل بالاستشهاد في الوجه للشهور لم يوجب في الشهور  
 بان ان في شي غير العرض حتى يسبق الى ظل العلم ان ذلك الوجوه في العرض في لوجودها  
 يكون فقد اجزا ان هذا التعريف بحال اللفظ ليس معنى جامع وضع عام ثم الخ في  
 واذا كان مجال اللفظ وتقسيمه على نحو الخبر به لم يعدان بل تنف في ذلك الى استعمال  
 المحفوظ الى اصطلاحا حصلت بعد ذلك المحفوظ الذي يمكن ان يقع عند المعاني  
 فليس يمكن ان يرد بهذا الشأن ايقاع الاسم على الاشياء بالاشياء والاشياء بالاشياء  
 او بعد وانما يصبط او بعد ما يرام فيه مراعاة المعنى اما بالتواطؤ والتشكيك الذي ذكرناه  
 وكان المادة والصنوع اذا كانتا بالصفة المذكور فيهما المطلق المحفوظ اللفظ بان اختلف في  
 بل مع الاخر في خصوص المادة في الصنوع فان ادمر بان يزول هذا الاشياء الواقع الا

فايه

وجود الاصطلاحات التي هي مادة للمصطلح الشهير فيكون زاد الموجد في الشيء واما في  
 وقت فان هذا ليس بشئ كشكل بل انما هو في نظر الموجد في شئ فيكون المادة لا يحصل  
 بصفة وقت عن المادة التي فيها الشك بل الصفة هي التي ينعها ويصفها فان قيل ان  
 هو ان هذه المادة في طباعها ان تستلج في نفسه بل هذه الصفة لكن الصفة ليست في  
 عنها فيكون ذلك قد عرض لها هذه الصفة واما العرض في نفسه ما هو مقبول في الموضوع  
 لمبا الانتقال منه لم يضر في هذا القول ان المادة التي فيها الشك يحصل بها في العلم بها الا  
 صفة وانها ليس طباعها ان تبارك في اخرى فيكون طباعها في قولهم في الصفة على انما  
 عن هذه الصفة حقيقة لا بعد اصنام في الفرض وهو اننا قلنا ان المادة لو كانت مادة لا  
 يلزمها ان يكون متعلقة بمقارنة بصفة بل بما اراد بها ذلك لم يمتد او طبيعة كمن  
 بعد كونها مادة واما العرض فتعلقه بالموضوع لا مع ما هو كونه في هذا الموضوع  
 مما يتشكل به امر العرض التي لا تقادح ولا يوجد الجوهر قائما واما لكها اليت انما لا  
 تقادح لان الجوهر يتقوم بالكون في ما حتم لا يصح قوامه دونها بل في ذلك لا يكون له وجود  
 بالفعل واما العرضان معني انه لا يفارق انه لا يصح قوامه منفصلا قايلا في مستفاد  
 لا يفارق واما التفرقة الذي به علمه الوهم فليس في فرق بين الجوهر والعرض فان العرض  
 قد يفرضه الوهم عن الجوهر واما يتشكل عليها هذا الرسم هو ان الاعراض ما يفارق الجوهر  
 بطلانه وقد قلنا ان العرض لا يفارق الجوهر في انما نفي بهذا انه لا يفارق قائما في  
 واما انه يفارق في ان يبقى الجوهر بطلان العرض في ذلك مما لا نكره الا ترى اننا قلنا لا يصح  
 ان يكون له قوام دون ما هو فيه وما يتشكل به عليه هذا ان في ان الرابحة عند  
 فيجلب ان لا تقوم مفارقة للتفاحة وترى الرابحة تقوم مفارقة للتفاحة في وقت  
 في وقت لان الرابحة ليست اذ اوجدت في الهواء عن التفاحة فقد انتقلت عن التفاحة

وذكرت التفاحة ولا الحراخ اذا وجدت في الهواء عن النار فقد انتقلت عن النار وترك النار  
 بل ذلك اما على سبيل جد وحرارة اخرى واما على سبيل المباشرة اجزاء  
 متعلقة منها في الهواء والعلم الطبيعي يصح المحي في ذلك فلو كان محتملا ان الهواء اذا ورح  
 اذا امتحن يكون في النار والتفاح قد نزل عنهما كيفيتهما فوجدنا بل الكيفية تلك الكيفية  
 وكان محتملا مع ذلك ان الكيفيتين لو تعدت من النار والتفاح عنهما بلا انتقال مما وجدنا  
 في الهواء ابتداء بل الذي كان في النار والهواء قد انتقل بعينه عن غيره ولا حدث في  
 هذا محتملا لكن العلم الطبيعي يبين ان الامر ليس عليه هذه الصفة فاذا لو تكن هذه الصفة مستقلة  
 لو تارة وهذا المتناقضة وقصاى المراد في ان يعرف ان هذا لا يلزم واما ان هذا لا يكون  
 فاستقال المنطق في شجره وبيان على ما جرت به العادة خروج عن مساعنة من غير ان يمكن  
 ان يقع منه بما هو في خرابتها تقع بين قول على وجود في وانها  
 اى شئ ينادى فيقول ان انما اذ اهل شئ على شئ في قول على موضوع ثم حمل ذلك الشئ  
 لحوصل القول على موضوع حتى يكون طوقا ووظفان هذا الذي قيل على القول على الموضوع  
 في على الشئ الذي حمل على القول الاول والثاني لان الحملين في قول على الانسان حمل القول على الموضوع  
 قبل الانسان على عروبه هذا القول بعينه فان الحملين في قول على زيد هذا القول بعينه  
 زيد حملون ويشترط مع الحملين في حد اى في حد الحملين حمل على ان الحملين في قول على  
 الانسان فكل ما في الانسان في حملون ويزيد قبل الانسان وقد يتشكل على هذا في  
 ان الحملين حمل على الحملين والحملين حمل على الانسان والحملين حمل على الانسان فنقول ان  
 الحملين حمل على بقية الحملين حمل على فان طبيعة الحملين ليس بتجنس لو كان طبيعة الحملين  
 حمل على الحملين حمل الكلى كان يلزم بالبرهان وكان كل حملين حملت كما انما كانت طبيعة  
 الحملين حمل على الجسم حين كان كل حملين حملت كما ان الانسان لا يتحد جسم بل ان الذي حمل

وذكر التفاحة

على النسبة هو طبعه الحيوان عند انقطاع اعتبارها بالفعال ذلك الاعتبار غير مطابق للحيوان  
 يصلح لانقطاع النسبة فيها وانقطاع هذا التبريد فيها اعتبارا حصص اعتبار الحيوان بما هو حيوان فقط  
 الذي هو طبعه الحيوان فان الحيوان بما هو حيوان فقط بلا اعتبار غير بداهة غير بداهة هو علم اعتبار  
 الحيوان بشرط التبريد وذلك لان الحيوان بلا شرط يصلح ان يفترق به شرط التبريد فيفترق حيوانا  
 فترتفع عن الخواص النوعية والشخصية ويصلح ان يفترق به شرط الخلط فيفترق بالخواص النوعية  
 والشخصية واما اذا اخذ بشرط التبريد لم يصلح ان يفترق به احد الشراطين اما العلم فلا ينفك  
 حصل ولا يصلح تحصيله في نفس ذي قيار اما الثاني فلا يجمع مع شرط التبريد فيفترق  
 لا بشرط التبريد ولا بشرط الخلط لان النسبة للحيوان بشرط التبريد اعتبارا حصصا فان النسبة  
 اذا اعتبرت في ذهن بشرط الخلط بالفعال قول خلط بالقوة لعدم مقارن عاقر من ذلك  
 مثل فصل النوع او عوارض جزئية لشخصي عما يكون طبعه حيوانا اذا اعتبر لا بشرط الخلط  
 بشرط الخلط فلما كان الموضوع للنسبة حيوانا بشرط الخلط وبشرط التبريد ولو كان الحيوان  
 بشرط الخلط وبشرط التبريد فموضوعا على الانسان بل بشرط الخلط لم يوجد النسبة على  
 الذي هو مفعول على الانسان ثم النسبة عرض لهذه الطبيعة موجودة فيهما وهو الشيء  
 موضوع واما النسبة فتقول على ما في علمه وهذه الطبيعة اعني على اختصاص الشرط الذي هو  
 قول العرض على المفعول بل قول المركب العرضي الحامل على الموضوع او على المفعول السابق على  
 الانسان بل قول لا يفسر على زيد ولو كان الشيء الذي يقال علمه النسبة في قول الانسان  
 لم يكن يجمع كون الجنس بهذه الصفة من ان يفي على الانسان وهذا العلم بما في هذا  
 وبما تحققت ان هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يتجمل على بعض الوسط وعلى البعض الذي  
 يتجمل على الطرف الاصغر فيجوز ان يعتبر المفعول على والمرتضى في هذه الامثلة كليا فانك اذا لم  
 تجزئ شي يكون الطرف الاكبر على بعض الوسط كبر في اتفاق القولين على ان في القول

الاكبر

الاكبر على الاصغر فان الناطق يتجمل على بعض الحيوان وعلى الحيوان يتجمل على كل من على المبرور  
 ان يتجمل الناطق على الفرس وعلى الانسان كان بدل الجنس في آخره على حكم الجنس صفة  
 موجبة العموم وكان يتجمل على كل الواسطة ما كان يمنع كونه غير ان يتجمل على ما تحت الواسطة  
 فان اختلفت نسبة الطرف الذي هو مكان الحيوان ونسبة الطرف الاكبر الى الواسطة الذي  
 هو مكان الانسان ونسبة الواسطة الى الطرف الاخر الذي هو مكان زيد ونسبة الاصغر مكان  
 الطرف الاكبر فيقول على الاوسط والاصغر موجودا في الاصغر فان الحيوان المشهور فيتمتع  
 جوا بان احدهما يتجمل على الاخر في الاخر ومثاله ان اللون محمول على الابيض محمول  
 على الموضوع والاصغر محمول على الطائر المستحق فيتمتع في موضع فاللون لا يتجمل  
 على نفس محمول على لان ليس من طرفين فهو لا محمول فيقولون فالنفس في هذا فقط  
 انهم في تلك المحمول في الموضوع اعني ان لا واسطة له في نفس هذا الشيء فيقولون  
 من قولهم ان المفعول على بعض اسم هذه والمرتضى في بعض هذه بل اسم انه يجب على  
 ان يعطيه اسم لان معناه وما اتفاقا شاركا في الموضوع في اسميه اذا كان عرضيا  
 كالفلسفة موجودا في موضوع اعني النفس لاسم النفس فلسفة او عرض اعني وجودها  
 فلم يتم مثلا المحصول بله او الفاضحة لاسم لاسم ذلك الشيء عرضيا وان كان علمه  
 تتغير بان يتغير في العادة فان يعطى اسمها واحدة في معناها امورا اخرى لا يتغير  
 ذلك في العادة حتى ان اذا تعذر اسما لها في اسمها المولى ليس لها واحدة في علمه  
 او حيثما كانت في احد من اهل ذلك شيئا اخر في اما الحيوان الاخر فيقولون ان يصلح ما  
 فالهذه امثال ان التفرقة بعض المواضع فالهذه وفي بعض المواضع قد يتجمل على الابيض  
 على اسبق الاذواق اسبقا موجودا في صفة مائة والنسبة انما يفسر قلبت هذا الصفا  
 ففسر في ذلك تعني بالاصغر السابق او الشيء ذبا اخر فان كان عنده السابق على كل حال

العلم بالحيوان ان الناطق يتجمل على بعض الحيوان وعلى الحيوان يتجمل على كل من على المبرور  
 ان يتجمل الناطق على الفرس وعلى الانسان كان بدل الجنس في آخره على حكم الجنس صفة  
 موجبة العموم وكان يتجمل على كل الواسطة ما كان يمنع كونه غير ان يتجمل على ما تحت الواسطة  
 فان اختلفت نسبة الطرف الذي هو مكان الحيوان ونسبة الطرف الاكبر الى الواسطة الذي  
 هو مكان الانسان ونسبة الواسطة الى الطرف الاخر الذي هو مكان زيد ونسبة الاصغر مكان  
 الطرف الاكبر فيقول على الاوسط والاصغر موجودا في الاصغر فان الحيوان المشهور فيتمتع  
 جوا بان احدهما يتجمل على الاخر في الاخر ومثاله ان اللون محمول على الابيض محمول  
 على الموضوع والاصغر محمول على الطائر المستحق فيتمتع في موضع فاللون لا يتجمل  
 على نفس محمول على لان ليس من طرفين فهو لا محمول فيقولون فالنفس في هذا فقط  
 انهم في تلك المحمول في الموضوع اعني ان لا واسطة له في نفس هذا الشيء فيقولون  
 من قولهم ان المفعول على بعض اسم هذه والمرتضى في بعض هذه بل اسم انه يجب على  
 ان يعطيه اسم لان معناه وما اتفاقا شاركا في الموضوع في اسميه اذا كان عرضيا  
 كالفلسفة موجودا في موضوع اعني النفس لاسم النفس فلسفة او عرض اعني وجودها  
 فلم يتم مثلا المحصول بله او الفاضحة لاسم لاسم ذلك الشيء عرضيا وان كان علمه  
 تتغير بان يتغير في العادة فان يعطى اسمها واحدة في معناها امورا اخرى لا يتغير  
 ذلك في العادة حتى ان اذا تعذر اسما لها في اسمها المولى ليس لها واحدة في علمه  
 او حيثما كانت في احد من اهل ذلك شيئا اخر في اما الحيوان الاخر فيقولون ان يصلح ما  
 فالهذه امثال ان التفرقة بعض المواضع فالهذه وفي بعض المواضع قد يتجمل على الابيض  
 على اسبق الاذواق اسبقا موجودا في صفة مائة والنسبة انما يفسر قلبت هذا الصفا  
 ففسر في ذلك تعني بالاصغر السابق او الشيء ذبا اخر فان كان عنده السابق على كل حال

عليه

البياض يقال على باطن ما و باطن ما موجود في البياض في البياض و البياض و البياض  
 لا يفارق ذلك الثابت ان اللون البياض موجود في البياض و ان معنى البياض باطن البياض  
 الابيض موجود في البياض على ايدى راي ندر و صفة عرض في الورد على اصله على الاعضاء  
 المقنض لما اوردته من يتكلم على كلامه فاما نحن فنقول ان الورد يكون على كل حال  
 في الثالث فان الشيء اذا كان فيه اللون الابيض كان في جميع الامور التي يقال على اللون في الكلام  
 و يوصف بها اللون و صفا ما و الا لكان في ذلك الشيء باطن لورد يكون في لون كان في البياض  
 لورد يكون فلم يكن على اللون على البياض كلها بل في الشيء بعد في طبعة عرض في الاعراض يوجد  
 فيه طباع الامور التي يوصف بها ذلك العرض و صفا كلها و لكن اذا كان ذلك المعنى ما على  
 وعلى موضوعه ان يمكن ان يكون ذلك المعنى شيئا عاما الموضوع ما و عرضا فيه فيكون في ذلك  
 موضوعه لا من جهة العرض بل الذي جهة العرض لا في طباع بل في ان في شيئا لانه اذا كان  
 مثلا في على العرض في على معنى ان البياض واحد كان الواحد في ان العرض موجود في  
 كجزء من البياض لكان الامر على ما يقوله و لو كان مع ذلك لا يكون العرض في شيء البياض  
 الموضوع و لا المركب كانت الموضوع من اجزاء و هو المركب ليست جزءا من المادة كما في  
 و على موضوعه فان الواحد لا يتبع ان في على الموضوع في على البياض في جهة البياض ان الورد  
 الذي قيل على البياض هو البياض ان البياض في ذلك الواحد في البياض في موضوعه في ذلك  
 هو في ذلك الموضوع لا مقولا على معنى يكون من حيث ذلك البياض احد الورد في جهة ذلك  
 لا واحد و ان كان في نفسه احدا فهو واحد في الواحد يقال على الموضوع في نفسه في غيره من  
 باطن ذلك الواحد الذي هو البياض في الواحد الذي هو الموضوع في غيره هذا كما في  
 على الانسان و في نفسه البياض الذي هو البياض في غيره هو موجود في ان كان كوجود البياض  
 العرض في ان لا يتبع ان يكون الشيء مقولا بصفة و شي اخر موجود في هو ان تلك الصفة

فكر الصفة

تكون الصفة مقولة عليه من جهة مقولة فيه من جهة فان لم يوجد من هذا القبيل في المانع  
 عرض في تضاد هذا القسم فنقول النسبة المذكورة و اما اذا كان الوصف المقول على العرض خاصا  
 الاشارة لذلك الطبيعة في غير ان يكون موجودا في الموضوع لا غير و اما اذا قلنا النسبة نجعلنا العرض  
 موجودا في الطرفين لا من طرف واحد على نحو المشهور ان تارة يحمل على في كالبياض في النفس  
 النفس على نفس ما في البياض في نفس و تارة لا يحمل على كالبياض في الجوار و الجوار على الانسان  
 و الجوار على الانسان و يجب ان تذكر ما قلنا ان الجوار يحمل على الجوار الذي هو عينه  
 مقول على الانسان فلا يكون الواسطة واحدة بعينها و اما انما يحفظ وحدة الواسطة  
 وان الجوار هو ان الواسطة اذا كانت واحدة فان الورد في الواسطة اذا كان في جهة  
 كان موجودا في الطرف الاضغر ان كان في بعضها انزقت الواسطة فلم يترك ههنا  
 ولا في غيره و ليس يخرج المثال المراد من الجوار من ان يكون من جهة ما التحل فيه على بعض الورد  
 و ليس يجب ان يوجد الامران الاكبرين اي في هذه الامثلة فانك اذا اعتبرت الورد في  
 في بعض في كل تعريف السائر كلها و اعلم ان الطرف اذا كان على الاوسط والواسط على الاضغر  
 و لو يكن القول في شيء منهما على معنى الذي في الطول كما كبر ايها يكون مقولا على الصفة مثال ذلك  
 كالعضد على كل انسان و الماشي على كل حيوان و الماشي على كل انسان فان كان الطرف الاضغر  
 الواسطة والواسطه موجودة في الاضغر فالجوار في هذا المعنى في هذا المعنى في ذلك المعنى  
 يحمل على العرض فاذا كانت الواسطة عرضا الجوار يكون الطرف الاضغر في الواسطة فيكون  
 عرضا في عرض هذا الذي يقوله في معنى لم يجب حله عرض لا فاعلم ان هذا اما ان لا يجب  
 حله عرض في ان العرض في ذلك الورد في في غيره في الصفة و لا يتبين ان ذلك الشيء  
 لا على ارض اما البرهان فلم يحلوا لولا انما في منطقتهم و لا في سائر علومهم و لا  
 هو في نفسه فيكون عليه البرهان ان الجوار هو نفس هذه الدعوى لا انهم يمكن ان يكونوا

ان هذا يبرهنه فما ان الحرف يفتقر هذه الذي هو ذلك ان كثير من الاعراض انما يوجد في الجوهر  
 بنوع الاعراض اخرى كما تبين للفتحة موضعها في الملازمة فوجدت الحكم بها فوجدت السواد  
 الثالث وجد الحكم في السطح واكونه متبايناً في الحكم في اللون والبرق اكان الوجه  
 في السطح لا يوجد في الحكم الذي في السطح يكون ابيض موقو في الحكم مبع ان يكون موقو  
 السطح كان قول المحيول على اشتراط التماس لا يمنع ان يكون موقو على الانسان القول على  
 اشتراط الناس بل يجوز ان يجمع القولان والوجهان معاً لكن احكام اول والثاني فان القول  
 فوجد السطح اولاً ثم في الجسم والزمان بعرض الحركة اولاً ثم في الشكل وهذه الترتيبات في الموضوع  
 بل ابيض للعرض يكون هو العرض كالموافق موضع العرض يكون الشيء في شيء لا يجوز في شيء  
 مفاداً الذي يكون ابيض في موضوع هو موقو في موضوع فان موقو في الموضوع الثاني  
 بالمحفة الموضوع الذي للوجه احدى ان يكون الموضوع هو الموضوع الذي هو الموضوع الذي  
 مقول على موضوعات كالسواد والابيض هو اعراض الزمان موقو في الحركة وهي ابيض موقو  
 الموضوعات التي هي الجواهر فمثلها ظاهر وان يرجع الى الارساق فقول كل ذاتين يحصل اشياء  
 في الاخر حصولاً او بالابيض من شئ عن الاخر كما لو نطق في كائنه اذ باطن الوند يتبع في الحفظ  
 ويكون لو وقع اشياء الذات لتساها جميعاً فابها جعل صاحبها موقو في شئ  
 فانه اما عرض في صاحبها اما موقو في ذلك ان كان احكام المحفة متقو للذات فهذا انما  
 بقوميه فهو عرض ان كان الجهر يتقوم بعد الابه والجزء في تقويم صاحبها فهو موقو في  
 في انما في محل لكن محال انما يسمى مادة محل الاخر يسمى موقو  
 في انما قول في ان اشياء واحد يكون عرضاً وجوهاً في وجهين وقد تبين في محله  
 العرض والجوهر هما الاشكال الواضع في الفرق بين العرض والصورة بل انما هما العرض  
 ابيض في موضوع اذ كان الموضوع في باشر العالم اسم على اقلنا وعلى المادة بل على الشيء

الاشياء  
 في الموضوع  
 ٥٥

م. القوي

بالموضوع والمادة التي المحيول ان يفتقرها ملاماً بل في الموضوع الذي بالجوهر ابيض موقو في الجهر  
 وسموان الصغرى لها استخفا في ان يكون حال جوهرها من جهة ان اسم الكيفية اسم مشترك  
 سغرف ففصل في الفلسفة الذي في انهم قد سمعوا ان فصول الجواهر هو سموان فصول  
 الجواهر كصفات ولعلوا ان فصول الجواهر انما اسم بهذا الاسم بالاشياء ففصلوا الكيفية  
 التي هي القولة التي سذكها بعد ذكر شئ على فصول الجواهر كانت هذه الكيفية عند  
 عرضا صفات فصول الجواهر في انهم قد كانت فصول الجواهر ابيض عندهم جوهر كان الشيء  
 عرضاً جوهرها ابيض كانت الصغرى في حال الصغرى من كانت عرضاً وكانت في الجواهر  
 كانت جوهرها ابيض جوهرها كان الشيء الواحد جوهرها عرضاً واليا في جزء من الابيض  
 الابيض مجموع جوهرها في الابيض موقو في الابيض الذي هو جوهرها جوهرها في الجهر فليس يكون في  
 موقو في العرض في الشيء في ابيض جوهرها هو عين في موضوع عرضاً في الجهر في الجهر  
 ذلك فهو شئ طيفه ونظمت اشياء واحداً يكون جوهرها عرضاً واما في قول ان هذا  
 مستحيل فاسد ان هذه الفاين كلها فاسد في قول انما في الجهر في الشيء الذي حقيقة  
 ذاته فوجدت ان يكون في موضوع البنية حقيقة ذاته لا يوجد في شئ البنية كجوه موقو  
 يكون مع ذلك بحيث يمكن مفاد قديما وهو قائم وحده وان العرض هو الملام الذي لا يكون  
 من ان يكون في شئ من هذه الاشياء هذه الصفة حتى ان مهية لا تحصل موقو لان يكون لها  
 شئ هو في ذلك الشيء هذه الصفة واذن الاشياء على تعيين شئ ذاته وحقيقة مستغنية  
 عن ان يكون في شئ من الاشياء الجوهر في موضوع شئ لا بد ان يكون في شئ من الاشياء  
 بهذه الصفة لكل شئ الجواهر ما عرضاً ومن المنع ان يكون شئ احد مهية موقو في  
 الوجوه لان يكون شئ من الاشياء في كالتى الموضوع ويكون مع ذلك مهية غير  
 محتاجة لان يكون شئ من الاشياء البنية هو في كالتى الموضوع فليس في الاشياء

طاقة موقو



هو عرض جوهري فلا يرجع الى شكوله فلا نقول ان الصورة ليس لها موضوع البتة بل لا يقال  
 اما ان يكون في المادة واما ان يكون في المركب هي في المركب كجزء منه فليست في كاشي في  
 الموضوع واما في المادة فمقدّمنا انها ليست في كاشي في الموضوع بل لا يمكن لها ان  
 في شئ نوهم انها في كاشي في الموضوع الا في هذين بعلم انها ليست في شئ من الاشياء  
 غير هذين كاشي في الموضوع فالصواب يحتاج ذاتها ان تكون في شئ من الاشياء كاشي  
 في الموضوع فليست الصورة عرضا البتة بل هو جوهر على الاطلاق فان الطبيعة التي هي  
 في النار است اعني هذه الكيفية المحسوسة رجوها في النار كالجوهر في المركب في مادة النار  
 لا كاشي في موضوع بل كاشي في مادة وقصور الجواهر اعني القصور البسيطة التي لا تلحق على الجواهر  
 التي هي مثل النظم وغيرها فانها ايضا ليست في شئ من الاشياء كما يكون العرض في الموضوع  
 كاشي في النوع فانجزه ولا في الجنس فان طبيعة الجنس الحقيقية ليست موضوعا فلا مادة كما  
 يعلم في موضوعه ثم لو كان للجنس طبيعة معينة متفرقة بتصور الفصل خارج كما كان  
 الجنس كالمادة التي انما يتصور بالصور بالفعال كان الفصل كالموضوع فليس عرضا البتة  
 ولا في المقولة التي كانت هي الكيفية بل ان قيل الكيفية فهو شئ الاسم فان الكيفية  
 تنبأ باسمها على شئ يقع في مقولات مختلفة فليس على قى وكل مبتدأ وكل  
 محل شيئا بجنس كصفة ولو كان اسمها غير ذلك في ذلك باسمها الاسم ليس المقولة  
 الا واحدا ومعاني الاسم المشترك الذي لو وضع ان ذلك المعنى من شئ لكان يكون  
 بموضوع فان الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة واولا ان العرض في المركب هو عرض  
 وكل ما هو في شئ لا يجوز ان يكون عرضا في كل البش عرضا فيه فهو عرض في موضوعها  
 مركبا قد جعلنا قياسا واحدا فيهما مقدمات ثلث اى ان المنزلة التام في قول ان  
 العرض في المركب ليس كجزء منه مسلم صحيح وقول كل ما هو في شئ لا يجوز ان يكون  
 ان معنى

ان معنى به ان كل ما هو في المركب لا يكون منه ليس نفسه عرضا وهو في غيره مسلم فانه اذا كان فيه  
 لا يجوز منه لم يخرج اما ان يكون شيئا مقيما محتاجا الى موضوع ما يكون في كاشي في الموضوع  
 هو عرض جوهري وان لم يكن مقصدا كما كان جوهر او هو في وان لم يكن هذا بل على انه يكون  
 هو في عرضي ان ذلك موضوع وهو في موضوع فمما صيحت فيكون النتيجة ان العرض ليس كاشي  
 على ان المركب موضوع وهو في موضوع ثم المفردة الثالثة وهي ان كل ما كان عرضا في جوهر  
 جوهر في غيره مع انهم معان احد ان كل شئ كاشي وليس في نفسه عرضا وهو في غيره فهو  
 هو في غيره مسلم والثاني ان كل شئ هو في شئ ليس على ان ذلك الشئ موضوع يكون  
 هو في كون العرض فيجب ان يكون بالقياس الى كونه في جوهر افعدا غير صحيح ذلك  
 ليس ان الذي يمكن العرض في الشئ الفلاني الذي هو في كاشي في غيره كما يصح في غيره  
 ليس ان الذي عرض في شئ هو في غيره فهو في غيره بل ان الذي عرضا في نفسه فهو في غيره  
 اذ لا يمكن الجوهري البش موضوع هو في المركب اذ شئ في غير عين بل ما كان ليس في غيره  
 البتة ولو كان ليس كذا كانا في موضوع كاشي في شئ من الاشياء كانا في موضوع  
 فلو كان اذ كان الشئ ليس في موضوع كانا على معنى كون الشئ في الموضوع كان ذلك  
 يعطى الجوهري بالقياس الى ذلك الشئ لكان هذا القدر مجله جوهر في غيره بل انما كان  
 معنى الجوهري هو انه ليس في شئ من الاشياء البتة كانا في موضوع كاشي في شئ كذا  
 كانا في موضوع فيمن ان اذ لم يكن الشئ في شئ كانا في موضوع كان من الجوهري ان  
 ينظر بعينه لا فان كان ليس في شئ على اشياء غيره كانا في موضوع فهو في غيره انما كان  
 شئ في غيره كاشي في موضوع ثم ان يكون في هذا الشئ ولا في الفتى اخر على ان في موضوع على  
 ان في المركب وفي الجنس اذ غير ذلك فالشئ عرضي كما ان الجوهري له ان لا يكون لاجل ان الشئ  
 بالقياس الى شئ هو في موضوع بل ان في نفسه كل مكان العرضية ليست ان الشئ

في شئ وليس في

في موضوع في

ان معنى

بالفيلس الى شئ بعينه هو في موضوع او ليس في موضوع بل انه في نفس محتاج الى موضوع  
 ما كلفه كان وادى شئ كان فاذا كان له ذلك فهو عرض وان لم يكن ذلك الشئ هو هذا  
 وكان هو في ذلك الشئ لا على انه في موضوع فلهذا عين ذلك انه في نفسه موضوع وانما  
 عرض انه في نفسه موضوع نعم المرئيه والجوهريه اعني كون الشئ عرضيا للشئ او عرضيا  
 له ذلك كما يكون على هذا الاعتبار فانه اذا اصنف الى شئ كان فيه كان الشئ في الموضوع  
 فهو عرضي عن شئ ما عرضي لان ذلك قد حصل موجودا في موضوعه لانه ما هو في الموضوع  
 فذلك لا على ان يحتاج في نفسه الى موضوع ما اذا احتاج الى الموضوع والمعرضي هو  
 بالعرضي الى هذا الموضوع فانه بالفيلس الى هذا الموضوع عن مفهوم له ولا عرضي  
 فهو عرضي في الشئ في نفسه مفقود الى موضوع وعرضي لا لعرضي بل لكذا ولما  
 اقول ان كان الموضوع هذا ليس مفقودا في موضوعه في هذه الناحية وان  
 فلازم في هذا المصنف باعتبارها مختلفا لكل واحد منهما بما بالعرضي من وجوه  
 المقابلة اما العرضي فالجوهري اما العرضي فالجوهري الذي هو اذ كان جوهريا كالجوهري  
 للالوان او عرضيا كاللون للسواد بعد ان يكون مفقودا بالماضي فاذا كان العرضي  
 في شئ لا يكون منه بل كجزء منه مفقودا فهو عرضي في شئ ليس جوهريا ومعنى الجوهري  
 الذي في ذات كل شئ كان عرضيا وجوهريا فقد يسمى جوهريا فيكون لفظ الجوهري  
 بنسبة الجوهري ليس على المعنى الذي في معناه مقابل العرضي حتى تكون  
 الجوهري بنسبة الى ذلك الجوهري بل يدل على الذات فيكون الجوهري مكان الذي  
 فهو كما نأخذ والجوهري والجوهري واحد فضلا لانه اوجه في كذا والشئ ليس  
 جوهريا ايضا في الشئ وان كان جوهريا بالفيلس الى الشئ الذي هو في نفسه  
 من راسه انما لو كان الشئ الذي اقبل الى شئ هو في نفسه ليج ان يكون في

على انه



على انه في موضوع اي على انه موضوع او لا يكون فان كان ذلك فهو عرضي ان لم يكن  
 كذلك وهو في نفسه جوهري كان له ذلك الذهب صبيحا كذا السنا انفرادا كذا انما ان  
 الشئ اذا كان في نفسه غير مفقود الى موضوع الشئ هذا الذي هو في نفسه ان كان في شئ  
 في غيره فهو جوهري وان كان في نفسه محتاجا الى موضوع يكون في ذات شئ كان في ذلك  
 الموضوع كان هذا واخر غير مفقود عن راسه ان لم يكن مع هذا ثم ثبت على ان  
 شئ او على ان يكون جوهريا عرضيا فقد خلع الاصل من المفاد الا في الفيلس

في حال متعلقة بالاجتنان فصولها الموقوفة والمقسمة وتفصيلها الابدان العشر العالين  
 فسمي الموجه اليها ابتداء القول في ثمانية عشر لا تدخل تحت جنس واحد ولا يدخل  
 بعضها في بعض لا جنس خارجا عنها ان الجنس العالين لا يوجد لها مفقود  
 بل تنفصل بذاتها وانما كان تكون لها مفقودا لو كانت لها اجتنان في مفاد  
 بالجملة معنوا منها دخل في غيرها فتحتاج ان تنفصل في جواهرها عنها بغيرها كما  
 في صناعة اخرى لكن انما توجد لها الفصول المقتمة والانواع المسافرة لا توجد  
 فصول مقتمة نعم قد تكون لها خواص واعراض مقتمة وانما تكون لها فصول مقتمة  
 لو صلح ان تكون لها انواع تحتها واما الاحياء والانواع المتوسطة فانها هي التي  
 توجد لها فصول مفقودة وفصول مقتمة ففصولها الموقوفة هي التي تقسم اجناسها  
 وفصولها المقتمة هي التي تقوم انواعها تحتها وكل ما قوم جنسا هو فوقه فانه يقع  
 تحتها لكن تفصيلها الاول لما قسم اليه من جنس اوله وكل ما قسم جنسا او نوعا  
 هو تحت فانه يقسم ما فوقه لكن بما يمكن فسمه اوله وان الناطق وغير الناطق  
 يقسم الجوهري قسمة اوله ويقسم جسم قسمة كذا يقسم قسمة اوله فان الجسم بالعرض

كان ٢



حيوانا لم يستعد للانفصال النطق ومع ذلك فان العجز الناطق الذي تحت المحيول لا يبدل  
 بدله بل بالجملة وان لو تكن العجز الحقيقية فضلا عن فواذا اقيمت العجز معا لم يتم  
 بها قسمه الجسم كما تمت قسمته المحيول فانك تقول كل حيوان اما ناطق او غير ناطق وقفت عنده  
 ولا تقول كل جسم اما ناطق او غير ناطق او العجز وقفت عنده لان النبات والجماد جسم ليس له نطق  
 ولا عجز فان قسمت الجسم الى ناطق وغير ناطق قسمته بكل معها الكلام لم يكن غير الناطق  
 والا على المعنى الذي يقصد به في قولنا حيوان غير ناطق فيجوز من هذا ان الفضول  
 المقسمة للمجسلا لا سفلر بما لو تكن مقسمة الى قسمين اولية ولا قسمه مستوفاة والقصو  
 المقسمة لما فوق في اكثر الامور فما لا يقسم تحت بل بغيره مثل الجسم والنطق على  
 فان تحسب الا يقسم بها من انواع الجسم والنطق على كل كنه قد يوجد في بعض الموضع  
 فضلو يقسم اخرى وما تحت معا وجودا محالا فهو في الحديث يكون المجسول في  
 قريته من اخله فان المحيول يقسم بالناطق وغير الناطق قسمه اولية ويقسم بالناطق  
 وغير الناطق قسمه قريته اولية وكل يقسم بالماشي والسايج والطائر فاذا اريد يقسم  
 باحد هذه الوجوه حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق يمكن ان يقسم المحيول بالناطق  
 من القسمين بالناطق وغير الناطق واذا اريد يقسم بالماشي والسايج والطائر يمكن ان يقسم  
 الماشي بالناطق وغير الناطق ومع ذلك فاقدم القسم بالناطق وغير الناطق كان محيول  
 ان يولي الجسم قبل القسم بالناطق وغير الناطق فاما كان بعد ان يقسم المحيول الى ناطق  
 وغير الناطق ثم يقسم الناطق الى ناطق وغير ناطق وقد يقع به من شئ هو ان يقسم الناطق  
 وغير الناطق الى الفصول الذاتية او من اللوازم وكل على الماشي ونظيره من الفضول  
 الذاتية او من اللوازم وان كان الماشي وغير الناطق وما ذكره من اللوازم الغير تقوية  
 فعل يمكن هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقية لكن هذا النظر على ان لا يفتقر  
 صناعة

ان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمه اولية ولا قسمه مستوفاة والقصو المقسمة لما فوق في اكثر الامور فما لا يقسم تحت بل بغيره مثل الجسم والنطق على فان تحسب الا يقسم بها من انواع الجسم والنطق على كل كنه قد يوجد في بعض الموضع فضلو يقسم اخرى وما تحت معا وجودا محالا فهو في الحديث يكون المجسول في قريته من اخله فان المحيول يقسم بالناطق وغير الناطق قسمه اولية ويقسم بالناطق وغير الناطق قسمه قريته اولية وكل يقسم بالماشي والسايج والطائر فاذا اريد يقسم باحد هذه الوجوه حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق يمكن ان يقسم المحيول بالناطق من القسمين بالناطق وغير الناطق واذا اريد يقسم بالماشي والسايج والطائر يمكن ان يقسم الماشي بالناطق وغير الناطق ومع ذلك فاقدم القسم بالناطق وغير الناطق كان محيول ان يولي الجسم قبل القسم بالناطق وغير الناطق فاما كان بعد ان يقسم المحيول الى ناطق وغير الناطق ثم يقسم الناطق الى ناطق وغير ناطق وقد يقع به من شئ هو ان يقسم الناطق وغير الناطق الى الفصول الذاتية او من اللوازم وكل على الماشي ونظيره من الفضول الذاتية او من اللوازم وان كان الماشي وغير الناطق وما ذكره من اللوازم الغير تقوية فعل يمكن هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقية لكن هذا النظر على ان لا يفتقر صناعة

صناعة النطق فلو خزل الموضع والاجناس العالية قد تبين من امرها انما لا يجوز ان  
 يكون لها فصول مقسومة فلا بعد ان يقع في الاوهام ان المجسول على واحد ولو كان  
 اكثر لا ينحصر الكثير في جامع يوجب الى فصل بعده لكن الحق هو ان الاحتفال العالية  
 كثيرة فليبدأ اولها لتضع هذه الابهاس وضعا ثم ينحصر عنهما ما يوجب اليه من  
 من البحث فنقول ان جميع المعاني المفردة التي تصح ان يدل عليها بالالفاظ المفردة  
 لا يخرج عن احدى هذه الفصول اما ان يدل على جوهره قولنا انسان وشجرة واما ان يدل على  
 كمية قولنا اذوزرعاين واما ان يدل على كيفية قولنا اسبق واما ان يدل على اضافة  
 قولنا اذبا ما ان يدل على ان يكون في السوق واما ان يدل على معنى قولنا اذ  
 اصبح وعالم اول واما ان يدل على الوضع قولنا اذما الشرايم واما ان يدل على الحد  
 والملاك قولنا متفعل ومنفعل واما ان يدل على ان يفعل قولنا تقطع واما  
 ان يدل على ان يفعل قولنا ينقطع وهذه الامثلة التي اوجرتناها ليست  
 تدل التسع منها على الفصول الثلاثة الاسم بل كماله المعنى اذ كان هذا العرف ينقل  
 منها الى المعنى فذلك ان قولنا ان يقسم ليس من الكيفية بل اسم الشئ هو والكيفية  
 هو المحيول لكن من ههنا ينبت على وجه الكيفية فان الاسبق كرهه وكما اسبق عرف  
 عند التجمل من البياض الذي هو مجرد الكيفية والتجمل اسبق البياض هذه الامور العقل  
 فاذا خطلت ببالك لا يسخر كان شيئا اذ بياضه لا هذا على البياض كماله المعنى على  
 المعنى لا امر على الامر في قولنا ليس هي البياض وكذا الكيفية ليست هي شيئا  
 فاذا عرف ان بل نفس طول الذاذرين وكذا الحال في البواقي فالالفاظ التي تدل على  
 الجوهر تدل على ذات فقط ولا الاسم ولا تدل على معنى هذا الذي لا يخلو الاسم  
 ولا دلالة المعنى واما اذا قلت بياض فان هذا اللفظ يدل على معنى البياض كماله



الاسم وبدلت على معنى اخرى في لك انك كما تسمع لفظ الباسم وتعلمه بيا ودرىك فذلك في  
 الامر لان ينظر بالبال شبا اخرها لا يفرح كل كمال في كل واحد من التسعة فالقول  
 التسع هي ما يدل عليه لفظ الباسم في الغدار والعدو والابوة والكون في المكان كقولنا لا بد  
 والاقام والكون في الزمان كقولنا العاقبة والسعادة والوضع كقولنا القيام والاحتواء  
 ما يدل عليه التسليم وصدر الفعل بالقطع وقبوله بالانقطاع ما دام ينقطع والباسم  
 في امره العشرة كثيرة منها انما هل يمكن ان يستعملها الى الجسد احد من خلق الله  
 جنس لها ومنها انما لا يمكن ذلك فيها فعل يمكن ان يفرح بغير جنس او يجعل الفرح  
 جينا واحدا بعم التسعة ومنها ان لا يمكن هذا الفعل يمكن ان يجمع في اكثر من اثنين  
 واقل من عشرة ومنها ان هذه هل يشتمل على جميع الوجوه فلا يشتمل على اقل  
 يشتمل عليه بل منها امور اخرى لا تدخل في شئ من المفردات ومنها ان المروج كيف  
 الوجود العشرة مع كون امور اخرى خارجة عنها فنقول اما البحث الاول وهو حال  
 نسبة المروج الى هذه العشرة فان التمييز في النظر في ان يعدوا وجوه شمة الواجب  
 الى الكثرة فيبطلوا وجهها وجهها حتى يبقى ما يؤثرون بقائه وليس في ذلك كماله  
 فائدة اذ من المعلوم ان المروج مقول على هذه العشرة وانما ينكر فيها اكثر المقول  
 لا تكثر وجوه اخرى مما يطلون به كلامهم وتكثر المقول يكون على وجوه ثلثة اما ان  
 ينكر التثنية في موضوعها او ينكر تكثر المقول الذي يشتمل على التشابه الا ان  
 او تكثر المشكل ثم امتنع ان يعقل ان المروج معنى واحدا في هذه العشرة فذلك  
 الفطره وخصوا اذا قال ان الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى المروجان  
 المجره وهو بذاته والعرض هو غيره وان المجره لا يحتاج في وجوه الى  
 وجوه اخرى والعرض هو غيره في وجوه الى ذلك فقد اشرك هذا الشبهان  
 في شئ

في شئ وهو لفظ المروج ثم فرغ بعد ذلك بان يغيره او يذانه وان يحتاج او غير حاج  
 فهذا الموجد المستعمل كان يدل على معنى يجمع فيه العرض والجوهر ثم يفرق من بعد  
 فقد حصل معنى جامع وان لم يدل على معنى جامع فكيف فارق احدهما الاخر بل كان  
 منها معنى غير معنى الاخر واحدهما بذاته والاخر غيره فانه ليس يستعمل ان يكون  
 الواحد له معيان احدهما بذاته والاخر غيره ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته  
 الا ان يقال ان من حيث له المعنى الذي يذانه غيره من حيث له المعنى الاخر الذي يغيره  
 وهم لم يسلكوا في هذا الموضع هذا السلوك ولا هذا لما يحسن ان يعتبر في هذا الموضع  
 ولا يمكنهم ان يدوا على المعنيين المختلفين البتة بشئ غير الوجود فانه لا يمكنهم  
 يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود في احدهما غير المعنى الذي يدلون عليه بالوجود  
 في الاخر حتى يعودوا فيصنفوا الى احدهما من خارج ذاته بذاته والى الاخر غير بل  
 الحق هو ان الاشياء يشتمل في الوجود والثبوت بغيره يحصل عند الذهن وهذا يشتمل  
 لا يمكن ان يبان ومن ينكره فهو يعطى انفسه بالذات فكره عن العرض من غير ذلك الا ان  
 لما صح قولنا ان الشئ لا يخرج من طرفي التخصيص ان يكون اشياء كثيرة ولا يمكن ان  
 طرفا واحدا بل الوجود في جميعها معنى واحد المفقود وان كان كل واحد من فروع اسم  
 عليه هذه العشرة وقوع الاسم المتفق وليس في فروع الاسم المتواطى في حال الوجود في  
 العشرة ليست حلالا واحدا بل الوجود لبعضها قبل لبعضها بعد فانت تعلم ان المجره  
 قبل العرض والوجود لبعضها اخر وبعضها ليس باخر فانت تعلم ان الوجود بذاته  
 احدى الوجود والوجود بعينه والوجود احكم وبعضها اضعف فان وجوه القواد  
 كالكتابة والكتابة احكم من وجوه الا استغرابه كالزمان ولد يفعل وليس فروع الوجود  
 فروعها على جندها فروع طابع الاجتناب على انواعها الذوق هو الزاوية المختص

فان كل واحد من طرفي التخصيص

غيره حيث لو كان متواظبا لربك بهم جنسا فان غير ال على معنى داخل في ههنا الاستقبال  
 امر لازم لها وذلك اذا تصورت معنى الثلث فنسبت بالاشكالته ونسبت اليه الوجوه بعد  
 الشكلية واخر في معنى الثلث حتى يتجمل ان بهم الثلث ان مثلث لا يوجد وجب ان يكون  
 قبل ذلك شكلا فكما يتصور معنى الثلث لا يمكن الا ان يتصور شكلا ولا لا يتصور ذلك ان يتصور  
 انه موجود وليس يحتاج في تصور معنى الثلث ان يتصور انه موجود كما يحتاج ان يتصور انه شكلي  
 فالشكل للثلاث لا يمتثل داخل في اوله فلهذا يتصور في الخارج في الذهن كقولنا كما  
 الوجوه فانه لا يتصور به معنى الثلث فلهذا يمكن ان يفهم معنى الثلث ان يتصور في  
 حيزه من الخارج ان يمكن الوجوه في الشكل الاول من كماله فيكون لا يمكن ان يتصور ذلك  
 في شكله فاما ان مثل الشكلية فهو المعاني الغوية الهيئية وكان مثل الوجوه في الهيئية  
 لو كان الوجوه لا يتصور في ههنا ايهم الثلث لكان مراد العقلاء الثلث خارجا في ذلك التجمل  
 بطلان الشيء الذي يتجمل الثلث مثلثا او الثلث متشكلا لا يستقبل بطلان الشيء الذي  
 موجود في الذهن وفي خارج الذي لا يكون له بعد خارج عن انه لا يكون له بطلان في  
 ذاتها وكان قد يكون الشيء حصوله بطلان خارج الهيئية من كون الهيئية موجودة  
 اياه واما ما يكون الهيئية لا يتجمل ان يكون في خارج بطلان الهيئية ولا يمكن ان يكون  
 من النفا الشيء الشكل حاد يصير الغنى معنى الهيئية واما الوجوه فامر الهيئية في الوجود  
 وتارة في الذهن في ههنا ان لا اسم الوجوه ليس على العشرة بالظهور بان لا يقع عليها بالذهن  
 له يمكن ان لا يكون الغنى للهيئية في الوجود ان لا يكون في الوجود في الوجود من الوجود  
 له يتجمل ان لو كان جنسا لكان حصله اما موجودا او غير موجود فان كان موجودا يكون الشكل  
 النوع ان يكون الهيئية في الوجود فكيف يتصور هذا الاستعمال في معنى هذا الباطل في  
 الجوهري هو في ذلك يتصور واما الهيئية الصورية في ههنا في صناعته لغيره في الوجود  
 وذلك يتصور

من خارج كونه

وهذه شكلا متشكلا على ما قلنا من الهيئية عن الوجوه فيقول ان كثير من الهيئية تقع  
 على انواع متعددة ومعرفة كالكلمة فان يقع على النصل المنفصل المنفصل من النصل ذلك  
 فانه يفرق وايضا ان الكم يتوسط العدد بل العدد نفسه يقع على الاشياء والاشياء والاشياء  
 وهذه مختلفة التقدم والناخرو كما يقع الجوهري على الجوهري الثاني كما يقع على  
 والمركب لكان الاول ان يتصور على هذا الشكل من بعد هذا الموضوع  
 فان العرض لا يتجمل بالاشياء ويقب ما قبله في ذلك واما العرض فلهذا في معنى جنسية ههنا  
 التسعة احوال شيئا منها فليعلم ان هذا العرض لا يتناول الشئ ولا حقيقة ولا وجود  
 بامثلة من ذلك فليعلم ان امر عام اول كل هذه هي الواحد من عوالم كثيرة ومتشكلا  
 يكون هو موجودا في جميع احوال العرض والعدد ان يكون في عوالم كثيرة على انه موجود في كل  
 واحدا من الاشياء من ذلك في موضوع وهو عرض هذه خواصه فانها ان معنى بامثلة  
 اول معنى معنى هو الوجود في الزمان فان كل واحد من الوجودات الهيئية خاصة هي  
 دون غيره في زمانه فانه لا يمكن ان يكون في زمان هو كون هو في ذلك الزمان على  
 الكونين واحدا بعد وان معنى بهما انفسان الزمان في الموضوع الذي في الجوهري  
 التي الزمان عددها هو موضوع واحد في موضوع وموضوعات كثيرة عندهم زمان من الوجود  
 متفردا وهو الذي يغير به الاستيفان في زمان واحد اما تفردا في الاشياء  
 المتحركة فكل واحد منها عند هو الزمان حاصلا ان الوجود عندهم من قولنا  
 ان كذا وكذا في زمان واحد بعد ايسر لا بالزمان الثابت للملكة ولست  
 المصدا المذهب عنده صحيح بل ان هذا الماحذ من الاحتجاج ليسين بمراد  
 لا يتناول الزمان بطرقه فالوان الزمان لا يغلط بموضوع فهذا الذي لا لانه  
 جوهريا ما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب في صناعته الطبعين ولا لا

منها

عند قولنا

مذهب غير هذه الثلاثة والثلاثة اما ان يجعل الزمان جوهر او اما ان يجعله بحيث <sup>المعنى</sup> ~~يكون~~  
 فهذا القول لا يعندهم وكما احتج هؤلاء وقالوا ان هذا العرض لا يتناول الا بين فان الكون  
 في الشئ معنى واحد ويشترط فيه كثر من فلا يصلح ان يكون كل واحد منهم مقولا لولا ان  
 والاولا وصفية الا ان جعلت لكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب نفسه فان الشئ وان كان <sup>هذا</sup>  
 للمجموع لا ز ليس المكان المحقق فيتمتع الشركة فيه بل هو في كل المكان العام فان يكون  
 كونا فيه محضه وان العوازل ليس لسوق ابناء بل الشئ من مقوله الجوهري على ان شئ <sup>المكان</sup>  
 بالمكان الذي من مقوله العرض لم يمكن ان يجعلوا فيه عدة اشياء اما الا ان كان <sup>الكل</sup>  
 فهو النسبة الى الشئ وكل من الذين في الشئ نسبة محضه وافق النسبة الاخرى <sup>الموضوع</sup>  
 بالعرض باعتبارها ههنا اما هو الواحد العرضي الواحد بالعرض وقالوا ان المقصود  
 ليس هو الشئ موضوعه بل هو موضوعه في شئ ولكن في شئين وقالوا ايضا ان الشئ  
 معنى كل في موضوعه اذ هو في موضوعه لان موضوعه السلاح واللا ينفصل <sup>المعنى</sup>  
 فليس على ما تخنوا فيه اما اوله فلان كون الشئ في شئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منهما  
 اذ كان لا يمنع كونه في كل واحد منهما فليس كونه في شئين رافعا لكونه في شئ فان <sup>يكون</sup>  
 في شئ واحد فقط كان كون الاب بالابنين لا يمنع كونه بالابن ولعل ذلك الجواب  
 مقولا على اشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد منهم في بعض الاشياء ان يكون <sup>المعنى</sup>  
 بحيث يتمتع ان يكون في الواحد من تلك الكثرة فيصالح ان يكون الواحد في اشياء <sup>المعنى</sup>  
 شئ واحد واما الفرق بين الوجود في موضوع من جهة انه موجود في شئين وبين كون <sup>المعنى</sup>  
 الاجزاء ان الكل يكون في اشياء ولا يكون في شئ واحد منها البته واما الوجود في موضوع  
 فليس بعيدا ان يكون موجودا في موضوعات ولكنه يكون مغا للث في موضوع <sup>المعنى</sup>  
 لا مانع بين الكائين فهذا الكائن ما ذهبوا اليه من امره وانما في واحدة بالعرض <sup>المعنى</sup>

بين نفسا

بين نفسا بين اثنين بالعرض مذهبنا صحيحا واما الحق فيكشف عن ذلك وتبين  
 كيفية في مواضع تكلم فيها في الصافي اما التسليم وما تعاقبوا به في الجواب في ان التسليم  
 نسبة واصله لا يبين عند التسليم بوصفها التسليم في ان التسليم يدل على هو <sup>المعنى</sup>  
 بالنسبة لا غير فالسليم وان كان بالنسبة الى العرف ليس ان يكون في ذلك العرف ان  
 يعرف بين الوجود في الشئ وبين النسبة الى الشئ فلا معونة لتلك هذه العنايات <sup>المعنى</sup>  
 ان في ان العرض ليس بحيث ان كان الحق هو ان العرض ليس بحيث ان <sup>المعنى</sup>  
 ان العرض لا يدل على طبيعة الياض والسواد وعلى جبايع سائر الاعراض بل على ان  
 الما هو في ذلك ان انه يقتضي هذه النسبة ويجوز ان يدل على طبيعة الاشياء <sup>المعنى</sup>  
 انفسها اما الحق مهيا لها من النسبة وهذا قول عديد والدليل على ذلك ان لفظ  
 العرضية اما ان يدل على ان الشئ موجود في موضوع فتكون دلالة على هذه النسبة  
 او يدل على انه في ذاته بحيث لا يدل على موضوع فهذا ايضا معنى عرض ذلك <sup>المعنى</sup>  
 هذا المعنى في الكثرة اعراض مثل الكيفية والكثرة والوضع نسبة امر غير <sup>المعنى</sup>  
 لان مهيا لها تمثيل بذكره مضمون ثم نشك في كثر منها فلا ندري انما <sup>المعنى</sup>  
 موضوع حتى يبرهن في صناعتهم الفلسفة الا في وحى ان فوما جعلوا هذه <sup>المعنى</sup>  
 جواهر ونسبة العرض الى هذه الوجودات العشر من حيث ليس في خلاف المهية  
 وكان الواحد ليس مقوما للمهية هذه العشر كما ان العرضية ليست مقومة للمهية <sup>المعنى</sup>  
 التسعة فلذلك لا تؤخذ في حد شئ منهما ان عرض  
 في تعقب قول من اوضح فيها نقصانا او مداخلتنا واما الذين تكلفوا ان يجعلوا <sup>المعنى</sup>  
 هذه دخلا في بعض ان يحجزها في مقولات اقل عددا منهم من جعل المقولات <sup>المعنى</sup>  
 الجوهري والكيفية والمصاد جعل المصاديق البولي لانها كلها منسوبة <sup>المعنى</sup>

جعلت

الشيء في جنس عام من انما لا يرد في قولنا انما كل طرف الذي نأخذ من الكيفية شيئا  
ويطلق هذا الذهب على ما ينسب اليه في حيث جعلت رسوم هذه خواصها بالتحقيق  
انها متباينة وليس الذي قيل في تباينها ان الدليل على ان الكيفية فيها تماثل الكيفية  
ان الجسم من غير ان يكون كسرة ويضعف ككيفية وبالعكس فالكيفية مخالفة للكيفية  
فان من لا يسلم تماثل الكيفية والكيفية يقول ان كسرة ما زاد انما تنقصت كسرة التماثل  
الكيفية ما زاد انما تنقصت ككيفية ما جرى لئلا يخالف هذا ان اللذان اذ  
الهما يمتنع ان يدخل في مقولة واحدة فان الاضداد التي لا تجتمع معا في مقولة  
في مقولة بل في جنس قريب واحد لا يوجد في مقولة واحدة في المقولة وان  
تعاليم ان هذا التناقض الذي بينهما اشد من التناقض بين ما ذكرنا في المقولتين  
معرفة الفصيح بين هذه من الرسوم التي سنوضحها فنعلم ان بعضها يدخل في بعض  
واما ان عدده من هذا هل يدخل في جملة كل طرف ان المضاف يشتمل على المضاف في نسبتين  
بطلان ذلك من ان يتحقق في باب المضاف ان المضاف الحقيقي لا يدخل في المقولات  
الاجزائية بل في الجنس لكن يوجد في كل واحد منهما بان يجرى فيكون له نسبة الى الشيء  
مضاف اليه من غير ان يصير المضاف جنسا له او يفرق ان الشيء لا يصير اليه نسبة وانما  
في شيء او مع شيء مضاف اليه بان نأخذ بعد ذلك من حيث له ذلك فيجرى ان  
يكون مهيبة من جهة الاعيان ومقولة بالظهور المعبر وان كون ذلك في الدار التي  
التي هو طابن وهذه النسبة ليست المضافة بل انما اذا اعيننا الفكر في جعل  
الوضوء بالابن يجرى من حيث هو ذابن ان يصير مقولة المهيبة بالظهور اما في  
من حيث هو محتوي ذلك حاو بل من حيث هو ابن فقط بل من حيث هو محتوي حاو بل  
وقد عرضت له الاضافة كما ليا من من حيث يتباين شيء من حيث انه الذي

في الايض

اي لا يفرق ان مهيبة مقولة بالظهور الذي ليا من مهيبة ان يباين او مهيبة ان لا يكون  
ليس كون الشيء في مكان الذي هو نسبة طرف واحد هو نفس كون مهيبة مقولة بالظهور  
غيره وهو موضوع لتلك من حيث يصير النسبة شاملة للطرفين الحاويين للمحتوى هذا انما  
يتضح لك في باب المضاف حقيقة الاضداد واما في المضاف في النسبة المهيبة المصطلح انما قول  
العاقل والاطراف التي نأخذ من الكيفية شيئا فيشبهان يكون يعني بهذا المقولة يفعل  
ويتفعل فتكون الكيفية هو الامر الذي يوفى به الفعل والاشغال يكون النسب بين الشيء والمفعول  
والمتفعل اليها ويشبهان يكون ان معنى مع هذا من الوضع اي في ذلك بسبب ان الوضع بل هو  
او يبرز الشكل وان تعلم ان هذا الكلام مشوش جدا فان لفظة الاطراف لا تدل في هذا النوع  
على معنى محصل الاخذ من الكيفية شيئا بل هي بمعنى معنى متواطفا ولا يسم  
به لبا لتساكب فان من فضل احوال المعاني النسبية التي لا ينفق في النوع اذا وقع عليها  
ان يكون سبيل التشكيل فظا يوجد فيها اوطرف وخصوصا في مثل هذا الوضع اذا كان  
لرغمهم محصل الاطراف ولو ان قائلنا اصلح هذا اللفظ فقالوا لا هو التي لها الكيفية  
نسبة ما كانت هذه الامور حوله وكما عرفت لهما نسبة الى الكيفية فتكون الجواهر والكليات  
تدخلان في مقولة غير مقولتهما بسبب علة من يجرى لهما فيكون دخولهما في تلك المقولة  
بالعرض وما دخل في مقولة بالعرض فليس المقولة جنسا له ولا هو نوع من المقولات وانما  
نأخذ المقولات بهذا الوضع على انها اجناس انما يمتنع عن دخول الاشياء عليها على انها  
انواع لها واما على سبيل غير ذلك فلا يمنع ان يدخل بعض انواع مقولة في اخرى فان  
لربما هذا وعنى نسبة الجوهر الكليات او شيء اخر ان كان الى الكيفية لانها اجزائية  
فليس الكيفية اول بهذا التخصص الكليات على ان الطالبا ان يطالب فيقول ولم  
ليس يجعل النسبة الى الكليات اي مقولة بل يمتنع ان يجعل النسبة الى كل مقولة

فبعضها العفلات بل انها لا تتناهي في نفيها بل ان بعضها الى المقولة التي هي نسبة  
وان في الخوف فالوان الانفعال هو الكيفية بخبر ليس التسخين غير السخونة وما قاله  
وليس لا يمكن فان التسخين هو سلوك الى السخونة فان كان التسخين اذ كان سخونة  
تسخين ذلك السخونة بل يتغير انما هو بالقياس الى سخونة مطلقه وبالجملة فان التسخين صفة  
غير ان السخونة هي صفة ولو كان هو السخونة كان التكيف العلم هو الكيفية وكان تلك الكيفية  
كيفية كان الطالب الماهور هو كل هذا باسناد مستقيم في العلم الطبيعي كان  
التكيف ليس كصفة في الحوى ان لا يكون التكيف كصفة والتكيف هو الفعل في الحوى ان لا يكون  
الفعل كصفة ولو كان التسخين سخونة كان كل كذا سخونة يتسخن ولو كان كل كذا يتسخن  
يتحرك ويستعلم ان هذا غير واجب اعتبره لك العشق فانه كما تعلم من امره يتحرك وينتقل  
حركة وقد قال قوم ان مفعولان يفعل وان يفعل جميعا في جنس واحد هو الحركة ودم  
في العلوم الطبيعية ان الحركة غير موصوفها الفاعل والفاعل يفعل لولا ان يفعل  
من جهة الحركة او حركة وان يفعل هي جملة التحريك او تحريك كان اقرب من ان يصنف اليه  
في ذلك امره ولا وهم مثل النحل ايضا عامة لشيء العشرة في  
واما خارج العشرة وتتم الفعل في ذلك وهبها اشكوك في ان يكون تدعى انها خارج  
هذه العشرة لا تدخل فيها وان منها امور هي اعم من عدة منها مثل الحركة فانها ابتدأ  
الكيف الكرواين يتحرك ومنها امور ما ينزلها كالوحد التي هي مبدأ العدد والنقطة  
التي هي مبدأ جميع المقادير وايضا مثل الصب والصبغ وايضا مثل الاعداد التي هي ما يشبه  
ذلك ومنها من وجودها الباطن مثلها كالتحريك والتجريب والغذاء والعاشق فقول  
اما الحركة فانها كانت هي مفعولة ان يفعل فاذ كانت جنسا وان لم تكن فانها يجب  
ان لا يكون جنسا بل يجب ان يكون مفعولة على اسانها بالتشاكل وان يكون

ذلك

ذلك هو المانع من ان يجعل الحركة نفس مفعولة ان يفعل ان اشنع ولا ان لم يكن هناك  
مانع من هذا القبيل فقول ان يفعل هي بعينها الحركة وسبب الكلام على هذه مفعولة  
ما نفى به في امر الحركة فاما هذه الاخرى فقول فيها ان الكلام ثم نورد ما في فيها في الشهر  
فقول فيها التي فقول ان ليس كل واحد استبالا يدخل في المفعولات صادقا ان المفعولات  
بل نحو واحد منها هو ان يكون استبالا يدخل في تحت المفعولات العشرة لها اجتناب اخرى  
وهي انواع بعضها واذ ليس يجب في احدى النظر ان يكون الحركة ان موجودة مشارف في  
هو نوع غير موجود احيى يكون تلك الذات موجودة فليس يجب ان يكون الحركي نوع مفعول  
على كثيرين بالفعل ولو كان ايضا لكل شئ نوع مفعول على كثيرين بالعدد لم يجب ان يكون  
مع ذلك النوع نوع اخر مشارك له في صفة مشتركة حتى يكون هناك جنس لا يتبع  
يكون امور مفعولة لا مشارف لها في نوعها او انواعها انما هي انواع بالفعل التي اجتنابها  
ولا كما هو لها الى ما فيها حتى يكون هي انواع اجتناب فيها واذ كان العقل الاول لا يمنع  
هذا فليس مستحبالا ظاهر الاستحالة بنفسه اذ ليس كل ما كانت اشخاص مفعولة لا  
انواع لها البنية ولا اجناس على الشطر المذكور او انواعها لا اجتناب لها لم يكن شئ من ذلك  
داخل في مفعولاته وكان مع ذلك حقا ما قيل من ان المفعولات هي هذه العشرة اذ كان  
عنها ليس مفعولة في نفسه لا في مفعولاتها ومثال هذا ان لو قال فاعلم انه بلاد الا  
عشرة بلاد فوجد قوم بداهة لا يمدون لم يصرف فيهم خارج هذه البلاد سيجي  
ان لا يكون هذه البلاد عشرة فلو سلمنا ان جميع ما اورد واخرج عن المفعولات لم  
يكن ذلك موصيا ان لا يكون المفعولات عشرة فقط الا ان يصبح ان تلك الاشياء اجناس  
خارج العشرة وبعدها ان الاجزى المشهور هذه بعضها السلام ان هذه الاشياء  
خارج العشرة ولا يتكلف نعمه الخ من اجزى خصوص ما كان يتجوز في الشا على الحد

بعضهم



والنقطة والهيولى والصورة وانهم يزعمون ان المبادى لا يدخل في شئ من المقولات وذلك  
 هذه المبادى هي مبادى المقولات ومبادى المقولات لو دخلت في المقولات لكانت مبادى  
 لا تقسمها وبعضها لا يسم حروج المبادى عن المقولات بل يجعل المبدأ في البدن في قوله واحد  
 ويقول ان الوحدة من جهة الكيف وان الوحدة من جهة العدد كما وكنت النقطة في  
 الخط كما وكنت يقولون في الاعداد وايضا من مقولات ملكا لها كالعمر الكيف  
 من مقولة ان يفعل الكيف من مقولة ان يفعل وشئ من المخلوقات  
 فيعملون الشئ الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلا ان النقطة من حيث هي طرف  
 خط هي من المضاف من حيث هي هبته ما هي من الكيف ان الشئ من حيث هو  
 فهو من الجوهر من حيث هو طرف فهو من مقولة ان يفعل من حيث هو طرف  
 القطبين فهو من الابن والتغدي من حيث هو طرف فهو من مقولة ان يفعل  
 ومن حيث هو لغيره فهو من المضاف من حيث هو في زمان محصور فهو من مقولة  
 متى قبلنا ان نامل ما يقوله فانظرنا انه من هؤلاء الذين اقصنا انهم يقولون ان  
 يزعمون ان هذه المبادى مبادى المقولات باسرها بل هي مبادى من مبادى المفضل  
 والنقطة ايضا كانت مبدأ عليها فما ليست مبدأ للكيفية باسرها بل المقدر على تعيين  
 في استقصاءك المعارف ان ليست حال النقطة كالوحدة فان الوحدة مبدأ العدد على  
 علة ومبدأ على انها طرف في لث النقطة كما فابها ليست علة البنية المقدر بل هي مبدأ  
 على انها طرف وانما نظن ان النقطة علة للخط فوم متفاعدون عن الخط في انهم  
 التمثيلات والتجديدات التي تسعمل في تفهيم النقطة عن الحادة ومع ذلك فما  
 لو كانا مبدأين لم يكن نفس كونهما مبدأين بوجوبه لا يكونا اعنى النقطة والواحد  
 من الكم حتى كان يكون الكم اعم من المتصل والمنفصل اذ يقع على النقطة والواحد  
 وكان

وكان يكونان مبدأين عليهن المتصل والمنفصل كما هما الا ان لم يكونا مبدأين بل مجرد  
 وهل يسم من جعل النقطة والوحدة في مقولة الكم انها مبدأان للكيفية باسرها بل هذا  
 من يجعل الكم مقصورا على المتصل والمنفصل فقط حتى يكون ما هو مبدأهما بل مجرد  
 ولو انه سلم هذا لظهر ان الوحدة والنقطة ليستا مبداين من غير ان تحتاج الى اعتبار  
 واذ يتشكل من هذا منشكل فقد تشكلت في ذلك فكيف قيل ان الوحدة والنقطة مبدأان  
 لجميع الكليات الا ان طريق الشئ في هذا هو ان يتقوا ان كان رسم الكيفية على الوحدة والنقطة  
 وكان القول مع ذلك ذاتيا وجزءا لكل واحد من الوحدة والنقطة والكيفية حينئذ كانا  
 مبدأين ولو يكونا فانما مبدأين لو كانا مبدأين بل مجردا من جميع الكليات بل بالبعد عما كان  
 اذ هو لا غير ذاتي فليست الكيفية حسبا لهما فاذا قلنا فانك تجدر رسم الكيفية على  
 الوحدة والنقطة وتجدر رسم الجوهر مقولا على الصيولك الصورة وسبائك رسم الكية  
 من بعد ما اعتبرنا كل فنانا كهذا وان اسم الجوهر فيقدم لك انه الموجود في موضوع  
 هذا رسم مقولا على الصيولك والصورة في اذ انما نجد الصيولك في موضوع  
 الجوهر وهما مبدأان كما في المقول وهو لا يحسب الطبيعة فلا يكون الشئ مبدأ فانه من ان  
 يشارك ما هو له مبدأ في المقول ولا يكون مبدأ موجب للبال الاعتبار اعتبارا رجحان المقتضى  
 ولو كانت النقطة تمنع ان يشارك المقادير في الجسد على الذي هو الكم بسبب البنية  
 كان الخط ايضا يمنع ان يشارك السطح والجمع الجسد الا في الذي هو المقدر وكل  
 العشرة تمنع ان يشارك المادة في الجسم الا في الذي هو العنق فان العشرة من المادة  
 كالوحدة من العشرة نعم ههنا شئت واحد في جملتها فون مفيد يعرف من احوال المقول  
 واحوال ما هو محمول المعنى ليس مقولة ما تحتاج اليه حتى وهو ان الظاهر ان يقول انكم قلتم  
 ان الموجب ليس عينين وان قوله ما تنحصر المقولات بتقدمه وناخره واختلافه فيجب ان يكون

البعوض

اية الجوهرية للصوت والصوت والجسمان الصورتان اقدم بالطبع من الجسم فليس قول  
 الجوهرية بالصوت بل هو تقدم وناخر وقد يصح هذا الشك ايضا في غيره لان  
 قد يصح سبب ان الكليات قبل بعض الخط فان قبل السطح والثلاثية فانها قبل  
 الرباعية وكذا عسى ان يكون الامر في انواع اخرى من مقولات اخرى يكون احسن  
 المانع من كون الصورتان الصوت في هذا الجسم هو الابدان او الابدان بقصد  
 الاصل بل قول الجسم عليهما وعليه يعني الصوت فقول ان التقدم والناخر في ذلك  
 يشطرا معنى واحد لا يخفى اما ان يكونا في المفهوم لهما من ذلك المعنى او تلك العلة  
 او في مفهوم اخر الذي يكون في المفهوم من ذلك المعنى فتارة تقدم الجوهرية  
 في المعنى المدلول عليه بلفظ الوجوه واذا قيل لهما موجودان فان الوجوه في ذلك  
 للعرض هو معنى الجوهرية لان كان العرض موجودا احصا للمعنى المتفق من  
 الوجوه واما الثاني فتل تقدم الانسان الذي هو الابدان على الانسان الذي هو  
 اللذين هما تحت نوع الانسان معا فان الابدان تقدم بالزمان ويقدم  
 بالوجود وليس الزمان هو اختلاف معنى الانسان والوجود اختلافهما اما الحكم  
 فانه من حيث حد الانسان فكلها بالسوا وان كان وجوه الانسان لهذا قبل الزمان  
 والاخر بعدا في انهما انسانية بل في انهما موجوده واما سبب النظر في الانسان فليس  
 احدهما في ان الانسان قبل الاخر في ان الانسان وعلته لست في ان موجودا انسا  
 وبالحكمة فانه لا يشيخ جعل زيدا الذي هو ابن عم وانانا وبالجملة فانه لهبته انسا  
 فانه مستحيل ان يكون زيدا انسا لذلك لعله في ان الانسان لا يوه ولا غيره ليس  
 بمستحيل ان يكون موجودا فلذلك لعله في ان موجوده وكذا السابق ليس كذلك  
 هولون لكنه ليس في ان موجودا ومن حق الجسم ان يفي على انواع السوي في ذلك

فتا المعنى

في المعنى المفهوم عنه واما ان اختلاف التقدم والناخر في مفهوم اخر غير ظاهر في ذلك  
 بمنتهى ولا مانع من ان يتشابه الشك في مفهوم الجسم فيكون الجسم حيا والملك  
 لا يجبان بباين الابدان في مقولة الجوهر ونوع الانسان لان الابدان من العلية  
 والزمان وليت انسانته اقدم من انسانته في انهما انسانية ولا علة لها وكان  
 في نسبة الصورتان الصوت الى الجسمان الصوت ليسا سببين لكون الجسم  
 جوهرية لان الجسم لذاته لعله والعلل والاسباب الاسبابا هو جوهرية مقولة عليه  
 الجوهرية في وجوده يحتاج الى اسباب في وجوده لا جوهرية شئ في انما جوهرية  
 تكون علة الجوهرية شئ حتى يصير الجسم جوهرية المادة والصوت جوهرية العلة  
 جوهرية موجودة او لا الثلاثية ايضا في انما علة تكون علة كون الرباعية عددا  
 لست في كونها عددا موجودا بل كل واحد من المثالين علة لما بعده في الوجود فقد  
 يكون وجود شئ علة لوجود شئ اخر وان لم يكن الهيد لاوله وبسبب ثانيا فان يكون  
 تلك مهية انسانية لان هذه مهية انسانية كما انه يصح ان يكون العرض موجودا  
 لان الجوهر موجودا ولذلك مانع الوجود جبا اذ كان معناه وجود الجوهرية  
 للعرض ولذلك ليس الصورتان الصوت لخلق بان يكون موجودة لا في وجود  
 من الجسم ولا شك في ذلك وان كان اخلق بالوجود منه واشد في تقدمه بين ان  
 ان تقدم الثلثة على الاربعة انما هو لوجوده وهو غير معنى العلة وليس في المعنى  
 وكذا تقدم الصوت والصور على المركب في الوجود وهو غير معنى الجوهرية بمعنى المقولة  
 اذ انما يتقدم الانواع ويناخر عنها الا بنفس بل معنى اخر ايضا فليس في التقدم  
 والثابت وهو الوجود فهذا اصل نافع في معرفة الفرق بين تقدم انواع المقولة  
 بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لهما بين تقدم اصناف الوجود

ان يكون

وما يجري مجراه بعضها على بعض الذي ينبع كون الموجود ما يجري مجراه مقولة لها  
 قد عطلت من تحصيلها سلف للذكره وانضم للثان الوحدة والنقطة ليسا  
 من الكم وان المادة والصورة هما من الجوهر اما قولهم ان الوحدة في العدد والعدد  
 من الكم فالوحدة من الكم فهو قول المجازين ايضا فليس كشيء يوجد نوع مقولة  
 فهو منها فالاعراض كلها جواهر اذ هي موجودة في انواع الجوهر بل لو كانت الوحدة  
 موجودة في العدد وجود النوع في الجنس ثم كان العدد نوعا من الكم لكان محال  
 تكون الوحدة من مقولة الكم فاما اذا كانت الوحدة في العدد وليست بعد ثم  
 حمل على العدد شئ فليس يجب ان يحمل عليها فليس قالوه حقا واجبا لو كان ما قالوه  
 واجبا لكان بالحرى ان يكون الانسان انسانا ورجل المقر بقره او جوازا  
 المبحث عند حال العدم فيكشف ان العدم قد يقع على الضد وقد يقع  
 على العدم الذي ليس بضد فاما الاعداد التي يعني بها الضد وان الاعداد قد  
 يستعمل عددا كما سنعرف فهي تشارك المقولة فاما الاعداد الحقيقية فاما ليست  
 بل عدم ذوات والمقولات هي مقولات ذوات وامور وجودية والاعداد  
 حصة لها من الوجود والحقيقة وانما وجودها في موضوعها وجودا بالعرض كما بين  
 فان دخلت في مقولة دخلت بالعرض في المقولة بالعرض ليس خروجا  
 في المقولة لان النوع يدخل في جنس بالذات واذا لم يكن وقوع المقولة على الشئ  
 وقوع الجنس لم يكن جنسا واذا لم يكن جنسا لم يكن مقولة بالقياس اليه  
 يشمله فهو المقولة لما تختمها والاعداد لا تدخل في المقولات واما ما قيل في المثال  
 والجنوب في القدي يعني ان تعلم اولان ظنون هؤلاء المتكلمين بان الشئ  
 يدخل في مقولات شئ ظنون فاسد وذلك لان لكل شئ مهيبة وهذا واحد

نوع فالاسم

وانها

وان كانت للعرض شئ ويستحيل ان يكون الذات والمهيبة الواحدة من حيث هي تلك  
 الذات والمهيبة تدخل في مقولة ما وفي مقولة اخرى ليست هي لانها ان تقوم في ذاتها  
 جواهر امتنع ان يتقوى بانها ليست بجوهر فان دخلت في مقولة بذاتها ودخلت في  
 بالعرض فلم يدخل في اخرى دخول النوع في الجنس لان الامر الذي بالعرض لا يتقوى  
 الشئ وما لا يتقوى هو الشئ لا يكون جنسا له وما لا يكون جنسا للشئ لا يكون مقولة  
 وقد نلنا في هذا الباب واحد وهو الفاضل ان يقول ان الجسم هو جسم حقيقة ذات  
 وبها هو ايضا حقيقة ذات لا محذور لست هي حقيقة ذات الجسم وان كان الجسم خروجا  
 منها وكان معنى لا يرضى الجسم ايضا وكان لان الجزء منه لكان الايض للجسم  
 بل هو شئ ايضا لكن بلزوم ان يكون ذلك الشئ جسما فيكون ان يكون لهذا الذي هو  
 اذ ان مقولة بلزوم على ذاته واما الايض فهو شئ غير وان قاربه وحقيقة ذات حقة  
 ذاته وليست العالمة بموجبها ان لا يتغير بالذوات فيجب ان يكون للايض بما هو  
 مقولة بخصه ويكون ذاته له وهذا الشك يتخلل من وجوه ثلثة احدها ان يحل  
 ان ليس كل معنى قرين بمعنى بوجوده يجعل له ذاتا احدها يصلح ان يجعل حقيقة  
 في جنس مفرغ او محصور جنسا مفرغا فاذا كان هذا غير مسلم لم يلزم ما ذهب اليه  
 المتكلمين وما يتضح بان هذا غير مسلم فهو من وجهين احدهما انه لو كان هذا  
 حقا لكان الانسان مع البياض بل الانسان مع الفلانة سيصغر انما مقولة وهي  
 كلية ويجعل ان يكون نوعا لاجل ان يصلح للانسان جنسا والثاني انه لو كان هذا  
 حقا لكان يكون الجوهر مخرجا مع كل مقولة مقولة تتحدث على حده غير المقولات القدر  
 اذ كان ذلك لا يكون مخرجا من المقولات التسع في اللواتي فان ذلك لكان يكون  
 ولا يجد جواهرها لكان يكون مكافؤا لغيره لانه جواهرها لكان يكون ذلك لكان

اذا حصلت بالفعل فالجمله لا يمتد لها في غير خصوصه ولا جنسيتها خصوصه لانها  
 الذاتيه تكون ولده مستقره ولا تصير لها مقابله اخرى النسب الامانات العرضيه  
 اما الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة الاول فهو ان وضعنا ان مجموع جوهه كلفيه  
 ان يكون واقفا في قولنا فلان لا يضر من الابطح حيث هو في بيان  
 مقوله الكيفان الكيفان عن يه ذلك في طلب السيات في هذه القول وذلك لان  
 لا ذات كلفيه وان عن يها الكيفيه وليس الكيفيه السيات هو لا يضر احد في هذه  
 دخولها يدخل في القول الا لا يحد الكيفيه يضر محدودا بالكيفيه واليات اما الثاني  
 فان كان الكيفيه كما كان ليرض حيث هو كلفيه حقيقه وحده لا يحتاج الى ان يضر غير  
 مقوله الجوهه في السيات الذي هو الكيفيه بل هو الجوهه في جمله الواحدة الحاصله من  
 وكيفه كان يضر اتحاد حقيقه فيهما حيث هي احدى موجوده في موضع واليات  
 كون الجسم الذي هو جزء الجمله من مقوله الجوهه موجود في موضع ان يكون  
 كل واحد من ان يكون الجزء الثاني وهو الشكل فلا يمنع ان يكون جزء الشيء  
 في المقوله التي يدخل فيها الشيء وكيف من السيات ان اجزاء الجوهه هي من السيات  
 بران الخمسة عشر العشره وهو العده كالعشره والخمسة عشر السنه وهي السنه  
 ولا يضر ذلك ضروره فان الجزء الثاني من السنه اعني الواحد ليس عده وكان  
 كانتا محسبه لانها لا يضر وليس منع ترك الالفات لهما ان يجعل جنسها على  
 ملزوما حمل مقوم عده لزم ويكون الا يضر هو شيء ذو بيان مقوله ان  
 لا يضر لاني موضوع لكن انما ان يقول ان هذا يكون لان الالف يكون مقوما  
 لهيبه لانا لا يمنع ان يكون الشيء ذو البيان ليس مقوما لغيره وان يكون  
 العرض قد يضر للعرض وقد انقضت ايضا سلف على ان ما كان كل في موضع

لديها

بل ربما كان لا زما واذا كان ما نحن في ذكره ليس مقوما للشيء بل هو لا زما لهيبه  
 له فلا يكون الجوهه بل جنس الشيء ذي السيات بل يمكن الجسم فان قال هذا في  
 فالعنه في جوابه بل ليس يجب ان يكون شيء جنس مقوله بل ما يكون له وجود  
 ويشاكر في بعض ذاتها انه شيء اخر واذا اشئت ان تعلم ان كون الشيء ذا بيان  
 الى اتحاد فانظر هل كون الشيء ذا بيان يجعل الشيء محصلا موجبا بالفعل فصل  
 باللون وفصل الجوهه بالجوهه بل الجوهه في الشيء انما يحصل بها بان يصير جسمها  
 او شيئا اخر فيكون له وجوده في ذاته وبيانها في لولا انصب الجسميه اليها يحصل  
 ان يقول ان العشره اتم اما تحصل عشره بانها في عشره وبيانها في اتحاد  
 حقيقها ومع ذلك يجعل نوعا وتكون الخمسة عشره قد قومت العشره فقولان كلاهما في  
 اجتماع ما يجري مجرى الجنس الى ما يجري مجرى الفصل حتى نجد طبيعته وبالجملة في  
 جميع المحولات وليست الخمسة بحسب العشره ولا العشره بفصلها ولا حصول العشره  
 هو بان يجمع هذا الجمع وان كان بل من هذا الجمع ولا العشره حستان بل عشره واحدة  
 دائما العشره عشره واحدة لا الفات الى هذه الفات في بل من جهة اخرى سنعلم هذا  
 بالحقيقه في صناعتها اخرى انما كلامنا في السيات الجمع الذي بين الشيء وبين  
 وحكمتها لا يوجبها لو حقا بالحقيقه في ذلك نقول ان الخمسة والخمسة لا يوجبها  
 بل هناك اعتبار اخر في باب صناعتها في هذه الصانع هو الوجه الواحد  
 بل نقول ان الجوهه والناظر من حيث هذا عام وذلك محتمل ليس يوجبها  
 بل انما يوجب شرطها على ذلك الاجتماع وما يجب ان يقال في هذا الموضوع ان كل واحد  
 من مقولات الاعراض قد يضره كالكثيره في قولنا الفات في وجهين احدهما  
 كالف جوهه بل هو وجوده مقدار اخر وطع في عين الموضوع وهو المقوم للاسما

لكل ج

منه انما هو في الالف والسنه في الالف  
 في الالف والسنه في الالف  
 في الالف والسنه في الالف

المشتقة كقولنا ابيض فان الفهم منه شئ في ويا هو كذا يدعي ان جوهره من جنس من الصفات  
 بل من ذلك من المعنى لزم واو كذا في ذواتها والجنس بالحقيقة هو الاول وسبق الى هذا  
 زيادة قول من بعد في تعريف حال عدد المقولات قد يبي ما يصل  
 بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه المقولات وان اذا لم يكن حصر في  
 اقل فليس يكن بسببها الى عدد اكثر وهذا شئ مما لا وجه له المظنين وما ارى في حق  
 فان السبيل في تصحيح ذلك مما يوجب الى انحاء ثلثة من النظر احدها ان يبين انه لو اخذ  
 هذه المقولات الاخرى على ما تحته قول الجنس وهذا يوجب الى ان يبين ان جعلها على ما تحتهما  
 ليس على سبيل الاتفاق في الاسم وليس على سبيل حل معنى واحد مختلفا بالقدم والآن  
 فيكون على سبيل التشكيك لا يثبت على سبيل قول اللوازم التي يقال على ما تحتهما بالسوية  
 من غير اختلاف لكن لا يكون من المقولات بل يكون من اللوازم او من قول الاصل  
 التي لا يقوم بها مهية شئ فاذا اثنوا ان جعل المقولة على ما جعلوه انواعها على  
 واحد مقوله يهية تلك الانواع وليس على سبيل احد الوجوه المستتاة كان كل واحد منها  
 جنسا بالحقيقة لا جعل نوعا ولم تكن نسبة واحد منها الا جعل نوعا النسبة العرض  
 الى التسعة او نسبة الوجود الى العشرة او نسبة النسبة الى عدة منها الا ان ومعنى ذلك  
 والفعل والافعال فان كانت الكيفية مثلا ليقع على الاشياء الجمولة انواعها  
 على شرايط وقوع الجنس لكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم وان كانت بمعنى احد  
 لم يكن جنسا لما تحتهما بل ان كان على ما هو خاضع ما تحتهما حل مقوله صا ولا حده  
 ما تحتهما بالحقيقة هو الجنس لا على ذلك مثلا الجنس الواحد منهما هو الذي يسمي كيفية  
 الفعالية والافعال والجنس الاخر مثلا المتكاملات وكانت الكيفية مقولة  
 على هذه الاعلى سبيل قول الجنس بل على سبيل اللوازم فكان عند الاحتساب التي بها  
 اجناس

اجناس باليد في قولنا العدة المذكورة هذا الوجه من تدقيق النظر هو شئ ليس يتغير به احد من  
 والوجه الثاني ان يبين ان لا جنسا فيما من هذه المذكورة بقسمة الوجود الى ان يبين ان القسمة  
 المحصلة الى هذه وان سوي في امر التقوم للذات وهو انما ما يوصلنا عنهم في شئ حقيق  
 سنورد ما قالوا من بعد الثالث ان يبينوا بوجوه غير القسمة بل ان لا يستقبل ان يكون  
 جنس غير هذه الاحتساب كان المثلث لك سبيل وما عداها انهم علموا شيئا بعد في ذلك  
 وينبغي ان لا يذكر لاحدا واحدا من اشياء المشبه في غيره فاما حاله في تكلف  
 قسمة قسمة الى هذا العرض من غير ان يضمن موافاة الحقيقة بها فاما القسمة المشبه  
 شيئا ما قال بعضهم ان يجوز واحد من المقولات كاشك فيه فاذا ضمن التسعة التي هي  
 الاعراض التي تعبيرها عن المقولات العشرة فقال ان العرض اما ان يكون مستقرا في  
 غير راد عليه بسبب غيره من خارج ولا يحتاج الى النسبة الى ذلك الخارج وهو قسمة  
 كية وكيفية ووضع واما ان يكون راد عليه من خارج بحيث لا يكون له جملته الا  
 من نفس بل كيفية وجود من اخرج يستدل به وهو قسمة الا ان ومعنى اللوازم  
 ان يكون هناك اسما تيم يبين ويظهر في خارج وليس خارج فقط وهو قسمة ثلثة  
 الضاف والفعل والافعال ثم احكم هذه الثلاثة في قوة بذكرها على اعلى القام  
 الخروج من استعمال الخطا في بعض مسائل الفلاسفة حيث يقولون في تعريف  
 الثلاثة ان الثلاثة عدة تام ولذا لا في كل وجميع الا الثلاثة والنسبة ثلثة  
 مثلا والحركات ثلثة والافعال ثلثة وما اشبه ذلك فهذا ما قالوه وقد علمت ان هذا  
 على سبيل تعريف غير فير في كنهه يمكن ان يدعى هذا الماخذ وهو كذا قليلا بل ان في  
 كل عرض فلا يخرج اما ان يوجب تصوقه الى تصور اخرج عن الموضوع المذكور لا يخرج  
 ذلك والذي لا يخرج الى ذلك على اقسام ثلثة اما ان يكون وان لم يوجب الى ذلك

فقد يوجب الوجود نسبة في استنباطها فيه ليست مغايرة عنه واما ان لا يوجب الخ ذلك البتة  
 فان كان محجبا لهذه الحاجة يجعل الموضوع منقسما بوجه ما حتى يكون له اجزاء لبعضها  
 عند بعض حال متعارف في النسبة وذلك هو مقولة الوضع اذ هو نسبة اجزاء لبعضها  
 الى بعض ان كل واحد منهما ابن هو من الكل فان هذه هي الاختلاف التي تفرقها  
 بالذات عن بعضها اجزاء منقسم والذى يكون باعراض اخرى كالوان وروائح فانها  
 لا يكون الابعاد لك ويكون بعد النسبة الفاسدة بالحاصلة بينهما جواهر اخرى قد  
 بها الشيء بل يكون ذلك الاختلاف بغيره بصيرة بها كواحد للاخر في عارضه  
 لكل منهما هيئة واحدة بعدتها ولا يفرقها الا في حال يكون لكل بسبب العوارض  
 الى بعض في امرها يكون ذلك حال الا واحدة للكل فيشبه ان يكون هذا هو الوضع للكل  
 الاضا فلا اجزاء واما اذا لم يكن تصور ذلك محجبا الى النسبة تقع فيها ان يكون امر  
 يجعل يجرى بحيث يصير له من جهته ان يمكن عدة بواحد بغيره عن متصلا او مفصلا  
 وهذا هو الكيفية فاما ان لا يكون كذلك فيكون هيئتها حاصلة في الجسم اجمع تصور  
 الخ ان يجعل الجسم نسبة الى شيء بقوة او فعل البتة حتى يصح تصوره فهذا الكيفية فاما  
 الوضع فيوجب نسبة الاجزاء الجسم بالقوة والفعل بعضها الى بعض واما الكم فهو  
 نسبة الكل الى جزء و اجزاء بالقوة ويشتركان اعني الوضع والكيفية في انها يشتركان  
 الى قسمته وكثرة بوجه من الوجوه اى في تصورهما ولا يوجب ذلك نسبة الى خارج  
 كقضية فيبين ان هذا القسم على وجهه ثلثه واما الذي يوجب نسبة الخارج فلما  
 ان يوجب جعل الهيئة مقولة بالفتور الى المنسوب اليه ويكون هناك انعكاس  
 في معنى النسبة وهذا هو الاضا فلو ان تكون النسبة لا يوجب ذلك الخ اما ان يكون  
 الى الجواهر وتكون الى الاعراض اما الجواهر فانها لا تضاهى الاستحقاق لجعلها

مختلفا

والله اعلم

او اليها نسبة بل ما تستحق لامور واحوال فيما يخص بها فان المعتبر ما يكون الى  
 فذلك للاعراض اما ان يكون من الاعراض النسبية او من غير الاعراض النسبية واما النسبة  
 الى الاعراض هي نسبة في الامور التي تتسلسل الى غيرهما بوجه ومع ذلك فان النسبة الى  
 يورد في اعراضها الى نسبة الى الشيء الاخر الذي اليه النسبة ويستقر عند اول غير يتسوس  
 والاذ نسب الى غيرهما فيكون النسبة الحقيقية الاخره اعناهي الى الاعراض التي  
 فيها فتكون اما اليك وبما اليك يقيد واما الى وضع والاشبه لا تنسب الى الكميات كيف يقع  
 بل يجب ان تنسب اليها ان تنسب اليك يجعل جوهره ذلك مقدر للجوهر اخر واما يقيد  
 بمقدار ذاته او بمقدار حاله ولا يكون لخال احوال الجسم مقدار في مقدار الجسم مقدار  
 الجسم بل يجب ان يكون مثله بمقدار اخر فيكون حاله غير قارة وكل حاله غير قارة حتى  
 حركة فتكون اذن هذه اما بمقدار يصير لوجوده في جسم اخر محال وهو ان يكون محجبا  
 او محجوبا فيه وهذا هو الحادى وبمقدار الحادى على ما وصفنا وهذا هو الرخا فان  
 النسبة الى الكم لا يوجب اما ان تكون نسبة الى الحادى والى الزمان والنسبة الى الحادى  
 ان تكون نسبة الى ينقل بانفصاله ولا يلزم وهو الابن وهو اما نسبة الى مكان اولاد  
 سكان ثان واما نسبة الى الحادى ولازم عند الفلته وهذا كما يذهب اليه بعض المحققين  
 مقولة الجده فكالبين ان انواع المقولات التي تنبعث من النسبة الى الكم هي اما ابن  
 واما حق واما الجده واما النسبة الى الكيفية فينبغي ان يعلم انه ليس كل كيفية يجعل الجوهر  
 منسوبا للجوهر بل كيفية تكون في هذا من ذلك او من ذلك في هذا فاذا كانت الكيفية  
 من احد الجوهرين في الاخر محال الذي يكون فيه الكيفية من هذين هو مقولة ان يفعل  
 محال الذي يكون منه الكيفية هو مقولة ان يفعل فهذا ضرب من التفسير فكلف  
 لا ضمن محضه ولا جواربه لامتحان القارئ الا انه اقرب ما حضرت في هذا الوقت

المجاوز

ويكون ان يرام فيه وجوده اخرى يتكلف لو اريد في ذلك فائدة او حجة حقيقية لقوله  
ان اقمه قسم غير هذه تكون اقرب من هذه ولكن القرب لا يوجب العالم بل يفتنا الحق  
نفسه فما بعيدان فهذا القدر يكفي في تقريب احوال هذه العشرة فلهذا الالفاظ  
ومعانيها هي التي تكون اجزاء ما قولك ليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع والاسماء يكون لفظا  
مؤلفا بحسب تعامل اهل المنطق فان عبد الله وعبد الرحمن قاطبا شر او امثال هذه الالفاظ  
واكتانت مؤلفة بحسب اللغة فانها لا تعقد في المؤلفات بحسب نظر المنطق وان كان لا يورد ان  
يبدل اجزاها حيث جعلت الفاها واسما شخصية على معنى اصم وان كان قد يعين ان يبدل  
بها على معنى في موضوع اخر غير كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف وهو بحسب المنطق مؤلف  
كقولنا انا انا اعيش وتعيش فان همزة اعيش وتا تعيش يدلان دلالة لفظ اخر حال  
على معنى مفرد واما اعيش بالياء فانه ليس في عددا المؤلفات لان الثانية بدل على نسبة  
الى موضوع غايضا فليس في الاصحاح الدلالة التي للكلمة اعنى الدلالة على موضوع غير  
معين واما حيث يقول اعيش وتعيش بالهمزة والتا فهناك تعين الموضوع وذلك  
زيادة دلالة على الكلمة وسيضع القول في هذا بعد في هذه العشرة هي التي منها  
اجزوا الالفاظ المؤلفة التي تسمى اقوالا وبعضها قولك من معاني هذه تكون فضيلة  
وهو الذي يصلح ان يصدق او يكذب كقولنا الانسان حيوان وبعضه لا يصلح  
وحبراً وهو الذي لا يصلح لذلك كقولنا زيد الاسكندر كالكلمة التي يكون للحد  
والرسوم وهو ان يكون الالفاظ التي تعلق في بعضها اثر بعض على سبيل زيادة  
تعريف او تخصيص المعنى للتقدم على انه هو الذي يصلح فيه استعمال الذي هو  
المجوز الناطق بالماضي فان ذلك كقولنا الحيوان الذي هو الناطق الذي هو الحيوان  
وكذلك اللفظ في القائل والسنة والامر والهو والنداء واسما اخرى قد عدت

في مواضع

في مواضع اخرى فاما هذه الالفاظ المعقدة فانها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب في المعاني التي هي  
في النفس كون صدقا ولا كذبا الصدق والكذب الذي في الخطاب بل ان كانت هذه الالفاظ على  
من الناطق محصور على معنى صادق او معنى كاذب معاها اذ الفتى في الذم كانه  
صادق وان طابقت الوجود او كاذب ان لم تطابقه فلهذا وان لم تكن صادقا ولا كاذبا في  
اجزاء الصادق والكاذب يثبت لها في الثاني والثالث والاربع من الشايعين

في الجوهري الاول والثانية والثالثة والرابعة الجوهري الكلية والجزئية في الجوهري فلهذا  
لان في قول الجوهري في معنى ان لفظ الجوهري ان بدأ ملامتها على التمام وهذا يمكن ان  
على التوافق وعلى القول بالجنس اما على معنى اعم من الجسم فاما تقع بالانقاف والالتكاف وتقع  
الوجود وذلك لان الصواب في معنى الجوهري من المركب المتعارف الذي هو  
وسبب قول احداهما بالانقاف من جميع ذلك وان المبادى لا تقع مع ذوات المتعارف  
مفولوا لحدود ومع ذلك فعدا عن جوابان كونها موجودة لاني موضوع المرشحة لثبته  
جميعها وان كان الموجب لاني موضوع لبعضها قبل بعض فالوان الوجوه اذا كان في  
عليها بالثبته والناظر فيكون لاني موضوع به من بعد وهو معنى ليس بحسب الجوهري  
فيها على مرتبة واحدة فقول اولان من هذه الجوهري لا يان ان لا يكون مفولوا الجوهري  
لما هو جسم ولما هو غير جسم واما حال التدهم والناظر وحال مشاركة المبادى لانه وان  
المبادى في الجنس وعجز مشاركتها فادفد سلفك مناسباته ومع ذلك فان الاجسام  
التي لا تستك في اشتراك جميعها في جنس الجسم ليست سواء في المرتبة بل هي اجسام اقدم  
من بعض اما حديث الموجب الماخوذ في رسم الجوهري لانه واقع على بعضها قبل

فهو شك وحذف ان تحل فتقول ان قولنا ان الجوهر هو الوجود لا في موضوع لسنا نقدر  
 بالوجود في حال الوجود من حيث هو موجودا او في غير ذلك لو كان كذلك لاحتج  
 ان يجعل الكليات جواهر ذلك لانها لا وجود لها في الاعيان البتة واما وجودها في  
 في وجود شي في موضوع ولو عني بالوجود ذلك وهو الوجود في الاعيان لكان الشر  
 بالتحقيق كما يدعون اليه وكان بعضها قبل بعض غير بل يمتنع بالوجود في موضوع  
 المعنى المهيبة التي يترجمها في الاعيان اذا وجد ان يكون وجودها في موضوع مثل  
 بقرها حكاى مشا عند التعجب ان يظن ان اذا شئت ان يظهر لك الفرق بين  
 الامرين وان لحدما معنى الجوهر والاشياء ليس كل في شامل خصوصا ما كان بهذا  
 غاب عنك ونوعا من الجوهر مع امكان انضامه من العالم لو كان انضام  
 مكنيا او نوعا من الجواهر انشك في وجوده فانك تعلم ان مهينة اذا كانت  
 موجودة في الاعيان كانت في موضوع وتعلم ان هذا هو المقبول الاول <sup>في الحقيقة</sup>  
 كما علم ان جوهره تعلم انه هو موجود في الاعيان بالفعل لا في موضوع <sup>في الحقيقة</sup>  
 بل بما كان عندك معدوما فقل بان ان الوجود بالفعل في الاعيان في موضوع  
 ليس مفوما المهيبة بل هو لا شئ من الجواهر بل هو الوجود في موضوع الذي هو حق  
 المهيبة الا شئ كما علمت فليس هذا اجناسا بل الاول ولد ذلك اذا كان شئ مهينة  
 هي الوجود وكان منزها عن الموضوع لم يكن في جنس فلا يشارك الجواهر <sup>بمعنى</sup>  
 انها اشياء ومعان انما يلحقها الوجود في الوجود بل بهذه الصفة بل ابو جبر <sup>مستقر</sup>  
 لذلك الشئ ونوعيات الجواهر بالشر كز فان ما هو ذلك في ذلك الشئ فظنوا  
 عن شئ لهذه الوجود الحاصل كيف كان وما هو الذي لهذه النوعيات من  
 مفهومه معنى الجوهرية عن مفهوم على ذلك فانه ليس هناك مهينة غير الوجود

فليحتمل الوجود فقد عرفنا حقيقة كون الجوهر بصفة انه موجود لا في موضوع  
 وعرفت ان كون الجوهر بهذه الصفة امر لا تقدم فيه ولا تاخر وان كان حصول  
 الوجود الذي هذا الاعتبار مقيدس اليه وانما يتقدم و تاخر كان معنى الذي  
 للانسان انه ما طو لا تقدم فيه ولا تاخر ولا اشتداد ولا ضعف اما التميز بالفعل  
 الذي يلحق ذلك والذي الفصل قوة اولي عليه وعلى غيره من الامور فبغير اختلاف  
 واما الدليل على ان حقيقة الجوهرية التي انضمتها لا تقدم فيها ولا تاخر انك انما  
 ان تقول ان كون الصورة في نفسها هي مهينة اذا وجد في الاعيان لم يلحق في موضوع  
 ولم يوجد فيه هو قبل كون المركب كذلك وان هذه الحقيقة للمركب في انها كون بهذه الصفة  
 متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة كما تقول وجود الصورة على ما هي عليه كذا  
 لا في موضوع قبل وجود المركب في وجودها قبل وجوده ووجوده متعلق بوجودها  
 وذلك الوجود لها هو الوجود لا في موضوع فاذا ن هذا غير موجود لا يكون الجوهر  
 حينا وهذا هو معنى ذات الجوهر ثم بعد هذا اشكولت خاصة يجب ان يتروك <sup>المهينة</sup>  
 الواجب ان تقول ان الجوهر ما بسيط واما مركب عنى من الاشياء التي منها تركيب الجواهر  
 اعنى للمادة والصورة والبسيط اما ان يكون غير داخل في تقويم المركب هو يربط  
 معارف واما ان يكون داخل في تقويمه ما دخول الخشب في وجود الكرسي ويبنى  
 واما دخول شكل الكرسي في وجود الكرسي وبسبب حودة والمادة هي الا يكون عبارة  
 وحده للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما انما تسمى المركب هو ما هو بالفعل  
 بحصولها وجميع ذلك اما ان يوجد كلياً واما ان يوجد جزئياً واذا كان الجوهر <sup>اعنا</sup>  
 هو جوهره كما قدمته لك بهيئة التي يترجمها وجود في الاعيان او في الالهام ليس  
 حيث هو موجود في الاعيان والالكان المضمون من افظة الجوهر مشكلا متواليا

فليحتمل



كما قالوا بل انما معنى الجوهر الشئ الذي لا يتغير بوجود الهيئة الخاصة له في الاعيان ان  
 يكون في موضوع وجب ان تكون هذه الهيئة كالانسان مثلا للحقيقة ما هو  
 فالانسان مثلا انما هو جوهره لان الانسان لا لا يوجد في الاعيان انما هو الجوهر وانما  
 كان جوهره لانه انسان فالحق من الوجود اعني مثل الشخصية والعموم وانما مثل  
 المصروف في الاعيان او القدر في الذهن فهو امر يلحق جوهره ولو لم يكن الجوهر لزم وانما  
 لا يتصل معها جوهرية فيطير فانه فيكون قد لحقت به الجوهرية الجوهرية قبل ان  
 فاذا في الاشياء في الاعيان جوهرية كالتكليف الجوهرية صحتها لانه هي حقيقة  
 في الوجود في الاعيان ان لا يكون في الموضوع ليس لانه معقول الجوهر فان معقول  
 الجوهر بما شكك في امره فقل به انه علم وعرض بل لانه علم امره جوهرية وهو  
 العرض واما مهية الجوهرية الشاركة للجوهرية مهية جوهرية لذلك فان حدثت  
 من حيث هو طبيعة وحده الجنس ايضا من حيث هو طبيعة نحو ان على الاشياء لا  
 يشك فيها انما جواهرها شاركتها في حدتها في جواهرها لو كانت انما هي جواهرها  
 موجودة في الاعيان مكتشفة بالاعراض كانت جوهرية الامور عارضة لها انما اذا  
 صح ان الوجود عارض في هذه الماهيات كانت العوارض تجعل الشيء نفسه جوهرية  
 فيكون شئ عارض لان كان جوهرية فيكون الجوهرية عارضة لشيء وان هذا مستحيل  
 فكلمات الجواهر جواهرها في مهابتها  
 في الجواهر الاول والثاني  
 والثالث لكن الجواهر الاولى الشخصية والاولة في الامور المشتركة في طبيعة واحدة  
 قد يكون على وجهين فانه اما ان يكون اولاً في ذلك المعنى بعينه كما ان الجوهر اول  
 في الوجود بالقياس الى العرض اما ان لا يكون في ذلك المعنى اولاً وانما لو كان يكون  
 اولاً بوجه آخر ومعنى اخر فاجواهر الشخصية ليست اولاً في حقيقة الجوهرية وانما كانت

المعقول مع

اول

اولاً وفرد بين الاول والاخر فليس كل ما هو اولي شئ فهو قبله بل قد يكون اولاً اذا كان  
 لواحد الشئ وكما لا يكون له اكثر من العزلة او اذ لم يكن الجوهر ما العزلة والجوهرية  
 اولاً في حقيقة الجوهرية ان تلك الحقيقة للمهية التي لها ولا تتخالف فيها غيرهما ولكن  
 الشخصية اولاً في الجوهرية لانها اول من جهة الجوهرية ومن جهة تقرر الامر الذي باعتبار  
 كان الجوهر جوهره وهو المصروف في الاعيان في موضوع ومن جهة الكمال والفضيلة البتة  
 من جهة السبق في التسمية اما من جهة الوجود فان الجواهر الكلية من حيث هي كلية بالفعل  
 فهي اما مقولة بالقياس الى الجزئيات بالفعل او معتبرة لها نسبة اليها او وجودها ذلك ان  
 يكون مقولة بوجه اعلى موضوعات فلا بد لها من الموضوعات وليس يحتاج الشخص ان  
 يكون شخصاً اي غير مقول عنه ولا وجوده او هوها اعلى كثيرة الى ان يكون شئ اخر  
 مقولاً عليه وعلى غيره والا لكان من شرط تقرر وجود كل شخص ان يكون مع غيره واذ  
 كل شخص مستغن عن صاحبه في تقرر وجوده فهو مستغن عن الكل فان سئل سائل وقال  
 ان الكل كما ان كل القياس الى الجزئية كانت الجزئية انما هو جزئي بالقياس الى الكل وكان مهية  
 الجزئية من حيث هي مهية لا تتعلق بالكل بل من حيث هو جزئي كالتكليف من حيث هي  
 تتعلق بالجزئية بل تتعلق من حيث هو كلي فالجواب ان ذلك لا يمكن لانها هي مهية  
 والجزئية من حيث هما متضابان بل معنى الكل ما هو مقول على كثيرين وبالجزئية المقول  
 على كثيرين بل هو واحد البعد كزيد وعمر وهذا المعنى لا يتعلق بالكل ولستنا ننظر  
 زيد وعمر من حيث هو جزئي كلية بل من حيث هو شخص من الذي يقابل الكل مقابلته  
 غير مقابلته المصاحفة هذا لا يتعلق بوجوده بطبيعة الكل فان قال قائل ان الشخص  
 كالاتياق وجوده بان يكون الكل موجوداً فالكل اليهم لا يتعلق بالشخص بعينه فقول  
 ولستنا انهم تعتبر شخصاً بعينه بل نقول ان الطبيعة الشخصية على الاطلاق لا تتعلق لها

في الوجود وجود طبيعة الكلية من حيث هي كلية حتى لا بد من ان يكون لها شريك وانما الطبيعة  
الكليّة في تعلّقها بالشخص والاحتمال فان قبل طبيعة الانسان اقدم من طبيعة غيره <sup>فان</sup>  
ان لم نأخذ ههنا الجوهر من حيث هي ههنا بل اخذناها من حيث هي ههنا كلية ثم  
هذا الحكم فهذا نحو تقدم الروح فاقبل انكم اخذتم احدهما من حيث هو مضاف  
واخذتم الاخر من حيث هو ليس مضاف فنقول ليس كذلك ان يحكم علينا بما اخذه اى  
مشائنا ثم نقضى عليه بحكم انما يصدق عليه عند ذلك لاخذ بل الماخوذ اى اخذتنا اذا  
حكمتا عليه كما ذبح فرح لان بنافع وبعده ذلك القائدة في ذلك هي المظننى انما  
ينظر ههنا الاستنباط من حيث هي كلية فاذا فابها بالتحارجات فابها من حيث  
هي وجودية فيجب ان اخذ المقبول كل ما هو في المقبول عليه من خارج مفرقا كما هو  
فمذا نحو وانما نحو تقدمه بحسب تقرير الامر الذي هو العنبر في جوهره بالجوهر هو  
الجوهرية هي الهيئة التي مرشاتها اذا وجد ان لا يحتاج الى موضوع فالجوهر الاول  
فحصل لها هذا الامر الذي ليس اليه الهيئة والجواهر الكلية لم يحصل لها واما عند  
الكل والفضيلة فقد قال قوم انها اذا كانت موضوعا واصولا لعينها هو النوع  
والاصل افضل ففي افضل وهذا كلام جوافي فانه غير بين في ان الاصل والموضوع  
ان يكون افضل بل بما كان ذوا الاصل الذي له الاصل زيادة فضيلة افضل  
الاصل وانما هو لهذا ما كان كل شئ افضل من العجى ولكن فضيلة هذه كالتخصيص  
هي ان الفصحة الطبيعية من حيث هي ان توجد هذه الامتصاص والافعال والاحوال  
يجب ان تحصل فاما تحصل منها واما احدث السبق الى التسمية فلان اول  
شئ عرف انه موجود لاني موضوع فهو الاشخاص الجزئية وبالبحر ان يكون  
للاشياء كلها ان كانت موضوعات كلها انما على سبيل على وموضوعات الامر على

كان كل شئ وجوده اما ان يكون مفولا عليها او موجودا فيها وهذه الجواهر الكلية  
فانها وان كانت ثابتة فان لها فيها ثباتا وثباتا النوع منها والى الجوهرية من الجنس  
وذلك لانها شديدة مشاركة للجواهر الاولى في ههنا لانه بدل علمها لانه اكثر من الاله  
الجنس ذلك اذا سئل ما زيد وعرفت انك انسان كان جوابا انم من جوابك عن ثبوت  
حسب ان فضلك لا يكون قد وفتت الهيئة بل يكون للسائل الى معاودة البحث بل  
فكل ما هو شريك في الاول من حيث هو اول فهو اقرب اليه من حيث هو مقدم به  
ويأخر فهو اول بالجوهرية وعلى ان حال الجنس من حيث هو كل من النوع الذي هو  
كحال النوع من الشخص الذي ورنه وان الشخص انما متقدم على النوع لانه موضوع  
للجنس والنوع فكل حال النوع من الجنس وهو بعد الشخص اى موضوع للاعراض الكلية  
فهو جدير فان الانسان موضوع لاعراض كثيرة مثل الماشي وفي الرجلين والعقل  
فقباس النوع الى الجنس الى سائر الامور بعد التخصيص كمثل الشخص الى النوع كراة الاول  
ولكن انما نزل ان يقول ان المحل الذي اوردته في الشك الذي ذكره ان الكلي كما  
ان متعلق بالجزئي كالتحرف متعلق بالكلي بان قلتم ان الشخص غير الجزئي المتعلق  
الى الكلي من حيث المعنى فهو لا يفيد ان اورد مثل هذا الشك في النوع فان النوع  
ليس كالتخصيص بل انما هو قول القياس الى الجنس فلا يكون النوع نوعا الا بالقبول  
الى الجنس اللهم الا ان يعنوا بالنوع النوع السافل الذي نوعيته بالقبول الى الاشخاص  
ثم يكون كلامكم مخصصا من النوع النوع الاخير واجناسه لا يتناول المقاييس  
التي بين نوع متوسط وجنس اعلى منه فيكون بيانها غير مستوعبا لامر متعلق حيث  
يكون وضعها لها فانكم لا تحتملون نسبة ما هو نوع متوسط الى ما هو جنس  
فوه هذه النسبة فنقول اننا لسنا ننظر في الانسان ايه من حيث هو نوع فنقول

٧ بالمعاني بين

لكن

بالقياس الى الجنس بل نظرا الى ان كان في المقابلة بين الكلي والليس كعلي وشار  
 الكلي في الهيئة والكلي في علمه نظرا لان انما هو في ان الكلي الذي هو جنس من الكليين  
 المشاكلة بين المختلفين بالعموم والخصوص ما جاء من الكلي الشاركة لادلة الاختصاص  
 الذي يوجب في هذه تلك الحال والاشخاص ليس يحتاج فان يكون انسانا كليا الى  
 يكون فردا شئ هو نوع بل الى ان يكون تحت شئ بل الجوان الكلي لا يحتاج فان  
 يكون جنسا ناكليا الى ان يكون فردا جسم كليا فكيف يمكن ان كان الانسان بحيث  
 هو نوع محتاجا الى الجنس كك الجنان فلما نظر الان في طبيعة الانسان كجونا  
 ولا من حيث هو نوع بل نظرا في طبيعة النوع من حيث هو كليا فقط وليس النظر في طبيعة  
 النوع من حيث هو كليا هو النظر في طبيعة النوع من حيث هو طبيعة النوع او من حيث  
 هو نوع ولما قل ان يقول انكم قد جعلتم الجواهر العقلية متاخقة عن المحسوسات فيجب  
 ان يكون العقل والبارى سبحانه راقم متاخرين عن الاشخاص المحسوسات فيكون  
 ذلك اولا اما الثاني فيعلم ما سلفه ليس اخلا في جنس الجواهر واما  
 ثانيا فانواعها وان كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقلية هي انواعها بل  
 بل في العقلية مفردات قائمة في ذاتها لا يتعلق بموضوع بل علمه ودينه هذه  
 المفردات العقلية اولها الجوهرية من كل شئ اما من المفردات العقلية فان تلك  
 اسباب لوجودها واما من الكلمات العقلية ان كان لها خلافها مفردات على النحو الذي  
 او ما نالها من الكلمات الطبيعية فلا ينفك اولها الجوهرية مما هو اول  
 الجوهرية منها اعني المفردات العقلية واما المقابلة التي تقدمت منا فلم يكن بين  
 المحسوسات وهذه الجواهر العقلية بل بين الشخصيات والكليات فان كانت في الجواهر العقلية  
 كثره شخصية لغيرها نوعية ونوعية تعميها جنسية فالطبيعة بينهما هذه الطبيعة

ان يكون

ان يكون ذلك موجودا في بعضها دون بعض ذلك الحال في البيضا التي هي شئ ايقه  
 فان الصور الشخصية اقدم من الصور النوعية مثلا صورة هذا الماء ذلك الماء اقدم  
 صورة الماء المطلق واذا فرغنا من المقابلة التي تجري بين هذه الجواهر العقلية  
 المقابلة التي تجري بينها عرضا فنقول ان الاشخاص غير شبيهة وان تقاضت في ما فيها  
 من حيث هي اشخاص فادع في بعضها لا تقدر بعضها على بعض وكل حال نوعها فانها ليس  
 زيد اولها بل هو علمه طبيعة نوعه من شخص بل بما كان اوله بعض الاعراض التي  
 يعرف بها الجوهرية الشخصية مثلا اذا كان اعلم منه فهو اوله بالعلم من كل شئ  
 النوعية في استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاقه لجنس عليه ولو كان  
 وان كان باعتبار القيل الى الشرف والفضيلة اوله من الجواهر العقلية  
 في الحقيقة الا انواعها واجناسها واما الفصول فانها من جهة تجري في انواع  
 وقد علمت من هذا ما تعمد به من جهة اخرى فان الفصول اما ان يعنى بها الصور التي  
 هي كالنظير وهذه غير محمولة على زيد وعمر وانما جواهرها لا يقايس بينهما بل في  
 والاشخاص في اعتبار العموم والخصوص بل باعتبار البشائر والتركيب هي جواهر صورية  
 لها فيما بين جزئياتها وكلياتها هذه المقاييس بعينها واذا نسبت الى المركبات  
 حيث هي لبايظها كانت قدره في المبدأ على ذي المبدأ وهي بالقياس الى جزئياتها  
 انواع واجناس فهي ايضا انواع الجواهر اجناسها ان كانت بالقياس الى شئ اخر  
 واما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناظر فانها ان كان لا يكون في  
 فان معنى الجوهرية كما علمت غير ضمن فيها بل هي من هذا الفصل وليكن الناطق  
 شئ ذو نفس ثم ليس يكون ذلك الشئ لا هو شئ اخر من لزوم الجوهرية له وهذا  
 امر متحققه فيما سلفه ان الجواهر اشخاص الجواهر وانواعها اجناسها

ليس

وفصولها في عدلها جناسها وانواعها على النحو الذي قبله الفصل المحررة التي هي التي  
 اذا اقتبس المطابع انواع المركبة عنها كانت اولي بالجوهرية بسبب القدر والاعتدال  
 اولي بالجوهرية بسبب الكمال واما المنطقيين من الفصول فانها متعلق في الجوهرية من جهة  
 لان الجوهرية لازمة لها لا تخلد في غيرهما انما علمت ان الناطق يجب لا يوجد  
 او جونا اذا انطق بل شتبا اذا انطق في رسوم الجوهر وخواصها  
 كلها تشترك في خاصية مساوية لها وهي انها موجودة في موضوع والفصل المنطقية  
 ايها اذا كانت جواهر كانت الاجناس في انواع اولي بذلك من حيث علمت فانها  
 موجودة في موضوع اذا كانت على شخصياتها اسمائها خاصة وهي التي في موضوع  
 فربما وافقت في الاسم فقط وليس في الجوهر في موضوع ولا شئ مما هو في موضوع  
 جوهر فليست اذا كانت اجزاء الجوهر في الكليات التي هي المركبات وجوهراتها في الكليات  
 بحيث ذلك ان يكون في موضوع فقد علمت ان المرجح في الموضوع بخلاف وجوهراته  
 في الكليات والجنسيات في الكليات فلا يلتفت اليها في ان الصور والفصول المنطقية  
 انما هي في مقولة الجوهر على اعتبار كونها جزء الجوهر وانها بالقبول الى موادها اخرى  
 ومن مقولة الكيف فقد علمت انه لا يقع شئ في مقولتين بالذات وعلمت ان هذه  
 ليست بالقبول الى موادها باعرا من ان الكيفية في علمها وعلى معنى المقولة بل ان  
 لا تقبل الجنس في الجوهر الحقيقية والفصول المنطقية تشترك في هذه الخاصة وهي ان  
 والفصول المنطقية تشترك الجواهر الثابتة وانها مقولة بالقبول الى اشخاص الجواهر  
 قول المقول على موضوع فهذه الخاصة اعني الكون في موضوع اما بالقبول الى الجواهر  
 المطاوع في خاصية متساوية منعك واما بالقبول الى الجواهر الحقيقية التي هي الاشياء  
 والانواع والاجسام فانها اعني وهيها خواص اخرى منها ما يرى في الشئ وانما

لكل جوهر

تلك التي هي الجوهرية

تلك التي هي الجوهرية

لكل جوهر ليس كل بل البعض الخواص التي تخص الموضوع لا بقدر وهذه الخاصة هي ان  
 الجوهر مقصود اليه بالاشارة فان الاشارة هي في ذاته حسنة او عقلية او شئ بعينه  
 لا يشترك فيها شئ غيره لو كان من نوعه ولا عرض لا يعرض لها هذه الاشارة الا ان  
 لانها انما تصير مقبولة ممكنة بالجواهر التي لها وكل منهما يصير احدا متعينا للقبول  
 فلا اشارة للحسنة المعينة للموضوع انما يتناول الجواهر ذات التميز بالتحيز واما الاشارة  
 للشبه بانها عقلية فانها انما تدل الاعراض ايها ولكن اذا تناولتها من حيث علمت  
 لتدرك الاشارة التي سبقتها لانها علمت صالحة للشركة واذا تناولتها من حيث  
 لا يشترك فيها وهذا هو الذي يجب ان يخص باسم الاشارة فلا يمكن للعقل ان لا يتناولها  
 بموضوعات عقلية مختلفة كتكثرت بها الاعراض وهي متكررة بدوانها قبل كتكثرت في  
 كوادها اليها نسبة على استعمال في موضوع فتكون الاشارة العقلية بهذا المعنى  
 ايها الاعراض العقلية ان كانت موجودة تناو بالقبول ولا لفصل اليه الاشارة اي  
 الاول بالاشارة هو الجوهر من الاعراض ولا مناقشة في ان يجعل المذكور حسنة  
 الى الجواهر الحسنة فقط او جعل اعني منها يشتمل على الاشارة بان لم يكن ذلك التناول  
 فان كثيرا من الرسوم والحمد والمذكورة لهذه الاشياء استنباطها هذا السبيل  
 هذه خاصية الجوهر الاول في الثابتة فانه الاشارة الى الكليات الا لا تعين بها  
 ولا تقبل انك اذا اشرف الى زيد فخذ اشرف الى الانسان ففرق بين زيد والان  
 وان كان الانسان محولا على زيد ولو لا الفرق لكان زيد محولا على زيد فقط وكان  
 انسان زيدا نعم الانسان وسائر الكليات الا بد الاشارة اليه على اي بعد تقبل من  
 الشار اليه فيها اي الجواهر الثابتة ما يعطيهما مع اللانائية فيفرق بها كالتالي  
 ومنها ما لا يعطيهما اي فيفرق زيد كالجوهر الذي هو منسب الاجزاء الا ان جعل

او متكثرة لاسباب اكثر مما قبل  
 تلك الاعراض م  
 الجوهرية او تدرك كقولنا ان زيد ليس له ماء او بهاء  
 انما تدرك في العلم من اننا نفرق ان الجواهر  
 من اننا نفرق ان الجواهر

الافراز ليس بالقياس الى المشاركة في الجنس كالجوهر بل بالقياس الى الوجود وهذه الجواهر  
 اذا افادتها ايها افادتها ايته ذاتية وهذا الافراز جملته بالذات غير معتبرا بها كعلمها  
 او ليست فلذلك لم يمت تلك الاية اية الفصل فان افراز اية الفصل افراز تحت الجنس  
 هذا الطريق من الافراز لا يفرق على النوع الا بالعرض من وجه ما كما قد علمت اعني بقولنا الجوهر  
 ما لا يكون للشيء الا كمال بسبب غيره ولما اعني بقولنا بالعرض انما هو لا يفرق بالحقيقة  
 بل بالانانية يفرق ولكن انما يفرق لان فيها مقرا هو الاول والآخر فالجوهر الكلي بل على  
 احداهما انما لا بد لعل هذا المشار اليه يعين بل على اتي واحد كان والثاني انما يفرق افرازا  
 جوهريا فافترقا الخاصة المنسوبة الى الاشارة خاصة الجوهر على سبيل الوجود كغيره  
 وان كانت لا توجد كجوع الجوهر يكون وجه تخصصها بالجوهر ان فان الجوهر في التوحيه  
 المفعولة التي توجد في الامور التي يشتمل عليها هذا الشرط كايق الكثرة خاصة يمكن لا عملها  
 جميع اجزاها الكمية بل على انها بعض اجزائها الكمية ولا تحت المدينة والجوهرية يتم  
 جميع اقسامها لكن ليست خاصة الجوهر بالقتل الى كل عرض بل القياس الى بعض الاعراض التي  
 لا عند له اذ كان لا موضوع له والاضداد التي الكلام فيهما فيهما فيهما مشاركة لما هو عند  
 في الموضوع وهما اذا ان يتعاقبان عليه يستحيل اجتماعهما فيهما واما ان غنى بالقصد  
 في محل كان مادة او موضوعا كان القول في هذا اليبس فولا اخر ولم يعد ان يكون للجوهر  
 الصورية ضد وليس على المنطق ان يحاول ابا انه هذه الاشياء بالتحقق فلن يفي بوجه  
 بل اكثر ما يجعله هو في ان يعرف ذلك بالاستفهام ويحج ما حوزة من المشهور وان  
 يزول عنه شكوك بعض له من امثلة مستفهاما في فهمه ان الخلق في ذلك والقياس  
 من الشكوك كاذب وان كان زوالها قد وجد اعتقاده ان هذا ضايق والاشارة  
 يبين انه لا مند للانسان والفرق اما الجمل البارز والجسم الحار فليس يتضادان

بل انهما

بذاتها بل بالعرض المتضادان فيهما الحرارة والبرودة وهذه الخاصة بشاكتها  
 فيها مقولات اخرى فانه لا ضدان في الكثرة فان تشكلت متشكلا واوجر الصغير  
 منافضة لهذا الرأي على ان محله ذلك وبطلانها انما يعلم ان الاعداد للثمة  
 والخصه ليس لها اصدا او ليس من العدد اولى بان يجعل غايته المتخالفة لها كون  
 ضد الا وهناك ما هو بعد واشد مخالفة منه واذا علم ان الاصله للثمة ولا لا لا ينع  
 بهذا القدر من البيان وجد الجوهر مشاركة فانه لا ضد له الكثرة وهو اوضح ذكرها  
 من الكثرة وان كان مثلا من الكمية ماله ضد وهو الكثرة والقلية انما كانا كمن  
 متضادتين واذا العرض يرتفع مع تسليم وجه التضاد في الكثرة والصغير والقلية  
 فلا فائدة ههنا بالاشغال بيان ان الكثرة والقلية والكبر والصغير ليس كيانا  
 ولا متضادان ايضا ثم الكثرة وان شاركها الجوهر فهذا ان انواعا من القولات الاخر  
 لا يتذكر فان اكثر الكيفيات لها اصدا وان كان بعضها ايضا لا ضد وتبع هذه  
 الخاصة خاصة اخرى هي ان الجوهر لا يقبل الاشد والاضعف فالاشد لا يقبل الاشد  
 عن حالته ضد كحالة التوحيه اليها فلا يزال يخرج من التوحيه الى حاله الضعف  
 المحالة القوة او عن حاله القوة متوجها المحالة الضعف والحالان متقابلان  
 متضادان لا يجتمعان فان كانا عرضيين كان الاشد الاضعف في الاعراض  
 هذا ما يكون وان كانا جواهر كان في الجواهر ايضا وقد منع ذلك اذا وضعت  
 الخاصة التي قبل هذه وضعا مطلقا فان هذه الخاصة موضوعة ايضا فان الاشد  
 والنقص ينفي مع انتفاء التضاد ثم الضرب المتضاد الذي هو نشأة في نفسه  
 عن الجوهر فذلك مما لا يمكن للصغير بعضها الاضعف على سبيل الاشد والاضعف  
 فليس كل الاضداد يكون الانتقال من بعضها الى بعض على هذا السبيل بل كما

الكثيرين

ص  
 اعراضا  
 الاشد والاضعف  
 كقول

وغيره بل يقع قول التضاد برفع النقص الاشداد ووضعها وجوبه برفعها بصفة  
 وقد نزلت ان الاشداد قد يكونان بين الاشداد مثال ذلك ان الصفة لا  
 بصاد الحرف في اشدده وبعك كان من اكثر من وجه ولا ينبغي ان يلتفت الى ذلك الذي  
 اليفيد الظان هو نوع واعيان الزيادة والنقصان الذي هما البهيمتان وكان  
 لا يقبل الاشداد والنقص على سبيل الجوهر كذا يكون ما هو شدة وما هو ضعف  
 بالمقاييس التي تجري بالاولى الاخرى وعفا فان الجواهر قد يكون بعضها اولى بالجوهر  
 من وجه ولكن اعني في السج المقاييس التي تجرى بصفة واحدة وعفا فليس من  
 اشخاص التلخيص ان الانسان الذي هو جوهره باشده شخص لو في ان يتخصص ان يكون  
 باض في ان يفاض اشد من باض اخرى لا يتم تخصص انسان في ان يتخصص انسان باشده من شخص  
 فترفع ان يفرس كل يوه من باض في باض اشد من سواد في سواد سبه وجزء في  
 حواتها اشد من برودة في برودتها وكمال الازواج التي في درجة واحد فانها  
 بعضها باشده في باض من الاخر اذا فرضنا الاجتنان على بعضها بالسوية وضع للظان  
 الجوهري لا يكون ان كانت اولى بالجوهرية من التوافق وليست اشد بالجوهرية والاولى  
 غير الاشد في الجوهرية فان الاول غير الاشد فان الاول يتعلق بوجود الجوهرية  
 والاشد يتعلق بهيئة الجوهرية والكم ايضا يشارك الجوهرية كما تبين بعد وقد  
 في ظاهر الامر ان اخص الجواهر بالجوهر ان مهيئة ههنا اذا تخصصت في الاشداد  
 وكان الجوهر الواحد منه بعبارة الكلام من ضد يقبل الاشداد بتغير في نفسه بالجوهرية  
 فلا يقبل الاشداد ان الكلي يشمل على كل شخص ولا يصح ان كل شخص اشده وان كل شخص  
 فان ظن ان المراد الكلي يقبل الضدين ايها اللون يكون سوادا وبياضا فليس على ان يبين  
 اللون الجوهر الا سوادا بل اللون ايضاً بل يسلخ السواد واللون في الغالب بالمازج في اللون

ان يقبل الضدين

ان يقبل الضدين بمعنى انه بعض بعض اوبان بغير الطبيعة اللونية مجردة في الوهم  
 الوهم في الضدين شئت وليس كالمنا في مثل ذلك بل كالمنا في الضول الذي في الجوهر  
 وفي القول الذي يكون لافان واحد ولو كان اللون الكلي يقبلها لما كان كل لون سوادا  
 او كل لون بياضا ولو كان طبيعة اللون مجردة يقبل ذلك لما كانت سوادا وبياضا بل  
 مسودة ومبصرة فلم يكن لون ما سوادا ولون ما بياضا وكان على التعاقب لا معاً  
 وهذه الخاصية لا يتم كل جوهر في كل جوهر يقابل الاشداد فان الجواهر العقلية البسيطة  
 فلا تغير البنية ولا يتغير البنية فلا يقبل الاشداد بل انما يقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر  
 اجسامية المركبة من هولي في صورة ولا كل هذه المركبات المحتملة فان كثير من الاجسام  
 السماوية لا يقبل الاشداد وانما يقبل ذلك بعض الجواهر المحتملة وهذه الخاصة تسمى  
 ذلك البعض هي خاصة الجوهريات ذلك البعض فقط بل الجوهري فان كل انهما يتقبل  
 عليهما ان الواحد منهما بالعدد يقبل كذا وكذا وان كان له يقبل ذلك كطية فان طية  
 موصوفة بان الواحد منهما بالعدد يقبل ذلك ان الاشداد من الواحد منها يقبل ان قال  
 فائل انك جعلت هذه الخاصة بحيث تصح للكليات وتصح للجوهريات فان زيد البقي  
 عليه ان الواحد منهما بالعدد يقبل المتضادات فالجواب ان هذا حق صحيح ان هذه الخاصة  
 في النظر الاول الطبيعة الجوهرية كما ذكر من ظهورها في مهيئتها اشها كلى ومنه اخذ في الجوهري  
 هذه الخاصة الكلي يسبقها بل هي الطبيعة بل هي القول الجوهري على الوجه الذي قيل في بعض  
 الجواهر الذي يجرى لا يتم بموضوعات المحصور ولكن قد يظن في الاعراض ما يستلزم السبل  
 ذلك لان القول قد يكون متافاً وقد يكون كاذباً والظن قد يكون متافاً ثم يصير  
 كاذباً والسطح يكون ايضاً ثم يبرو وكشف هذه الشبهة اما في القول فان القول السابق  
 بعينه للصدق والكذب في الواحد بالعدد ليس بل الاشداد والكذب اما الظن فانه يفتي

منه في الجوهرية

فان الاعراض نفسها لا تعمل الاعراض فانها انزل عنها اعراض بعضها اعراضها فاقارة  
 زوال الاعراض والاول يكون الجوهر متوطنا فذلك لا يري المصنف ان يكون انزل وكان الجوهر  
 لوجوده من نفس جوهره يكون ذلك الاعراض ان يكون امره من الجوهر بل هو حقيقة الجوهر  
 ثم يلحق الجوهر بتوطنه وان كان الجوهر موجودا مع الجوهر ومحملا معه المبدأ ليس ان يكون  
 له النوع اليه واعتبارها على ما تحقق في ذلك تجده في العلو في الجمع لان مساعدا على ان  
 المرض لا يقبل ابتداءه وبغيره في نفسه ان الاضداد بل انما يتغير في انضمامه ليس في  
 في نفسه في هيئته في انه وبغيره غير ما هو فيه ولا جملته وبالجملة فان المرض ليس  
 تغيره في نفسه بل انما يتغير وقتا او تغيرا في  
 في الكمية وقد جرت العادة بان يذكر الكمية عقب الفراغ القوي في الجوهر لعلنا نعلم ان بها  
 منها ما ذكر في مشاركان في وقت في الجوهر الكمية احيانا في ذكر الكمية في الجوهر  
 دور الكمية والمضاد اما السنة الاخر فانها انا بعد هذه الاربع كما ستعلم بعد ذلك  
 ان الكمية وجودا من الكيفية واحده وجودا من انضمامها انما انما وجودا من الكيفية  
 فلان العدد من الكمية ولا يقصده في وجوده على الامور المقارنة للمركب والمادة دون  
 المقارنة التي لا يقبل الكيفية ولا يشبهها في جوهرها واما انهما احده وجودا من الكيفية  
 فلان المضاد غير متفرق في ان موضوعه نفس الكمية وانهم فان الكمية المتصلة في  
 في جميع الاجسام الطبيعية من غير اختلاف الكيفيات مختلف فيها والكميات اشكال الكمية  
 في اجسامها فانها بازل اول جوهرها وهو الجسم والكيفيات في الجوهر النوعية الساقطة  
 والنوسطة بعد الجسمية وقد يمكن ان يكون هذا الشبهة اخرى يمكن ان يطبق للكيفية خواص  
 يفضل بها الكمية لكان الاقتران في اشتغالها مثال هذه المباحث التي اشتغالها في الوسط والاشغال  
 ان تتغير حال الكمية ان كان هذا كما في الجوهر فيجمل هو انها جوهر او في ان الكمية في الجوهر

ليس

في ان الاعراض

فان يكون موضوع هذه الشبهة فالجوهر في نفسه هذه الشبهة عاين الفول والظن وهو  
 ان الفول والظن لا يتغير من حاله في كل المتغير من حال الاعراض في المتغير من حاله في  
 عند المظنون فيه فكانت الاضداد متعاقبة على ذلك الامر في الفول والظن لان هذا  
 ليجاب عليه هذا الوجه غير سديد فان ليس ان كان الامر يستحيل فيكون الظن لا يستحيل  
 الامر يستحيل استعماله في الفول استعماله وذلك لان الامر يستحيل في ان يكون موجودا في  
 الظن في حثا فان موجودا ذاتا مع ذلك وفي الظن بوجوده فان الظن انما يستحيل في  
 ذلك الظن الباق في غير بعدا كان صادقا فهذا العمل انما يثبت استعماله في غيره وليس في  
 يبقى استعماله في الاصل ذلك انما يثبت للامر استعماله في وجوده ومعه فقط ولا  
 في استعماله الصدق والكذب معلوم ان يكون الظن صادقا معني في الظن في انضمامها  
 المعنى في ذلك الاعراض في وجوده بل عن الظن في هذا الوصف هو انضمامه في حثا في  
 كان المظن لا الامر اذا ان انما ان كان في وجوده وليس في وجوده يتغير على الشيء في  
 متفرقا انما بل المضاد لغيره في الاضداد والاعراض التي تلحق الاشياء كما في الفول  
 ولا مانع من ان يكون تغيره في وجوده في وجوده كقول الشرح عنها فان ذلك لا يتغير  
 الهواء والارض وكل واحد يتغير في نفسه ليس ان كان الامر استعماله في ان يكون الظن  
 استعماله استعماله اخرى بل استعماله في الامر انما انما في الجوهر فيقبل الاضداد بان  
 يستحيل نفسه في معانيه في استعماله في استعماله في استعماله في استعماله في استعماله في  
 اخر على سبيل المضاد فقط لم يوجد لظن بهذه الصفة وانما الشبهة واما السطح  
 فانه في جوهره يتغير في نفسه بل ان موضوعه تغيره فان مقتضى اعتبارها في استعماله في  
 ان يكون متغيرا بذاته وهذا في ان يكون موضوع الاضداد ويتغير بها بنفسه في ذلك  
 الى الكيفية في نفسه لذلك في استعماله في استعماله في استعماله في استعماله في استعماله في

من قول

في الكمية

م

وذلك في تعريف الجسم

فكانت المادة فيقول الجسم ما في العرش يكون هو مقوم للمواد الصلبة والأكبر ان  
جوهر فنقول ان يتحقق هذه الاشياء لا تكلف للنطق بل يجب ان يأخذ النطق ما يقوله اخذ  
بانه في صناعة اخرى فنقول يجب ان يعلم ان كل جسم مناه وكنهه حيث هو جسم  
حد الجسم المتاهي من حيث هو مناه والتاهي بانه كل جسم بعد ما يقوه بجسم جسم او لا  
تاهي له بوجه يبرهان ابصاح العارض المطلوب للموضوع بالبرهان المبسطة اياها  
فالتاهي ليس اخلافا في هوية الجسم بل هو من جهة الجسم مع ذلك فانه وان كان كل جسم  
فان لا يثبت ليس بواجب وها في الجسم الفعل فان الكنه هو حيث هو كنه الجسم ليس بواجب  
لانها بحد واحدة وليس يفرض فيها بقا بالعقل متميزة بل الجسم هو جسم في طائفة  
يمكن ان يفرض فيه ثلثة ابعاد على الاطلاق مقاطعة على واحد من تلك نقاطها على قائم هذه  
صورة الجسم فالثاني الذي يمكن ان يفرض فيه بعدا ثم بعدا اخر ايضا طاعة على قائم الثالث  
يفاطح الاولين على النقاط على اولا على قائم فهو الجسم ثم اذا اختلف الجسم بان احد  
احدهما اذ اثنين منهما او ثلثهما الكبر والصغر لا يبعث الذي الجسم فانه لا يخالف في القبول  
ثلثة ابعاد على الاطلاق والتوجه في القبول من ابعاد على اذ في هوية جسم قبل ثلثة ابعاد  
فوجسم على الاطلاق ومن حيث قبل ثلثة ابعاد يعنيها او ثلثة موجودة في الفعل ان  
فهو بحيث يفرض ذلك لخصه ثلثة بقدر سواء كان التقدير لا يثبت لانه ان كان  
والصورة الجسمية التي هي صورتها الجوهرية التي لا يزيد فيها جسم في هوية  
وهي جوهر بل هي جوهر ليس عرضا والمعين المعروض للثلاثة قد  
محدود او غير محدود فهو العرض الذي في الكمال والحد الواحد قد يوجد حيث يعرض  
ان يخالف جسم الكثرة ولا يخالف جسم الصغر فان الشعرة اى شكل يشكها يحفظ  
عليها ان يكون بحيث يصح فرض ثلثة مطلقة فيها على الصغر المذكور ولا يخالف

ذالك

ذلك فيها ويختلف مع شكل ما يتحد ويغير فيهما من الابعاد طول وعرض وبعثا بالفعل او  
بالقوة ذا حد وذلك الشكل فانه اذا تشكلت الشعرة بشكل كره كانت معرضة لنسبة القبا  
محدودة هي غير الحدودات المعينة التي يقبلها اذا اشكته بشكل مكعب في ذلك المكنون  
قد يحفظ جوهره ماء ويزيد بها عند التحليل فيكون قد ثبت جوهره من النوعية فضلا عن  
الجسمية وتغير مقدرات الجسمي وليس كما قال ان يقول ان الجسم الكروي اذا انكب فان ابعاده  
لم يتغير فهو مساويا لكان اولا في الساحة وذلك انك تعلم ان الماشي يقال الماشي  
بالفعل في الماشي مساويا للقوة وان امثال هذه الاشكال مساوية لها بالتحقيق  
ما في بعضها من ذلك الصافي في قوة المشابة والذي بالقوة ليس موجود بعد الجسمية بالبعث  
لا تقدر بشي البشر فان المقدرة يجب ان يكون مساويا للقدرة في مخالفا لاصغر منه  
للقدرة لا يند بالمشاة ما يتخالف المقدرة ولا يصح ان يكون مخالفا لما يقدره لا يكون  
غير مخالفا للجسم ما يجانس مقدرة بل لا بد من ان يكون مخالفا لبعض ما يجانس مقدرة  
كل ما يقدر فلا يقدر في هذا المعنى الذي لا يخالف بجسم جسم ان يكون مقدرا او قدرا  
فاذن اما يقع قدرا لا جساما بل ذلك المعنى الاخر فذلك هو الكثرة وان كان يقع في المساواة  
والنفاوثة التقدير غير المعنى الذي به يصير الجسم جسماء فليس الصغر الجسمية هي  
التي هي الكمية بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض هي جسمية بمعنى اخوه هي العرض  
وهي اشرا اليه وان كانت قريبة من الجسمية الصورية وتلزم اياها وكما ان  
سجد اشرا اليه الكمية ولا يثبت كميته والسلم ايقم الصغر غير الكمية التي في ذلك  
الصورة هي ان يجتهد يصح فيه فرض البعدين على الصغر المذكور وذلك الاجل ان يقال  
شئ ما يصح في ذلك الشئ فرض ثلثة ابعاد فكذلك هذه الصغر ليست تخارجا من الجسمية  
وعن الحاجز الى الموضوع واما الكمية قطر كية الجسم هي كمية ثابتة في ذلك لا تتبدل الا في



يشكل

ثم يفيد الوجود مباحث عميقة سبغها في كتاب اللوحين ولعل ان كان السطح  
 بلزوما او يفومها الكمية بحيث يكون السطح هو اقلنا ان كل صورة لنوع من الوجود  
 بلزوم عرض فهو جرم بلزوم ذلك في صورة الجسم وحده فتكون الجسمية التي هي الكمية  
 بلزوم الجسمية التي هي الصورة ضرورية لما يلزم الجسم المتحد ويكون صورته الجسم  
 جبروت بكميتها او جبروت منها الكمية ما خوردة في الذهن سي الجبروت جسمانيا  
 واعلم انه قد يشكل في امر العدة ايضا ان عرض وليس بعرض فذلك تعلم ان الوحدة  
 في الامور ذات العدة عرض خارج عن مباحثها وان مجموع الاعراض عرض فهذا قد  
 ينبت على الحق في هذه المباحث واما تحقيق هذه الاشياء في صناعة اخرى فهو  
 الان ان الكم من متصل ومنه منفصل ومن جهة اخرى ان الكم من الجواند وضع منه  
 ما ليس اجزائه فتكون الكمية بنفس قسمين متداخلين لكن المتصل اسم مشترك  
 لانه يوجد كثر اعلى ان مفهومه معنى واحد يقع منه غلط في معاني المتصل  
 ما هو فصل الكم او الكمية ومنه ما هو عرض الجبروت الاعظام من حيث هي اعظام ومنه ما هو عرض  
 بلحقها من حيث هي طبيعة ما الذي هو فصل في خاصيته ان يترك على المقدار الواحد  
 نفسه ولا يجوز المقاسه عقدا وعنه وذلك لا يجد ان الذي يمكن ان يفرق في الجبروت  
 بجمع بينهما احد مشترك هو نهاية الجبروتين منها وابعبار الجبروتية لاحدهما  
 لما جعل في الفصل الاشارة اقرب منك كانا اوله وبدلته للاعتراف بهذا الفصل  
 وليس شرط في ان يكون هذا القطع وحده الفصل بل الشرط في ان يكون هذا الفصل  
 هذا النوع وهذا الفرع فهذا المعنى هو معنى الفصل الذي ينقسم اليه الكم والى المتصل  
 وبهم معني المتصل الاخرين ايها ايضا لان بالفتن المعنى بها فتكون المتصل ايها الا  
 في فسر بل المتصل بعينه فيق متصل لما يوجد في طرف ونهاية واحدة بالفتن  
 طرف

طرف لما قيل انه متصل ببعض لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال  
 ماسا مثل الخط الذي متصل بخط على زاوية متحدانها نقطه واحد بالفعل  
 لهما جميعا ومثل الجسم اذا كانا الجزء ان لعرضين غيرا في البين ان كل واحد منهما  
 ليس فيما فيه لا كسواد وبما في كل واحد منهما اخضر موضوع هو الذي جعله  
 الاخر فان الاشياء المنفصلة في الطبيعة لعارض ما يتغير بالعدد فتكون ما يخص  
 بايناث الساض في متناهيها وما يخص بايناث السواد في متناهيها كل ذلك  
 بالفعل وليست لهما بيان المفروضان لما عرض اثنين بل هذا لغاية واحد  
 فهذا اتصال قد يكون ذلك للكميات وهي كيات لم تلحقها الا لولوح الكيات  
 مثل هبته الوضع الذي لخطي الزاوية ومثل حماسه تعرض بدل السواد فيما قد  
 مثلنا به انفا ولا حماسه تعرض فيه بدل الساض حتى لا يكون ما خوردا مع عرض  
 طسعي فيتميز لاجل ذلك الجزء ان من السطح والجسم بل هذا اتصال هو الاجتماع الذي  
 لولم تكن النهايات فيه واحدة في الموضوع اثنتين في الاضافه لكانتا اثنتين  
 بالموضوع ايض لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسه واما الاتصال الثالث  
 فهو ان يكون المتصل تلامزا للمتصل حركية التي يزدل بها طرف الكمية ليتم  
 الذي يلا في نهايته فيه وهذا الاتصال لا يمتنع ان يكون فيه حماسه اذ واجب  
 ملائمة عند الحركة عملا صقته او مشا او كذا فان الجسم اذا كان حاله حمس اخراة اذا  
 حركه ونقل من موضع فقل لا يتقل طرف الطرف الذي يليه في الاخر حتى يصير الاخر  
 حيث صار فانه قيل له انه متصل به والاتصال الحقيقي مجبها للموضع هو الاول  
 وان كان نقل اسم من الاتصال الذي على سبيل الاضافه اذ كان يتوهم له الجريا  
 بينهما الاتصال الاضافي وكثيرا ما ينقل اسم لعنى عن اسم اخرى فيصير مجبها

اخر بذلك الاسم من الكثرة ما هو متصل ومنه ما ليس متصل بالجسم الذي من ايا الكثرة  
 من المتصل وكيفلا ويجد هذا الجسم بحيث يمكن ان يفرض بين اجزائه وحدة  
 وهو السطح فيجد اجزائه يشترك بسطح واحد بلقي عليه وقد يجد نظير ذلك السطح  
 والخط بالنقطة والزمان ايضا فانما يجد في ثباتها متصلها متصلها ما قبله  
 وهو لان وهذا الجسم المحسوس ليس تجزئيا لامن حيث فيه بعدة بقسمه في المتصل  
 الى ما ينقسم اليه في التجزئة لمر حيث هو ذلك المقدار لمر حيث هو جسم على  
 او جسم هو صري فان التجزئة لمر حيث هو بغيره وبتشاي لا مر حيث لا يقبل  
 مقادير ومساواة على ما علمت فاذا في التجزئة انما عرضت بالضرر لا والحق  
 حيث هو وذكرا لمر حيث صورته فاما ان قال قائل ان التجزئة لا يكون الا بشيء  
 مرشاد بقول التجزئة والقبول والاستعداد انما يكون في المادة فيكون الاستعداد  
 للتجزئة بسبب المادة فلا سبب الكثرة فيشكك في العلو ويجوز ان يعلم منها ان  
 التجزئة تعرض للمقدار بما هو مقدار وان كان للمادة فيه مشاركة وفي العلوية  
 ان حصنة المادة في ذلك ما هي الامر الذي لكم بالذات من ذلك ما هو ان هذا  
 لا يجازي يستغل به في علم المطلقين بل يعلم ان التجزئة التي معها حركة وان  
 في المكان غير التجزئة التي انما فيها تعيين التجزئة فقط فهذا الكلام كله اشارة  
 الى الكم المتصل واما الكم المنفصل فيكون السبعة التي لا توجد اجزاها متصلة  
 فانك اذا اجزأت السبعة الى ثلثة واربعة لم تجد بينهما طرفا مشتركا فانه لا  
 للاعداد الا الوحدة ولا توجد وحدة مشتركة بين التجزئة الذي هو الثلثة والتجزئة  
 الذي هو الاربعة ولو وجد وكما بينت من وحدتها كانت الوحدة استند في  
 عدة السبعة وانما متعارفة كان تركيبها بغيره فاما وحدة اقل لان الكم

المتصل

المتصل لا يخ امان ان يكون فالذات فيهما هو كم له واما ان يكون ذاتها فبارة فيه  
 بل هي في التجزئة ولضع ان كل متصل بذاته على سبيل التجزئة فانه هبته حركه في التجزئة  
 حال الجسم وان ذلك هو الزمان وبما في العلم الطبيعي واما الكم المتصل الفأثر  
 عظما وقد لا يخ امان ان يكون امتداده بعدا واحدا فيحصل تجزئة واحدة لا يتباينها  
 تجزئة قائمة عليهما وهذا هو الخط واما ان يكون بمحملا للتجزئة في جهة ثم يمكن ان  
 يعارضها تجزئة في جهة اخرى فائمة على تلك الجهة حتى يمكن فرض بعدة في متعاطين  
 على قوائم ولا يمكن غير ذلك وهذا هو السطح واما ان يكون المقدار الذي يتجزئ  
 بمحملا لك في جهات وهذا هو الجسم الذي من ايا الكم فيسبب حيا من حيا هو بعدة  
 الصفة وقد يسمى قوا وسما وشخا اما شخا فلا يشعور بين السطوح واما عفا  
 فلا يشعور بالذات اي معتبر من فوق الى السفل واما سما فلا يشعور صاعدا  
 من اسفل الى فوق وربما وقع اسم العمق على معنى اخر سنذكره واما المتكافؤ  
 اياه في معنى المقادير فامر له لحصل الرفانة وذلك لانه يقولون ان المكان هاتين  
 جسم محيطهما الجسم المحيط في القيس الى الجسم اما مكان فالمكان هاتين  
 المحيط وحوا والقيس الى الجسم المحيط وسطح في جوهره وذا فيقولون ان كل  
 ذي جنس فار جنسه هو ما يقوم به جوهره فان كان المكان كما لا يشعور هذه  
 سطح هو هاتين وحوا فلا يخ امان ان يكون لكونها به اجا ويا مؤلفه في تصوير  
 كما يكون فان كان في ذلك مدخل فحيث يكون المتكافؤ حيث هو كم الذي يبعده  
 العنانا معا خصوصا في قول العباد وقتة غيره الذي يبعده السطح بما هو سطح  
 ذلك وان لم يكن لكونها به وحوا بما مثل فيكون كما في هذه الجملة انما هي الكم  
 بسبب موضوعها وجزء منها هو السطح من الكم يكون الكم بالتحقيق هو سطح

ويكون عرض لذلك الشيء الذي في نفسه كوان حوى يكون له في جوهره شيئا  
 غير السطح ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وقد يدرك فلا يكون نوعا لها  
 وايضا لا يمكن ان كان كمالا لها في اوانها ويكون الشيء من حيث هو مضائق  
 من الكم ثم يجب ان يكون الكمية التي لها في من حيث هي نهاية والكم في حيث  
 حاصلة تكون غير مطوية ولا يجدون فيكون ان كان كمية سطحية وان كان اما  
 نوع من السطح تحت نوع من الكم في مرتبة السطح معدودا مع نوعا من الكم والكم  
 ماخر في مجال فيجب ان يكون الجسم الماخوذ بمجال محصور على ايدى اقسامه مثلا  
 بحيث يكون الجسم حيث هو ممكن نوعا ابا على ما ذكرنا ان كان ولا يدون على  
 العلم اذا اعتبرت الانواع القريبة من الشيء في الواجب علينا اذا عدنا النوع الا  
 ان لا نعد انواع انواعها معها وانواعها في حيث هم من احوالها في  
 نفيها فالكمية المتصلة هذه واما المتصلة فلا يجوز ان يكون على ذلك فان  
 فوام من متفرقات والمتفرقات من مفردات والمتفرقات حاد واما الاقسام  
 الذي لا ينقسم من حيث هو لا ينقسم وثنى في الوحدة وهو ذو وحدة وله  
 احوال الوحدة فالوحدات هي التي لذاتها يجمع من ثنائي ذواتك متصلة لذاته  
 يكون عدده مبلغ تلك الوحدات واما الامور التي فيها تلك الوحدات فمجانها  
 هي حاملة للعدد الذي هو لذاته كونه متصلا ثم لا يوجد فيها معنى كية متصلة غير  
 اجتماع تلك الاقسام ولا يوجد لها مقدار خارج من قدرها حيث هي معدودة  
 ولا لها جواز مساواة ولا مساواة يتعلقان بالانفصال في معنى غير <sup>العدد</sup>  
 الذي يقع لها فلا يجوز ان يكون فيها قدر او جواز مساواة ولا مساواة  
 بحيث لا يلتفت في اعتباره الى العدد بل انما يلتفت في اعتباره الى معنى ذلك

لكن

من المعاني التي يكون في الشيء ما هو غير العدد مثل ان يكون صوتا او حركة او شيئا  
 فان اسكن في شيء من الاشياء ان يكون فيه تقدير واعتبار مساواة او غير مساواة  
 لا يتناول اتصاله ومع ذلك فلا يتناول انفصاله العددي بل ما خفا من <sup>نفسه</sup>  
 اسكن ان يكون غير العدد كية منفصلة لذلك لا يتجدد شيئا من الاشياء بتسلسل احتمال  
 تقديره وجواز مساواة وغير مساواة الا وقد اعتبر اتصاله وعدده لا غير في الاشياء  
 اذا لم يلتفت الى عددها ولم يكن لها اتصال تقديره لم يتجدد لها تقديره وكية  
 منفصلة لا سيما ومفسرهم يقولون القطع المقصود الى المقطع المراد نسبة عدد  
 الاعداد وهذا التصريح بانهم يتقدم على العمل وحال في ذلك العمل التعم الذي في العمل  
 والعملية لا تشكل هذا في اجساما يجمع غير اتصاله في تقديرها واحد ويكون  
 مرجح هي منفصلة ولا في ارضه متفرقة ولا في حركاتها ايقاعا ولا في تقديرها  
 يكون في القوشر الصور وانما اشكل هذا واشتبه على قوم في القول المسموع في  
 قالوا ان الكم المنفصل بالذات جزما ثم جعل السبب ان يتقدم على المقاطع  
 مقاطعها وانها ارضه تقديرها تكون المقاطع بتقدير الجملة بسببها فيكون  
 هو لا انما يتقدمون القول بعد اقسام ارضه وبمقاديرها فيكون بالحقيقة  
 انما يجعلون القول كما يتقدم زمانه فيكون القول على طريقتهم لا من من الكم يقارنانه  
 بكونه لذاته وقويته كاشون وذلك فيجاءون لوجهها اخر فيقولون ان الصوت يعظم  
 ويصغر بسبب جبال الفارغ والمتردد فلا يكون ذلك العظم معتبرا الزمان فيقولون  
 من باب التفرقة لا ليسوا انما يجعلون القول وهو الكية المقاطع وحد <sup>منفصلة</sup>  
 بل ويجعلون الصوت نفس كانه ولا يفهم هذا الاصيل فيما نحن بسببه فان الجملة  
 يحاولون ان يكون لها الصوت كما ان كان بها كما هي حية توجب الكية المتصلة

وهو لا انما هو جوال ان يثبتوا الركبة منفصلة على اعظم الصور وصغره هو في الحقيقة  
 اوجهان يتدرفعا ثبته وهي كضمان بالحقيقة كما تعلم ذلك في موضعها كما ان مع ذلك  
 فهو لا جعلوا كمية الضو كسبة ما يولد عن ضحايق البصر من الكم بالعرض مثل اشياء كثيرة الضو  
 وقوي من هم اشده تحصيلها نحو ان ليس الطول كما الشئ من ذلك لان المقطع خورثة وهو يعبر كل  
 ذي جزء بعد بجزء فهو من الكم والكبرى من قياسهم مدخول فان لم يكن الجزء بعد بجزء فيجب  
 من الكم بالذات بل يجوز ان يكون له وجود حقيقة اخرى في عرضت كسبة المقادير وانما عدم  
 به وذلك لا يستلزم بعده وانما هذه الاشياء لا يكون كما ان الذات لا تدخل في الكمية وهو قوله  
 في الجنب والقطع ليس بجزء ثبته وقد بين الالان ولحمه القول كقولنا انما المقادير من حيث  
 الكثرة التي في ذلك هو الذي يثبتها الكثرة التي في ذلك هو الذي يحصل منها والى الزمان الذي  
 في الوجود قد يراى يولد عن الضو او في وجود القول كسبة البنية فانما هذه الاشياء لا يكون  
 من الاشياء في قولنا كسبة ارجاء الذات فبهي غير كما الايقاع ونعم في الحجج الاما والوان التي  
 وعضو المحبون واشياء اخرى لها هذه الكمية كلها او بعضها فانما لها البنية الكم بالذات  
 وليست انما ان يقول ان المقادير قد يقع عليها العدم وكذا وانما اعلم ان لا يمنع ان يكون  
 في نفسها كمية فيقول في قولنا ان الظاهر ان كثر من العدم فله بعد كثره وقيلها اقله  
 الكثرة في حداتها وحواله انما هي والتمتعها حيث هي من حدتها لا ينفصل فيها العدم فيقال  
 فابلية للتجزئة والتجزئة بالفعل وان جعلها ان عدم فان قولنا التجزئة لا يجعلها ان عدم  
 تحتمل اقسام المشافة وعملها انما بالتطبيق في حداتها كما سنبين بعد من ارجح الاعداد  
 او شئ اخر ليحتملها اما العالم الاواني في هذا الكلام في هذا الكتاب على من يشاء من كان في انهم  
 من الكم اقسامها هو ولو شئ اخر فيها للتحقيق وقد قلنا في موضع من هذا الكتاب انما  
 تفصل الحركة كما فعل في مواضع من المتأخر وقد علم قولنا ان الشغل والكمية فالاول والآخر قد  
 دون انصاف

وزن نصف وزن ووزن مثا بالوزن ولا يمكن لان الوزن لا يمكن ان يقال التجزئة  
 بذات بل الوزن مبدأ الحركة الى اسفل فاذا كان من الوزن ما يقاوه في القوة لا يقدر الا نحو  
 على ما في ذلك ان راسها انفسه قبل ان يمشي الذي غير مقول انما في التحريك فان قيل بل اعلم منه  
 فان كان يقدر على تحريكه لا يقدر على تحريكه الا نحو لا يقدر على تحريكه من طبيعة الجسم الا نحو  
 هو ضعف ذلك الجسم الا نحو لا ضعف ذلك الجسم الذي يقدر على تحريكه قبل ان يمشي  
 مساو لضعفه والا نحو مساو لضعفه وانما الثقيل الذي يقدر على تحريكه في مثل الزمان ضعف  
 الساقطة لضعفه بالجملة انما يمكن ان يقدر الثقيل بقدر الحركة والسرمان والساقطة  
 وبسبب الطول ومنه بين مقادير الامسا وانما الشغل قوة وكلما انخفضت اعني انخفضت القوة الصاعدة  
 للوقوف وقد يمكن ان يتخذ في انفسه ميزان معكوس في الما اعني بالمعكوس ان يكون الميزان  
 بين كسفتها صاعقة وقد يمكن ان يتخذ موازين الميزان القسرية التي يتحدث بالوضع الرجح  
 حكمها كميزان الشغل كقدها يكون في حجة الشغل فلا يوزن في ذلك ان يكون  
 البولي القسرية كما ان تمت المقالة الثالثة من الفصول الثاني في الجمل الا وهو في

١٧ في مقاوله بانه منه

في القسم الاخرى للكم وبيان الكم بالعرض في خواص الكم في ابتداء الكلام في انصاف  
 في تحقيق خواص انصاف في تحقيق انصاف الذي هو قوله  
 في القسم الاخرى للكم وبيان الكم بالعرض اما القسم الاخرى للكم في ان الكمية  
 وضع في اجزائه ومنها ما ليس له وضع والاجزاء التي لها وضع يجب ان يكون لها وجود  
 قاربا بالفعل معا فيكون لبعضها عند بعض وضع وانهم اتصال وانهم ترتيب في قاربا  
 تحت الاشارة ان كل واحد منهما ابن هون صاحب الوضع اسم مشترك بين علي حان  
 في وضع لكل ما الاشارة كيف كانت والاشارة هي تعيين الجهة التي تخص الشئ من

جهاك العالم وبهذا المعنى يقال ان النقطه وضعاً وليس للوحده وضع وبني وضع  
 اخص من هذا اذ ين ان لبعض الكبار وضعاً ومعناه ما قلناه وبني وضع للمعنى الذي  
 يشتمل عليه مقوله من السمع وهو حاله الجسم من جهة نسبة اجزائه بعضها الى بعض فجمعا  
 وهذا الوضع لا ين قولاً حقيقياً الا على الجواهر لا ين على الخط والسطح وقد بن وضع  
 اخرى لا تتعلق بالمقادير ولا بالاشارة والوضع الذي يقصد به باب الكمية هو الوضع  
 بالمعنى الاوسط وكان اسم منقول من المعنى الثالث كما نرى ان كان وضع الجسم الذي  
 مقوله الجوهراً عما هو سبيل اجزائه بعضها عند بعض من غير ذلك ومقاديرها اذ اشتر  
 في الجسم الذي من باب الكمية وضعاً وان لا يكون الجسم الذي من باب الكمية ولا السطح ولا  
 الخط يجب لبدانها لهما المكان لكن الجسم الذي من باب الكمية اجزائه بالقوة لهما  
 وترتيب الى كل واحد منهما اذا فرض موجبه الاشارة انه ليس هو صاحب كل السطح  
 وهذا المعنى كالمطلب لذلك المعنى الذي في الجسم الجوهري فبسمي باسمه وقد قيل  
 ان الجسم المتحرك لا وضع له فان عنى القائل بذلك انه لا وضع له الوضع الذي  
 هو المقوله فرمها وهم ذلك صدقاً وليس كذلك فانه فرق بين ان لا يكون الوضع  
 وضع وبين ان لا يكون له وضع فانه كما ان فرق بين ان لا يكون الجسمين  
 وبين ان لا يكون له اين فانه كما ان الحركة عند التحقيق لا يخرج الجسم من ان  
 يكون ذا اين وان اخبرنا من ان يكون ذا اين فكل حال الحركة بالقيا  
 الى الوضع فانها لا يخرج الجسم من ان يكون ذا وضع وان اخبرنا من ان يخرج  
 ذا وضع قائلين الوضع الذي يعتبر في مقوله الكمية من ذلك الوضع وهو  
 متغير ولا مبتدئ في الجسم المتحرك وان تحرك فان الحركة لا يبعد شيئاً من شرط  
 هذا الوضع الذي هو كون الكمية بحيث يمكن ان يفرض فيها اجزاء اذا فرضت  
 متصلة

هذا هو الوضع الذي هو المقوله في مقوله من السمع وهو حاله الجسم من جهة نسبة اجزائه بعضها الى بعض فجمعا وهذا الوضع لا ين قولاً حقيقياً الا على الجواهر لا ين على الخط والسطح وقد بن وضع اخرى لا تتعلق بالمقادير ولا بالاشارة والوضع الذي يقصد به باب الكمية هو الوضع بالمعنى الاوسط وكان اسم منقول من المعنى الثالث كما نرى ان كان وضع الجسم الذي مقوله الجوهراً عما هو سبيل اجزائه بعضها عند بعض من غير ذلك ومقاديرها اذ اشتر في الجسم الذي من باب الكمية وضعاً وان لا يكون الجسم الذي من باب الكمية ولا السطح ولا الخط يجب لبدانها لهما المكان لكن الجسم الذي من باب الكمية اجزائه بالقوة لهما وترتيب الى كل واحد منهما اذا فرض موجبه الاشارة انه ليس هو صاحب كل السطح وهذا المعنى كالمطلب لذلك المعنى الذي في الجسم الجوهري فبسمي باسمه وقد قيل ان الجسم المتحرك لا وضع له فان عنى القائل بذلك انه لا وضع له الوضع الذي هو المقوله فرمها وهم ذلك صدقاً وليس كذلك فانه فرق بين ان لا يكون الوضع وضع وبين ان لا يكون له وضع فانه كما ان فرق بين ان لا يكون الجسمين وبين ان لا يكون له اين فانه كما ان الحركة عند التحقيق لا يخرج الجسم من ان يكون ذا اين وان اخبرنا من ان يكون ذا اين فكل حال الحركة بالقيا الى الوضع فانها لا يخرج الجسم من ان يكون ذا وضع وان اخبرنا من ان يخرج ذا وضع قائلين الوضع الذي يعتبر في مقوله الكمية من ذلك الوضع وهو متغير ولا مبتدئ في الجسم المتحرك وان تحرك فان الحركة لا يبعد شيئاً من شرط هذا الوضع الذي هو كون الكمية بحيث يمكن ان يفرض فيها اجزاء اذا فرضت متصلة

تكون متصلة ويكون بعضها مجانب لبعض بل هو ذلك كما يجب في الجسم من الحركة لا يكون  
 مجاورات الاجزاء بعضها بعضاً ولا يمنع ان يشار الى كل جزء من اجزائه اين  
 يكون تلك المجاورة محفوفة وان كانت المجاورة مع اشياء اخرى مجانبه  
 حتى اذا كان مثلاً الجسم وهو متحرك على من شكل وكيفية وتلك العلامة في بعض اطرافه  
 كان بعض اجزائه يبال انه يلب تلك العلامة ويجزى الاخر يقال انه يجزى البعيد تلك العلامة  
 وان كانت الحركة لا يحفظ نسبة الاجزاء بعضها العالم تلك النسبة التي يتعلق بمعنى الوضع  
 الذي هو المقوله على انه وان كان كذلك فانها توجب تظلم عن وضع الوضع وهذا لا ين  
 ان يكون المنقول لا وضع له بل يوجب ان الوضع متبدل على الاتصال وعلى الانفصال  
 وفي كل ان يفرض يكون له وضع لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي لكم ثم كما  
 قسمنا لكم الذي الوضع وغيره في الوضع قسمه بالفصل والجزء ان يتبدل بالفصل والجزء  
 او يكون يفرض للجسم طبيعة محفوفة ثم من البين ان الخط لا جزائه وضع والسطح  
 لا جزائه وضع والجسم جزائه وضع والمكان ايضا لا جزائه وضع بالفصل والجزء  
 وبالفصل والجزء هو جواربه واما الزمان فكيف يكون لا جزائه وضع ولا جزؤه وجوده  
 مقادير الوجود الاخر حتى يثبت مكانه للاجزاء فكيف يثبت مجاوره ما هو مفروض  
 موجود او مفروض انه موجود لما هو العدم وقد فقد وان كان قد يوجد في اجزائه اتصال  
 وان لم يوجد ذلك الاتصال هو ان حداً واحداً منه هو لها ايداعه وبداية ما يوجد  
 ورهها كان لا جزائه ترتيباً جهة التقدير والناظر واما العدم فانه وان وجد اجزائه  
 قارب وترتيباً ليس يوجب له اتصال فلا يكون له وضع وقد يفرض على الاشارة  
 الى اجزائه اين فصلاً عن اين بعضهما من بعض ومن ذلك العدم الذي يقع على الخط  
 وبالحقيقة فان العدم لا يقضي وضعاً بل يفرض ان يصير وضعه بغيره

لا يزال

والقول بعد من ذلك فإنه لا يفتقر ترتيبا طبيعيا ولا شيئا والكم ذو الوضع هو المقادير  
 والمقادير بالحقيقة بل في ذلك أخذت من المكان صلاته بعد وبقي الزمان والعقد  
 والقول غير ذات فهذه هي الكمية بالحقيقة وقد تكون اشتراكا في اللفظ  
 كميات ويكون ذلك العزم كما للذات وإنما يقال بهذا ذلك بسبب ما رتبها للكلمات  
 التي هي كليات بالذات فبعضها موصوفات لها كالإنسان والفرس من قولنا إنسان طويل  
 وفرس طويل وقصير بعضها العراض لا توجد مع وجود الكليات كالحركة فإنها  
 لا توجد إلا بمقادير من جسم متحرك لا يفتقر إلى الحركة في ذاتها ولذا يقال  
 هي أيضا في تقديره في قولنا في مسافة طويلة أو في زمان طويل وذلك يقال  
 بأخر عرض أي في سطح عرض بعض هذه عوارض خاصة للكليات كالطول والعرض  
 الذي بالقياس مثل ما بين أن هذا الخط طويل والأخر ليس بطويل بل قصير إن كان  
 كل خط طوليا في نفسه بمعنى الخوض من حيث له بعد واحد وهذا السطح عرض في ذلك  
 الآخر ليس بعرض بل ضيق وإن كان كل سطح عرضيا في نفسه بمعنى الخوض من حيث له  
 عرض طول ولا بعد بعرض عرضا لا بعد بعرض عمقا ويقال لهذا الجسمين والكم  
 رقيق ليس بجسمين وإن كان كل جسم له عرض بمعنى الخوض من حيث له عرض حيث  
 للبعد وذلك يقولون هذا العود كثير وهذا ليس بكثير بل قليل وإن كان كل عرض  
 كثيرا بمعنى الخوض من حيث هو كم منفصل بعد بالاختلاف هذه وإنما لها يقال لها كليات  
 وليست كميات بل هي حوال بعرض الكم بمقاييس بعضها إلى بعض كما سنوضح ذلك  
 إن الطول يقال باشتراك الاسم على صفة يقال طول الخيل امتداد واحد كما يقال  
 للامتداد الواحد الذي بعرض جزاءه طول وفي قولنا طول الامتدادين محيطا سطح  
 من غير أن يعتبر تقدمه وتأخره ويقال طول الامتداد الواحد حيث يأخذ من مركز العالم

المعجم

المحيط أطول من الإنسان وهو البعد الذي فيه الحركة والفتور وكما العرض يقال  
 لكم الذي فيه بعدان ويقال للبعد الواحد الذي بعرضه مقطاعا للبعد عرضا  
 على أطوله ويقال عرض لا قصر بعد متقاطعين وفي عرض البعد أخذت من  
 الحيوان الشمالية وفي عرض الشئ الذي يحصر السطح وفي عرض ذلك الشئ  
 الأخذ من فوق إلى أسفل وفي عرض البعد الذي تقاطع بعدين بعرضين أو  
 طولين وعرضا المقاطعة المعلومه فان الخطين إذا فرضا أو لا فأتا ذلك ذلك المحي  
 قيل إن عرض ولو ابتدئ به أو لا لكان طولاً وفي عرض المحيط قد لا لا إنسان خلفه  
 ومن ذوات الأربع فونها وأسفلها وتقول إن لو توهمت نقطة تتحرك أو تتحرك  
 جسم في نقطة فلا في سبيبا بالنقطة رسم ذلك طولاً وعرضا فيا تتحرك  
 هذا الخط لا في جهة حركة النقطة بل في جهة مقطاعها ارتسم سطح وعرضه في ارتفاع  
 السطح أو انخفاضه تكون حركة على بعد مقطاع البعد على قوائم ارتسم جسم  
 فان ظاهر الجسم من حيث هو ظاهر حيث لا يوجد عرض شي مما وراء الخط في سبيبا  
 وسطح فان قطع هذا الذي هو السطح فالنقطة التي يقطعها الذي ينال فقط ولم  
 يلتفت إلى مشاركة الجسم والسطح له فبه فان طوله بالحاصل بالقطع هو الخط فان  
 قطع الخط فان طوله بالحاصل على ذلك الاعتبار هي النقطة فالخط المحدد هو البعد  
 الذي بعرضه بين نقطتين والسطح المحدد هو البعد الذي بعرضه بين الخطين  
 والعمق المحدد هو البعد الذي بعرضه بين السطحين وأعلم أن الطول والعرض  
 العمق حيث كما إضافة فيهما من الكمية والمضافات أبعراض في الكمية وأعلم أن  
 الكثير بلا إضافة هو العود والكثير بلا إضافة عرض العود وكل القوم في سبيبا  
 ما يشابه ذلك وأعلم أن الطول والعرض العمق والكثير المتضافات أيضا

ثم

على الإطلافة فلا يكون من شرط ما يضاف اليه طرف منها ان يتضمنا إضافة  
 الى ثالث منها كما يقول الكثر والكبر وغير ذلك قد يضاف إضافة يضاف  
 فمثلا الكثر وطول واعرج فان لكل واحد منها إضافة الى الشيء له إضافة الى الثالث  
 الاطول اطولا بالقياس الى الشيء وهو عند الشيء ما طول الى ان هذا الشيء اطول  
 ونقول ان المساحة تقدر المتصل والعدد تقدر المنفصل العدد الخط منها  
 ما في النفس هو العاد الماسح ومنها ما في الشيء وهو العدد والمسح واذ انما  
 صا المسح معدة اذ ان العدد عارض له فلا يوجد للثان يصل المنفصل  
 والثان متصل الذات وبالعرض اي منفصل بالعرض ما انه متصل بالذات  
 فلا تفرق مقدار الحركة واما انه متصل بالعرض فلا تقدر بالمقاييس  
 الى المسافة فيكون له تقدر ما سحر عارض غيره فقال ان ما حركه في سبب فقتل  
 الزمان بالفرس والفرس مقدار خارج عنه فيكون هذا التقدير كالحركة  
 باس بان يكون الشيء في نفسه مقولته ثم يعرض له شيء من تلك المقولة فان الامسا  
 قد يعرض لها الاضافة والكيفية يعرض لها الكيفية واما انه متصل بالعرض فذلك  
 يعرض له ان يفصل الى الساعات والايام وغير ذلك وليس يحسب من غير ان الزمان  
 منفصل ايها بالعرض ذلك من حيث هو عند الحركة وان لان فيض في الزمان  
 في الزمان وهو كلفظة في الخط ولو كان شيئا حاصله كان كما يقولون فاصلا  
 ولكن من غير ان يلحق الزمان بالكمية المنفصلة فله في فرض لان فاصلا لو كان  
 واصلا ولو كان بان يصل او في زمان في فصل فان ذلك كان حاصله صا كجزء  
 الزمان عند شريك بالفعل بدل على الاضلاع في ذواتها وان عرض لها حينئذ  
 اجزله ان يكون ذات عددا لعددها ذوات كية منفصلة لا كية منفصلة مثل حال

والسطح والجسم اذ فرض فيهما حدة مشتركة وليس مثل هذا الفصل هو الفصل الذي  
 يجمع مع الوصل لان ذلك هو الفصل الذي يبعد الاجزاء بعضها ببعض  
 مقابلهين كالفصل المبعده يجعل الشيء كية المنفصلة بل يجعله كية منفصلة  
 واعلم ان الكمية المنفصلة والمنفصلة لو فرضت ذات الشيء في شيء من ذلك ان  
 وتلك المقولة او ليس كما يفار بما فومت كالفصل البسيط وكان لثان ان يقول ان  
 الفصل البسيط لا يجب ان يكون من مقولة النوع الذي يلحقه فكيف اذا عرضت له  
 بقوم واعلم ان المتصل والمنفصل فصل الام لا نوعا الا لان يفرض بها طبيعة  
 ولكن ليس من الفصل الذي هو غير انواع الجنس مثل الفصول البسيطة بل هي الفصول  
 المنطقية واعلم ان الفصول المنطقية كلها يجعل على انواع فلا يكون غير انواع  
 في الموضوع ولكن يكون غيرهما بالاعتبار فان كان الفصل المنطقي مشتقا من موضوع  
 في النوع لا يجازي له المعنى على النوع كان النوع منفصلا بفصل غيره كالانسان  
 الذي هو ناطق وانما هو ناطق ينطق هو موضوع حاصل فيه والنطق لا يجعل على الانسان  
 فلا يقال ان الانسان نطقا باعتبار فقط بل وبالموضوع فهذا الفصل هو  
 يستند الى شيء هو غير النوع بحيث لا يجعل عليه اعلم ان الكم المتصل لا يجازي المنفصل  
 الا بدائنه لا اتصال غيره ولا المتصل يجازي المنفصل الا بدائنه لا بالانفصال فذات  
 النوع هيها والفصل المنطقي احدا الموضوع وليس احدا بالاعتبار واما الفصل البسيط  
 فلهيها التباين وليس هذا منفصلا بانصال ولا ذواته منفصلا بانفصال  
 موعود يشرح هذه الاشياء في موضعه في خواص الكم والخط  
 ان تعلم ان في خواص الكمية فنقول ان بعض التقديرين ما هذا معناه ان  
 للكمية خاصيتين اوليين احدهما ان الكمية تجعل التقدير والاخر وان الكمية

والسطح

ان المتصل والنفسل من حيث هما مفصلان من لواحق الكم لا من الكم نفسا كحال الفصول  
 وايضا فان الاتصال هو ان يعدم الاتصال فيما من شأنه في نفسه وفي جنس ان يتصل  
 والعدم غير الفقد فليس اتصالا لاضال وان كان شئ واحد من موضوعات الفصل  
 ثم يفصل في موضع لعدم بعضه واما الزوجية والفرديته والاستقامة والاختلاف  
 لا اضداد ولا كم اما الزوجية والفرديته فموضوعهما الغريب اعدادا وما لا يشترك في الزوجة  
 والفرديته بالقوة فلا العدد الموضوع للزوجية هو بعينه بصرفه او لا العدد الموضوع للفرديته  
 هو بعينه بصرفه وجا فلا يوجد في الاستقامة موضوعا بعينه للامرين وما كان كذلك  
 ضدا وانضج فالامر الفردي الا ان لا يوجد للعدد قسمين متساويين فانفس العدد الى  
 الزوج والفردي انفسا لاجل خاص الشئ وسلبا من به لكنه قد تقبل ان وضع للكم  
 مقربا به هذا التسلك هذا العدد اسم محصل به فاهم الاثبات وايضا فان الزوجية  
 والفرديته كيفيات في الكم ولا يمنع ان يكون في الكم كيفيات متضادة فيصير جعلها  
 الكم متضادة بالعرض كالجواهر والمضامين منها هو ان الكميات لا تضاد بنوعيتها  
 تضاد السواد والياض في كل حال الاستقامة والاختلاف فانها ليست باضداد ولا  
 كليات وكل الشئ في التقاوت وما يجتمع حواها كلها اضافات في الكليات  
 كيات ولا بينهما مقابلة التضاد وما يجتمع حواها والكبير والصغير ايضا اضافات  
 تلحق الكم فالكبير لا يكون الا كذا ولكن ليس كميته ان كبر فان الكبر مثلا يكون في ذاته  
 او سطحا او اجلا يكون كما يعرض له اضافته وانصيرب بها كبر او اذا عرضت لها  
 فانها لمحة بعد ان كان كما فان كان في تلك الاضافة او في عارض الخوضاض لم  
 تكن في ذات الكم بل في عارض الكمية اذا ما يكون للكم من جهة عارض عرض له  
 ان الامثلة التي اوردت في دعوى انه قد يمكن في الكليات متضادة فانها كلها  
 يكون

لا مضاد لها ثم انه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتا اخرا فتولد ان  
 الكمية كمال التقدير انه يقال مساو وغير مساو ويولد ايضا لمضادها ان لا  
 قبل الاشد والاضعف فنقول ان الخاصة الاولى للكمية هي التي هي ما يتعد  
 لنا الوفر على معنى الكمية وايضا الذي لا الشئ الخيالي ان يوقع فيهما التقدير  
 واما انها لمضاد لها فاحكم بنقل الذهن عن الوفر عليه الى التقدير عليهم  
 وكيف وهذه مما يشار اليه الجوهريتها الكمية فانها من الخواص التي لا يقبل في الخيالي  
 على الاطلاق والافراد ان الكمية لا مضاد لها مما يحل ان يوضع في المنطق  
 وضعا ويقع فيه بالاستفهام وربما يشبه من الحجج مثل ان يقول ان الكميات المتصلة  
 قد يوافق في معنى موضوع واحد وبعضها ما يات لبعض ان المنفصلة لا يقعون  
 ان يفرض لو احدث منها ضدا شئ وضع ضدا للاثنين والثلاثة من جملتها مثلا  
 فهذا الشئ بعد ما كان للاثنين والثالث وهو العدد الازليته فلو جعل الالف ضدا  
 للاثنين والثلاثة من جملتها كان الالف العشرة بعد من طبعته فكان في الالف  
 بمضادته وكان الالف اولى ان يكون في حكم المتوسط بين الضدين ثم كبر  
 متوسطا والطرف غير مقرر فاد قبل ان الالف مثلا يوجد له ما هو في غاية العدة  
 كالاثنين فلم ليس له ضد في الجواب ان ضد الشئ انما يكون ضد له اذا كان له  
 الشئ ضد له ولو كان الاثنان ضد الالف لانه في غاية العدة كان الالف ضد الاثنتين  
 وغاية في العدة واذ ليس له في الجواب بل في جانب واحد فليس له في جانب  
 للتضاد ويعتد لك فانه وان كان المنطقي لا سبل الى اثبات ان لا ضد للكم فلا  
 من ان يوافق في استنباطها ايضا اعدادا وكليات معا فغير انها ليست  
 فاولئك لا يظن من ان المتصل من الكم ضد المنفصل فاول الجواب في ذلك  
 فاقول

ان متصل

فان كان الالف العشرة بعد من طبعته فكان في الالف بمضادته وكان الالف اولى ان يكون في حكم المتوسط بين الضدين ثم كبر متوسطا والطرف غير مقرر فاد قبل ان الالف مثلا يوجد له ما هو في غاية العدة كالاثنين فلم ليس له ضد في الجواب ان ضد الشئ انما يكون ضد له اذا كان له الشئ ضد له ولو كان الاثنان ضد الالف لانه في غاية العدة كان الالف ضد الاثنتين وغاية في العدة واذ ليس له في الجواب بل في جانب واحد فليس له في جانب للتضاد ويعتد لك فانه وان كان المنطقي لا سبل الى اثبات ان لا ضد للكم فلا من ان يوافق في استنباطها ايضا اعدادا وكليات معا فغير انها ليست فاولئك لا يظن من ان المتصل من الكم ضد المنفصل فاول الجواب في ذلك فاقول



الكيفية وليست بكمية كما علمت ومع ذلك فليس فيها تضاد فان التضاد انما يكون بين  
 طبيعتين كل واحدة منهما معقولة بنفسها ثم اذا اضيفت في الاخرى في الوجود  
 الحرف والبرودة فان كل واحدة منهما معقولة بنفسها واذا اضيفت في الاخرى كما  
 ضد لها يكون هاتين الطبيعتين بعرض لها اضافة هي اضافة التضاد والكبير والصغير  
 معقول له من هو تارة الا ان يكون مضافا وليس له حيث هو كبير ونحو مخصوص  
 كالسواد من حيث هو سواد الذي هو ضد البياض حتى تكون اضافة التضاد اضافة  
 لذلك الوجه المخصوص عن صفة السواد والبياض لذلك فذكر الشئ الكثير اعني  
 بالقياس الى شئين ولو كان الكثير شئاً محصلاً بنفسه ليجوز اضافة التضاد الى  
 الكثير غير بالقياس الى غيره فانه لو كان الكثير طبيعة محصلة بنفسه ليجوز للتضاد  
 الطبيعتان المحصلتان للشئ بعرض لها اضافة تضاداً شئاً واحداً  
 بالقياس الى شئ فان قال قائل ان الشئين الطبيعتين لا يكون بينهما مضافة لانهما  
 كبير بالقياس الى شئ صغير بالقياس الى خوف يكون هذا القائل قد سلم ان الكبير  
 الصغير لا تحصيل لهما الا بالاضافة فقط والاضداد لهما في طبيعتهما تحصيل  
 تكون تلك الطبيعتين متنافية متضادة بعرض لها اضافة التضاد وتكون  
 تلك الطبيعتين وان لم يلقفت الى اعتبار التضاد الذي هو التضاد طبيعتان  
 لا يجتمع فلو كان الكبير والصغير كالسواد والبياض وكسائر الاضداد والاضداد  
 طبيعتين تعرض لها اضافة التضاد لكان الكبير والصغير طبيعتان بوجوب بينهما التضاد  
 وان لم يلقفت الى التضاد مثل تلك الطبيعتين فانها وان لم يلقفت الى التضاد  
 بوجوب التضاد في اعني بها كونها تلك الطبيعتين لا يجتمع وان هذا شراً فاقول قد  
 عقل ان تضاد التضاد ليس تضاداً بل تضاداً وان كان التضاد تضاداً

تقابل

تقابل

فيشعري

تقابل ومن حيث لا يجتمع طرفاه ولخالفه التضاد التضاد في تضادها  
 كالبياض والسواد تضاداً في تضادها كالجود والوجود تضاداً ثم تعلم ان التضاد  
 من حيث هو تضاد من باب التضاد كالحق فاذا ينبغي ان يكون في التضاد  
 شئ هو الذي لا تضاد فيه لكن التضاد من حيث هو تضاد متضاد في شئ  
 يكون الشئ الذي هو التضاد وهو تضاد في شئ موضوع التضاد وطابعها  
 الموضوع التي هي في انفسها ام معقولة اذا امتدح شئ منها الشئ الحرف  
 هناك اضافة التضاد كما نتجت عن اجتماع فان المضادة لا يتم الا بان يكون  
 موضوعات لا يتضاد في انفسها بل يتضاد في تضادها وتلك الموضوعات  
 هي لانفسها لا يجتمع لتارة اذا اعتبر فيها التضاد فقط بل يجب ان يكون  
 لها ذلك امر هو بالذات قبل التضاد فيلحق التضاد فيجب ان يكون الكبير  
 ان كانت متضادة موضوعات تلك الموضوعات معقولة بنفسها فانها لا تجتمع  
 وان لم يلقفت التضاد فيها وليس مركب بل ليس على الا يجتمع الكبير والصغير  
 كما ان متضادتين لطابع لهما محصلة تلك الطبيعتين لا يجتمع كما لا يجتمع طبيعتا  
 السواد والبياض لانهما سواد وبياض متضادان في تضادهما ان كان التضاد  
 اعم من التضاد من حيث هو طبيعة بل من حيث هو تضاد بل انما لا يجتمع  
 والصغير لانها ما يقال بالاضافة فقط فعلم هذه الصورة يحتمل ان يفهم هذا  
 الموضوع ولا يلقفت الى احد الخوف ان لا يستمر ان ان الكثير لو كان ضد  
 للصغير لما اجتمع فان القائل يقول ان الكبير ضد للصغير الذي هو ضد  
 لا كل ما يعرض صغير وبعض هو لا المتخذ ليقين من المفسرين يقولون في

هذا الوضع شبه ابراج الخلال افناه قبل هذا ولكنهم يزيدون فيه تكلفا في  
 شئ وذلك لانهم يقولون على قول الفاتلان الكبير الصغير من الكم وان الصغير  
 متضادان فبعض الكميات متضادان لهذا جوابين جواب معاندة وجواب  
 اما المعاندة فان نقول ان هذه ليست بمكيات واما المتكافان فنقول ان  
 انها كميات فليست بمتضادة وهذا الجواب الذي اوضحه في الايضاح وصححت  
 على الجهد الواجب حتى دام ان تكلف ذكر المعاندة والمساعدة في غير جنس التكلف  
 وذلك لان احد الجوابين يعانده في الصغير من المقدمتين والاخر يعانده في  
 والعناد في الصغير عراض عن الكبرى الى ان يفرغ لها والعناد في الكبرى عراض  
 الصغير الى ان يفرغ لها انجمن فالهذه ليست بمكيات كما في قولهم ان  
 وهبني ساعة على ذلك ولكني اقول انها ليست بمكيات وكل حين قال هذه  
 كميات فكان في الهبة الكبرى وهبني ساعة على ذلك ولكني اقول انها ليست  
 باضداد وسواء قال في كل موضع وهو بيان عن مقدمته هبني اسلم للمقدمة  
 الاخرى ولو يقبل فان ذلك لا يدخل فيها هو يسيل وما هو في هذا القول الوقت  
 هبها اضدادا فانها ليست بمكيات بحان المعاندة تنقلب ساعة وقد كان بينهم  
 ان يستعملوا المعاندة والمساعدة على جهة اخرى فيجعلوا الساعة في ان يسلموا مقدم  
 ولا يسلموا اخرى ويجعلوا المعاندة فان لا يسلموا ولا واحدة المقدمتين وقد قيل  
 في الجواب من هذه الشكوك ان الصغير قد يكون شرط من الكبير يقوم والفرج من  
 الزرع والشرع المقوق لا يكون مضادا لما يقوم وقالوا ان الصغير والكبير القليل  
 الى المعتدل تضادان ويشبان يكون ضد هذا الذي علقا بالكلية والصغير بل  
 بالزائد والناقص من حيث هو واقع في المقدار بل من حيث هو واقع في الكيفية

ويكون من

ويكون من جهة الطبايع الزائدة والناقصة لا من جهة الزائد والناقص من حيث هما  
 فقط فيكون مثلا الجبين ضد الثور لان الزائد ضد الناقص بل الطبيعة الجبين وطبيعة  
 الثور فافها معقولان بذاتهما اللتين فيهما التضادان كان وبمعرضهما هذه الاضافة  
 واما الحدود المتعينة في الخلق للصغير والكبير التي لا ينفك عنهما فانها انما تكون  
 متضادة لا لانها مقادير بل لانها مقادير للكيفيتك ولاجل انها اطراف طبيعة  
 مثل ان لا عظام للجوابات مقادير هي على الاطلاق الكبر مقدار فيهما مقادير هي على  
 الاطلاق اصغر مقدار فيهما وليست غاي للكب فيهما الا بالقياس الى الصغير بل في نفسه  
 وبالقياس الى الطبيعة فومر وكما الحال في الصغير منها وحكمها حكم المراتب المسافة التي  
 لم تحرك الثقل والخفة وما يشكك في امر هذه الخاصة ما يظن من ان المكان الاكبر  
 ضد المكان الفوق وهذا غلط فان المكان لا يضا والمكان من حيث فانه الذي  
 هو سطح وكذا كيف تضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد  
 المكان من حيث هو مكان ليس يفوق ولا اسفل بل من حيث هو فاعا بغير كذا  
 ومن حيث طرف مسافة او من حيث هو طرف في جسم حاو وهذه عوارض الكنية  
 وهذه العوارض لا تجعل بحيث يشترك الفوق والاسفل من في موضع واحد  
 فيكون مضادا بالحقيقة بل لا يبان متضادان اعني كون الشئ فوق فانه مضادا  
 لكونه اسفل وهذا غير المكان وليس يجب ان كان بين هذين المكانين تمايز  
 البعدان يكونا متضادين وان كان التضاد يتضمن هذا الشرط او كان التمايز  
 انما ظنوا ان التضاد من الممكان من حال المكانين بينهما غاية البعد فيضم  
 لا يقدر ان يميزا هل حال المكانين في كونها وبينهما غاية البعد هو  
 التضاد او حال المتمايز اذ كان تارة في هذا المكان واخرى في مكان اخر

مع ذلك فلسنا نثبت الغائبين في اصطلاحات الالفاظ الحكيمه على تعاريف الجوهري بل يجب  
 بالفتحة اعتبار معنى لفظ التضاد الى تعاريفها في استعمال اللفظ التضاد بالوضع الثاني  
 وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركين في موضوع شركة العاقب لان <sup>فيها</sup> يتطابق  
 الموضوع وبينهما غايبا بعد وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشارطة والليل  
 على ذلك ان المكان من حيث هو مكان ومن حيث يتحصل طبيعة الشخصية لا يتطابق  
 الى ان يفي الابقاب القبل الى الممكن ومن حيث اسم في بقى بالقبول الى مكان الختم  
 ان الفوقية والسفلية قد تعتبر من طرفي الاضاد فلا يكون فيه تضاد كما لا يكون  
 في الصغير والكبير قد تعتبر من طرفي الطبيعة حتى تكون الفوقية اما حال المكان  
 في انزها بنجسم وضعه الطبيعي العالم كذا فان عرض من هذه الجهة المكان تضاد كما  
 بسبب طبيعة ذلك الجسم وسنبين ان هذا الاعتبار هو الجوهري لا يحصل له  
 هو في تضاد الجسم الذي هو اسفل الجسم لا على احد من وجهه استعمل  
 واما حال المكان من حيث كونه مكانا للجسم وضعه الطبيعي كذا في فرض ان تقع  
 ان كان هذا موجبا او مقارنا لان يكون الجسم متضاد في الطبيعة كان <sup>تضاد</sup>  
 في المكان لا في الممكن فيكون التضاد في المكان ح بالعرض فيجتمع من هذا المكان  
 تضاد في الكم وكل ليس في طبيعته تصغف اشداد ولا تنقص لا ازيد بادست  
 بهذا ان كمية لا تكون ازيد من كمية وكيفية انقص من كمية ولكن اعني ان كمية لا يكون ازيد  
 وازيد في انها كمية من اخرى شاركة لها فلا تكثر اشدة من ثلاثة ولا اربعة من اربعة  
 ولا خط با شد خطية اى شد في ازيد وبعد واحد من خط اخر وان كان من حيث  
 المعنى الاضاد في ازيد من اعنى الطول الاضاد في بل لا يجوز ان يكون كمية ازيد واشدة  
 طبيعتهما من كمية اخرى انقص اكثر منها اعني انه ليس الثلثية في انها ثلثية في

انها احد

انها عدد ولها احد العدد اكثر من وباعين في انها باعينة وان لها احد العدد اعنى  
 في انها كمية منفصلة بقدرها لا احاد يتم قد يصير ازيد واقل مما يعرض لها وان الاضاد  
 المختلفات بينهما والفرق بين هذا الان ازيد وبين الأزيد الأشد الذي يمنع كونه  
 الكميان هذا الان ازيد يمكن ان يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والاشد ولا ازيد  
 الذي يمنع فيها لا يمكن بينهما ذلك تفاوت الأشد والاضعف يتحصرون بين طرفين  
 صديقين وتفاوت الأزيد والانقص لا يتحصرون بين طرفين ومن خواص الكمية انها  
 لا يبدونها لبعضها انها مساوية وغير مساوية والمطابقة هي الحالة التي يكون عند  
 توهم تطبيق ابعاد المتصل واحاد المنفصل بعضها على بعض باق في تزايدها فلا  
 احد المنطوقين يحصل عند حد لا يحصل الاخر عند ذلك الحد وغير المساواة ان مجال  
 احدهما او يقصر المطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف الحدة ويسمى مساواة فان خالف  
 الحد في لا تكن مساواة وانت تعلم ان النقل والحركة اذا اعتمدت اتماما من غير التفتت  
 المقادير خارجة عنها لا يوجد فيها هذا التطبيق فليست قابلة للمساواة وغير المساواة  
 فالكمية قد ذكر لها ثلث خواص حقيقية وهي انها الذاتية جوهرا ولذا انها يمكن التقيد  
 ولذا انها يقبل المساواة واللامساواة وذكر لها خاصيتان ايضا فتبين انها القابل  
 في ذاتها مضادة وانها لا يقبل في ذاتها الاشد والاضعف  
 في ابتداء الكلام في المتضاد تعريف الحد الاذمر له وشرح ذلك الحد والاشارة الى  
 الى مرادف المتضاد قد جرت العادة ان يخاض في بيان مقولة المتضاد بل في شرح  
 الكمية وقبل الكيفية وللناس تحجرات مختلفة لعل ذلك ويشبه ان يكون اظهرها  
 ما تنق من ذكر المتضاد في مقولة الكمية وليس على المنطق اثبات المتضاد في حالته  
 الوجود والتصور ومن تكلف لك فقد تكلف الالبيين وما لا يشتغل به من حيث منطوق

والعالم عالم لا للعالم بل للعالم وفوه يقولون ان معناه قولهم او بنحو اخر انما هو  
 لا يشابه فيه الحرف العاكس وينبغي ان يفسر  
 وان اول من التا وبلات المذكور واما في الشيء مقوله بالقبيل المشبه فيكون  
 يكون الشيء اذا قصدت مقوله معناه لوج تصور التصوير خارج عنه ولا  
 كيف كان فان السقف انه تصور معناه تصور معناه معنى الحائط الذي يقبل  
 مهية السقف مقولة بالقبيل الحائط ولكن يجب ان يكون المعنى المقول  
 للشيء الذي يخرج الى ان يعقل مع غيره انما هو له من اجل وجوه ذلك الغير  
 باذاته فذلك المعنى الذي للشيء من اجل حصول الحائط الذي لها ما يصح  
 هو انما في مثل الاخر فان حقيقة المفهوم من الاخر لاحد الاخرين هي  
 وجود الاخر وهي الحال التي له بسبب لك وهو كون ابن ابي هذا الاول  
 فان فضل الاخره هي نفس اعتبار من حيث له اخر بهذه الصفة وان كان  
 قد يكون في بعض الاضافات هو فضل اعتبار احد الامر من حيث له اخر بصفة  
 خلاصه فمما هو كون المهية مقولة بالقبيل الشيء اخر وليس له نسبة  
 اضافة فان كل شيء نسبة في الذهن الى المراد الذي يلزم في الذهن لكن لا يكون  
 ذلك اضافة قلناه فان اخذت النسبة مكررة في كل شيء صار له اضافة  
 فلو مكررة ان يكون النظر في النسبة فقط بل بزيادة اعتبار النظر الى ان الشيء  
 نسبة من حيث له نسبة الى النسب اليه كك فان السقف له نسبة الى  
 الحائط فاذا نظرنا الى السقف من حيث له نسبة الى له فكان مستقرا على  
 الحائط ثم نظرنا من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافا لا الى الحائط  
 من حيث هو حائط بل اليه من حيث هو مستقر عليه خلافا للسقف بالحائط

والوقوف على المضافات اسم على الذهن من الوقوف على مجرد الاضافات التي هي  
 فالامور التي هي من المضافات هي الامور التي هي مقولة بالقبيل المشبه على الاطلاق  
 او بنحو اخر من انما النسبة والتي على الاطلاق هي مثل الامور التي اسمها اسمها على  
 المعنى الذي لها من حيث هي مضافة مثل الاخر واما التي بنحو اخر من انما النسبة فهي التي  
 تعلق بها النسبة فيصير ذلك مضافا مثل القوة من حيث هي لدى القوة والعلم  
 حيث هو للعالم فان كل ذلك في ذاته كهيته وان كان مضافا في غيره فكذلك انما  
 اليه كالعالم فانه يخرج مضافا الى العالم وبغير ذلك الحرف فهو كهيته مضافا  
 الى المعلوم فان العلم يشيران بلزوم في نفسه الاضافة الى المعلوم والعلم والقدره والقوة  
 وما اشبه ذلك وان كان كل مضافا فكل في نفسه مضافا الى اضيفه  
 بل الى التي بنحو من انما النسبة فضات به مضافا وذلك بسبب في يدخل  
 كما يدخل بين الانسان والدار لفظه نسبة ما يقصر بها اضافة بين الدارين الدار  
 وربه كما ان هذه النسبة متضمنة في لفظ احد الجانبين ويحتاج الجانب الاخر الى  
 لفظ النسبة باسم الاخر لفظنا الجناح وذو الجناح فان لفظه ذواتا وقعت  
 في احد الجانبين والجانب الاخر مستغنى عنها مثلها لكن اسمها الاخرين باسم النسبة  
 كان اسم الجانب الاخر واكثر هذا يوجد للاحد المضافين من حيث هو مضاف  
 اسم ولا يوجد للاخرين انما يكون اسم المشبه ولا على ذاته او مشتقا من حيثها  
 اخرى غير اضافة ولا يكون هناك اسم التنويه بما لم يفعل ذلك بل قرن بالمضاف  
 لفظه نسبة بصفة يحفظ اسم كقولنا العالم عالم بالعلم ففرن باسم العلم حرف  
 على انه مضاف اليه للعالم وانما المثال الاخر انما كان هذا الحرف مقولنا باسم  
 لا المضاف اليه وبما كان حرف الاضافة مختلفا فيما مثل قولنا العالم العالم  
 والعالم

من حيث الحافظ حافظ نسبة وم حيث باخذ الحافظ منسوب اليه لا يستقر عليه  
 نفس منسوب هي اضافة وهذا معنى يقولون ان النسبة يكون الطرف احد  
 الاضافة تكون للطرفين وذلك انك اذا اخذت السقف مستقرا على الحافظ  
 النسبة من جهة السقف المستقر واجانب الحافظ فلا نسبة فيه الى الشيء حيث هي  
 حاطوا ما اذا اخذت النسبة من حيث السقف مستقر على مستقر عليه والحافظ  
 مستقر عليه مستقر انعكس النسبة وصلح لان يكون اضافة لكل نسبة لا يوجد  
 من الطرفين جميعا حيث هي نسبة فهو نسبة غير اضافة لكل نسبة فوجد الطرفان  
 في من حيث النسبة فهو اضافة والامور التي توجد منسوبة بل اضافة في  
 فقط وان اخذت منسوبة على هذا الشرط هي مضافة فذوات الامور قد تكون منسوبة  
 فان اخذت مع النسبة من حيث هي نسبة ذات مضافا واما المضاف في  
 ما هو مثل الاكبر والاصغر والضعف والضعف منهما هو مثل القوة والقوة فان القوة  
 والقوة وقدرة الشيء على الشيء والحال الذي الحال والحسن حساس حسوس  
 والعالم علم عالم معلوم وكل القيام قيام فائز والمعلوم معلوم من الشيء وكلها  
 مضافات لكن من هذه ما هو الكثرة لا يكون في نفسه كبير وفي مهية كبير  
 او يكون هناك صغير في كل الشئ المشايخ اما القدر والقوة والحس العلم نسبة  
 ان لا يكون الامر فيها هذا الامر فان مهية الشئ الذي هو العلم للعلم ان العلم بالعلم  
 الى العالم وان كان لا يوجد في العالم وكل مهية الياض والحرارة والحلوس ليس  
 الياض انما هو الياض بالفتيل الى الموضوع الذي هو الياض وان كان لا يوجد  
 الا فينا هو الياض من فرق بين ان يكون الشئ بجمله ان يوجد وبين ان  
 مهية مقولة بالفتيل الشئ فان العالم لا يوجد بالباقي لشيء مقولة بالفتيل

الباقي

الى الباقي وكل الثانية لا يوجد الا بالوحدانية وليست مهية مقولة بالفتيل  
 الى الوحدانية وليست الوجود والمهية شيئا واحدا ولا اقتران المهية بالمهية هو  
 قول المهية بالفتيل الى المهية بل كون المهية بالفتيل ان تكون المهية هي حقيقة  
 مقارنا للمقارن على حال المقارنة فبعض هذه الامور المعددة مهية مقولة  
 بالفتيل الى غيرها كالكبير والصغير وبعضها يجعل كل اذا اخذت مع النسبة  
 كالياض فان اذا اخذت من حيث هو في الايض كالمضاف كما لو استخبر من حيث هو  
 الايض جسم كان الجسم مهية مقولة بالفتيل الى الشئ الذي الياض فذاتك  
 ان بعض ما عداه في المضاف مهية مقولة بالفتيل الى غيره وبعضها يقال بالفتيل  
 الى غيره بنسبة لمعنى مهية فيكون مقولة بالفتيل الى غيرها فكان ذلك لا يمكن  
 لها مهية اخرى متفرقة بنفسها فالامور المضافة هي امثال هذه وقد وجد فيها  
 كالفضيلة والحسنة اللين كل واحد منهما قد يتصل به اضافة الى موضوعه ولكن  
 مضاف يفسر ذلك فانه لا ضد للضعفين ولا للزائد في الالفانون في ذلك  
 المضافات بعضها للقولات اجتمع فان المضاف قد يكون في الجوه كالات الابن وقد  
 يكون في الكم كالكبير والصغير وقد يكون في الكيف كالاسمخ والابرد وكالمكذوب  
 المكذوب وقد يكون في المضاف نفسه كالكبر والاعلى والاصغر والاصدق والاصدق  
 من صدق وقد يكون في الابن كالاعلى والاسفل وقد يكون في معنى كالاقد والاصدق  
 وكل قد يكون في سائر بعضها من المضافات بعضها لمقولة فلما كانت الضعيفة  
 بعضها لكم وكان الامتداد لكم لبعض الضعيفة مضافة ولما كانت اضافة لبعض  
 عارضه في الكيف والكيف تضاد جازان بعض هذه الاضافة تضاد وكل الحال  
 في قول الاشد والاضعف الاقل والاكثر قد يظن ان غير الشئ قد يكون اكثر

لان الكثرة تكون اكثر واقل كان الشبه يكون اشد واضعف كما والكثرة تكون اشد  
 فنقول اما على المشايخ في الحقيقة لا يكون اشد واضعف لكن قد يكون اشد واقل  
 فان العشرة ابعده المطاة للثلاثة من التسعة والسبب لا سرين اعني الحال الممكن ان  
 من ان الكم لا يكون اشد واضعف كما القيس انفسه ولا بالقيس المحال غير معتاد  
 ذلك العشرة لا يكون عشرة اشد عشرية من تسعة تسعة كما يكون سائر اشد  
 من سواد اسودا وان كان قد يكون عدده اكثر زيادة على عدد من عدده كما يتنا فعله  
 يكون غير مساو اقرب من غير مساو واخر ما في ان غير مساو فلا يقبل باذ لا تقضا  
 ومن خواص المضاة انها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ ويعكس بعضها على بعض  
 وجه ذلك الرجوع مطلقا لوجوب الرجوع على الوجه ولا يخاف اخرى من الرجوع  
 والعكس باتيك من ذي قبل وذلك لان الوضع ههنا يكون من احد الطرفين كقولنا  
 والجمال يكون من الثاني فاذا عكسنا الجمال وضعنا قد لا يكون به مثل ذلك التكرار  
 وصلا الوضع جملا وقد حذف عند التكرار فنقول ان العبد للمولى ثم نقول ان المولى  
 مولى للعبد فتكرر المولى في الثاني في بعض الامور يحتاج الى ان يجمع بالفرق المحل  
 زائد الا لمحض وهو موضوع كالحا فالتلام بالمولى العبد ههنا بل الحافظ للمخبرين  
 نقول المحس من المحس والمحسو محسو والمحس في بعض المواضع لا يحتاج الى ذلك كما  
 نقول ان الاب اب الابن والابن اب الابن سواء قلنا ذلك لفظا او لم نقل فانك  
 تعلم معنى فانك تاخذ المحلى على انه منسوب اليه سواء الحق به اللفظ الدال على ذلك  
 او لم نقل ولا تاخذه على هذا الوجه عين حين تضعها ما سببا العكس التي سببت  
 كل في موضع فبما لك لذي المضاة في ذلك كله لكن في هذا التكافؤ شرطان  
 وذلك ان الاضافة اذا ارتفع على التعادل لم يجب هذا التكافؤ ووقوعها على التعادل  
 هو ان يقع

العبد الاول مع

هو ان يقع الماشي الذي اليه الاضافة او لا وبالذات فانها ان وقعت على  
 او الى امر غير ضله او الى جنسه والى نوعه لم تقع الاضافة مكانه فانها اذا  
 قلت ان الرأس من اسن الانسان والمجبول والرأس من اسن لذي مشى والرأس  
 رأس المشا وكل الجناح جناح الطائر والسكان سكان السفينة لم يمكنك  
 ان ترجع فتقول ان اسن الانسان او الحيوان او ذو مشى والمشا هو اسن الحيوان  
 او ذو مشى امشاه بالقيس الى الرأس وكل لا نقول الطائر طائر بالقيس الى الجناح  
 او السفينة سفينة بالقيس الى السكان وذلك لان الرأس ليس معادلا ما ذكر  
 بل معادله هو ذو الرأس والرأس من لذي الرأس وكل الجناح جناح لذي الجناح  
 وكل السكان سكان لذي السكان واما ما ذكرت فهو ما موضوع للفظ  
 المعادل وجنس موضوعه او جنس المضاة او عارض لموضوع المضاة انما يعرف  
 اكثر هذا في الوضع الذي لا تكون الاضافة فيه واقعة حسب المهية فهو بالتساوي  
 بل من حيث يجعل كل بنوع من النسبة فيكون له اسم المضاة اليه حسب مقتضى  
 اليه بل ان كان من حيث هو موضوع للنسبة اليه ومن جهة اخرى فله للمعنى  
 يجمع مثل هذا الشيء اسم النسبة واذ الشكل الامر في تحصيل يقع اليه المضاة  
 بالتعادل من حيث يقع اليه بالتعادل فيسلك ان يجمع او صا الشيء جميعا فان  
 تلك الاضافة اذا وضعت ثابتا ورفعت غيره جاز ان ترفعها ولم يجر منك  
 ان تحفظ الاضافة اذا اذ رفعت ووضع غيره لم يمكنك ان تحفظ الاضافة فهو  
 اليه بالتعادل ما لم يكن كذلك فليس اليه بالتعادل فانك اذا رفعت من الشيء انه حيوان  
 وانسان وانر مشاء وان ذو مشى كيف اتفق وحفظت انه ذو رأس لم يمكنك ان  
 تخلص الرأس اذا رفعت انه ذو رأس وحفظت انه حيوان وانر مشاء وان ذو مشى

هو ان يقع  
 هو ان يقع  
 هو ان يقع

في خواص ايضا وما يرى في المشهور انه يلزم المضافا كلها هو انهما معا  
 في الوجود اى انهما وجد كان الاخر موجودا وانها عند كان الاخر معدوم مثل الضعف  
 ولكن قد يقع في بعض الاشياء كما في الوجود معا من جهة اخرى ذلك العلم والحس  
 اى لا درك ليس العودان المشار كان لهما الاسم فان ذات هذا العلم في الوجود  
 قد يلزم وانما ان يكون مضافا الى المعلوم موجودا مع ذات المعلوم فيكون لا يلزم  
 ذلك فانه قد يوجد غير مضافا الى العلم وانما ما مر حيث هما متضابا بالفعل لا يتقدم  
 احدهما على الاخر وليس الغرض ذلك بل الغرض ان احد الذاتين معا لا ينفك  
 من اضافة تلزمه توجب ان يكون معه مضافا بل بذات الاخر قد يوجد ليس  
 بتضابق كل تصبو حال هذا المحس فان ذاته لا تنفك عن الوجود الاضافة اليه و  
 وذات المحس ينفك ولا يجيب لا يكون موجودا حين لا يكون المحس موجودا  
 اذ يجوز ان لا يكون حيوانا ساسا موجودا او تكون العقل المحسوس هي وائل  
 لتكون الحيوانات وغيرها من الاجسام الارضية موجودة واما اموات اخرى فتكون اما  
 متكافئة في الزوم ان اخذت متضابا وانما متكافئة في غير الزوم ان  
 اخذت ذواتا وهكذا يجيب يفهم هذا الوضع واما الوجه الذي يفهم هذه  
 الطائفة فوجه محتمل واما المثال فحينئذ العلم فالمش ما اوردته من امر المربع  
 المسماى للدائرة فان العلم به لم يوجد الى هذه الغاية لكنه موجود في سائر  
 ان يجيب عن هذا حقيقة البحث فنقول ان لفظ ان يقول ان هذا القول  
 مجاز فيه وذلك انه ليس يجب ان يكون كل علم بازاء معلوم موجود  
 فن العلم التصويقي يتصور ام لا يجب لها الوجود لكنه المحيطة بذات  
 عشرين قاعدة مثلثات فاننا نتصور مثل هذا حق التصوي ولا يجوز ان ذلك

الحان

الى ان يجعل له وجودا في الاعيان وبالجملة لا يجوز ان ذلك الى ان يجعل له وجودا غير  
 الذي في الذهن فهذا الذهن في العلم نفسه وانما بحثنا من علم مضاف  
 الى مضاف له والمضايقة شئ ثان وايضا فان من المعلومات بحال بقدر  
 اشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الاعيان الا بالامكان والامكان  
 غير الوجود وذلك مثل قولنا ان اذا اخرج عن شكل كذا اخطا صحن كذا في جنب  
 خط كذا لم يزل يقارب الخطان بل لتفانيان فان هذا لا وجود له الا في الذهن  
 وهذا المثال الذي اوردته وهو حال المربع المسماى للدائرة الذي يجعلونه  
 موجودا وان لم يعلم فهو مثال اشياء لا من الدعوى فليست شرا من  
 وجوده فانه ان كان له وجود في الذهن فيجب ان يكون معلوما وان كان له الوجود  
 وجودا حاصلا في شئ ليل عرفوا ذلك ومن حدتهم به وان عنوا ان يمكن ان  
 يوجد في ذاته بالقوة كما ان العلم به ايضا يمكن ان يوجد فنقول ان فالهنا  
 وسئل ليس يمكن وان منطقي ان تتحقق هذه الاحوال كنه التحقيق وانما  
 كان عرضا فيما اوردناه ان يعلم انه يمكن ان يكون لذات احد المتضابين وجود  
 لا ينفك عن الاضافة الى الاخر وليس الاخر متكافئ في ذلك فان كان علم تصويقي او  
 تصديقي ليس مضافا الى شئ اخر فليس هو من جملة المضافات التي تذكرها فاذا  
 لم يكن من جملة ما ذكرناه ولم ينقض به ما قلناه بل جعلنا مثلا الذي نعتمده  
 من الشئ الذي لا يكون علما الا وهو مضافا وذلك مثل علمنا بان الفلك موجود  
 متحرك على الاستدارة وهذا العلم هو في الجملة التي ذكرناها والشئ الذي  
 اشترنا اليه ان كان لما اوردناه قبله مثلا المضاف في الذهن او خارج الذهن وكل  
 كما في الوجود معا فليس لك ايضا ما ينقض به ما قلناه فاننا لم نقل ولا شئ



والمعاني التي هي في العلم بالذات والصفات والصفات في العلم بالذات والصفات

من المتضاهيات يتكافؤ في الوجود معاً بل ان اكثرها كذلك واما المراد بالذات  
فليس يتغير عما في غيره من ذلك لانها تكون لها الوجود في المكان والوجود في المكان  
موجودا وليس في غيره موجودا بل يكون العلم بهما صلا بل هو ان يكون  
موجودا ونحن على حكمنا من المفضل به فبين ان جميع ما ورد من هذا الطعن لا  
الغرض الذي نوقرنا عليه من غير ذلك ما حاجتنا الى ان نتكلم في المنطق  
علمنا المنطق ليس في شأن المنطق في تحقيقه كنه التحقيق ويجوز ان المتضاهيات  
موجبه متضاهيات بالفعل تضاهيا على الفعل هما معاً اذا التفتي انما بقال ههنا  
بالفتن الى شئ يكون معه واما اذا اخذ احدهما بالفعل والاخر بالقوة فقد زال  
التعادل لكن علم هذا الشكل وهو ان كفا مثل ان يقول ان المتقدم في الزمان مقول  
بالفتن الى المتأخر كما بد من ان يكون بينهما اضافة بالفعل ولا تضاهيا في الوجود  
فنقول ما التفت للوهم من جهة المتقدم والمتأخر فانه يتجلى ان فنقول ان هذا المتأخر  
من وجهين أحدهما بحال الذهن مطم والاخر بحسب الوجود مستندا الى الذهن ما المتأخر  
بان يحصر الذهن الزمانين معاً في الوهم فيجد احدهما متقدما والاخر متأخرا فيكون  
حصلا جميعا في الذهن ويكون احدهما زمانين كونه واحدا في الوجود حاضرا في الوجود  
والذهن فيصنف اليه الذهن ما انا بعقله مستقبلا فيحكم ح بينهما بقدره فاخر  
لانه قد احضرهما معاً واما الوجه الاخر فيقول الزمان المتقدم اذا كان موجودا فيكون  
الاجزالية ليس هو ممكن ان يوجد مكانا في الوجود في الوجود وهذا لونه متفردا  
وهذا الوصف للزمان الثاني وجوده في الذهن عند وجود الزمان المتقدم وادوات  
المتأخر فانه وجود في الذهن ح ان الزمان الثاني ليس موجودا ونسبة الى الذهن  
نسبة شئ كان موجودا فقد وهذا ايضا امر موجود مع وجود الزمان المتأخر

فدائمية

هذا هو الوجود في العلم بالذات والصفات والصفات في العلم بالذات والصفات

فاما نسبت المتأخر للمتقدم على جهة غير ذلك فانا فلا وجود لها في الامور كنه  
الذهن فخطا فكان كل زمان وجد فلا يكون من حيث هو موجودا مستقلا ولا  
متأخرا ولا مضافا الى شئ من الازمنة والالكان مضافا الى اشياء لا يقاها في وقت  
واحدة كانت هناك اضافات لها في زمانها موجودا بالفعل بل هو في نفسه بحيث  
اذا اعتقل وعقل المتأخر حكم العقل عليها في زمانها عن امر موجود في الذهن واما العلم  
بالقيمة فان العلم بها انما يتكون علم بحال في احوالها موجودا في الذهن بانها  
سبكون لاعتدال يكون في قبل ذلك عنما هي معدومة في الاعيان موجودة في النفس  
واما نشوء قيمة القيمة مجردة فانه غير متضا الى شئ في الوجود من حيث هو تصور وعلم  
ان جميع امثال هذه اضافات غايتها في الوهم والمتضاهيات فيها انما تكون  
متضاهيات في الوهم والبيان المستقصى لهذا الغايتها في العلوم الحقيقية كقولنا  
من المتكافئين اجابوا في شئمة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا ان الذي قيل من ان  
يوجد ذاته والعلم به لا يكون فوالعجب من ان ههنا علما موجودا بكل شئ  
وجود الا يتأخر عن الاشياء وهو علم الباري والمملكة فلم يعلموا ان هذا وان كان  
حقا فليس حيا بالمشكل فان المتشكك ليس يقول انه ولا شئ من المتضاهيات  
لا يكون معا ولا ايضا يقول انه ولا شئ من العلم والمعلوم يكون معا ولا يحتاج  
ذلك فان دعواه انه ليس كل متضاهيتين يكونان معاً وهذه الدعوى بغير  
واحد يورد المتشكك في علم واحد فقولنا على وجود العالم لا يصح ان يكون  
علما وانا والعالم غير موجود الذات ثم العالم قد يكون موجودا في ذاته ولا  
به موجودا وكان له يعتبر شرط الذات فاذا كان علما في العالم علمه هذه الصفة  
ولم يكن البتة غير هذا العلم الواحد لا هو موجودا في العالم دائما معاً ولا العلم



اشاء واليه فقط بل جميع العلوم وكان العالم قد يكون موجودا او علم ما من العاقل وجوده  
 ليس بوجوده فالشبهة تكون قائمة فالاشبهة لم تر بسبب ان العاقل قد يكون موجودا  
 ولا علم الشئ بل هي شبهة الشئ وينبغي ان يدرك لها محل اخر وافل ان يقال ان العالم  
 ح كايكون مضافا الى هذا العلم اذ لا يكون معلوما له  
 في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف للذات وما هو  
 الاضافة اذ لان مضافا الى المضاف الذي هو المقولة اعلو انا الى هذا الوقت اعنا  
 احسنه مضافات طابقتها الحد المذكور فبعضها كانت مضافا لها مقولة بالقياس  
 الى غيرها وبعضها كانت قد تبصر كالتبصر من النسبة قد تلحقها فانظر هل الالزام يكون  
 هو المقولة او من حيث يصلح ان في انه مضاف ليس هو نفس المقولة ونوعا للمقولة  
 فنقول انا نعلم ان المقولات متباينة وانها لا يصح ان يجعل مقولتان معا على شئ واحد  
 حل الجنس حتى يكون الشئ الواحد يدل من جهة معينة في مقولتين وان كان قد حل  
 الشئ في مقولة بذاته وفي الاخرى على سبيل العرض وقد فرغنا فيما سلف عن هذا ثم ان  
 الحد الذي يمنع العقل مطابقتها امورا بدلت في مقولات اخرى ان الارجح ان يكون بذاته  
 جوهرية يكون داسا كما يحتاج الى ان تكون مقولة المهيبة بالقياس الى غيرها حتى يكون  
 داسا وكلا الامرين مقولتين حيث هو اس لغير لحد هما بالذات والاخر بالعرض  
 والراسخا بما يكون كل اذا اخذ اسما على الاطلاق وكان على اعتبار الجواهر الثانية واما  
 اذا اخذت صاعدا على انه هذا الراسخ فانها لا يفتقر بالقياس الى غيرها وذلك  
 بسبب ان ذاته قد تبصر وينبغي ان يعلم الشئ الذي هو اس حيث هو هو هذا  
 والذي هو داسه حيث هو هذا الراسخ فانه هو هذا الانسان واما اذا دل على ان  
 انه اس لشيء فلهذا فلا يفتقر للثمن حيث هو هذا الراسخ بل حيث هو على ذلك

مضافا بطا بقدره

والذات

وذلك لا يفتقر ان هذا الراسخ بالقياس الى شئ فيمكن ان نقول ان الراسخ هو  
 بالقياس الى شئ الراسخ لا يمكن ان نقول ان هذا المضاف هو هذا الراسخ بالقياس الى  
 سقراط وهذا الذي هو ذواته بل هو حتى لو لم يكن هذا المضاف غير مستقر بمثل  
 في ذواته ضرورة باذاته ما هو بالقياس اليه وهو سقراط او هذا الذي هو سقراط  
 هناك ذوات الراسخ ايها فان بعض الامور التي ذكرت قد كانت في ذواتها من  
 الكيفية ايها مثل الملكة فانها كيفية وقد قيلت بالقياس الى غيرها في اعطاء النسبة  
 وكلت امور اخرى مقولتان اخرى فالاشبهة لا يمنع من ان يكون هيهات امور  
 باب الجواهر وغيره داخل في المضاف لهذا الحد في حد المقولة والاشبهة في  
 حد واحد امور مقولتان شئ في ان لم يكن حد لها بل انما هو حد مجتبى عن غيرها  
 مقولتين هيهات في غيرها فانه لا يجوز ان يكون من الامور التي جنبها الجواهر هيهات  
 غير الجواهر فيمكن ان يتامل هذا الحد ويبدل ذلك خلافا ان وقع فيه والاشبهة  
 الشئ لهذا هو ان الامور التي من المضاف هو التي او جواهرها انما هي انها مضافة  
 وهذا نادر كما يصح لكن بعض الناس يظنون ان هذا بعينه هو الحد الاول وتعلم  
 انه ليس هو الاول عن طريقه لو كان هو الاول لكان بالاول عن غيره خصوصا  
 والاول على المعنى الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا الشئ  
 وان دل كالاتي بذلك الوضوح وبعضهم يظن ان فيه بيان الدور وهو انه  
 اخذ المضاف جزوا حد نفسه والمتعلقون بهذا البيان قد اجمعت في  
 حل هذا الشك وقد فرغ بعضهم الحل الا انه قد فرغ من ذهبها باسيرا  
 ولكنها نقول ان من استثما ما يكون جنبه اشبه عند الجواهر فيكون الالزام  
 الوضع الاول موضوعا للجنس ولما هو عنده كالجنس ان الخواص هي ان

منه في ذواته فيكون من غير الراسخ فيكون هو  
 بالقياس الى الراسخ فيكون هو الراسخ بالقياس الى  
 المضاف فيكون هو الراسخ بالقياس الى

ولا هو حد لها بل مجتبى

هو ايضا مضافة

بدل في

من غير ان يتخذ او معنى هو كما النوعي فيقولون اسم الجنس الميلا من نوعه فيقولون  
 هذا كثر العني انك تتخذ امور افضل اليها اسم احرف عن ذلك الوضوح الاول فيقولون  
 او انا البر ورجحان العادة بنقل الاسم عن الجنس الى النوع امثلة كثيرة من جملتها  
 ان الجمهو قد كانوا يرون كل شئ بنوعه فهو اما متنع واما غير متنع وجعلوا اليه  
 مراد فاو كالمراد فيقولون غير المتنع فقالوا ان كل موجودا اما متنع واما لا  
 فصل الخواص من الجنس يتنع الوجود بعد البعض اجزى وجوده وبعضه غير اجزى  
 وكلها مشتركان في انه غير متنع وفي انه يمكن بهذا المعنى غير المتنع في  
 في الامور باليس بواجب الوجود ولا متنع وما لا يتنع وجوده ولا عدمه فيكون وجوده  
 وعدمه مخصوصه باسم الممكن وحيث هو غير ضروري واخره الواجب لانه هذا  
 الوضع الثاني ويقولون اسم ما هو كالجنس الى ما هو النوع وكل ما فيهم الخواص المضاف  
 فان اسم المضاف كان مقولا في الوضع الاول عند الفلاسفة على المعنى المذكور  
 وهو انه ما يؤتى مهيئة على الصفة المذكورة من غير اعتبار ان له وجودا غير الذات  
 ليس وجوده ذلك حتى كان الشئ اذا كان في الجواهر او في الكيفية ثم تحققت نسبة  
 فاعتبر من جهة نسبة كان من حيث هو كقول المهيئة بالقبول المعتبر كان  
 من المضاف له مهيئة مخصوصا ليقال بالقبول كان اذا كان الشئ ايضا  
 والابوة فكانت مهيئة مقولة بالقبول المعتبر وان لم يكن له وجودا غير مهيئة  
 اخرى كان ايضا من المضاف فكان المضاف يقع على العيين جميعا ونوعا يتخذ  
 لم يكن لهما جميعا اجزا ليس كل اجزا المضاف على قولين او على قولين او على قولين  
 مقول واحد فيقولون فانك قد عرفت هذا تحققت اذا كان كل معنى المضاف  
 الماخوذ في الحد هو هذا المعنى العام ومعنى المضاف الماخوذ هو المعنى الخاص كان الحد اذا كان

وتحقتة

المخصص فقال

المحقق فقال ان الممكن المحقق هو الذي يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون لا يكون  
 قوله مدخولا من جهة انه اخذ الشئ في بيان نفسه لانه لم يرد بالممكن الماخوذ في الحد  
 معنى الجنس الذي هو معنى غير متنع وكذا اذا قال ان المضاف المحقق في قوله على انه احد  
 هو الذي مهيئة ووجوده ان مضاف عن انه الذي في قوله ومهيئة هو مقول  
 المهيئة بالقبول ليس له وجود غير له يمكن اخذ الحد في حده او المراد في راسه فيكون  
 هذا من جملة المخصصات التي انما يتخصص بالخاص شرط التجريد بطبيعة عامها فانه اذا  
 كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحه لان يلحق بها معنى ان لا يكون  
 ليس يحيا احدها وكانت اذا لحي بها شرط وجود ذلك المعنى تخصصت بها فكانت  
 اذا لحي بها شرط عدم ذلك المعنى تخصصت في لسانه عن الجنس مهيئة بها والنوع  
 والنوع المحققين بل الخاص العام فاذا كان هذا المضاف الذي هو المقولة هو هذا  
 المحقق ليس لا يكون مضافا بالمعنى الذي للمقولة اذ ليس يكون وجوده انه مضافا  
 فقط بل له وجود اخر قد لحقه هذا المعنى وكذا العلم فانه صورة وكيفية متفرقة في  
 النفس لكهما بازمها اضافة ما لهما وجود خاص من حيث هو صورة في النفس كذا  
 المضعف فانه يكون عددا وكذا هو من له نسبة ولكن لسانا ليس مثل ويقول  
 انكم قد منعتم ان يكون المثنى اسما للاعراف البسيطة مقولة كالا يفيض معناه  
 شئ في مباحث من غير زيادة ثم لا شك في انه يجب ان يكون المضاف بالمعنى الاول  
 يفهم من ذاته شئ في وازا فذ من غير تخصص لا شك على ذلك لاصول انه اذا كان  
 عليه هذا القبول لم يمكن ان يكون مقولة او نوعا من المقولة ثم المضاف الذي جعلوا  
 مقولة فهو لهما شئ في وازا فذ لانه شئ مقول مهيئة بالقبول المعتبر وان  
 كل فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة فلا يكون

لغائل يقول انكم

بينهما فرق اما الشبهة فهو ان لا ينفك عن المضاف الذي هو المفعول ولا يمكن  
 بل ينعينه فلا يمكن ان نقول ان الروح الخاص الذي ليس به ما ليس بمقول لمضاف  
 هو انه شئ فان الشئ لا ينفك عنه اية ما لا يحصل له وجودا خاصا غير كونه مضافا  
 بل لوجود الخاص انما ينعني به وجوده اخص من الشبهة وجود امر جملة انما هو  
 الذي يخص الاشياء دون الامر المشترك لجميع المقولات فنقول فيجب ان لا ينفك  
 ولا سواء فان الشبهة المحولة على المضاف الحقيقي هي الشبهة التي تخصها  
 الذي للمضاف وجهه هو مضافا ما الشبهة المحولة على المعنى الاخر فان  
 تخصها وجود اخر فان الشئ في الاضافة اذا اخصت بشئ صارت كقول  
 او كذا او شيئا اخر واما الشبهة الاضافة فهي الاضافة في شئ ذي اضافة  
 يقضي له ان الشئ حقيقة غير الذي هو بها مضافا ولا كذا شئ الاضافة وان  
 قلنا ان المضاف الذي من المفعول هو الشئ الذي ليس وجوده الا في المفعول الذي  
 هو به مضاف فلسنا نعني به الوجود العام بل نحو من الوجود مخصوصا للعام  
 ليس هو التخصيص كونه اضافة فقط بل قد يخصه تخصيصا انه اضافة  
 الايض اية ليس تخصه عن الشبهة ان يخص شئ بان شئ ذو مضاف فقط  
 بل شئ له نسبة خاصة الى المضاف لانهم شئ بالفاعل الا ان المخصص ان يكون  
 في نفسه جوهر اجساميا فيكون الفرقان احد الشئ يتقوم بان يكون المصنف  
 بالفتن وان يخصه قيل ذلك ولا يخصه غيره وهو المفعول والاخر في شئ  
 يتقوم بوجود خاص وحقيقة خاصة بلحقها الاضافة وليس يقبل الاضافة وهذا  
 هو الذي ليس بمفعول ولا اجل هذا الفرقان ما كان احدهما مقولة ولا يمكن الاخر  
 مقولة ولا جارا بجرها الا يخرج ان شئ له اضافة فقد اخذ هذا الشك فاذا

كان

كان المضاف لا وجود له الا انه مضاف فيلزم ان يكون اذا حصل احد طرفيه  
 كان الاخر محصلا لاسببه حتى اذا قلت ضعف مط من غير تحصيل مثل لك  
 بازانة نصف من غير تحصيل واذا قلت ضعف هو اربعة مثل لك بازانة نصف هو  
 اثنان وهو لنا يحصل معنا اللفظ بغير منه ومعان ويجوز ان يقدّم قبل بيان ذلك  
 مقدّمه فنقول ان المضاف ليس له وجود منفرد بل وجوده ان يكون امرا  
 لاحقا للاشياء وتخصيصه بتخصيص هذا المفعول والتخصيص اية وليس ان يتفق  
 في اية اشياء بل يتخصص بالاضافة فيكون جوهره اية بتخصيصه  
 عرضا للمضاف من جوهره اية في هذا المفعول ليعلم على وجهه  
 احدهما ان يوجد المفعول والاضافة معا فذلك ليس المقولة بل هو مركب من  
 ومقولة والاخر ان يوجد الاضافة مقرونا بها نحو في ذلك المفعول الخاص العقلي  
 ويؤخذ ان جميعا كعارض واحد للمفعول وهذا هو نوع الاضافة وتخصيصها  
 المشابهة مثلا موافقة في الكيفية والموافقة في الكيفية غير الكيفية الموافقة في الكيف  
 الموافقة ليس هو اضافة بل شئ اذا اضافة واما الموافقة منسوبة الى الكيفية فهي  
 نوع من المضاف ومثل المساواة التي هي موافقة في الكيفية والمماثلة التي هي موافقة  
 في النوع فاذا كان التحصيل في المضاف انما يمكن حيث يكون المضاف اياها  
 محصل فتكون اضافة ما خوزه فلعني اعم اذ لا بد من معنى يعرض له والابه  
 الاضافة ثم اذا تحصل فاما يتحصل اعمه يتحصل للمعنى لو كان المعنى جماله  
 كانت الاضافة بجالها واذا كان المضاف قد تحصل فليس تحصيله بازاء الامر  
 الذي كان اذ هو كما كان ولا ومثال ذلك اذا اذ هذا اذ اضعف اعمه باعلى  
 الاطلاق فهو بازاء النصف العمدي على الاطلاق فاذا حصل العمدي الذي هو

اللفظ

حق صار الضمفة محصلة فلا يشيخ بالآخر على حاله فان اطلاق ذلك الجانب  
 الضمفة كان مما يكون بازاء اطلاق هذا الجانب عن الضمفة غير محصلة فاذا  
 نحصل فيهن من ذلك ان الاخر ايقم قد تحصل فان اذا نحصل الشيء الذي هو <sup>لضبط</sup>  
 لا محلة الشيء الذي هذا صفة فلا يس يجوز ان يكون كشيء ضعفا لكل شيء من حيث  
 ضعف محصل في المضافين عرف في التحصيل في الاخر في ان كان التحصيل في  
 عليه من حيث يتحصل بها الاضافة بل من حيث يتحصل بها الموضوع وترك الاضافة  
 بحالها فان المقابل لا يتحصل ذلك لان طبيعة الاضافة لم تحصل الا بوجوهها ليس  
 اذا كانت الاضافة لا تتصل الا بموضوعها بحيث يكون كما نحصل موضوعها  
 الاضافة ومثال هذا انه اذا كانت الراسية اضافة عارضة لعضو وكان قباها  
 التي في الراس فيحصل هذا العضو حيث هو جوهه فكان هذا الراس في حصول  
 جوهه ولم يدخل التحصيل اضافة لم يلزم ان يكون اذا عرف هذا الراس حيث  
 هو هذا الجوهه محصلا ان يعرف من ذلك انه راس لان الراسية تركت بحالها  
 ولم يحصل من حيث العقل بل من حيث المحس فلم يلزم ان يكون للعقل سبيل الى  
 تحصيل الثاني اذ لم تحصل له الاول والحكم سبيل الى ذلك الثاني غير حاضر  
 المحس بسبب اول حاضر عند المحس فلو اجتمع في حصول للعقل تحصيل هذا الجوهه  
 وحيث ان يحصل له بعوارضه ومن عوارضه كونه من بدن زيد في شخص  
 بالعقل في الراس فهذا حكم مافيه موضوع واصله فانما اذا كان المضاف  
 الاضافة فلا يتحصل احد الطرفين لا يتحصل الاخر لانه لا يوجد احد الطرفين  
 المضاف يحصل من هذا ان كل معنى في المضاف اذا نحصل في عارض التحصيل يلزم ان  
 يتحصل مقابل فان الاضافة لاحقة له وله وجود خاص وليس يلزم من هذا ان يكون

بما يكون

محصلة

لموضوعها

كلما يلحق

كلما يلحق فانه زول وجوه خاص في لا يتحصل يتحصل مقابل بل في يتحصل اذا كان التحصيل  
 عقلا واما الاضافة فنفسها فانها يتحصل العقل مع تحصيل موضوعها فتتحصل ايضا  
 يتحصل موضوعها ما يوقعها من الاضافة بل يتوجهها بل يتصرفها او يتصرفها فان جعل احد  
 نوعها وان حفظ حدها والحيزه عارضه غير انما لو لم يكن ذلك لم يعد ان يحفظ ذلك  
 الطبيعة من الاضافة لم يتوجه بل يتصرف بما صنفه كقوة الرجل العادل وقوة الرجل الجارفا  
 يتلغان في الحواك لكن خارج عن المهية فان الرجل العادل لو توهمه غير عاد للرجل  
 بذلك المعنى الذي هو القوة فاما المساواة فانك اذا توهمت بدل الكثير فيها كقوتها  
 لحد المساواة وجوده ولو تفرق الاضافة بينهما موجودة واما الشخصية فكقوة هذا  
 وقوة ذلك بل كالجوار الذي لكل واحد من اجارين فيجب يعلم ان ما يقوون من  
 الاضافة في مثال هذا وانها علاقة واحدة بالعدد موجودة لهما جميعا هو قول  
 مغفل بل لكل واحد منهما موضوع الاضافة الى الاخر ليست هي العدد اضافة الاخر اليه بل  
 كان نوعها واحدا لجوار هذا لذلك وجود ذلك لهذا واما كما انما تتلغين بالنوع مثلا  
 والبنوة وكنت الماسة فان كل واحد من الشبثين بوصف بانتماس ذلك الاخر فنية ماسة  
 لذلك نسبة تلك الماسة اليه نفسه هي ايضا فية والى الاخر هي ايضا والى العقل اليه  
 كذلك لانها فية وكنت الاخر بانتماس للاول بانتماس فية للاخر فنية تلك الماسة التي  
 الاخر بانتماس الى الاخر نسبة ايضا فية والى الاول نسبة ايضا فية لانه لا يمتس  
 احدهما الاخر بانتماس يكون في ذلك الاخر بانتماس بانتماس فية لنفسه ذلك الاخر لانه  
 الماسة بل من حيث العلاقة تنفقان اتفاق الشخصية في الامور العامة فليكن هذا كافيا  
 في بيان المضافات تمت المقالة الرابعة من الفن الثاني من جملة المنطق والمجد والحمد لله رب العالمين  
 في تعريف الكيفية وانما الاخر

في تعريف الكيفية وانما الاخر

واما الكيفية فقد جرت العادة بان يعرف تخمين من التريف لحدتهما ان كان الكيفية  
 مابه يقال على الاشتغال بها كقوله في الاخوان ان الكيفية ما يقال للاشياء انما  
 وغير شبيهة فلينظر في حال هذين التريفين انهما هل يفيداننا معنى متصفا فنقول  
 اما اذا كان هذا التريف على سبيل الاحالة على المعارف فما جرى عادة التل في السؤال  
 بلقظ كيف الجوابه اذا سئل كيف فغيره عن محض مقوله واحد وذلك ان الجواب قد  
 يسئلون كيف يد ويوقعون ان يجاب انه قائم او فاعده فيكون الجواب في الواقع  
 مقولا الوضع ويسئلون انهم يقولون كيف ايت عبدا فمعنى هذا ان التعاريف يجب  
 فيق رايته ما شبا او عاربا او رايته بحجر او بصفر او غير ذلك ولا يفتشون في بلاد العرب  
 والعجم ان يقولوا رايته في كذا رايته في كذا وطيب او فوف سرير او امثال هذا حتى يكون  
 عندهم كيفيات احوال الناس فالعارف ليس يفحصنا من ذلك على شئ بل يعرف الذهن  
 الى تحيل الكيفية الداخلة في المقولة بل كما انهم يقولون حال الذي ليس حاله في المقولة  
 فلفظ بل لجميع الصفا وان كانت كليات فلا يفتشون ان يقولوا كيفية لغيرها فانها جميع  
 ما ليسونه كيفية على هذا الوجه هو داخل في هذه المقولة فالوضع ايضا داخل في هذه المقولة  
 ثم لا يبعد عن تخمين ان يستقبل كلامي في واحد من هؤلاء المرشحين فنقول اما الوضع فهو  
 مرجح يصلح ان يكون جوابا عن سؤال كيف فهو كيفية ومرجح هو حال الجوهري  
 كما هو وضع فان قال ذلك لم نضا بقدر ان يقول ان هذا لا يمكن ولم نواخذ  
 بما سلف قوله ولكننا نوجب عليه ان يحيل الوضع في عام الكيفية فان الجملة التي هي  
 وضع لا تجعله بحيث لا يصلح ان يكون جوابا عن سؤال كيف شئ بل عينا لذاته  
 يكون هذا كما عباد بن متباينين يصيرها الشئ في مقولتين بل باعتبار ان  
 في على الاخر وهو عام منه واذا كان عام مقولة فالاحص يدخل فيه فلا يكون احص مقولة

او عاربا  
 رايته

المرشحين  
 بدل المتخمين  
 انهم  
 لا يكون  
 كذا

فهم اراسه

فيها اراسه فان لم يلفظ في هذا الى المعارف العام بل ان يفتحه وقع عليه اصطلاح خاص  
 فالجرح ان يكون الدال بهذا اللفظ على اداة يكون قد عرفنا ما يريد به بالوضع  
 ولم يكتفى الى هذا الوقت ان افهم من هذا الرسم حقيقة هذا المقولة ولا بعد ان  
 غيره فذم ذلك ويكون الناويل واستقوله بعد وكلما كان في الشئ في الشئ  
 فان الشئ يستعمل استعمالا عاما ولا يستعمل استعمالا خاصا واما الاستعمال المعاني فلا  
 يخص بالمعنى الذي يرد في هذه المقولة بل قد يقولون ان تعود فلان شئ يقولون  
 وان احترق القطر شئ باحترق وهو ليس ان بل لا يمنع عن القول بل ان طول  
 زيد شئ بطول عمره فلا احد المعارف انما في الشئ لا ما به في السؤال كيف  
 فان قال قائل انه في بعضها مستعار وفي بعضها حقيقي فليست له انهم اذا قالوا شئ في  
 الطول روا انهم يستعمرون لكنهم اذا قالوا فهو شئ يقولون لم يدعوا الى انهم استعملوا  
 شئ وطعا اذا قالوا احترق شئ باحترق بل قالوا ذلك وهم محققون وليس يمكن  
 ان بل ليس لكم ذلك بل انما يكون ذلك اللفظ مستعارا في شئ وحقيقيا في شئ  
 بحيث انهم فان اللفظ لا يستحق شيئا من ذلك في نفسه بل انما يكون ذلك اللفظ  
 والمعارف في المستعمرون يقول القائل ذلك وعند القائل انه لفظ غير استعماله  
 لمشكلة ومثله فاما حيث يكون عند القائل ذلك بل يكون قوله ان احترق شئ  
 باحترق كقول ان حجارة شبيهة بحجارة فلا يكون لنا من هذا التعاريف سبيل الى معرفة  
 ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالة حقيقة ومع هذا فان من يدعي في لفظ ما اشتراكا  
 واستعارة فليعلم ان بعض على المعنى المصوب في الوضع الذي يستعمله وخصوصا اذا كان  
 ظاهر الخطيب بعد اعزاز ان يمتدح السامع معناه المصوب تميزه لو قال عين الماء عين الشمس  
 وعن البصريين ان يكون قد اعطينا معنى الشئ حين يجاطب به استعمالها وقطعا

ما فهموا من لفظ الشبهة اصطلاح الخاص في ما ينصون عليه هو ان يقولوا اننا  
 بلوا في وضع الكيفية فان كان قولنا ان الكيف هو ما في له شبيهة لفظ النقل في نقل  
 عند الجهور وكان تفضيل النقل هو الذي معناه الوافي في الكيف فلا شك ان الكيف  
 يجب ان يكون اعرف من المواقف في الكيف فكون من قال ان الشبه هو المواقف في الكيف  
 فدعنا الشبه بالكيف هو يريد ان يعرف الكيف بالشبه فلا يستفيد المعلم من هذا التباين  
 شيئا انما يمكن ههنا حيلة واحدة وذلك ان يكون الكيف وقابل للشبه في المواقف  
 متماخلفين ثم اذا فصلنا هذه المقولتين عرفنا ما جعلنا مخالفا للكيف واستثنينا  
 بقرنا المنفرد الكيف طويلا في قول الكيف ليس تلك الاخرى ما في به  
 المشاهدة باليس تلك حيزه فيقولون ان مواده في المواقف يكون ههنا وغيره في  
 وهو ان يحصل حقيقة الموضع الشبه ان الكيف هو نفسه ما يقتصر على نفسه حال اذا  
 كان الوصف ما يحج الى اعتبار اخر غير نفسه غير الخلفي يقال ان الكيف هو كذا قد  
 علم عن الواجب ان السائل اذا اراد ان يجيز عن امر في نفسه قال الكيف هو نفسه  
 امر يكون له غيره في نفسه فيكون يكون الوضع غير ذلك من المقولات انما صلح ان في  
 له كلف ما بال نقل والوضع الثاني واما بالنوع فلذلك صار يصلح ان يجازي به في  
 ثم نقر هذا النوع واسم هذا الجهور كالا صوفان الوضع ليس هو تصور الجوارح  
 او غيرها خارجة عنه ثم تصور له وضع فالوضع مخالف للمعنى الذي يكون الشيء بنفسه  
 الذي يجري ان يكون الجوت كلف مقصودا على هذا وان كان قد بينا ان قولنا ان  
 تكون قد بعدنا في بيم التعارف الى نوع من النظر والاستدلال واما الكيف فان التعريف  
 يشبه ان يدعى على ان يعرفه في جواب الكيف الشيء وان اجيبه فانما هو مجاز فانما  
 كلت فذكر معنى السؤال كلف كلفه من الكيفية فان اسم الكيفية مشتق  
 من الكيف

١ واستثنياه هو

٢ بتصور الشيء ما في

ان الكيف هو  
 الجوت كلف كلفه من الكيفية فان اسم الكيفية مشتق من الكيف

من اسم الكيف المشتق من اقوال اعرف من المشتق له وهذا من قبل المشتق في الحال  
 من اسم ذي الحال ليس من قبل المشتق فيه اسم ذي الحال من اسم الحال اعني كاشفنا  
 اسم الضارب الضرب اليه فان الكيف نفسه كاشفنا السؤال والجواب من حيث  
 اشهر الكيفية اذا كان السبيل اليه المحسوس لا يميز الكيفية منفردة بل يباينها والواقع  
 المتكيفة بما ومع المقدار الذي يلحقها بشبهه لا واحد غير مفصل ثم من بعد يحصل على  
 هذا فاعتبر الشبه على انه يشبه نفسه غير حاجته الى اعتبار امر غيره فليكن هذا قد  
 ما نقول في امر هذا التعريف في نظر لان ان الكيفية هي كاشفة في الموضوعها الا  
 بوجه يفيد به ولا تقتضيه يصلح تصور ههنا من غير ان يجمع فيها التناقض للشبه يكون  
 الى غير تلك الهيئة وهذا الضرب من البيان مغلو بان يثبت شي في نفسه بل هو  
 وقد قال قوم ان الكيفية هي التي تتخبر فيها الجوهر وتكون انهم قد اتوا ببيان ذلك عليهم  
 ان استعمال لفظ الرسم ههنا يشبه ان يكون استعماله جازيا لا يحق معنى ان حقيق  
 فليس يجب التعارف في استعمال هذا اللفظ بل لا يقرون به من خارج هذا اللفظ بل  
 مغالطه اشد بعد ان البيان من لفظ الكيفية وكل لهم بيان ان يشبهه فلفظ الا  
 ان الكيفية كلف تنضم الى الامور الاربعة التي جعلت انواعا لها فنقول الكيفية  
 تنح اما ان تكون بحيث تصد عنها افعال على نحو التشبيه الاحالة او لا تكون الذي  
 يفعل فعله على سبيل التشبيه الاحالة فهو كما يحصل به حاد والسواد يلقي شبة في  
 العين وهو مثال ذلك ان نقل فان فعله جسم التحريك وليس فعله الذي لا يكون اما  
 ان يكون متعلقا بالكم من حيث هو كم ولا يكون والذي لا يكون متعلقا بالكم  
 ان يكون للجسام من حيث هي اجسام طبيعية ففعلها لا يكون بل يكون لها من حيث  
 هي ذات النفس ويكون للنفس فاني بل يتم ما بينهما افعال وانفعالها هي

ما يحصل مع

ان الكيف هو  
 الجوت كلف كلفه من الكيفية فان اسم الكيفية مشتق من الكيف

ذوات النفس هي التي تسمى كليات انفعالية وانفعالاتها التي تتعلق بالكم في الاشياء  
 وغيرها والتي للاجسام من حيث هي اجسام طبيعية فهو القوة الفعلية والانفعالات  
 والتي يخص بذوات النفس هي التي تسمى ملكا وحالا او لغوا ان الكيفية اما ان تكون  
 متعلقة بوجود النفس ولا تكون والتي لا تكون فاما ان تتعلق بالكمية لا تكون  
 والتي لا تتعلق اما ان تكون صويتها انما استعدادا واما ان يكون هو صويتها انما  
 وان عرض لها ان يكون استعدادا وقد يكتسب ان يتناول في ذلك صفة من الصفة  
 تؤدي الى هذا العرض لولا ان الكيفية التي في العدم كان محسوسا ان لغوا او لا يغفل  
 على طرف التشبيه ما يتعلق بالاجسام ثم نعم فنقول اما من حيث كلياتها ومن حيث صفة  
 واما من حيث طبيعتها فمن حيث هي طبيعية ثم نعم الصفة وتلك كانت هذه الصفة اوضح  
 ما خذ الكون الفردي والزوجية وما اشبهها يخرج عن ذلك فان لم يدخل ذلك  
 كليات هذه المقولة وكانت الكليات ابرز الجواهر الجسمانية فيجب ان يقسم على  
 نحو ما قلنا واما انواع القسمة المشهورة فيها فاولها ان الكيفية اما طبيعية واما مقسمة  
 ثم ضرورية الطبيعية هي المتولدة بالطبع من داخل الموحدة دائما في الشيء الذي يوجد  
 والمقتناة هي التي قامها من خارج ويمكن اطرافها ولكن من المقسمة الملكة والاحوال  
 واما الطبيعية فهنا بالقوة ومنها بالفعل والتي هي بالقوة هي الكيفية التي يقال سببها انما  
 وفيما كان الشيء لا يشبه التي هي بالفعل فيها ما يتعدى الى العدم وهي الانفعالات والكليات  
 الانفعالية ومنها ما يظهر من خارج وهي الاشكال والصورتايم فان لم تقسم انما للكيفية  
 فانهم يقولون ان الكيفية اما ان يظهر في النفس اما في البدن والذي يظهر في النفس انما يظهر  
 في النفس الناطقة واما في غير الناطقة والتي في الناطقة اما عسيرة الانحلال كالملكوت  
 سهلة الانحلال كالحال والتي في غير الناطقة اما في القوة المنفصلة واما في القوة القا  
 والذي

والذي في القوة الفاعلة فانه الصنف الثالث من انواع الكيفية اعني قوة ولا قوة واما  
 الذي في القوة المنفصلة فانه الصنف الثالث من انواع الكيفية اعني الانفعال الكيفية  
 الانفعالية وما يظهر في البدن فاما في عمق فانه الصنف الثالث من انواع الكيفية ثم انها  
 ان كانت غير ثابتة كانت فعلا والذي عجز في ظاهر البدن فانه الشكل والخطية فالاول  
 والشكل يتم المنقسم غير المنقسم واما الخطية فانها تخص المنقسم قد قسموا ذلك في  
 اقسام من الوجوه من القسمة تشبيهه في تعقب الرجوع التي قسم قورنبا  
 الكيفية الى انواعها الاربعة في بيان شامل الحال فيما تكلموه من القسمين ليكون ذلك من  
 ذلك سهل الى فصل القسمة فيما يطرق عليك من وجوه قسمتها فنقول ان هذه من القسمة  
 كلها غير متساوية من كلف قبح التكلف اوضح كبر اجدا ما تكلفها اما القسمة الاولى في قسمها  
 ان يكون سوادا فربما ياتي في نوع سوادية لسواد مقبول يكتب به من ذلك ان  
 تكون الملكة والحال الانواع واحدا من جملة ما خرج بالقسمة فيكون نوعا ثابتا هو نوع  
 بعض ما خرج من القسمة على نحو ما قال الفاسم فيها الملكة والحال وعلى ان هذا القول  
 بوجوب ان تكون الملكة والحال قسما اخرى اذا عدت الملكة والحال وجوب بقية معها  
 فيزهدا لاقتساما على الاربعة ومنها ما تكون بالقوة ومنها ما تكون بالفعل ان عني بذلك  
 هيئة الصالح للمصاحفة وهيئة المصححة والمرامية هي في ظاهر الكيفية للمصاحفة  
 نفسها لا الصحة نفسها الا المرخص ففسر ذلك تعبير ردي جيدا فانه لو قال انهما اما قوة  
 ومنها ما هو فعل حاصل كان له وجه بعيد وان تعدد ذلك كان الشيء بالقوة هو الشيء الذي  
 ليس موجودا ويصح ان يكون موجودا فان كان الذي هو بالقوة هو المصححة لا الصحة  
 ويكون هذا النوع هو المصححة بالقوة فيكون من انواع الكيفية ما هي مصححة  
 فان عني بهذا اللفظ ليس المصححة تكون في نفسها بالقوة في وجوهها بل انها

الرجوع مع

بالقوة شيئاً اخر فيكون قد جعل المعطية صفة بالقوة فيكون الشيء الذي هو القوة صفة <sup>المعطية</sup>  
 فليس المعطية صفة ولا شيئاً من الاعراض فليس لها في انفسها شيء مشترك وان  
 بين عامي القوة المعطية بل الصفة التي بالقوة حتى تكون الصفة اذا كانت صفة معدة <sup>حازا</sup>  
 وجوهها كانت من نوع واحد بالصفات بالفعال كانت من نوع فبكون العدة ككيفية <sup>قوة</sup>  
 ومع ذلك فقد تضاعف تنوع الكيفية اذ كل واحد من الانواع قد يكون بالقوة ايضاً  
 فعلاً هذروان لم يمين ما قلناه ولكن عني ان ذلك الشيء اما ان يكون قوة واما ان  
 يكون فعلاً وعني بالقوة الشيء الذي يقابل الفعل الذي هو كالمفعول الذي <sup>التأثير</sup>  
 او ما اشبهه بمقابل ذلك الفعل هو الاستعداد لا مراد حتى يكون لنفسه الى قوة وفعل  
 وجه فيجاء الى شيء ان ينظر هل هذه التي تسميها فعلاً ليست في انفسها قوى في شيء ان  
 تكون الحرارة قوة ان استعدادها نحو ما وكل الباردة وكلها لاوان والمد والقيث والرياح  
 فان الشيء في الرأفة استعداداً بؤثر تأثيراً اما وقد استعد بعض هذه الكيفيات لافعالها  
 كالطوبى او على نفعها كما السوسنة لان يقول فان لال الحرارة في ذاتها المراد اما <sup>تعد</sup>  
 لان بؤثر بها فهي معنى لازم للحرارة لان الحرارة في طبيعتها ككيفية فاما الاستعداد فاما  
 بغيرها من حيث يصلح ان يكون مقولاً بالقبول للشيء او بالنسبة اليه كما الذي <sup>منها</sup>  
 فيه ففقد الاستعداد الذي يكون للجواهر كشيء بغيره كما الاستعداد فان قبل هذا  
 ان يكون هذا الطب اوسع مما قاله بل يلزمهم ان يجعلوا هذه الاستعداد التي الحرارة  
 وغيرها من الطب ككيفية فتكون كبقيا عارضة للحرارة ولغيرها وهذا ليس فيهم <sup>والمشقة</sup>  
 ان الحرارة عرض لها ككيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقولة عليها ايضا استعداد  
 به ولا هذا ما يصلح ان يقر ويعتقد فان طبيوا انفسهم فائمين ان كلامنا استعداد  
 للجواهر في ذاتها وجواب تكون المحيطة استعداد الصفة في الجسم <sup>العرض</sup>  
 في صفة

استعداد

فيه وصحاحية فان لا يبرى عن استعداد الصفة وان جعلوا استعداداً بحال غير  
 صاروا الى الصواب لكن قولهم وعبارةهم لا يشبه الخ لالتلا بتكلف وتقسيم <sup>تقسيم</sup>  
 اذ ان يقسموا هذه القسمة ومع ذلك ان الاخرى في نفس الشيء المقوم <sup>تكون</sup>  
 القوة والفعل في الشيء واحد ولم يفعلوا ذلك فليس كل ما جعلوه من باب الفعل <sup>مطلوب</sup>  
 لما جعلوه قوة ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة كالفعل على الازمة <sup>مطلوب</sup>  
 والقوة على قول العلم فانهم لم يجعلوا شيئاً من ذلك من باب القوة واما ما قالوا من كون  
 بعضها العرض وبعضها الظاهر فهو كذلك وذلك لانهم زكوا الكيفيات التي للاعداد وتركوا  
 الاستقامة والاعتناء التي هي كصفات الخط فان الخط ليس بجوهر لا جسم <sup>الاعتناء</sup>  
 ان الاستقامة والاعتناء اذا وجدوا في الخط فقد وجدوا في الجسم <sup>الاعتناء</sup>  
 شيء فيقول ذلك الشيء الاخر مستعملين لفظه في المشكلة فيلزمهم ح ان يكون <sup>مستعملاً</sup>  
 ومقوماً ان كانت فيه استقامة خط واعوجاجه واما ان الجسم موحى الخط فهو <sup>مستعملاً</sup>  
 الاعوجاج الذي لا عرض له لا يكون فيه فانه لا يوصف به ولا يشق له منه اسم <sup>مستعملاً</sup>  
 موجود في شيء منه هو في الذات وكل ليس استقامة والاعتناء موجودا <sup>مستعملاً</sup>  
 ظاهر الجسم الذي هو السطح وجوداً بالذات حتى يكون في الجسم وحده بالعرض <sup>مستعملاً</sup>  
 جميعاً بالعرض فلنستخرج في هذا ولنعمل قولهم موجود في الجواهر في ظاهره <sup>مستعملاً</sup>  
 وان لم يكن اولياً ثم نقول ان قولهم ان الاشكال موجودة في ظاهر الجسم <sup>مستعملاً</sup>  
 فان الاشكال المحسوس اما وجودها من حيث هي محسوسة ان يكون ارضية في الجسم <sup>مستعملاً</sup>  
 الشكل ان كان ما العاطب به حداً وحدوداً فاما محيط الخطوط بالسطح <sup>مستعملاً</sup>  
 ولتحقق ذلك اكثر فنقول ان هي صاعدة وادونها شيئاً اذ حد دلها <sup>مستعملاً</sup>  
 وهيها تلك الهيئة فاما الحد فليس لشكالاته بل هي طرفه لا يجوز ان <sup>مستعملاً</sup>

تقسيمها كما ان يكون استعدادها



منها انها في ظاهر المحمد ودرجتي يقال ان السطح في ظاهر الجسم وانحط في ظاهر السطح وذلك لان  
 الظاهر الذي في الظاهر ليس السطح غير ظاهر الجسم بل هو نفس ظاهر الجسم وانحط في ظاهر السطح بل  
 في السطح فان اعتدروا معتدروا وقالوا ان هذا الانسان قد تجوز في لفظه فكان ينبغي ان  
 يقول في لفظه فلان في لفظه وايضا وذلك لان القسم الاخر هو ان في العمق وليس فيها  
 انه عمق وليس في لفظه في عمق حتى يكون الشئ اما ظاهرا واما في العمق <sup>ظاهر</sup>  
 انه في العمق انه في لفظه العمق ثم مع ذلك فان الذي هو الظاهر لا يكون في  
 يكون لطافتهم من طرف الحان يقولون انه اذا دبروا في العمق العمق طلب منهم  
 لا سواها القسم فانه ان كان هذا المذهب في الشاويل صحيحا كان في ان بعض  
 كيفية الامساك وبعضها عن هذا مع واما ان عنوان الشئ المتحد فهو قد لا  
 كيفية واما ان عنوان الهيئة الحاصلة من المحمد فانما يكون منها في لفظها  
 موجودا في السطح وحده من الهيا اما اشكالا كالترسيم واما هيئة غير اشكالا  
 والتقيب والتغير اما الجسم من الاشكال فليس في السطح بل في ما يوجد  
 جملة المحمد وذات المحمد ودون المحمد ووجودها بالاشكال ليس في المحمد واما  
 من نسبتها الى المحمد وفلو كانت الكرية في نفس السطح لكانت تقريبا او فقيرا لا  
 كرية كما لو كانت الدائرة في نفس الخط لكانت مستديرة ونقوسا لا دائرة وكان  
 شكل الدائرة موضوعها السطح لانفس الخط كل شكل الكون موضوعها الجسم الظاهر  
 الذي هو السطح وان كان شكل الدائرة لا يتم الا بانقطاع الخط وكان شكل الكون  
 يتم لا بتقسيم السطح وهذه الاشكال وان كانت تحت المحمد وذات المحمد فليس  
 في المحمد وان كانت المحمد عللا لها فليس عللا لها في انفسها بل في غيرهما  
 واعلم ان المحمد في انفسها لا في انفسها موجبة الا في المحمد نفسه فانه الخط

٧ يوجد مع  
 ٩ نسبتها مع

جملته

نفاية

نفاية السطح الذي هو خطه على انه نفاية الجملته فهو موجوب بانها نفاية في جملته ونحو الصفرة  
 في الوضوء وليس موجوب في طرفه منه ولا في جزء منه واما اجزاء بالقوة فكل الشئ  
 الجسم هو صفة للجسم ليست موجبة في السطح الذي هو الطرف فقط ومع هذا فان  
 جعلوا هذا النوع شكلا ومختلفة فقط كما تسمع اذ كان المعلم الاول انما اورد من  
 في اول الامر لم يترك فقط وليس كات بل بالمتضمن جملته هذا الباب ليس كذا ليس  
 هذا الشكل فان قالوا ان كل جزء من اجزاء الجسم ظاهر بوصف تلك القوة  
 والكيفية التي من هذا الباب ليست كل في الشكل الذي في الشكل لا يوجد في الاجزاء  
 ما في ذلك ان كان يمكن ان يقول هذا اللفظ على وجهه يكون عبارة صحيحة فالله  
 احواله للعدول عنه واما اثباته ان كثيرا من النما التي ليست من باب الشكل انما يوجد  
 دون الاجزاء كقوة اليد على فعالها فانها غير موجبة الا في اجتماع الاجزاء الاله الا ان  
 يقول ان تلك ليست بقوة واحدة بل في قوى نظاهر على غير واحد فان قال هذا صححت  
 حال هيئة المصانع بحيث هو مصانع وكل هيئة قبول كثير من الامراض واما القسم الاخر  
 فان فاجتها ليست تحتها الى الاربعين بل يتجاوزها كما تدعى ثم يعين في هذا ان كثيرا  
 يقولون ان في النفس غير الناطقة فاما في القوة الفاعلة واما في القوة المنفصلة  
 ادرى ان هذا الرجل عن كرم صوابه هيب ذلك ان نوع القوة واللاقوة ليست  
 بالنفس فان الصلابة واللين من هذا القبيل اتفاقا وليست ما يتعلق بالنفس والنا  
 انا لو ساعنا فيها فجعلناها ما يتعلق بالنفس فالانفعال والانفعال كما مثل الحارة والبرودة  
 وغير ذلك جعلها في هذا القسم وليس من العوارض التي تتعلق بالنفس لطفة او غير  
 البتة ومن ذلك ان ليس جميع ما في القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية فان الهيئة  
 والاستعداد للانفعال ليست من باب في نفسها شئ وانهم فان المصنوع هو في القوة

نفاية السطح الذي هو خطه على انه نفاية الجملته فهو موجوب بانها نفاية في جملته ونحو الصفرة في الوضوء وليس موجوب في طرفه منه ولا في جزء منه واما اجزاء بالقوة فكل الشئ الجسم هو صفة للجسم ليست موجبة في السطح الذي هو الطرف فقط ومع هذا فان جعلوا هذا النوع شكلا ومختلفة فقط كما تسمع اذ كان المعلم الاول انما اورد من في اول الامر لم يترك فقط وليس كات بل بالمتضمن جملته هذا الباب ليس كذا ليس هذا الشكل فان قالوا ان كل جزء من اجزاء الجسم ظاهر بوصف تلك القوة والكيفية التي من هذا الباب ليست كل في الشكل الذي في الشكل لا يوجد في الاجزاء ما في ذلك ان كان يمكن ان يقول هذا اللفظ على وجهه يكون عبارة صحيحة فالله احواله للعدول عنه واما اثباته ان كثيرا من النما التي ليست من باب الشكل انما يوجد دون الاجزاء كقوة اليد على فعالها فانها غير موجبة الا في اجتماع الاجزاء الاله الا ان يقول ان تلك ليست بقوة واحدة بل في قوى نظاهر على غير واحد فان قال هذا صححت حال هيئة المصانع بحيث هو مصانع وكل هيئة قبول كثير من الامراض واما القسم الاخر فان فاجتها ليست تحتها الى الاربعين بل يتجاوزها كما تدعى ثم يعين في هذا ان كثيرا يقولون ان في النفس غير الناطقة فاما في القوة الفاعلة واما في القوة المنفصلة ادرى ان هذا الرجل عن كرم صوابه هيب ذلك ان نوع القوة واللاقوة ليست بالنفس فان الصلابة واللين من هذا القبيل اتفاقا وليست ما يتعلق بالنفس والنا انا لو ساعنا فيها فجعلناها ما يتعلق بالنفس فالانفعال والانفعال كما مثل الحارة والبرودة وغير ذلك جعلها في هذا القسم وليس من العوارض التي تتعلق بالنفس لطفة او غير البتة ومن ذلك ان ليس جميع ما في القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية فان الهيئة والاستعداد للانفعال ليست من باب في نفسها شئ وانهم فان المصنوع هو في القوة

التي لا تتفعل كان لا بد من القوة على الفعل فانه وان كان المصاحح بعض لان يكون قويا  
 على الفعل فذ لا تلامز له المصاححة اما المصحح فانها مصاحبة من حيث لا يتفعل من حيث  
 لا من حيث يفعل بها اتصال ايهم فان الاشياء التي جعلتها القوة لانفعالها وان كانت  
 انفعالها وانفعلت فليس كلهما من جملة القوى لانفعالها فان الحرارة والبرودة لا  
 القوة الفعالة من ان يحمل في القوة المنفصلة فان قال ان هذا محتمل بالانفعال  
 فذلك لا بد ان لا يحمل الا بالانفصال في المادة وايضا فان الاعتقاد ليس على  
 المقصود به معنى قسم اليه من القوتين بل ان ينسب اليها فان كل واحد من جنسين نسبة  
 الى قوة فاعلة ومنفصلة معا اذ لا واحد منهما يحمل الا عن سبب فاعل منفصل ثم من جهة  
 هذه النسبة زويده للنوع الثالث في القسمة مرتين والعجب من ان ينسب الى الماهية  
 ويدونه ومن اتى يحتاج الى المناقضة في تعريف حقيقة كل نوع  
 من انواع الكيفية وهو الحال والمملكة والقوة واللا قوة فليست بالنوع الموجب للتعريف  
 هذا النوع لا اسم له بل لاسم له اسمان بحكم اعتبارين فان الكيفية التي تعلق وتجرها  
 بالانفس منها ما يكون راسخا في التكيف بها وهو لا يزول ويعسر واليه وبالجملة لا  
 يسهل زواله ويسمى ملكة ومنها ما لا يكون راسخا بل يكون مذعنا للزوال سهل الا  
 فيسمى حلا ولا يظهر في تعاريف محصلي اهل الصناعة ان الحال ليس مقولا على الملكة  
 يكون الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوع من الكيفية وحتى يكون كل ملكة حلا ولا  
 حال الملكة بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس فان كان معرضا للزوال كان غير مستحكما فاذا  
 لم يسهل حلا بل ملكة وليس في الحال الملكة اذ في نوعين تحت جنس فان الملكة  
 بينهما ليس لاجل النسبة الى التغير و زمان التغير وهذا انفصال باعراض لا يفضل  
 في طبيعة الشيء ولا ايضاً يجازي يكون بين الحال الملكة انشائية كما بين الشخصين

ان يكون بينهما انشائية كما بين شخص واحد يجزيه ان يكون لقبه الرجل فانه ليس  
 يكون القسبي شخصاً غير الرجل في ذاته وان كان غير الاعتبار فالشيء الذي هو حال  
 كابداه تخلو وتصنع لو يستقر بعد النفس اذ امرن عليه انطباعا عايشة لانه  
 فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالاً ثم صار ملكة وليس بحال ومن الملكات العلوية  
 والفضائية ونعني بالفضائية الافعال المحمودة بل اليها النفسانية التي تصد عنها  
 المحمودة صفة راسمها كالطبعي من غير ان يحتاج الى رتبة واختيار مسانف يكون  
 بحيث اذا اردنا صداً واخذنا ذلك الاصل شق على اصحابها وعوقب عليهم في واجباتها  
 الى كلفه وهذا مثل خلق العدالة والعفة والذات بل ايهم التي هي ازيد اهما فانها  
 ملكات فان العاجز بالخلق يتعذر عليه التعفف عند التمكن فان فعل نادى فان  
 بفعل الفجور سهله عليه فحق نفسه هيته وطاعة غيره فعل معاصية تخوفه هذه ملكات  
 والعلوية ايضاً ملكات ليس اذا استحوى المعلم اصول الصناعة ومهيتها فلفظ بل وال  
 الواحد اذا اعتقد وعلم وتيقن به عشر والاربعين اليد باذنه عظيمة من امر الخيال  
 اخرى اما الحال فيسمى به ما كان من هذا الجنس سهلاً للزوال وهو لذة زوال الحرارة  
 العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المشقاة والمرض الحاد من المصاحح  
 وان كانت الحارة والبرودة ليس من هذا الجنس فانما اوردناها غشياً للملابس  
 ليس عندها اما الصحة والمرض اذا كانا سهلاً للزوال فهما من هذا القبيل من الحال  
 المحرور والجملة الغم والهم والظن والعقد الذي لم يتبره فاذا امتد اشق من الظن  
 الصحة او المرض مستحكما لا يزول بسهولة فهو من جملة الملكات وكلها هو ملكة ملكة  
 فقد كانت حالاً كانت تلك العيشة الى ان استحكمت حالها ولبس حال فانها كانت  
 ملكة فاعتلت حالها هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع لا ما فهم من ان الحال هو على

تعوقفت عليه

مردود

ان يكون

الذي هو اعم من الملكة ثم ان الملكة لا تصير عما تحتها كما لا يجوز بصير الحيوان الذي  
والحيوان الا شئت محذرة فوعا لا نزيد على طبيعة العام بعرض لا يفصل فان لا يفرق  
لان واضع هذه بين الاسمين قال ان الفرق بين الملكة والاطال ان هذه سهلة في ذلك  
الطراز ما نوا واضع محركات العام لا يجعل على الفصل ولا العز المقابل لعرض محض احدا  
ما تحته قد جعل المحبة اعم واسم كالابن والفرق بين الحيوان وبين الانسان وبين  
الحيوان والحيوان الصحيح الحيوان اعم او بعض الانسان اناطون والاخر صحيح على ان  
فليل الالتفات الى الهملا اسما ولا امسح ان يكون الجان الذي يخرج الى النار بل هو  
اللفظ وان يكون ما فالر واضع هذه التسمية من ان الملكة اعم هي حاله على ان  
فكانت حاله بل على انها في الحقيقة حاله او حيث قال ان الفرق بين حاله الملكة ان هذه  
سهلة معناه ان هذه قد تكون سهلة لكن ايقار على الترتيب ليعلم ان هذا في المنقول  
عنه هذه الالفاظ وهو ان الحال هي كيفية بعض الزوال والملكة كيفية واستمر اما  
الاخر من اجتناب الكيفية هي انواع الكيفية العامة فيجب ان يتصور على انه استعداد جسم  
كامل بخارج صحيح من الجمال القوة التي هي في المادة الاولى لا القوة الجواز فان  
كل انسان بالقوة صحيح ويرى ان كنهه الاستعداد حتى يصير هذه القوة التي هي  
الجواز الطبيعي افرغ من جهة احد طرفي التقبض فلا يكون في قوة الشيء ان يقبل  
او ان يصير غيره فقط كما كان بل ان يكون قد ترجح قبول الرغبت على قبول الصفة  
او ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع فالصحة حيز والمرضية والهبة المصادرة  
والهبة الانصرافية والصلابة المخرج منها ان لا يتغير اللين المخرج منها ان يتغير  
من هذا البلب لكن بهذا الوضع شكوك وذلك ان الامور التي يدخل فيها  
توجد ثلثة امور استعداد شديد على ان يتفعل كالمراضية واستعداد شديد  
ان يتفعل

على ان يتفعل كالمصراعية واستعداد شديد على ان يتفعل ولا على ان يتفعل بل على ان  
لا يتفعل كالمصراعية والصلابة في قول القوة على هذه الثلاثة فرب من ان يكون  
على سبيل اشتراك الاسم وان يجمع في معنى واحد كما في غير مكلفا وانهم لم يتفكر  
ان يتفكر في انه هل المصاعبة في هذا البلب اخلا من حيث لا يتفكر او من حيث لا يتفكر  
غيره فان كان من حيث لا يتفكر تكون المؤنة في الشك خفيفة ويكون هذا الجرح  
ناكدا حاد في ما على القوة الانفعالية في ان يتفعل وفي ان لا يتفعل لكنه غير ان يضع  
استعداده من حيث يتحرك غيره من الامور لا يصلح ان يوجد الاحتكاك الاخرى  
يصعب ان كان من حيث يتفكر فان الشبهة الاولى باكد وكان قد تضمنها وان يتفكر  
بالقوة المصراعية القوة الاولى المحركة النفسانية التي هو جرح لا يقبل الاشد والاضعف  
بل هذه كمال تلك القوة من جهة مواد الاعضاء ونسبها البرية شدة الذكاء  
والفهم الى المنفصل الناطقة فقولا الان ان المصاعبة يحاك بعد انهما متعلقة بتلك  
امور في البدن وامر في القوة المحركة وامر في القوة الدركية اما ما يتعلق بالقوة  
الدركية فهي معرفة ما صنعته بحيل المصاعبة كغير صناعة الرقص والضرب بالعود  
وبالجملة هو صنف من اصناف المعرفة بكيفية افعال تتعلق بالحركة وبما يلبس الهبة  
قارة الوجوه في موضوع غير صناعة البناء والكتابة واما ما يتعلق بالقوة المحركة  
فهو ملكة يحس بها تحريك العضل على ادراك الغرض في المصاعبة فاما ان ما كان  
ان تضعفنا واما ملكة ان نتكنا وليسنا ولا واحدة منهما من الامور الهبة الصفة  
واما الثالث هو الباقي فهو امر يتغير وهو كون الاعضاء في خلفتها الطبيعية  
بحيث يعسر عطفها ونقلها فهذا هو من هذا البلب وهو جرح من اجز المصاعبة  
المصاعبة في الخلق الطبيعية وهو غير معنى القوة المحركة لان ما يجرى للقوة المحركة

ان يتفعل

بالجملة للقوى النفسانية فهو من البطل الأوسع أنواع الكيفية فقد نزل هذه الشبهة  
 ونظر ان هذا الجنس هو استكمال استعداد احد طرفيها على القوة التي هي في الجواز حتى  
 شد بها الاستعداد لوجه ما اذا وجد كان النفع لا بالفعل كما المرصبة او شدة الاستعداد  
 لان لا يوجد فيه وهذا كالمصاحفة وبالجملة فان هذه القوة اما ان يكون كالتعداد  
 عن الجملة الطبيعية الملازمة وهو الاقوة واما ان يكون لا يتغير عنها وهي القوة الطبيعية  
 في ايراد الشكوك في النوع المنسوب الى القوة والاقوة لكن العادة  
 قد جرت على خلاف افئناه وذلك لانه قد صرح في التعليم الاو بان القوى انما هي  
 بحسب الفعل بسهولة كما المصراعى لا يتفعل بسهولة كما الصلح الاقوى هو الذي ليس  
 قوة على ان لا يتفعل كما المرعى الذي ليس له قوة على ان لا يتفعل اللين الذي ليس له قوة  
 على ان لا يتقطع فلنامل الحال في هذا فان شبهنا فعداوت فان الجواز في نوع على ان  
 يتفعل بسهولة اي غير في سهولة التي من هذه الجنس فاما ما في من الشئ يكون في  
 وجنس او نوع ونوع باعتبار واعتبار فامر في غنا عن منع الالتفات اليه فاعلم  
 الحارة من حيث هي حارة هي حقيقة انها شدة بسهولة ولعل الجواز انما تكون  
 قوية على الاحتفاظ بسهولة لانه حارة بل لانه حارة شديدة فتكون شدة الجواز  
 داخل في هذا النوع وهذا اليم بوجوب يكون شدة الحارة عارضة للحارة حتى  
 حارة واحدة يشد ويضعف هي في انها حارة واحدة فاما من شدة بان  
 تكون الشدة للحارة اخرى اضعفت اليها بل كقوة غير الحرارة فتعادل الحرارة ففصل  
 بها اشد احوافا وهذا غير مقبول ان لم بسهولة ايضا مشكلا فان الشئ انما يكون سهلا  
 بالقدر الشئ نحو في شدة يكون كل حارة فله شئ هو بحسب سهولة الاحراق شئ  
 بحسب سهولة الاحراق وكل حال المصاعى فان شدة واحدة يكون بالقدر الشئ في  
 على الشئ

الاحراق في

على ان بصرة وبالقبيل الى الغر فبا على ان يصرع منه بل قد يكون منهم من هو بالقيل الى  
 النضر صراع وقد يكون منهم من هو بالقيل الى اكثرهم منصرع في شدة يكون القوة  
 هي هذه اي ان يكون صرعا اكثر من اضرعه فيكون القوة الفاعلة في صراع المشغلة  
 لا محتمة موجودة فيكون كل واحد من الضعيف والقوي في الشئ الذي يصرع به لكن لا محتملا  
 اشد ولا واضعف فالذي فيه قوة ان يصرع اشد ففيه قوة ان يصرع اضعف فالذي  
 فيه قوة ان يصرع اشد ففيه قوة ان يصرع اقل في كل واحد منها قوة الاخرين وكما  
 في احدهما اكثر وفي الاخر اقل في القوى من هل انما تختلف في طباعها بالاشدة والضعف  
 بعد ان يكونا من نوع واحد وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية  
 في نوعها فان كانتا متماثلتين بالنوع في شدة يكون القوة مخالفة للحرارة النوع وان  
 لم يكونا متماثلين فلا تكون القوة مخالفة للحرارة في النوع بل يكون كالحظ الاطول  
 الا قصر فاما مثال هذه الاشياء بشكل فيما قبل واليم فانه لو كانت القوة على ان يتفعل  
 بسهولة والقوة على ان لا يتفعل بسهولة وعده القوة على ان لا يتفعل بسهولة بعد  
 تحت الكيفية على انها انواع قريبة لكان قد يمكن ان يساهل في جميع ذلك لكن  
 انما بعد على انها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية وعلى انها في القسمة الشأ  
 ثم اذا اريد تعريف ذلك الجنس لم يبدل عليه الا بان في انه الذي منه كذا وكذا  
 فلا بد على طبيعة عامة اخو من الكيفية واع من كل واحد من هذه وان كان قد  
 ان يتكلف لك على سبيل اجفاف على نحو وعلى ان هي متشابهة الخوه هو ان  
 اللين هو الذي ليس له قوة ان لا يتقطع اما ان يشترط بهذا عدم كيفية لكان  
 لكانت قوة مقاوم فكان بها لا يتقطع الشئ بسهولة من غير ان يراد بانها  
 اشاد بمعنى فيكون اللين خ عدم كيفية ليس كقوة واما ان يراد بذا اللين اشاد

من الناس

معنى ما يستعد لسعة الانتفاع فلا يكون إلا القوة الانفعالية التي تستعد بها لهذا  
 اخرى ان يكون فان اللين بالحرمان يكون معنى لا عد معنى الصلابة بل كل فتح  
 يكون ماستوه لا قوة هو قوة انفعال التبدية الاستعداد سواء قلت ان قوة ان  
 لا ينقطع كيفية قائمته بما تمتنع المادة اذ قلت ان قوة ان لا ينقطع لبس كيفية  
 ولكن عدم اللطافة والمادية فان ذلك ان كان فالذي يقابل في المادة يكون  
 مضى وجوبا وكيفية ويكون اذا اللين ليس نفس عد شئ بل هو معنى يحصل بقا  
 العدم فظهر ان هذا اللفظ ههنا هو قولهم لا قوة لفظ مجازي في علاج الوجة  
 بصرفه لينة فلا حد فيه بل تلك الكيفية لفظ بل على ان يترجمها ههنا  
 لا يجالطها ولا يبعد ان يكون اللفظ الاخر وهو القوى <sup>هنا ليس</sup> ويكون  
 معناه الاثر هو الذي يعنى على ان يفعل بسهولة فلا يلبس الخ من شئ الاثر  
 ولا المراد بالقوة هذه القوة ولكن ما يترجمها هذه القوة وهو ان يكون شئ  
 مثلا على ان يصراع فيضع ذلك ان يكون سهل الصرع لعنه حتى تكون الحالة  
 بها يكون الشئ على ان يصراع هي من هذا الجنس من الكيفية وقد دل عليها بما  
 يترجمها كما هنا اذا دل هناك على قوة ما بما يترجمها وهو قوة اخرى لم يرد  
 نفس تلك القوة حتى يكون كما في قولنا ان المعنى الذي به تقاوى الشئ ما يفعل فيه  
 حتى يتوصل فيه الى ان يتفعل من الاخر ليس هو الا لا يفعل عنه ليهو هو الشئ  
 قوة فان فهم هذا القول على هذا التاويل انزلت العلة لم يرد بل اشياء من جنس  
 اخرى فهذا الجنس يعلم ان الكتاب التسمي بقا طيعور باس موضوع الشاة الذين  
 يتدربون وليبلغ فيه من التحقق ما ينبغي بل في تنويره في كل التهور تخفيفا وكان  
 حال الانسان المطاع التي بها لا يصراع ويوسطها يمكن ان يصراع غيره

لا يجتمعها

ههنا ايضا

الحكمة

على هذه الحالة التي اشبه بها هذا الكتاب معروفه ويمكن ان يدل عليها فاذا  
 على المعلم ان ههنا حاله بها لا يصراع وحاله بها يصراع يشوش على المسئلة  
 وعشره فاهل كما اهل كثير من الاشياء فهذا الكتاب ثمان الورد من بعد شوا  
 الاخر فيه وليبركوه على الطوفان قوم ان يمكن ان يجعل القوة على ان يفعل واللا  
 على ان يفعل واحد ذلك لعباد من مختلفين بالفتن المشبهين مثل اللين فان اللين  
 له قوة على ان ينقطع بسهولة او ليس له قوة على ان لا ينقطع بسهولة وذلك كيفية  
 واحدة في نفسه والذي ليس له قوة على ان يمرض سبعة فله قوة ان لا يمرض بسهولة  
 والفتن له قوة ان يمرض بسهولة بل قوة ان لا يمرض بسهولة والذات له قوة ان  
 يصراع بسهولة ليس له قوة ان يصنع بسهولة فبهذه كيفية واحد يقال لها من جهة  
 انها قوة ومن جهة انها ليست قوة لكن وان كان كذلك فان عادته في ان ليس له قوة  
 انما هي في اليت له قوة المطاوعة وقوة الفعل واللا قوة الذي هو ضعف طبيعي الذي  
 بل حتى ان يترك في بعض المواضع ان يخرجه اما ان يكون قوة على سعة القبول  
 المطاوعة وكان لم يسوا يدخلون في هذا الباب لذلك يتقبلهم الاقنات لثمة قوة  
 انفعال وقوة مقاومته وقوة فعل فان لم يفعلوا هكذا ولكن جعلوا قوة المقا  
 عجزه بالفتن التي عن الانفعال فكان الجامع بينهما ان كل واحد منهما استكمال في  
 احد ما عليه القوة الاولى من ان يتفعل وان لا يتفعل فان كان يكون بينهما جامع  
 الذي يعمل الى ان يجعله النوع من الكيفية الذي هو هذا الجنس ويجعل هذا  
 نوعين متقابلين متحالين باسمي قوة طبيعية والاخر طبيعي الكتاب الى  
 جامع بين هذا الجامع وبين الذي هو قوة فعل وهذا ليس فليكن هذا الجامع ان  
 في الشئ مبدأ بربهم حدث امر حادث على ان حدثه ترتيبه فان جعلنا هذا

وتكافؤا كانت القوة الفاعلية التي بسهولة والتي للفاو من الذي للانفعال بسهولة  
 في هذا الصنف لكن شئنا عات المذكرة وغيرها تكون باقية ويكفر القسمة الرابع  
 قسمه من المخللة مفضلة ولتقطر الان على اقله فان ان اردنا في هذا الباب ما يجزى  
 طاردا لا كثر حدة في تقديم هذا الكتاب على المنطق فضلا عن الطائفة التي ينبغي ان ينظر بسبب  
 غايات هذا الجنس اما في مقوله خارج عن الكيفية واما في نوع الكيفية عن هذا النوع  
 هذا النوع قد يقع خارجا عن الكيفية او يدخل نوعا او تحتها مثل ان المضاعف له قوة  
 ان يجتهد في التوسيع او على ان لا يجتهد فيه هيئة صرع وهيئة فضل الصرع اعني التماسك  
 تحصل على التحريك الى العاين وهي بياض الوضع والخرق من باب الفعل كقولهم ان  
 قوة ان يقبل الرغوب بسهولة والمرض من النوع الاول من الكيفية فانه لا يوافق  
 مضاعفا لانه بالحال المذكورة من الصرع ولا المرض من حيث انه موحى بل من قبل  
 ان لهم قوة على ذلك وانكافي في نفسها معنى ضلها به لانه ليس هو ولكن تلك الفعلية  
 ولا شئنا

في الكيفيات الانفعالية والانفعالات والخمس الثالث

من التي هي نوع من انواع الكيفية وحيث لا انواع الكيفية حال في الاسم بغير حال  
 الثاني وكله فانه لم يذكر اسم عام بل جعل الاسم جعل الاسم هو على انواعه  
 المعنوية الاخرى مقول عليها قولنا بحال باو ذلك ان هذا الجنس يقال احسن الكيفيات الانفعالية  
 والانفعالات فتكون الكيفيات الانفعالية منها ما يشبه الملوك من النوع الاول والانفعالات  
 منها ما يشبه الحال فيها واسم الكيفية الانفعالية تدعى على بعض انواعها لانها تحدث من  
 انفعال مثل الصفة التي تنبع المزاج لكون المستحکم في اللبدون على بعضها لانها  
 يحدث منها الفعالة في كل شئ بل في الحواس واما الانفعالات فهي ههنا ما في  
 فيها انما ليست ككيفية كان الصفة اذ المستقر زمانا طويلا لم يكن من  
 مفعولة

مفعولة الكيفية لانها اصغر اى اخذ في الصفة فان الاصغر ولو توهمناه بقوله  
 مدته لم يكن ايضا كيفية بل اذى الكيفية تحدث في اجزاها وعند انبثاقها  
 بقوى الاصغر ويقتضها انما الاصغر من مفعول ان بفعل بل الصفة نفسها اذا  
 الاصغر قد انبثاقها فاستقرت استقرار صفة اخرى مما يبدو ومار بطولها فانها  
 لكن هذه بقيت يوما او ساعة وذلك طال بقاؤها فان هذه الصفة ليس بفعالا  
 والطويلة المدد كصفة وكجك السواد والحرق والبرودة وما اشبه ذلك ان اصلح  
 هذا الظن ومنع ان يكون حول الزمان وقصره نحوها لشي من مفعولها وخذلها  
 كما فضل حيث ذكر الملوك والحال فان الانواع التي تسمى بفعالات تكون ايضا ككيفية  
 من قصر مدتها وسرعته والها منعت اسم حسيها كما قد يفرق للقابل ان ليس وبسبب  
 الامر الذي هو في التجرد والتغير وهو الانفعال تسمى بفعالات فتكون هذه  
 كالسغار لها او المفعول بها المشاهدة من غير ان ياردا بطلاق هذا الاسم عليها  
 ما جوت العادة بفهم منه وبالحوى ان يكون الامر كجك ان يكون الاستعداد  
 الزوال نحو الامر حسيه والان فان المعاني التي يدل عليها هذان اللفظان  
 معاني ثلثة معنى الكيفية التي تنفعل عنها الحواس لها ايقاظ ومعنى الكيفية التي  
 تحدث عن انفعال في موضوعها وطايقا في حصول في لفظ واحد ومعنى الكيفية التي  
 لا يشان لها وليس كل واحد من هذه المعاني بالجميع ما تحت هذا النوع ولا ابي  
 يدل على خصوصية تنفصل بها انواع من شئ تحت هذا النوع لكن احده  
 المعاني قد يعبر الثلثة وهو انها يجب تنفعل عنها الحواس فان الانفعالات  
 الانفعالات كلها تسمى في ذلك وتسمى ما شئ وهو انها من شأنها ان تعمل  
 في مفعولها ما اشبه اشارة لها في المعنى فان الحاد والبارد بفعل البارود والاشو

انهم يفرشون السواد في الحواسر والتجمل وتغدها نشتر لانه في ان يصح في طلبها  
 يمرض الجسد على سبيل الانفعال الجسيم والحوارة النارية وان كان يقطن على الارض  
 الخان يمرض في الامر المحقق في انهما لم توجد النار بانفعال كما انهم في مادة النار ان  
 حصول يحصل فيها ليس بانفعال انما الانفعال في الموضوعات القائمة فان اعتد  
 على تسليم هذا القول فان الحوارة من شأن طبعها حيث هي حوارة ان نشأ الانفعال  
 وان كان في غير النار وحلاوة العسل وان لم يحصل العسل سبيل الانفعال من العسل  
 فقد وجد على سبيل الفعل اجزاء فهو كونه سلا وان فعلت انفعال اما نشأ  
 بذات الحلو فبشره ذلك في انما بحيث يصح ان يحد في الفعل في موضوع  
 فان اختلفت في ان بعضها بحيث بانفعال الموضوع بها نفسها وبعضها فبشره  
 تبع الانفعال في الموضوع ويحتمل جميع اصنافها في ان الحواسر يتفعل بها ومع هذا  
 فليس يمنع ظاهره ان يكون هذه الكيفيات مفرقة يدخلها في موضوعها ما هو مطلوب  
 الكيفية الا انه في غير هذا الجنس مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والنفوذ  
 فانها كما يحصلت مثل الخشونة والملاسة فان وان لم يكن من الكيفيات بل من النوع  
 فهو محسوس الرطوبة واليبوسة في ظاهر الامر والصلابة واللين ايضا هي من القوة  
 واللا قوة ولكنها اذا قلنا كيفيات انفعالها خرجت الخشونة والملاسة واما الرطوبة  
 واليبوسة والصلابة واللين ففي امرها نظر فانها اما ان تكون معها انها هي  
 استعداد في ان يغير ويتشكل بسهولة او في ان لا يغير ولا يتشكل بسهولة او يكون  
 اخر هو في نفسه موجود يحصل وتلزم هذه الكيفية ويكون انما يحتمل من جهة الا  
 الاخر فيكون هذه الكيفية دلالة على ذلك الموجز الاخر وهذا يتبين بانها اصل  
 حاله في دخولها في الحمل هو لم حيث يغير ولا يغير ومن جهة شئ لواءه لا يغير

فوقه

فهو مغنوع عما يما يحجب بحسب على سبيل تعطيل كما يتعطل عند الظلمة وايضا  
 للظلمة هو ان يكون لا يضر شيئا ثم الصلابة يشبه ان يكون اذ انما الكيفيات لا تدرك  
 الحواسر واللين كغير الجودي الذي لا يحتمل معها انفعال اصلها واما الانفعال الذي  
 في اللين فهو قول حركة على هيئة الحركة مع الهيئة غير محسوسة الا بواسطة وحسب  
 الانفعال انهم بالبحر دون المسر وكذا سرعة الحركة الى الشكل ويظهره فلا يكون ذلك  
 دلالة على ان الصلابة واللين والرطوبة واليبوسة فداحت بالبحر في البس  
 ليس هو الانفعال عند الانفعال ولا انهم الاستعداد فان الاستعداد ان من حيث هي  
 استعدادات مما تعقل وكذا فان قوة الصانع لا يحسبها مصانعه بل يحسبها ك  
 صلابة اللقاة وكذا في الرق المنفوخ فيه الهواء فان الهواء الذي فيه لم يصب  
 في الجوه بل هو في طبعه كما كان لكن الحسب كالحسب الصلابة وكذا الرياح فان  
 الامر الذي يحسبها هو غير الاستعداد الطبيعي الذي في الشيء الموجوفان  
 الهواء لم ينفقد في طبعه صلابة وان انحصر الرق ولا مان صاير مما لا استعداد  
 الطبيعي موجود ولا يحسب به بذاته فاذا المعنى الذي يحسب به انما ان كان له في  
 يحسب بذاته هو غير ذلك الاستعداد وان كان يقاوم ويكون مع غيره نفس حركة  
 الانفعال وغير الانفعال فان احد هذه عدم والاخر من باب الحركة لا من باب الكيفيات  
 والثالث من جنس الكيفيات التي في الكيفيات دون الكيفيات لانفعالها في الكيفيات  
 فالذي يقع في هذا الجنس من المعنيين المعنيين في الرطوبة واليبوسة هو الحسب  
 والذي يقع في المبادئ الاخرى من باب القوة واللا قوة هو الحسب منها وما تلاها  
 واما الخشونة والملاسة فانها لم يكن البتة من باب الكيفيات فكيف يكون كيفيات  
 انفعالها فان الخشونة هو اختلاف الاجزاء في ظاهر الحسب بان يكون بعضها ما ناسا

وبعضها غابراً وهذا من باب الوضع والملازمة استواء الأجزاء في الوضع  
 والملازمة من حيث هي هكذا غير محسوسة إلا بواسطة كالجسم المقادير الأبعاد  
 الأشكال فإن احتسبوا أسطحة صلابته وألين أو سوادا وغير ذلك لا تكو  
 من جملة المحسوسات التي نحن في سبيلها لئلا تفعل الحسن تأثيرا من جهة نفس  
 الحال المعارضة لإجزاءها مالم الذي هو الوضع بل لا يخرج وهو صلابته وألين أو  
 حارة أو يابس أو غير ذلك فإن كانت الخشونة والملازمة حال الجسم بالتحقق  
 لا بواسطة فذلك الحال غير حال الأجزاء من أجزائها وهو الوضع <sup>ويكون</sup>  
 تلك الحال كصفة وأما الثقل والخفة فافهما ليست إلا من باب الكيفية فإن الله  
 يظهر بهما انهما من باب كية بطور كما نأخذ في غيرنا من ذلك لكنه قد يظن لهما  
 انهما من باب القوة والملازمة وإنما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية  
 تدخل في ذلك الجسم مثل الحرارة وما أشبهها اليتم كالثقل والخفة فانها <sup>تدخل</sup>  
 من هذا الباب هما من جملة المحسوسات ومن جملة ما يتحد في الأجسام بالانفعال  
 فإن الجسم يسخن فيخف ويبرد فيثقل وهو واحد بعينه فإن البخار أخف بالحرارة  
 وتلك أجزاء الأرض المسخنة قد يخف ويصعد متدخنة وقد يثقل في الشيء في الأرض  
 فيزداد ثقلها من غير أن يزداد ثقلها وقد يجمع شيئا مابين الجملة ما <sup>تجتمع</sup>  
 لها وزن أكثر أو أقل إذا انفعال بعضها ببعض <sup>فحل في السكون</sup>  
 وأما التخالل والتكاتف فمد بدل بلفظهما معاً فقد في تخالل ويراد به انفعال  
 الأجزاء بان يتخلل بعضها ببعض فمتباعد كما لتسوية النفوس في التكاتف المقابل  
 ذلك كما هو عند الكثر وقد في تخالل إذا صارت الجسم قواً قبل التقطيع والتشكيك غير  
 انفعال يقع فيه ويكون تكاتف مقابله في تخالل القبول المادة جملة البروتين تكاتف

حديث

لقولها

لقولها بعينها كما أصغر والمعنى الثاني والثالث فقد يظن فيها أنهما معنى واحد  
 للتعقيد فإن النار أشد تخاللا من الهواء بمعنى زيادة الحجم وليس قبله للتشكيك القطع  
 إذ الهواء طري جداً والنار رابسة والهواء الاستحالة أو قبلها أكبر فصلا أشد عملياً  
 وبسبب ذلك الماد السخى ضار هو عرض له لزيادة الحجم ورقة القول في ذلك لا يثبت  
 ويتبع عقول التمثيل لاستفهامه أن الأمرين واحد وأما نحن فنقول ما المعنى الأول فهو من  
 باب الوضع وأما المعنى الثاني فمن باب الكيف أما المعنى الثالث فمن باب الحكم المقارن  
 للاضافة أو الامتياز المقارن للكم لا نزيد في حجمه وقد انفق كانت العطره ذات البر  
 يفارق فيه التخالل الذي بمعنى زيادة الحجم التخالل الذي بمعنى الرقة والتكاتف الذي  
 بمعنى نقصان الحجم التكاتف الذي جهة العنظ والمقاومة وكانت العطره ذات الحور <sup>البرية</sup>  
 بالصد مثل الهواء إذا صارت أرقاً زاد تخالل حجمه ولم يزد تخالل قوامه والنار إذا صارت  
 هواء كان بالصد في ذلك ما البارد فانه إذا صارت أرقاً عرض له التخالل ان جميعاً  
 التخالل إذا صارت عرض له التكاتفان معاً فهذا هو الذي يجب تحقيقه ولا يلتفت <sup>إلى</sup>  
 في مواضع أخرى لتقصير على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس ولتجاوزنا  
 التعليل الأول ليعلم ما قبله على وجه زور مع الشكوك فنقول ان هذا الجنس <sup>المتوسط</sup>  
 كصفات انفعالته هي التي تكون قارة واستغرة في الشيء كحلولة العسل سواد الغراء  
 وليس يقال لها انفعالاً إلا أنه يجب أن يكون ما هي في كذا انفعالها لا انها  
 يفعل عنها على النحو المذكور أما الحواس فقط أو الحواس وغيرها وبعض هذه فلهذا من <sup>نسبة</sup>  
 إلى الانفعال مثل الباسم والسواد فلا يوافقها إلا ان يكون قد وقع قبها  
 انفعالات في موضوع في الكيفية الأولى للموضوع حتى حصل مزاج بوجهها فإن ما <sup>يكون</sup>  
 المتوازن بالحقبة يتبع المواصفات فانك ترى الإنسان بعينه من الخبز والرجل <sup>المتوسط</sup>

في قوله  
 في قوله  
 في قوله



فتبع ذلك كافي النحل وصفره كافي الوجوه فان عرض مثل ذلك الاستيفاء في اصل كون  
الولادة فثبت فاستغنى عما تبعها حمرا وصفره عنات الحجر والصفرة لا رمتين  
كانت من جملة الكيفيات الانفعالية وكلما زاد عرض بعد كون فثبت كراجه فثبت  
ما هو جيبه لما الذي يعرض للزوال فهو مثل الشيء الذي اذا استلغ في موضع لم  
لو يصلح ان يجامى ولو يلفقت الى موضع لم منه واذا قد جو العادة انما يعرض  
بالكيفية التي يلزمهم فلا يكون خلقا من البشر انما وصفوا اللون بسبب عرض  
او غير لون فلهذا لم يسم هذه كيفية بل انفعالا واعلم ان هذا على سبيل  
والتوسيع في الكلام والافان الكيفيات في علم المعينين جميعا وذلك لانه اذا  
عن الذي صفر للوجوه ان كيف هو في هذه الحال فقبل ان اصفر اللون لو كان في  
فاذا استعمل عن ان كيف هو موط فلا يجازي العادة بان اصفر اذا كان محار الخلفية  
ذلك يستشعر ان السائل سئل ان كيف هو في طبيعة الصفة في حاله كثيرة ويكون  
عنده ان السائل توسع في ترك بعض ما يجازي في ثمانية فيجب ان يجازي استلغ  
ان كيف يد وكان السؤال لا يقتضي زيادة استلغ اذا كان السؤال هو في الجاهل  
عنه في الوقت فلا يكون في حال محو معور وان كان ذلك سريع الزوال وان  
السؤال كيف اجاب يقتضي اعتبار الارض واعداد دوله الحال ولا واه  
فليس لها حاجة الى ان يجازي بتصور الارض بهذه الصفة فلا يلفقت الى  
تكون الكيفية السريعة الزوال الصالحة لدخول في كونه كيف واعلم ان انما لا  
للاستشقا المذكور من سؤال السائل وليس هذا السؤال والجواب سماع في  
التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الاول فان الملكة قد جو كيفية انفعالية والحالا  
انفعالا وان كان ذلك العنصر مع الجنس الثالث مقولا بتشابه الاسم لان يجعل اسم  
الكيفية

الكيفيات الانفعالية ولا نفعالا اسما مساو بالمعنى هذا الجنس بل بمعنى ان  
وهو ان يكون كل كيفية بطبيعة الزوال اليك في اسمها انفعالية فكل كيفية سمي  
التغير لسمي انفعالا فذكر في الكيفية والكيفيات الانفعالية والانفعالات  
على سبيل التوسيع بل على سبيل التثنية فتكون الكيفية تنقسم الى كيفية انفعالية وانفعالا  
والقوة والافان والاشكال الجامعة ثام الانفعالية والانفعالات انفسا في هذا الجنس الثالث  
والحال الملكة فيكون هذا الجنس من حيث خصوصية الاسم وانما الاسم عن عرض  
هذا الاسم من حيث خصوصية كان روضة على الملكة والحال باسئب الاسم ان ليس لها  
تمام حده ونفوذ فنقول بعد فصلنا ه مجال اشباه هذين اللفظين ان كان له  
مزاغ غصبي بوجه الغضب او الاكون مثلا او كان استلغ ذلك لا عرض بل استلغ  
افعال الغضب في حال خلق الغضب في ذكيفية انفعالية يعني بها الملكة على سبيل  
او على سبيل مجاز للتقبل ويعني بها معنى اسم الملكة والذي عرض له الغضب سئل  
فليس له كيفية انفعالية فان كانت الكيفية الانفعالية يعني بها الملكة كان هذا العنصر  
مفول على الجنس الثالث لا باسئب الاسم ان عنى بها المعنى الاسم كان مقولا عليه ما  
لكنه يكون مقولا على الجنس الثالث عنيين باسئب الاسم فان من حيث جعل اسمها مسته  
فان بدل على معنى من حيث يعني به المعنى العام بدل على معنى العنصران جميعا موجودا  
في الاخص محمول عليه هذا كمن سمي صبيا الاشوا من حيث شخصته فيكون الاسم  
وي على الواحد اشترى الاسم من حيثين هذا واعذر من سمع ان الناس اجتمعوا  
ان الحال والملكة نوع واحد وكلتاها كيفية وسمع ان الملكة هي في جنس باسم  
الكيفية الانفعالية والحالا بالانفعال وسمع ان السبب في التثنية العادة ان  
سهي من عرض الغضب في وقت ما حال امر غير دوام وعن خلق كيفية انفعالية الغضب

ان يشكل عليه لانفعالات الجنس الثالث كبقايا الحقيقة ان ليس كبقية بل انفعالات  
وان السببية يوهن لانفعالات ليست كبقايا جيت يوهن ذلك في الحالات  
فان ليس موهن في الحالات فيكون لا يوهن ههنا ايضا ويعلم ان هذا السبب كما  
اعرفه لم يست كبقيا تمت المعاملة الخامسة الفصل الثاني من الجملة الاولى من  
في ذكر انواع الجنس الرابع الكيفية واما الجنس الرابع فقد ذكرنا في انواعه المذكورة  
الاجامع لها فالشبه من انواعه ثلثة امتا الشكل واليسن شكل واما هو اصل من شكل  
شكل واما الشكل فالشبه من اوجه انما احاط بحد واحد واما حد مثل الكرة  
والدائرة واما حد ودقتل المربع والمكعب فالذي ليس شكل كالاتي من الالوان  
للخط وكالتعبير المتدبب النسطح للبسط واما الذي يحصل شكل وغير شكل  
بسمي صورة وخلفه هو الشكل من حيث هو في جسم طبيعي او صناعي وخصوبها  
وذلك بان يكون لونه ما يكون الشكل الملون خلفه وصوفا اذ كوت هذه الالوان  
التشريف بل يشبه يكون الكيفية نوع اخر فيذ بذب هو الذي يشعرون فقالوا في  
ان بعض الامور التي سميت في الفلسفة الاول الكيفيات التي هي الامور التي لا تتل  
والتعليما او كالعقول التي لا يابن المادة وهو لا يشعرون بان اطلاق اسم الكيفية على ذلك  
وعلمه هذه العادة انما هو انشراك الاسم وانشاءه ليس كبقية الكيفية في جميعها واحدا  
فلا يكون ما يجمع تلك الاشياء نوعا من انواع الكيفية فاذا على انواع الكيفية المذكورة  
وقال احدون ان ذلك هو الثقل والخفة مع انهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما  
ذكره فان هو لا يعتبر ههنا ان يجعلوه من جنس القوة واللا قوة واما ان يجعلوه من جنس  
الانفعال الاول لانفعالات ومع هذا فان جميعهم قد توخى في القسمة التي هي في جنس  
الكيفية

لا كبقية خارجة عن الاجناس الاربعه وذلك هو الحق ثم شاك نوع خارج فثقال  
واضطر ابرهم واعلم انه ليس العرف فيها قبل من ذلك ان الاربعه ليست اجناسا  
انواع الكيفية كما هي جميعا ان يوفي بخامس اسوار من معنى هذا الكلام ان يشبه ان  
يكون للكيفية نوع هو قسم هذه الانواع التي ذكرها في الجنس الرابع اذ لم يذكر الجنس  
بل ذكر انواع الجنس بالجرى ان يكون للكيفية نوع اخر داخل تحت هذا الجنس  
وذلك لان خواصها ان العدة كالفرقة والزوجية والترسيم والتكثيف والتشبي  
وعرفه لك ليست هي اعداد ولا هي فصول للاعداد بل تصرف لانها كما تحقق في  
الفلسفة الاول كما هو مشهور وليست من مقولة مضاف وان اذ عرفت ذلك فقلنا  
من مقولة الكيفية ومن هذا الجنس منها اذ ليست بمكانات ولا حال لا بل ولا هي قوة  
ولا عجز بل ولا انفعالات ولا انفعالات وهذا هو النوع الذي اشرع عنه بل  
توقف للبندى على حقيقة ما يصعب صعبه بشدة فجدد واما المذكور ان في  
مشهوره للبندى ان اذ لم يسهل اطلاعهم عليها وكتابنا طبعه في باس انما هو المشبه  
لا عجزه فحدثتكم بصورته من انتم المشكلات التي هي تحت بحث عنها في هذا  
الموضع هي هذه احدها تعرف مع هذا الجنس الثاني النظر فيما قبل  
من الرسم المشكل والثالث تحقيق الحال في ان الشكل الكيفي والجنس النوع  
والرابع بان حال الزاوية انما في أي مقولة تعرفه الخامس حال الخفة وانها الكيف  
في جنس واحد من انواع الكيف انما هو شكل ولون معا والشاس حال ابي حري  
اذ اتفق ان كان من المقولتين فالأولى المقولتين من ههنا بنى الجاهل حاصل الجملة  
فاما البحث الاول فيجب ان يعلم ان هذا الجنس هو الكيفية التي تعرف في حيز  
بعضها اول الكيفية هي كية ليس ك القوة والضعف فانها وان قارنت الكية

لا انواعها

الكيفية

فليس لاجل ان الكمية بنفسها مستعدة لها استعدادا اوليا ثم تعرض بوسطها الى  
واما الشكل فانه تعرض للمقدار بما هو مقدار وهذا الشرح الذي اوردناه للمعنى  
البحس يدخل فيه الشكل والاستقامة والاختنا والسطح والتقسيم والخلفه وكيفية  
الاعداد لكن لافان ان يقول ان الخلفه بخالف البواقي لان البواقي تعرض للكمية  
عرضا اوليا ثم وينوسطها تعرض لذوات الكمية واما الخلفه فلا تعرض للكمية  
عرضا اوليا فانه ما لم يكن جسم طبعي ملون لم يكن خلفه وهذا كالفوق واللاق  
التي تعرض ايضا للكميات لعرضها لذوات الكميات كما يزعمون في العمق فتقول ليس  
الامر كذلك فان الامور التي تعرض للكمية هي ما تعرض للكمية نفسها بشرط انها كية  
شيء ومنها ما تعرض للكمية في نفسها بشرط انها كية شيئا فكلها كية هي تعرض  
الاول في ذلك الشيء في الشيء وان لم يكن تعرض له ذلك العارض الا وهي كية ما تعرض  
كية فليس ذلك ان لا تعرض له امر الا وهو كية شيئا يجب ان يكون اذا عرض له الامر  
بعرض له اوليا بل تعرض لذلك الشيء للكمية بسبب ذلك الشيء فانه لا سواء اوليا  
انما تعرض لها الامر عند ما يكون في شيء وان تقول ان الكمية انما تعرض لها الامر  
لاضافي الشيء الذي تعرض له الامر كما لو ان قالوا ان النفس لا تعرض لها الامر  
الا وهي في البدن او شيئا اخر غير النسيان يدل ذلك على النسيان او ذلك  
انما تعرض للبدن وينوسطه يقال على النفس ان الحركة تعرض للبدن وينوسطه  
يقول على بعض قوى النفس اللون حامله الاول هو لسطح كما هو مشهور ويخفى في  
العلم الطبعي الجسم بنفسه غير ملون بل معنى انه ملون ان سطحه ملون وليس في  
حاملها الاول هو العمق وينوسطه في على الجسم يكون الجسم والقوة هو الذي  
تخضع ذوق بل القوة بجها جسمه فانه ذو صورته وانما جعلها ما تدور وحدها كما

سبلوح

سبلوح لتتحققه في صفة اخرى فالخلفه تلتزم من شيء حامله السطح بذاته او بانه  
السطح وهذا الشيء هو الشكل وشبه حامله السطح ايضا ولكن عندئذ يكون لها بحسب  
وهذا الشيء هو اللون فاذا الخلفه تلتزم من امرين حاملها الاول هو الامم ويقال  
على الجسم واما البحث الثاني ما قبل في هذا الشكل فبشأن يكون ذلك الرسم  
المشهور غير محقق الشكل الذي هو الكيفية بل هو سيمر الشكل الذي يستعمل للمهندسين  
الذين يقولون انه مساو لشكل اخر غير مساو وهو نصفه وتلته ويعنون بذلك  
مقدار الشكل وذلك لان الشيء الذي يحيط به الحد وبالذات هو الحد في  
والحد وبالذات المقدار والمقدار بالذات هو كية والشكل كيف الكيف ليس كية  
فليس انما يحيط به الحد في الشكل هو الشكل الذي في كية الكيفية لكن العنصر  
الحاصل من وجود الحد والحد في كية نسبة ما هو الشكل والدليل على صحة ما اوله  
وغفلة هو لا عند ان المربع غير التربع الا ان في مربع ويعني به التربع  
كما في بعض غيره به المباح ثم لا شك ان التربع في شكل وباب الكيف  
التربع لا في انما احاط به حد ودليل في انه هشة ما احاط به الحد وما  
المربع فان معنى به الشيء الذي احاط به الحد ولا يعرف فلا في ان كيف  
ولا يصح حمل الكيف عليه والهذه هو انما يعنون بالمربع والشكل غير هذا النوع  
بذكر في هذا الباب فانه يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذي فيه التربع والشكل  
فلذلك صح قولهم للشكل انما احاط به حد واحد ودفعان الشكل الذي هو  
المهندسين هو غير الشكل الذي كلاً مناهة هبها واما من عنى به التربع فلا  
يمكن ان يقول ان الشكل احاط به حد واحد ودفعوه ان رسم الشكل الذي  
هبها هو هذا الرسم قول مجاز في غير فان عرف هذا فقد صح ان الاستقامة

لم يمكن ان في ذلك

والاشياء والتطبع والتقيب غيره كالبسبب بالاشكال بل هي بالالكسبات  
لا يتعلق بالحد ووجوده من الوجوه وانما البحث الثالث في بيان بطلان  
المعاني التي يلتم من اجتماع امور فانها يصعب فيها اعطاء الحد في الموازنة لا سيما  
فان الجهو يصعب عليهم ان يميزوها وان يلتفتوا الى خصائصها لئلا يفتقدوا  
استقامتهم بالجملة منها كما تنفصم بالانفصال القدر الذي يحتاج اليه في مجموعها  
والشكل في الجملة فان الشكل يلتم من مقدار واحد على هيئة كالمربع من سطح  
ومراريه عند واحد ومن هيئة فلا يبيد في عادة الجهو ان يجعل اسم المربع واقعا على  
السطح من حيث الاربعة حدود وعلى الحد في الاربعة وعلى الهيئة لكن السطح والحد في  
من باب الكم فاذا اخذت مرفضا لها ما يبرهن فانه يحصل منها كليات في وقت  
اعراض لا يخرجها ما يبرهن لها عن ان يكون كليات كما ان الحركة لا يخرج الا  
من ان يكون جوارها او جوارها وان نظر الى الهيئة كانت الهيئة كهيئة وليس في  
واحد من الاعتبارين من باب الوضع ولا في وضع الشئ وقد غلط من ظن ان  
الشكل يصدر عن معنى الوضع عليه توجه من الوجوه وانما عرض له وجهه بالاشكال  
الاسم في الوضع وذلك ان الوضع قد يقع على وجوه هني وضع لمحمول الشئ في موضع  
وهذا المعنى في الوضع هو نفس مقوله الابن وفي وضع لمحمول الشئ مجاورا  
الشئ من جهة مخصوصة كما ان موضع خط من بين خط وهذا الوضع نوع من  
المضاوم ومفول هيئة بالقبس الى غيره فان وضع الشئ عند مجاوره مقول القبا  
الى وضع مجاوره عنده بل هذا الوضع هو المجاورة ومن يجعل عليه المجاورة من باب  
المضاوم وفي وضع الهيئة الحاصلة للمحمول يسبب بعض جزائره الى بعض في البحث  
بسبب ال الوضع بالمعنى الثاني اي الوضع الاضافي لاجزائه وبالجملة لوجوه اضافية  
في اجزائه

في جزائه التي توجد بالفعال بالتوهم حتى تكون الاجزاء اذ وجدت على اضافية  
معلومة وكان الجسم بحيث يمكن ان يتوهم فيه اجزاء ذوات اضافة ماعلموه  
حصل لكل سبب لك هيئة هي الوضع وهذا هو المقوله فان الجلوب صفة  
لجملة الجالس لا شئ من اجزائه لكن انما يكون هذه الصفة للجالس فان كان اجزائه  
بعضها الى بعض اضافة او امكن اضافة ولا كل اضافة بل اضافة هيئة المجاورة  
لا كل هيئة اضافة المجاورة بل ان يكون لها نسبة مع ذلك الى جهات يكتفيها  
اجزاء امكنه او اجزاء امور محبوبة فيها وبالجملة ان يقترن بالاعتبار الذي في  
بينها اعتبارها فيما بينهما وبين امور مبينة لها فان الهيئة التي لا غنى عنها  
عند بعض الاثبات وتكلم الجالس الهيئة ثابتة بالقبس المعبر للاجزاء بعضها عند  
لو كان جالسا اذا كانت النسبة بينهما وبين الامور الخارجية عن جوارها وذواتها  
وان يقرب الدخلة على نسبتها ولذا لا ياتي انه قد انقل وضعه فالذي قال ان الشكل  
من الوضع لان الشكل يتعلق بمحد في سببها خارجا وضع بعضها عند بعض فقد  
غلط في وجوه من ذلك انه قد امكن له اجزاء وانما الاعتبار في الوضع  
وفي الشكل بالحد وغلط اذ حسن هذا الوضع من المقولة الخاصة ولو لم يكن ذلك  
هذه من المضاف اما الوضع الذي هو المقولة هو وضع اجزاء الشئ عند شئ  
خارج مابين كل وضع اجزاء الشئ في نفس غلط ايضا ان ظن ان الشئ اذا كان  
متعلقا بمفولة فهو من تلك المقولة فان الشكل وان كان لا يحصل الا بالاضافة  
بين الحد في اوضاعه ايضا فليس يجب ان يكون الشكل وضعها فان المربع ايضا لا  
يحصل الا بعدة في الحد ولو لم يكن المربع عددا الا ان كان لا يكون ان  
المربع هو عدة الحد ولو ان المربع هو وضع حد عند حد فاذ لم يكن في الحد

٣ فامرته

ذبت عليه فلا يكون هو دخلا في مقوله بل يقال ان المربع حاصل عن وضع كذا  
 وعن حد كذا ثم جاء ثور من بعد ذلك بعد ذلك من غير ان لا يكون  
 يكون الترسيم وضعاً بسبب الحدود تكون منه ذوات وضع لكنهم لم  
 ان الحالة التي للحدود بعضها عند بعض من مقولة الوضع وذلك لتعريف  
 بين معنى الاسم المتركب وخصوصاً اذا كان مشتقاً للمعاني وكان يضم  
 في شئ واحد علمه بالشكل لا يتعلق بالوضع الذي في المقولة الخاصة بالوضع  
 الذي في الاضافة واما الذين فاهلها لا يتعلق بهذا الوضع بل يتم ان يكون لهذا  
 هيئة مخصوصة في الاختصاص يحصل للحدود هيئة الشكل كيفية بكنية  
 في تعريف الازاوية وكيفية وقوعها في الكيفية والوضع او غير ذلك  
 تعريفها الخلفية وكيفية صارت مع التركيب الذي فيها فورا وبقاء الشكل وهذا  
 اجنس من الاجناس الاربعة واما البحث الرابع فهو امر الزاوية فقول ما  
 الفرق بين الزاوية وبين الاشكال فهو ان الزاوية انما هي زاوية حيث يعتبر  
 المقدار متحد بين حدين او حدين يلتقيان بحد ولتخصيص الكلام بالسطح  
 فنقول انه لا يخفى اما ان يكون الشئ الذي يحيط به الحدان المتلاقين في السطح  
 فقد يحيط بهما ثالث ورابع ولا يحيط فان لم يحيط بهما ثالث فلا يخفى اما ان  
 هذا يلتقيان عند حد واحد لهما الخوا ويكونان يلتقيان سواء كانا يلتقيان  
 متداوكانا يلتقيان بل يذهبان في التوهم الى غيرهما بل فان التقيا في  
 كمال المحيطين المحيطين بقطعة زاوية او شكل هلال او شكل استي وغير  
 ذلك فالسطح الذي لا يتحد بحد ثالث بل انما هو متحد بحدين يلتقيان في حاشية  
 فقط فهو من حيث كانت او حال ذلك هو وهي زاوية والذي يتحد بحد غيرهما

هذا هو المقصود من تعريف الازاوية  
 وهو ان الازاوية هي الزاوية التي  
 يلتقيان عند حد واحد لهما الخوا  
 ويكونان يلتقيان سواء كانا يلتقيان  
 متداوكانا يلتقيان بل يذهبان في التوهم  
 الى غيرهما بل فان التقيا في كمال  
 المحيطين المحيطين بقطعة زاوية  
 او شكل هلال او شكل استي وغير ذلك  
 فالسطح الذي لا يتحد بحد ثالث بل  
 انما هو متحد بحدين يلتقيان في حاشية  
 فقط فهو من حيث كانت او حال ذلك  
 هو وهي زاوية والذي يتحد بحد غيرهما

حاشية

حتى ياط به او يلتقي حده ذلك حتى ياط به فهو حيث هو كذا او حال ذلك هو  
 شكل فان لم يعتبر كون محيطا به بل اعتبر في حاله من حده الملتقيين بحد فذلك هو  
 اعتبار يتناول الزاوية وكيف كان فان التقرف والسطح من حيث يتحد بحدين اثنين  
 بشرط ان في حد اتصال به بالفعل هو غير النظر فيه من حيث يتحد بحد ثالث  
 يتحد بحدين ان يوهم انه لا يتحد بحد ثالث بل يذهبان متباعدين الى غير  
 انهما باء او ينقطعان في السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط فاطع للسطح يمكن  
 ذلك ولو يمكن غير النظر فيه من جهة ان حدية هذين قد يلتقيان في حد آخر  
 فتكون نسبة المقدار الى هذا النظر والاعتناء نظيرة نسبة المقدار الى الحد من جميع  
 الجهات ونظر المقدار المقدار ونظر المجمع الذي هو الزاوية هو المجمع الذي هو  
 الشكل والمثلث او المربع ونظر الهيئة التي المقدار من حيث هو كذا نظر الهيئة التي  
 تحصل المقدار من حيث هو متحد في الجهة اعني الشكل كما ان المقدار المشكل كذا  
 الزاوية من حيث هو تقع اسم الزاوية على المقدار الذي بالصفة المذكورة فاهلها  
 وكان هيئة المشكل كيفية وكل هيئة الزاوية كيفية وكان المهتمين اذا قالوا  
 شكل ذهبوا الى المشكل كذا اذا قالوا زاوية ذهبوا الى المقدار ذي الزاوية و  
 لذلك تكون الزاوية متصفة ومتساوية وعظمي وصغرى وكان الحال في ذلك  
 بعضها عند بعض حال وضع او اضافة كذا حال هيئة الزاوية وقد قيل ان الزاوية  
 مقدار ينهي عند نقطة وهو قريب مما قلناه لولا شئ واحد هو ان المقدار المحيط  
 اذا متحد بسطحين يلتقيان عند خط من غير ان يتصل بذلك محيطا واحدا ولا اخر  
 حال غير الشكلية وقد اهل اعتباره بحيث يكون الحد المحيطين فاما على الاخر والى الخارج  
 او الى اقل من حده ولعل في مثل الجسم من حيث هو متحد بسطحين هكذا كالمثلث الشكل السطح

مر حيث هو متحد بخطين كالاشكال المثلثية وهو زاوية فالمرحى ان يكون هذه  
 زاوية مجتمعة انهم قد اغفل امرها وان لم يثبت في الفظة وبالمرحى ان يكون ههنا  
 جامع للزاوية التي عرضها والزاوية عند الفظة والتي عرضها عند خط وان يكون  
 هذا المعنى الجامع هو كون المقدار واحد وهو في واحد بينهما عند واحد لها  
 من حيث هو كل فان جعل اسم الزاوية هذا العنصر الجامع لم يكن بعيدا عن الصواب بل  
 انها الزاوية المسطحة عند الفظة لا لان زاوية فان لم يثبت هو زاوية ان يثبت  
 بحدود بينهما عند واحد وان عرض كل واحد من حدوده عرضا كان في النهاية نقطة  
 ثم ان ابي هذا يجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو انتهى الى نقطة له انما يقدر  
 وصفا معنى الزاوية اخص ما ذكرناه وخرج شئ من خط الزاوية وصحبه الشكل بغير  
 من جهة الحد وهذا هو ذكره ولم يثبت ان يلتفت الى ان بعض المتكلمين لا  
 ان الزاوية جنس اخص من الكم هو بين الخط والسطح فان قولهم الخط له طول فقط وان  
 له طول عرض هو ان يكون له طول عرضها حدان فانها احد على الاخر اساسا  
 ان الخط يتكون من حركة نقطة ثم السطح من حركة الخط بكيفية على عرضها حتى يكون  
 اذا ثبت طرف غير الطرف في ثبات بين الخط والسطح وكل بين السطح والحد  
 هذا لما اخطا في معرفة الطور العرضي اذ به الخط الى ان تصور ان الزاوية المسطحة  
 سطح ولذلك يمكن ان يفرض فيها بعد اخذها على هذا هو السطح والزاوية المجتمعة  
 كمنه في نفسه اعني اذا عينا بالزاوية المقدار الذي لهذا النوع من الحد فاما اذا  
 الى الهيئة فان الزاوية كبقية واما الجسمين فانها ان يكون الخط كبقية  
 كبقية واحد وثباتا واحدا وهو مجموع لون وشكل وهما ان يكون انواع الحدود  
 مركبة من جواهر فدا مر على ان لا يكون لانواع الاعراض تركيبا كما جرد

تركيب من جنس فصل وهذا الذي هو الخلفه فان عند كونه واحد من باب العرض بنفسه  
 شئين منها يحصل وجود هذا الشكل والاخر اللون فنقول في جوابه انك انما لا تنبع  
 ان يكون عرض مركبة من اعراض وكيف العشر عرضا من عند كونه واحد من جنس  
 والربيع عرضا من اتما بل من ان يكون هناك متحد واحد دار بعينه بل يفرض ان الجواهر قد  
 فيها ما يناسب طبيعتها جنسها وما يناسب طبيعتها فصلها الجزء متغاير وان لم يكن احداهما طبعه  
 لبعض ولا الاخر طبيعته الفصل على ما تعرف في تعليمنا للبهان والاعراض لا توجد ههنا  
 وان وجد لها اجزاء فلا يكون جزء منها مادولا عليه بوجه من الوجوه طبيعته كالحسن والكيف  
 ههنا لهذا المركب جزء اخر مادولا عليه طبيعته الفصل وانما ينبغي لا صحة اليباط لا يوجد  
 احد وجهي العنصر الواحد وهما ليس كذلك يكون اجزاء الحد اجزاء الحد وعلى طبيعته بعد ذلك  
 اذا دارن اللون اجتمع له الشئ واحد جمله به في الحقيقة ان حسن الصوف والبيضاء وان  
 قبيح رديح لو خلا اللون عن الشكل كان لونا وهذا الشكل عن اللون فكان مثلا واحد  
 لم يكن له ذلك الحد في ذلك القوم بل حسن او قبيح فاذ الشكل من حيث هو مجموع مع اللون  
 مع غيره للخاصة حال من اجتناع ليس تلك الخاصة بجزئية لا هي مجموع الخاصتين  
 معا فقط بل اذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل  
 ولو تكن مناسبتا الحسنين متساوية مجردة لم يكن الحسن الذي يعتبر لجملة الصواب والحد  
 الحسن الذي الجملة الى ان يكونا الحسنين الخاص على ما ينبغي في الحس وان الحسن لا يفتقر  
 الذي على سبيل الاجتماع منهما وعلى الجهد الذي على سبيل الخصم الا باشارة التالاسم  
 واما البحث للشماس فهو تعرف حال المركب من شئين انه الى انهما اميل فنقول  
 انه لا يخفى اما ان يكون احدهما اوليا ان يكون موصوفا والاخر صفة كما الربيع الذي يعنى  
 به سطح ذو هيئة فان السطح هو الموضوع بالهيئة والهيئة عارضة لاف الجمل وموضوعه

تركيب

الموصوفان السطح الهبنة سطح لا هبنة والمجموع هو عليه ندر سطح واما اذا اختلفا  
 احدهما او اللشقي والآخر ثانيا بسبب في كل واحد فان ذلك الاجتماع منهما يكون جمعا  
 عرضيا ولا يكون على سبيل جمع يحصل له امر له الحاد في تبعه ويكون كحال الكتابين  
 فلا يكون للكتابين والاول اجتماع بحيث من جملة واحدة في الذات فلا يستحق ذلك  
 بل يدخل في المجموع والمجموع مركب فكون مقول هذه الاشياء مركبة في القول  
 كان الكتابين اذا اجتمعت مع القول كان المجموع اصلا من كينته واما في قوله  
 الحاد حقيقة فاعلم ان الامور التي يستحق ان يدخل في المقولات على انها انواع المقولات  
 ليست اى امور انقضت بل الامور والطابع التي يتقوم بمعنى جنسي بمعنى خويقر  
 فصل في يتقوم بالجنسي على المعنى المذكور في المجلد واما الاقترانات التي لا تكون  
 هذه الصفة فلا يوجد في جنس ولا يوجد في قول لا تخفى على من يجمل المقولة بخبر  
 ليست حقيقة فيكون الانسان اذا اريد كقوله لا يتوهمه ولا هو تابع للانسان  
 بل عارض غريب يكون المجموع منهما البر نوعا البنة لشقي من حيث مجموع الا ان  
 اندفع من جوهر كيف فعل هذا التلخيص في تعريف الفرق بين الكيفية  
 وذى الكيفية والاحوال التي تحوي بينهما في عوارض الكيفية وعوارضها هذه هي  
 واما ذوات الكيفية فهي التي لها هذه اما اولها واما ثانيا كانت جواهرها كانت  
 فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكمية وعوارضها واما لغة العرب فيشتق  
 فيها دائما اسم الكيف عن اسم الكيفية وان قيل بلا اشتقاق فمما يتوهم مع ذلك  
 كما في خلق عدل وجر عدل وكون اسير وجسم اسير فعدو مع ذلك عارل ومض  
 قد جرت العادة في بعض اللغات في اليونانية وهذا بان لا يشتق ذلك من الكيفية  
 بل يفر من الكيف اسم فانه ما كان مشتقا في اليونانية من الاسم الموضوع للفصلية اسم  
 لذى الفصلية

لذى الفصلية بل كان بلا الفاضل اسم مشتق من اسم الاجتهاد ويرى ان لذى الكيفية اسم  
 ولا يكون للكيفية اسم موضوع اصلا وهذا في كثير من اللغات فان العوى يشبه ان لا يكون  
 لها في اليونانية اسم بل للعوى في غيرها ملازم ولا يكون للكيفية اسم الملازم في اسم الكيفية  
 لا الكيفية ولا بعد ان يكون كذا الحال في لغة العرب في اصطلاح لغة العرب المشتق  
 اسم من الكيفية التي هي الاستعداد بل في الحال فان هذا مشتق من الصحة وتحقق  
 المتعاد في الاشتقاق فان الذي لا صحة فيه اذا مررت فانه قد يكون في حال المرض صحيا  
 وان لم يكن صحيا اذا كان سر به القول للصحة والهبنة الصحيحة فانها لا اسم لها بل  
 بكلفة لغة العرب فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذي الهبنة على كل اللغات من الطبيعي  
 فهو مصطحا فيكون مع اسم في العوة غير مشتق اسم العوة بل بالعكس من الواضح  
 الكيفية ان الكيفية تكون فيها مضادة وذلك في اما في الملكة مثل الجين فان مضادة  
 ومثل العقد الصواب فمضادة العقد الخطا والامر في الحالات ايضا هو يتغير في الشا  
 المضادة في العوة مثل المحقق للمراضية واما المضاد في الكيفية الانفعال والافعال  
 فكما يفاض السواد والحارة للبرودة واما المتعلقة بالكمية في الاشكال اختلفا جوار  
 الاستقامة والاختنا والتقبيل والتغير في تعلم ايضا في العلوم اما غير مضادة واما الزين  
 والفرق يتوقف في ظاهر الامر لها مضادة وليست كذلك لان الزوجية والفرقة  
 لا يتعاندان على موضوع واحد البنة ثم ليس كل معينين يستقيم لا يجتمعان فهما متضادان  
 ان كانا قد يجتمعان في جنس واحد من الفرق في الافر من الياضن الا يفاضن والحارة  
 والاحارة كل ذلك من التي لا يجتمع معان فلو ان احد الاضن الياضن مقربا في  
 انصاف جسم بشرى انزل بقيل الياضن فان شله اسما فكان مثلات واذ ذلك كان  
 على الاضن فيجعل اسمه حتى كان النوع لا يخرج من ان يكون ايضا او يكون

لذى الفصلية

او يكون حج لما كان يجب هذا ان يكون ب لصب س ج د الذي هو ضد البياض و حج  
 للمربع الذي لا ضده وذ لك ليس لان المربع واحد واشبه كثيرة يشترك في انها  
 مربع وان الالاباض هو سواد واشبه اخرى يشترك في انها البياض فالاقتداء  
 ولا تاخير للكثرة والفلة فهذا الباب يمكن كونه ضد انما هو بسبب السام  
 ولا يجامع لغيره انما يتم الفرض اذاها الفلز زوج فانما يحال القيان الزوج هو العتلة  
 ينقسم بمساويين وان الفرض هو العتلة الذي ليس كل ففرض كونه عدة الا ان  
 يتساويين ليس بجيبا سلبا المعنى ان في العتلة الزوج يقارن غيره وهو غير  
 يقارن جنس الموضوع الذي هو العتلة وقد علموا ان هذا القدر لا يوجد الجسد  
 ولو قارن الموضوع المشترك فضلا عن جنس الموضوع الذي هو العتلة فان يتم  
 معنى اخر زيد من ذلك يقابل الزوجية فذ لك المعنى اكثر احوالنا ومعنى مساويين  
 في الموضوع ونحو ذلك انما ضدهم ندره الى هذا ولا هو اجمع وان غفلوا ان الزوجية  
 الزوجية لا يتضادان ولا الوحدة والكثرة واستقصا القول في هذا في مساعرة النحو  
 فاذا الجنس الرابع لا مضافة في هذا كانت احكام المتضادين من الكيفية والاخرى  
 يتاخرها الموضوع بالتماثل بعد ان يكون من الكيفية فان ذلك اجمع تكون  
 فارة غير نسوية تقاوم هذه تلك فبين لك ههنا هذا بالاستفراغ كما ليس من  
 والحرق والبرودة وغير ذلك لما كانا انواع من الكيفيات ضد استقبل الموضوع بعضها  
 الى بعض انساها من كيفية منهما وتلبسا بالآخرى في ذلك النوع والكيفية تقبل الال  
 والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة فان كلهما يقبل الازيد الانقصان  
 حرارة تجها ان يزد من حرارة وبرودة تجها ان يزد من برودة وهذا جميع الال  
 وساطة التي ليس في الموضوع عن احد مقارنا لوجوه الاخرى بل بما خلا عن الطرفين اللو

فقدرة والجم

فقدرة الواسطة في حكم انها معدودة بعد التوسط لا تقبل التشد والتنقص والعدالة  
 التي هي متوسط بين افراطين والعتة التي هي متوسط بين افراطين الا ان هذه  
 التوسط اذا فرضت بالمادة واعتبرت في الاشخاص لم يعتبر توسطها الحقيقي فان ذلك  
 غير صدق الا بالحد فما عرفت لك الحقيقي ولم يخرج الى الطرفين خروجا بعدد يظهر  
 اثره فهو افا حاشا فان بعد في الواسطة فلذ لك قد يكون عدل الزيد شدة من  
 عدل الزعفران وكانت العدلة المطلقة ليست شدة من عدل اخرى فانها واحدة  
 لا تقبل الازيد ولا النقص هكذا حال الصفة التي هي توسط في المراج وفي هيئة  
 التركيب بين مؤثراتة وناقصة فان الصفة المطلقة واحدة ولكن قد يكون  
 اصغر من صفة ذلك اعتبارا و صفة زيد و صفة عمرو واما الاخرى لا اضل لها فانها  
 يقبل الاكثر والاول ذكر المربع والمثلث وغير ذلك فلو انها كانت تقبل التزيد والتنقص  
 لكان المربع يتوجه النقصا الذي صفا اذا اعصم والبرهان ذلك بعد في طباعة  
 المربع ومشاركته في المادة تعاقبه وكان ذلك ضد المربع هذا فان المربع  
 اريد منه المادة ليعتبر في المربع الحقيقي بل بما يوجد المادة ههنا ما هو نسبة  
 وحق عند الحسن كما لقد يكون ح زرع اصح من زرع مجلب زرع حسي زرع  
 حقيقي فاما السواد والبياض والخبث والخبث والبرودة فليس مما يقع ذلك فيها  
 من جهة الحسن وخطا بل يكون الموجود ان في المادة كلاهما باتحقيقه حوازين  
 احدهما اشدر والاخر انقص ليس لكل المربع الحسي الذي يكون هو الحقيقي من تعال  
 يكون شكلا اخر الا ان حلا في المربع لا يحسن به ولا كالعلة التي لا تكون في  
 عدلها ولكنها تكون جنبا او قهورا لان خاصية مخالفة لا تدرك حشا وانما يكون  
 الشئ اكثر من شئ بعد ان يشارك في الحد والمعنى ثم يكون مع ذلك اشد اقوى



فيجاء تكون كلتا الحوارين موقنين مفرقتين لكن احدهما اشد احراقا فاذ كان هكذا  
 فهو بالحقيقة قابل للاشد ولا ينقص اما الاخر فلو كان عند الحسن فذلك لا يتعدى عن  
 بطلان هذا النزاع بالتحقق ثم يكون احدهما اشد والاخر انقص على اقبالان على  
 واما لا يكون احدهما مرتباً ثم بعد هذا ما باحت خارجة وبلغ طوق النظر ومن جرح  
 الكيفية التي لا يظن ان شيئاً يشار اليها فيما قبله الشئ غير الشئ قد بينا الحان  
 فعمل شئ متعلق بما خلفه انواع من الكيف غير انواع من المضافات لعل ان يقبل  
 ان اكثر هذه الاشياء التي عرّفها في مقوله الكيفية فانها من مقوله المضافات للملكة  
 والعلم وما اشبه ذلك فالجواب ان هذه الاشياء ليست بذواتها من مقوله المضافات  
 عرضت للاضافة اذ لها وجود غير ما هي به مضافاً فانه وان كانت ما هيها مقولة  
 بالفتن الى غيرها فانها لا يجيء ذلك ان يكون من مقوله المضافات اذ هذا خارج الرسم  
 لذلك كما علمت الى دعامة اخرى تغير المعنى بحيث يصح ما يضاف بالمقولة وكانت قد علمت  
 الجوهركان يظن ببعض نوعياتها انهما من المضافات لهذا الرسم فلا يحصل الرسم لهما  
 من المضافات ذلك حين كان لها وجود يحصل محض لم يكن به المضافات ذلك  
 الوجود لها وجود اذ انت قد مثل ذلك العلم فلو كان العلم لذاته في حقيقة القياس  
 ووجوده الذي يتفوق به من كل وجه لم يكن كجبهة فلزمها اضافة فلو وجود انما كجبهة  
 وبلغتها وجود هي مضافة لكان اذ حصل العلم وحصل في ذلك تخصيصه كونه مقوله  
 الهيئة بالقياس لكن ليس الامر كذلك فان نوعيات العلم كالتحولات هي هيئاتها بالقياس المعبر  
 حدة تخصيصه بل من جهة معناه الام وهو كونه فلا يفرق ان النوعين بل يفرق ان النوعين  
 كما كان هناك لا يفرق ان هذا الراس هو هذا الراس شئ بل هو هذا الراس شئ فاذ  
 كان هذا الراس شيئاً لهذا ان هذا الراس محض من ذلك الراس وحيث وجوده

ليس

ليس به مضافاً بل عرضاً للاضافة فحق ان هذا التخصص يعبر عن مواضفة تخصيص  
 باذاته بل ليس عرضاً للاضافة بل من الطبيعة العامة التي تلخصها الاضافة كما رأيت في  
 ههنا انما هي النوعين من العلم من حيث العلم كجبهة ولذلك لم يتبعه من الاضافة الا  
 كان هو جنسه اذ لا يكون هذا التخصص ليس من جهة المضاف الاضافة بل من جهة  
 انما هو كان كجبهة ما تكون هيئة في النفس بصورة مجردة عن المواد هو مطابقة لا موزون خارج  
 فيكون عامالهايات وصوت في النفس مجردة كلها انشرك في هذا الحد ولا يختلف في شئ  
 ايها في انما مطابقة لا موزون خارج الا لاجل خصوصياتها بل لاجل ان هذا النوعين  
 اذ لا المعنى العام لها فلو كانت بتخصص تخصص المضاف الذي لا يجوز الا ان المضافات  
 يجب ان تكون الاضافة يلحقها التخصص ما فاذا في محضتها في تخصصها من مضافات  
 غير مضافات كانت النوعين ليست في المضافات ذواتها بل لها وجود خاص في المضافات  
 بالقياس هو الجنس الذي لا جله في كل النوع وفيه تخصصه لا يكون وكان النوعين وجود  
 ليست هيها مضافاً في جنسها ايضاً وان عرضت للاضافة فليس المضافات  
 فانه يتجمل ان يكون الجنس اخلافاً بذاته في مقوله ثم يكون انواعه هي هيئاتها غير اجابة  
 في تلك المقولة وهل صورة المقولة الا هذه الصورة في ان انما الراس في النوعين  
 فليس العلم من المضافات الا على انه عارض المضاف عرضاً لا على انه نوع من  
 ولا باس ان يدخل الشئ في مقولتين على وجهين اما في احداهما الذات وعلى انه نوع  
 واما في الاخر فالعرض على ان موضوعه لغيره فكذا يجب ان يفهم هذا الوضع ولا  
 المعنى قلبه هو الا الذين يظنون ان الشئ يكون في جنس او انواعه في جنس من له  
 والعجب هو لا قد نسوا ان هذا الرسم المذكور للمضافات هي الهيئة مقوله بالقياس  
 الى غيره ورسم قد زيف لا يكون يدخل في المضافات بل هي المضافات وانما خارج المضافات

وهل المقولة العجيب

وثاقتهم وبين هذا قريب من ثلثه اوراق حتى جازوا سلوا ان العلم داخل في المنا  
 لطبعه على ان نوع من المنا في انواعه ليست مختلفة فليزيم ان يحملوا هذا الشك و  
 ان مثل هذا الشك قد سلف ذكره في الجواهر ايضا وكان حل الشك ان لا يربط بين  
 فزال كون مقول بالقبض المعبر عنه ذلك من غير ان يكون مقولة المنا وعلى ان الحد  
 الثاني المحصل المحقق الذي المنا غير مقول عليه نسوان الشيء اذا قيل على الشيء قول  
 المقول على الموضوع وقبل هذا المقول على كذا على كذا فان الاول هو على المنا كذا  
 ونسوانهم كما هو انهم من القول على الموضوع انما يكون ذاتيا مقولا للهبة <sup>فالمع</sup>  
 انه اذا كان المتصانفا للعلم كان مقولا للهبة العلم ثم العلم جنس للعلم وهو للهبة <sup>فالمع</sup>  
 ومعلوم الهبة للعلم الهبة مقول للهبة وكذا سئل في التوضيح المنا حتى <sup>فالمع</sup>  
 كذا لكيفية سوا كان تاويلهم المقول على الموضوع حقا او لم يكن ونسوانهم على ان  
 المبينة الخواص على شئ منها على الاحرف فاذا كان كل نحو في انه للهبة <sup>فالمع</sup>  
 ولا شئ من الكيف في علم المضاف في هبة على ان لا يكون له وجود الا هو <sup>فالمع</sup>  
 لا على انه العرض الاضافه ان يلزم من ذلك ان يكون لا شئ من الخواص <sup>فالمع</sup>  
 في جوهره وكل علم عندهم نوع من المضاف في علمه <sup>فالمع</sup>  
 من العلم صفة كنه لا يجب ان يفتن الى قول بل نعم ان ما قبله في قاطبة <sup>فالمع</sup>  
 كان الضمير فيه ما وماذا اليك ان يقول ان حكم الخواص العلم فان الخوا  
 نحو بالقبض الى شئ هو اعراب اللغة والجواب ذلك ان اعراب اللغة ليست <sup>فالمع</sup>  
 من حيث هو اعراب اللغة مقولة بالقبض الى الخواص حيث هو معلوم حتى لو كان اعراب  
 اعراب اللغة موجودا الف سنة ولم يكن يعلم لم يكن مقولا بالقبض الى الخواص <sup>فالمع</sup>  
 كل ففبال معلوم من حيث هو معلوم العلم او العالم من حيث هو عالم <sup>فالمع</sup>  
 العلم

المعلوم ففبال اعراب اللغة معلوما صابا باثارة هبة نفسا بنه هي علم فله هبة <sup>فالمع</sup>  
 التي هي علم جملتها مقولة بالقبض الى هذه الجملة فاذا فصلت الهبة فانفتحت <sup>فالمع</sup>  
 ولم يفتحت الى ما عرفت كما من اضافة الخارج صابا على ان كان وجود اعراب <sup>فالمع</sup>  
 الفتحة الى اعراب اللغة وفصلت عن كونها مطابقتها هبة نفسا بنه حتى <sup>فالمع</sup>  
 معلوم وكان وجود اعراب مضافا كذا هذا الرأس فان عرفت هو من مضاف <sup>فالمع</sup>  
 من حيث هو ودراس فاذا اعبر الجواهر المشار اليه ولم يجب ان يكون <sup>فالمع</sup>  
 نظرا في انه دراس كان له وجودا من كل وجه بان في الرأس فم المضاف <sup>فالمع</sup>  
 لازمة للهبة التي في النفس ليست لازمة للرأس فكذلك الرأس <sup>فالمع</sup>  
 وليس ذلك ان المضافين بتحقيقين اذا عرفت بالتحصيل عرف <sup>فالمع</sup>  
 كل ما زده العلم بتحصيل مضافه عند العلم بتحصيله فهو مضاف <sup>فالمع</sup>  
 المتحقق يكون ايضا في الابتداء عن الازمنة الاضافه لان ذلك <sup>فالمع</sup>  
 ليس ان يبين ان كل ما كان ذلك في شئ فهو مضافا <sup>فالمع</sup>  
 فليس مضافا حقيقة في قول الشك في الجواهر ان كان <sup>فالمع</sup>  
 المتحقق الذي وجوده هو ان مضافا اذا عرفت بالتحصيل <sup>فالمع</sup>  
 واشياء اخرى عرفت بالتحصيل فيفضل الشبهة فان <sup>فالمع</sup>  
 على هذا ولم يضر له كذا لان من هذه خاصية المنا <sup>فالمع</sup>  
 كانت له الا ذلك حاجة بل المضاف على ايدنا واصناف <sup>فالمع</sup>  
 كذا فانضج انه ليس المضاف المحقق وقد ينادى <sup>فالمع</sup>  
 في الامم ومفوع اما الا بن فاذا يتم بنسبة <sup>فالمع</sup>  
 الشئ في مكانه وقد علم في فلسفة انه كذا <sup>فالمع</sup>

فان روى  
 في الجواهر  
 في الجواهر  
 في الجواهر  
 في الجواهر

المعلوم

فوقه بن والكون تحت ابن والكون في الهواء ابن في الماء ابن في الارض <sup>حقيقي</sup>  
 اولى وهو كون الشيء في المكان الحقيقي ومنه ما هو في حقيقته مثل كون الشيء في  
 المكان الثاني العنبر الحقيقي كونه في السماء في الماء لا يكون جسما موصوفين باين <sup>حد</sup>  
 بالعدو والاين او حقيقته يكونان موصوفين باين واحد بالعدو والاين بان <sup>حقيقته</sup>  
 كجسدهم يكونان في الشيء معا ومن لاين باين ما هو ابدانه لكون النار فوق على  
 انه في باطن سطح السماء ومنه ما هو عارض لمثل كونه في الهواء ويمتلكه الاين ايضا  
 لكون الهواء فوق بالفضة الى الماء في مكان هو اقرب الى فوز مكان الماء والاين <sup>حقيقته</sup>  
 وهو الكون في المكان ومنه نوعي الكون في الهواء ومنه شخصي كونه هذا الشيء وهذا  
 في الهواء وهو كان ثانيا ومثل كون هذا الجرم في هذا المكان الحقيقي الشارح <sup>حقيقته</sup>  
 المتقدم ان الواحد من الاين قد يوجد في حواجر كثيرة لكونه في الشيء وقد لا يظن ان  
 بعض الحد كما اعتبره فالله ليس الاين حقيقي لا يوجد في هذا المنة  
 واما الاين العنبر الحقيقي كالكون في الشيء فليس هو نفس الشيء فانه وان كان لا يدرك  
 يكون الشيء مكانا ثانيا مشكلا في الشيء فليس الاين هو الشيء بل كون زيد في الشيء هو الاين  
 وهو صفته لزيد كما يكون في الشيء وليس هو العنبر كما في الشيء وان كان الشيء  
 واحدا فنسبة زيد الى العنبر حقيقته هو زيد عن نسبة غيره في ذلك المكان وان كان  
 يوجد بالشيء فقد يتكرر بالعدو ثم ان بعض المتكلمين اعان المتقدم ولم يرض بهذا الجواب  
 فقال ليس هو الاين كحال البياض الذي في زيد فان البياض الذي في زيد اذا عدل  
 بجبلين بعدد الذي في زيد واما في الشيء فيكون واحدا للجماعه وحده على شئ اذا  
 ادان ان الشيء واحد وان كان الشيء هو الاين كان الشيء كون في المكان لا كما ما كان في  
 اذا اسئل عن ابن هو فيصيح ان يكون لوان يوزن في الشيء فان كان الاين هو كون في الشيء

فزيد بطل عنه كونه في السوف وان لم يسطل كون عمرو في السوف كالبياض البين <sup>بطل</sup>  
 ان الاين فيه وضاده كما في سائر المقولات فان الكون في المكان الذي عند المحط هو <sup>مقابل</sup>  
 في المكان الذي عند المركز لا يجتمعان وهما معدبان وقد يوجد في موضوع واحد <sup>باعتبار</sup>  
 عليهما بينهما غاية الخلافه اذ قد يمتص من احد الى الاخر قليلا قليلا ويكون الصبر <sup>مضاد</sup>  
 متضادين ويكون هناك ابن متوسط بينهما واين اقرب من الطرف الفوقاني  
 في هذا الوقت واين من الجهة الاخرى بالتحلاف فيكون في طبيعة الاين من جهة <sup>حيث</sup>  
 جنته بل حيث خواصه وقتها وانما فيها البين ان يقبل الاشد والاضعف مثل  
 اثنين كلاهما فان واحدا اشد فوفيه فلهذه الجهة يمكن ان يقع فيها الاشد  
 الاضعف اما الكون فوقه ومثله والكون في اضعف من مظهر الكون  
 المكان مظهر فلا يقبل ذلك اشد واضعف في الكيفية ايضا فان السواد <sup>يقبل</sup>  
 الاشد والاضعف بل الشيء الذي هو سواد الفطر عند شئ وهو باين الفصال  
 الاخر وكل قدر من السواد يقبل فلا يقبل الاشد اضعف في حقيقته <sup>بجانب</sup>  
 هذا في هذا الوضع بل المكان النوع من الفلسفة فان كفا لئلا يقول ان السواد  
 ليس هو مضاف <sup>بجانب</sup> يقبل الاشد والاضعف بل الطبيعة كيقينه واما الاين فانهما يقبل  
 ذلك من حيث اضافة فرض لا ينشئ وهو قوي بعد الطرف ثم اذا اشتغك  
 بنوعه الحس في جميع هذا كان خروجا الى صناعة فلسفة لان هذا الفائل ان الاين  
 انما يقبل حيث هو مضافا الى حيث هو باين ولنتريك القول امر السواد والباين  
 منها واما معنى فانه ليقينه نسبتا للشيء الى الزمان وهي كونه في نفسه وفيه  
 فان كبره الاين يقع في الطرف لان منته ولا يقع في الاضفة ويسئل عنه معنى  
 حجابك ذان للشيء الى الزمان فاما ان يقبل ان زمان اول مطابقا عليه

لا يفضل

كقولهم كان هذا الامر وقت الزوال واما زمان اعم من ذلك يكون نظير الشيء في الابن كقولهم  
 كان هذا في سنة كذا ولو يكن في جميع السنة بل في جزء منها وليس الزمان المطابق كما  
 المطابق في ان لا يشارك في النسبة بل الزمان الواحد المحقق المعين بنسبة الشيء  
 كثيرة فيكون كل واحد منهما في كل واحد من تلك فان كل واحد من  
 يكون هي نسبة الخاصية اليه التي لو عدل بقيت نسبة خاصية الاخرى ان كان  
 البعدا نظير ما قلناه في النسبة الى السواء لا يحتاج ان نطول يدرك ما في المتعدد  
 المذكور في معنى فيها هو جوابه فاننا اذا قلنا ان في المتكافؤ في الزمان اقول او قول  
 فاضل المتأخرين في العبارة عن التي الخاص هو ذلك مطلقا لان معنى نسبة الشيء الى  
 الزمان الذي يهاوق وجوده وينطبق فيها بناء على ما في وجوده او زمان محدود هذا  
 الزمان جزء منه وذلك لانه ذكرها في وجوده فاما ان يعنى بها في مقداره اوها في  
 حركة اوها في زمان وجوده اوها في زمانه ونسبة الى زمانه فان معنى هذا  
 فليس ينطبق عليها اذ زمانه وان عنيها في حركة فيخص من ذلك الحركة المتصلة  
 او الحركة نفسها وليس الغرض من هذا اوجه واماها با زمان وجوده محال  
 ينطبق عليها فها زمانه بل هما في النسبة فيمكن ان يجعل وجهه بل  
 معناه ان معناه هو نسبة الى زمان ينطبق فيها بناء على نسبتين الى زمانه في هذا الزمان  
 ثم لا نسبة قبل ولاها ولا بعدا خواها البتة فيكون معنى قولهم على هذا الوجه كونه نسبة  
 الى ان الذي يظهر ان يعنى ان يطل بها الفاضل من قوله معنى هذا فان كان ذلك كان  
 هذا الرسم غير صحيح وذلك لان كون الشيء في ان ما لا يجل عليه هذا الرسم هو من قوله  
 لكن البعض ان كان يصح النسبة معقولة فيكون بها جوابي الا ان يشار الى ذلك  
 بخلاف ذلك لان فيكون الشيء نسبة الى الزمان على انه في كل واحد من ذلك

هذا القول هو الذي ذكره في كتابه في شرحه  
 في بيان ان النسبة هي التي هي النسبة  
 في بيان ان النسبة هي التي هي النسبة  
 في بيان ان النسبة هي التي هي النسبة

انها هذا

انها هذا بسما هذا لفضل الغريم اللهم لان يحكم بان النسبة الى الابن  
 لكنها لا مقولة لها بل مقولة لها في قوله فلعلنا نخرج اخلة في مقولة امه ثم بعد هذا  
 فنقول ان لا اشتغال بتخصيص النسبة بما لا يعينها علم ان كان لا يكون الاضافة معنى  
 هو حيث يكونها زودها من شين اذ لو كانا جزئين منهما بل كانا امرين خارجين عنهما  
 هي متعلقان بها كما كان ومنه لا يجزى ان يكون بينهما تركيبا لكل واحد منهما نسبة الى  
 فان النسبة لليس للنسبة ولا النسبة لجزء منها حتى تكون الجملة هي النسبة فتكون  
 في حوزة الذات اذ الجملة تحصل جملة من الاشياء من الجمع نفسه فيكون الجمع كالشئ كما كان  
 والجمع كالمركب والجمع من المركب كالصوت وهذا هو الذي لا يمكن ان يكون  
 في وافي للفكرات العشر واما الوضع فقد يتبين لنا انه من قولهم معان وان الذي  
 المقولة هي نسبة تحصل للبناء والجملة لاجل نسبة تقع بين اجزائها وبين بعضها اجزائها في  
 يكون لبعضها عند بعض مجازية النسبة لاجل نسبة تقع بين اجزائها وبين بعضها اجزائها في  
 الى هو المعنى بجزئية اما المتكافؤ واما امتكافؤ مجزية والجملة هي هذا كالتقاسم  
 والفعول والاستلزام والانبساط ولا يحتاج ان يزيدك على ما سلف بانها وانها تفصيلا  
 ونظيرها بل العلم ان الوضع قد يكون فيه تضاد فان النسبة المتكافؤ من وضع تصير  
 الاجزاء لها التي هي مضافة لبعضها اخرى هي مضافة مضادة للنسبة المتكافؤ كما لا يخفى  
 والانبساط وذلك لانه اذا كانت الاجزاء لا يتخالف بالعدد فقط بل بالطبع ومننا هذا ان  
 الذي ليس متخالفا لاختلافهما اذا وضع في كل واحد من هذا السطح من فوق وهذا ميمنا  
 وهذا امثالا وكذا في اجزائها غير متخالفة من هذا الذي هو من فوق وهو تحت والذي هو تحت  
 هو فوق فان كل جملة الموضوع في تنا سلبين اجزاء متخالفة واحد بالعدد وواحد بالخالف  
 الوضع الاول بالوضع بل هو كما كان لكن هذا الوضع مخالف للوضع بالعدد واما

منه لعلنا نخرج اخلة في مقولة امه  
 في بيان ان النسبة هي التي هي النسبة  
 في بيان ان النسبة هي التي هي النسبة  
 في بيان ان النسبة هي التي هي النسبة

لا يصح

الجملة فمفولة ولا يتخالف الوضعا بالجد بالتحصيص لخرق ذلك لان الجملة هي التي كانت  
 والاخرى والالفاظ التي يهاهم مثل التي كانت يتخالفها باقواعها بالاعلام فما امكن  
 بل المكمل المتشابه لاضداد شجرة او انسان فخصبا على ساقهما فلبا وتسا فان  
 الامر مختلفان جدا لا يوضع ويمنحاصلة للشيء حصولها في كذا وحصولها  
 كذا وحدها الثاني في الفلك لا يثبت الساق والارض يتخالفان بالعدم فقط بل هما يتخالفان  
 ايضا في المعنى والطبيعة فاذا كان الحدان ههنا متماثلين وبنهما غايات الحدان  
 وموضوعهما واحد فما متضادان واما ههنا كذلك فما كان يتخالف في خصوصية الحدود  
 دون الحد واذ كان سطح ما من فوق فسطحا من تحت الخروق وذو السطح مما يتغير  
 السطح الاخر بالعدم معايرة ليست في حدته والاضداد هي التي لها طابع متباينة  
 حدها متطابقة وتتخالف النوعية لا بالخصوصية وكان الجسم يجمع فيه البياض الحادث  
 اس من حيث هو ذلك البياض لا مسبق البياض الحادث البور حيث هو هذا البياض  
 وهما معا قبان على موضوع واحد في تضادان اذ ليس بينهما غايات الحدان  
 ولا خلافا من اخل في اللونية فكل مكان لا يجمع في ذلك الوضع الشخص  
 الوضع الشخص ويغا قبان في قلبها بتضادان اذ ليس بينهما غايات الحدان في  
 وفي حقيقة الوضع وبعد ذلك ان الوضع يقبل الاشد والاضعف على نحو قول ال  
 ولا يقبل على نحو لا قبول الابن وكان قولنا قبا وجلو من قبا في على الحركة  
 المحصول هذا الوضع وفي على الهيئة الحاصلة فاعلم ان القيام الذي الوضع  
 هو القار منها الاحالة ان يقوم واما مقولة الجده فلم يتفق في الهيئة  
 الغاية فهمها ولا اجده لامور الجسم كالا انواع لها الواعا لها بل غاياتها  
 باشر ذلك الاسم او تشابه وكان في الشيء من الشيء في الشيء في الشيء على

حد الصفتين قول

والشيء مع

والشيء مع الشيء ولا اعلم سببا لوجوب ان تكون مفولة الجده جنسا للثالث الجزئيا  
 لا يوجب مثله فهذه المذكورة ولشبهه يكون غير علم ذلك فليس ذلك من  
 كتبهم ثم ان زيفا بعضهما عن ان يكون انواعا وجعل نواظير هذه للفظة بالقب  
 الى بعضها دون بعض فجعل الاشارة في اسمها بالقبيل الى الجملة والاخرى  
 وعني به انه نسبة الى الماصق ينقل بانفعال ما هو منسوب اليه فيكون كالساق  
 والمتعل والنزق وليس القيص لبيكن من جزوي من من كل من من كل الى كمال  
 المرغ عنداها ما وضعت كمال الانسان عند قصه لفصل هذا المهم من  
 المقولات العشر الى الاوزان بفصل اليفض بحال فاما مقولنا ان يفعل وان  
 فهو في صورها هيئة نوحب في الشيء لا يكون الشيء فليعلمنا لا بعد الشيء في الجده  
 الذي يكون معهما الكيف والكمه او الابن او الوضع بل الازال يفارق على اتصاله  
 الشيء بشا ويوجب الى شيء ما ادمت موجو كالتشوي ما دام الشيء يتشوي  
 ما دام الشيء يتبضع كالحركة من كل الممكن فالشيء الذي فيه هذه الهيئة على تمام  
 فهو متفعل وينفعل حاله هي ان يتفعل والشيء الذي منه هذه الهيئة على اتصالها  
 فهو من حيث منسوب اليها متفعل هو ان يفعل فاما ان هذا يكون في الكيف صحت  
 او في سائر هذه فانه تستنصيه لحواله وانما في الكلام الطبيعي في الانسان في كل  
 فبعضهم خصص هذه المقولة بانها يجب ان يكون تعبير في الكيفية فقط واما العا  
 لها واعبرها في الامور التي تقع في مقولات كثيرة وبعضهم جوز ان يكون جامعة  
 للا انواع كلها بمجرد واحد وتخصيق هذا للشيء الطبيعي واعلم اننا انما قبل ان  
 يتفعل وان يفعل ولم يقبل انفعال او فعل لان الانفعال قد يفتي ايم للمحصل الذي  
 قد انقطع الحركة الباقية في شيء هذا النوع لغيره اذ كان حصل واستقر في

انفعال اذا كان الشيء بعد الحركة وكذا القطع الذي هو الفعل الذي عند اسما كالتحريك  
 في حين ما يقطع واما الفظة انه يتفعل ما لا يفعل مخصوصا بالمال الذي فيها التوجه الى الفاعل  
 وكذا الضام الذي هو الفيوض والجلوس الذي هو المصير الى امر الذي يستفعل فيسقط  
 جوارها للذات اما ان يكونا من هذه الموقولة او من سببها الموقولة واما هبته فكما  
 المستفعل وهبته القومتها من الوضع كما ان هبته الاحتراف فهو الكيف هبته تمام  
 الشوه من كم وهبته الاستفراغ في المكان هو كمن بن تمام هذه الموقولة واما  
 هي وان كان نهما الى هذه الغايات مستفعل حيث هو كمن وهبته الموقولة  
 المضاد فان التوجه من جهة الى جهة اخرى كالتوجه من جهة الى جهة اخرى  
 واحد بينهما بعد كماله وذلك كما يضاف الى اشياء اخرى ولا يفرق كصقول السائل  
 ونزول العالين اليهم فانها قد تقبل الاشد ولا تضعف من جهة الفرس الى الطرف  
 الفرس هو السواد فان الفرس ذلك هو جهة بلوغ الفرس السواد بل الفرس الى السواد  
 الذي هو كون في السواد وقرين بين الاسود اعني حاصل الفارس وبين السواد فان  
 الاسود يعقل على انه كركر واما السواد فلا يخرج تعقله سواد الى ان يعقل على انه غايته  
 حركة الفرس على ان الشيء يكون اشدهن الشيء اذا كان اقرب الاسود الذي هو الطرف  
 والسواد اشدهن الشيء اذا كان اقرب من الشيء الذي هو الطرف ايها فان الاسود قد يكون  
 من جهة العنبر اذا كان اشكر اسودا وهذا انهم يتم بنسبته الى الاسود فان الاسود قد يكون  
 قبل الاقطاب يكون اسرع لانه اقرب من الاسود لكن الفرس بين الاعين الاول وهذا  
 الاعتبار ان الاعين الاول جعل حركتين متساويتين العنبر في ظاهر الامر لكن جعله مستند  
 من جهة اخرى الى السواد الاخرى من جهة اخرى وتتم احوالها على منظر واحد غير متساوية  
 لكن احدها لا تفرق بغيره في الشيء اشدهن الاخرى كمن يجر حركته من جهة اخرى

وكلاهما

وكلاهما يصعدان لكن احدهما يتقدم من اعلى والآخر من سفلى ويكون لك اجمع من هذا  
 بهذا الوجه وان كان البحث المستقصى لامثال هذه الاشياء في العلم الطبيعي يخرج عن هذا  
 نحو هذه المناسبة وان كان المقطوع ولعمد اعينها واختلف الزمان فخصمان اما هو الا  
 دون غيره وقد جرت العادة بان ياتي سلف فكيف بالقول على المتقابل لا نقل الا كما يجب  
 لعقدها ثم نقل على الوجه الذي قبله في هذا الكتاب تحت الفقرة السابعة الفقرة الرابعة

في المتقابل لا مقبول ان المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد  
 واحد معا وكل شئين لا يجتمعان في موضوع واحد فانما ان لا يجتمعان على سبيل  
 شيئا واحدا لا يوصف بهما بالوطاة بان يكونا مقولين عليهما الشيء هو هذا  
 وذلك كما يكون الشيء قويا وايضا معا وعلى سبيل ان شيئا واحدا لا يوصف بهما الا  
 ايض وذلك بان يمتان معا حيث يكون في ايض والضم الاول يكون احدتهما قوة  
 سلب الاخر كما في الفرس والافرس فلا يخرج اما ان يكون الاعتبار حيث السالب  
 سالب لفظ او من حيث هناك زيادة معتد بها في لزوم السالك اذا جعلنا المتقابلين  
 او الشئين المذكورين الزوج والفرس وجعلنا الفرس ليس كونه فرسا هو انه ليس  
 بزوجه فقط بل انه امر زائد على ذلك فليسكون الاول هو تقابل الشيء الاثبات اما سببا  
 كما هو فرس لما ليس من حيث ليس بفرس او مركبا كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس والاول  
 لا صدق فيه ولا كذب الشافي فيه صدق وكذب مشترك في ان ليس فيها اشارة الى وجود  
 من خارج بل اعتبار احكام عقليته فانه لو كان الافرسيه من حيث هو افرسيه شيئا  
 له وجود بوجه كان الشافية سلو موجودا بالفعل لانه اثنان لها الاله ليست بحجارة  
 ولا مثلث ولا شاقبة ولا رباعية ولا امر اخر من الامور التي لا يتساوى وكان يكون

نسبته حاصله في انفسها بل انفسها امر واحد بل مراد انصافه بل انفسها بل لا غاية  
 لكل جملة فغير من سلب سناضل بل هذا شئ في اعتبار العقل وفي القول من خواص هذا  
 القسم لا يمنع اجتماع ما يقع عليه المتقابلين في موضوع واحد بل يكونا كذا بان  
 يكونا عليه ذلك ان الزائده ليست طعاما بل الطعم من حيث ليست طعاما وجمعا  
 في موضوع على سبيل الوجوه في موضوع فكل ما لم يتحقق في موضوع على سبيل الوجوه  
 فليس يجمع في موضوع على سبيل القول عليه لا يتعكس ثم ان في المتقابلين الذين  
 اوردناهما مختلفان في ان تقابل الفرسية واللا فرسية لا صدق ولا كذب فيه وتقابل  
 ان زيد ليس لغولثان زيد ليس بفرس فيه صدق وكذا في ما القسم اخر مثل الحرارة والبرودة  
 والحركة والسكون ومثل مور يجر مجراها فلنقل الا انك لا شك في ان الفرس واللاتي  
 بعدان في المتقابلين كما انهم قولنا زيد ليس بفرس فكذلك الزوج والفرس  
 بعدان من المتقابلين وكذا العمى والبصر بعدان من المتقابلين وكذا الحركة والسكون  
 بعدان من المتقابلين وكذا الحرارة والبرودة بعدان من المتقابلين وكذا الوجود والعدم  
 بعدان من المتقابلين والاشياء التي هي من هذه الاحوال يحكم عليها بانها متقابلين  
 وهذه الاشياء متخالفة فان الفرس جوهر وفيها بل لا فرس لا حدة على فيل مقابلته  
 الفرسية وان كانت عرضا وليس له ذلك الا فرسية بل واحد كما في النفس والاضلاع  
 شتى الخ مما هو جوهر ليس يشق الاسم من عرض اما القصبية فهي عرض والفرس واللاتي  
 ليس يتقابل المتقابل الذي للقيضين اذ لا صدق هذا ولا كذب في المتقابل على سبيل ضافة  
 ولا على سبيل التضاد اذ كان تقابل الضما ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد بل  
 ذكرت واما الزوج والفرس فليس على موضوع واحد بل على صنفين احدهما زوجين  
 لها لا تقارفا هو واما العمى والبصر فيشارك السكون والحركة فان العمى ليس متقابلا  
 للبرودة

للقصبتين

للصبر هو عمد وكذا السكون للحركة لكن السكون تعاقب الحركة على موضوع واحد اما العمى  
 فلا تعاقب البصر اما المتضامان فليس يجمع فيهما التعاقب على موضوع او اشترهما في موضوع  
 غير يكون الموضوع الذي هو علة لا مراد بل لا حدة امكان ان يصير فيه معلولا او يكون  
 موضوع مشترك وان كانت العلة والمعلول من المضاف فاذا ما ينبغي ان يطبق اليه هل يكتسب  
 ان يتحد هذه كلها مع بعضها معا ولو على سبيل التشكيك في التقديم والتأخير وان لم يكن على  
 سبيل التواطؤ البحث او لا يتحد بها مع بعضها معا لكن التقابل مقول عليها فيشتر ان يكون التقابل  
 الاول هو نظير للفرس اللاتين الذي يجمع اجتماع طرفيه فلا على موضوع وان اشترت  
 ذلك وجودا في موضوع فانه لا يكون شئ واحد هو راجح ولا راجح ولا يكون شئ واحد فيه  
 راجح واللاتي راجح وكذا قولنا زيد ليس بفرس في الشئ ان يكون فيه راجحته وليست فيه راجحة  
 فان هذين لا يجمعان وليس لثان فيه راجح وليس فيه راجح هو قولنا زيد راجح وما  
 ليس راجح واللاتي لانه راجح فاذا تقابل ان فيه راجح وليس فيه راجح هو الفرس واللاتي  
 الذي على سبيل الحمل فلذلك الحمل المتضامان فيها راجح في ان المتضامان فيها راجح  
 ولا تحمل الراجح على التفاح حتى يقال ان التفاح راجح فلذلك هي موجودة في لا محالة  
 فجميع اشياء التباينة الطابع تكون متقابله من حيث ان كل واحد منهما ليس هو الاخر وهذا  
 هو تقابل اول ثم تقابل الثاني عن اعتبار الحمل على موضوع الى اعتبار الوجوه في الموضوع  
 حاله هو الذي تشترك في عام او خاص يكون موجوده في القوة معا ولا يجمعها العقل  
 معانقبا بل بعضه يخص القول حيث هو حكم كالايجاب في السلب الذين موضوعهما  
 المحل والموضوعات يتعاقب فيه ولا يجمع معا وهذا حكم القول ليس في الوجود  
 ولا وضع وبعضه يكون من خارج من ذلك كما يكون المشترك في عام ومعهما ما يكون  
 المشترك في خاص معين ويكون المشترك في طبيعته هي القوة كالاتي لكن لا يجمعها

قدرة عام المقول العمى والبرص في الموضوع  
 والبرص في الموضوعات فان بعضهم يجمع  
 في الموضوعات  
 كالتباين

بل انما يقال ان هذا لا يتناول بل هو هذه التي بعد اليك في بعض اقسامها اشركت في موضوعها  
 ان يوجد في الاقسام فيكون معنى هذا التقابل كما يحسن ذلك لا كالأقسام اما انما يحقق  
 اما اقسامها فيجب ان يتدرج فيكون سهل على تعلمها فيكون باس لنفسه لان على الوجه الذي  
 عليه لا اصطلاح الذي في قاطبها باس هو غير المصطلح عليها العلورود من حيث ان جميع بين  
 الامر من فدهم في نفسه والقسم الذي في قاطبها باس فيخرج على هذا الوجه المتقابل اما ان يكون  
 مقولاً بالقطر الى ما هو مقابل الروا ان لا تكون فان كانت ههنا مقولاً بالقطر الى غير  
 تقابل المتقابل في القوة اما التقابل فلان الابوة والبنوة وما يجري مجراها بشرط لا يمتد  
 في موضوع اما على الانسان بل في الخارج كالجوهريه او غير ذلك اما خاصية هذا الانسان  
 الذي يكون بمنزلة ان يمتد في الوجود اما ان يمتد مع التقابل في القوة فيلحق بالاشراك  
 واما الذي ليس ههنا مقولاً بالقطر الى غيره فاما ان يكون الموضوع صالحاً للتقابل  
 احد الطرفين ههنا الى الاخر من غير ان يمتد في الوجود كما في ما ان لا يكون صالحاً للتقابل  
 منها الى الاخر ولا عن احدهما الى الاخر لان الواحد لا يمتد في القوة في تقابل الاعداد  
 ونعني بالقوة لاشمال الاصطبا بالفعال كما مثل القوة الاولى التي تسمى على ان يكون لها بصير  
 الغنية ان تكون القوة على الاصطبا من شأ صاحبها موجودة فان فدا القوة الاولى التي  
 ولا فدا الاصطبا بالفعال بل الاصطبا بالفعال وان لا يصير بالفعال لكن بالقوة ههنا ان يمتد  
 على الموضوع تعاد في الحركة والسكون انما ذلك هو فداها ستمناه فبها لا يمكن ان يمتد  
 بل ذلك على ما يقع الموضوع مع الاصل في الاخرى في العدم الذي ههنا ليس هو العدم  
 الذي ههنا بل اي غير وجودي شئت بل الذي يقابل الغنية فان العدم في وجوده ولسنا  
 نريد ان نخصي جميعها بل ما يعيننا في هذا الموضوع فنقول ان الشيء الذي لا يمتد  
 ويشاد الى حاله المماثلة في كونهما الشيء الذي ههنا الشيء الذي لم يمتد وجودي  
 سواء كان قارفاً ما خالف ذلك الشيء الوجودي ولو لم يكن مثل عدم السود في ما من  
 ان يمتد

ان يمتد سواء كان هناك بياض في الفالسواد في موضوعه ولو لم يكن بل كان اشغاف مثلاً  
 فقط ولا لون البتة فانه اذا كان هناك بياض فليس البياض في السواد في ذلك العمل  
 واحداً ولو كانا البتة مثلاً من بل البياض معنى قائم بازاء السواد فهذا وجه  
 اعتبار العدم ومقابلها في الاخر العدم الذي يعتبر بشرط ان يزول المعنى الوجودي فلا  
 يخلط بشيء كالسكون فان الذي ينزل ما في له في وقت اخر انما ساكن عاد والحركة لا اذا كان  
 ليس في حفظ انما هو بعد ولكن عند ما لا يكون في حركة مكانية البتة فهذا العدم  
 بالمحقيقة مقابل البعض الذي هو ههنا الحركة الكائنية مطم وقد في عدم بشرط  
 فقدان الشيء الذي مرشاه ان يكون لغاذه من الموضوعات في الوقت الذي  
 شان ان يكون لحيث حال في القوة عند الانسان بهذا السبيل في الصبيح عدم الابدال  
 اذ ليس قدره من العدم ما في قبل الوقت كمر فانه لا يكون عدم المحبة في وقت  
 عده بسببها التعليل امرود من عاقبة الوقت كما صلح الذي يكون بعد ذلك  
 الوجود والعدم ومنهما هو بالقطر الى المحسن الى النوع مثل العدم بازاله الناطق او  
 النوع الى الشخص كحال المرأة الى الرجلية وقتها هو الشخص على الاشياء المذكورة  
 كلها لا يلتفت اليها بهذا الكتاب انما العدم المقصود منه هو العدم الذي هو فدا  
 الغنية في وقتها اي فقدان القوة التي لها يمكن الفعل اذا ضا الموضوع عاد والقوة  
 فلا يصلح بعد ذلك ان يزول العدم كالعدم اما الغنية في زوال العدم هذا هو التقابل  
 العدم على المذكور في قاطبها باس اما القسم الثاني من الغنيين الذين ذكرناها  
 اولاً وما يدخل في جميعه في قاطبها باس صند ان كان احدهما وجودي والاخر  
 عدهما بالوجود المذكور للعدم اذ كان كلاهما وجودي وكان الموضوع ينقل  
 من كل واحد منهما الى الاخر وكان احدهما طبيعياً لا ينقل عنه ولا اليه البياض المحسوس سواء

ليس في ذلك زمان البسود ان فاعلم ان  
 ان يمتد سواء كان هناك بياض في الفالسواد في موضوعه ولو لم يكن بل كان اشغاف مثلاً فقط ولا لون البتة فانه اذا كان هناك بياض فليس البياض في السواد في ذلك العمل واحداً ولو كانا البتة مثلاً من بل البياض معنى قائم بازاء السواد فهذا وجه اعتبار العدم ومقابلها في الاخر العدم الذي يعتبر بشرط ان يزول المعنى الوجودي فلا يخلط بشيء كالسكون فان الذي ينزل ما في له في وقت اخر انما ساكن عاد والحركة لا اذا كان ليس في حفظ انما هو بعد ولكن عند ما لا يكون في حركة مكانية البتة فهذا العدم بالمحقيقة مقابل البعض الذي هو ههنا الحركة الكائنية مطم وقد في عدم بشرط فقدان الشيء الذي مرشاه ان يكون لغاذه من الموضوعات في الوقت الذي شان ان يكون لحيث حال في القوة عند الانسان بهذا السبيل في الصبيح عدم الابدال اذ ليس قدره من العدم ما في قبل الوقت كمر فانه لا يكون عدم المحبة في وقت عده بسببها التعليل امرود من عاقبة الوقت كما صلح الذي يكون بعد ذلك الوجود والعدم ومنهما هو بالقطر الى المحسن الى النوع مثل العدم بازاله الناطق او النوع الى الشخص كحال المرأة الى الرجلية وقتها هو الشخص على الاشياء المذكورة كلها لا يلتفت اليها بهذا الكتاب انما العدم المقصود منه هو العدم الذي هو فدا الغنية في وقتها اي فقدان القوة التي لها يمكن الفعل اذا ضا الموضوع عاد والقوة فلا يصلح بعد ذلك ان يزول العدم كالعدم اما الغنية في زوال العدم هذا هو التقابل العدم على المذكور في قاطبها باس اما القسم الثاني من الغنيين الذين ذكرناها اولاً وما يدخل في جميعه في قاطبها باس صند ان كان احدهما وجودي والاخر عدهما بالوجود المذكور للعدم اذ كان كلاهما وجودي وكان الموضوع ينقل من كل واحد منهما الى الاخر وكان احدهما طبيعياً لا ينقل عنه ولا اليه البياض المحسوس سواء

قال العدم له الذي ان يمتد في وقت  
 ان يمتد سواء كان هناك بياض في الفالسواد في موضوعه ولو لم يكن بل كان اشغاف مثلاً فقط ولا لون البتة فانه اذا كان هناك بياض فليس البياض في السواد في ذلك العمل واحداً ولو كانا البتة مثلاً من بل البياض معنى قائم بازاء السواد فهذا وجه اعتبار العدم ومقابلها في الاخر العدم الذي يعتبر بشرط ان يزول المعنى الوجودي فلا يخلط بشيء كالسكون فان الذي ينزل ما في له في وقت اخر انما ساكن عاد والحركة لا اذا كان ليس في حفظ انما هو بعد ولكن عند ما لا يكون في حركة مكانية البتة فهذا العدم بالمحقيقة مقابل البعض الذي هو ههنا الحركة الكائنية مطم وقد في عدم بشرط فقدان الشيء الذي مرشاه ان يكون لغاذه من الموضوعات في الوقت الذي شان ان يكون لحيث حال في القوة عند الانسان بهذا السبيل في الصبيح عدم الابدال اذ ليس قدره من العدم ما في قبل الوقت كمر فانه لا يكون عدم المحبة في وقت عده بسببها التعليل امرود من عاقبة الوقت كما صلح الذي يكون بعد ذلك الوجود والعدم ومنهما هو بالقطر الى المحسن الى النوع مثل العدم بازاله الناطق او النوع الى الشخص كحال المرأة الى الرجلية وقتها هو الشخص على الاشياء المذكورة كلها لا يلتفت اليها بهذا الكتاب انما العدم المقصود منه هو العدم الذي هو فدا الغنية في وقتها اي فقدان القوة التي لها يمكن الفعل اذا ضا الموضوع عاد والقوة فلا يصلح بعد ذلك ان يزول العدم كالعدم اما الغنية في زوال العدم هذا هو التقابل العدم على المذكور في قاطبها باس اما القسم الثاني من الغنيين الذين ذكرناها اولاً وما يدخل في جميعه في قاطبها باس صند ان كان احدهما وجودي والاخر عدهما بالوجود المذكور للعدم اذ كان كلاهما وجودي وكان الموضوع ينقل من كل واحد منهما الى الاخر وكان احدهما طبيعياً لا ينقل عنه ولا اليه البياض المحسوس سواء



الموضوع واحداً بعينه كما لما للشمس في التبر أو كان معنى ما مثل العدم للفرق بينه وبينه فإنه  
 ينسب إليهما من حيث هو خذ عدة أعلى الأطلاق لمن حيث هو عدة معين وهو من حيث هو  
 معين لا يصح كالأحدهما ومن حيث هو عدة غير معين ليس يجب أن يقبل أحدهما دون الآخر  
 وسواء كان شيئاً بينهما أو سطر فلا يجب أن يكون الموضوع إذا خلاص أحدهما أو الآخر  
 أو لم يكن كذا بل كان ما يطبقاً بقاها وقد ما يجب أن إذا خلاص الآخر لزم الثاني كما هو في  
 فإن جميع هذه ليسى أضداداً في هذا الموضوع من حيث المعنى الجامع فبشيء من البرزخية  
 والمرح والزوج والفرق والحركة والسكون أضداداً ولا ينال أن يكون أحدهما موضوعاً  
 والآخر معنى متكرراً على أي شيء العدم كان إذا كان ليس عدداً على القول المذكور فلا يجب أن يشتمل  
 العلم ككتاباً طبعه ويراس أن يجعل العدم غير الضد فإبلا أن الضد هو ذات يختلف الخ  
 الوجوه في الموضوع وان العدم ليس بذات بل هو ان بعد العدم الوجوه في الموضوع  
 خالفاً عن فقط فان الضد الذي يقال فيه هذا الكتاب ليس به غير هذا فان الحركة والسكون  
 يكونان مع غير متضادين ولا الزوج والفرق يكونان متضادين ولا الحركة والسكون  
 والجعل ولا التواؤم ذكر ههنا ولا يجب للمتكلم أن يتعرض للاستدلال التكامل لبعض المتكلمين  
 فيقول القصد غير مستوفاة فان ههنا مقابلة غير المقابلة التي للضد وغير المقابلة  
 المذكور مثل مقابلة السكون والحركة إذا لا تضاد بينهما ولا السكون حال العدم المذكور  
 في هذا الكتاب يعلم هذا المتكلم ان الضد الذي يكون في كتاباً قاطباً ليس هو  
 الذي نهى فان لم يخف على العالم الأداة لا يخفى عليه لتظن أن الضد لا إلا أنهما  
 ويعلم ان السكون لا يكلف فهو ما بد من العزوف بين المقاربتة وان كان في منقري  
 المقابلة ان بقاها نفساً أما بنوع لاها وان كان الضد من بعضهما على القول النصيب  
 ولا سام ان يفهم الفرق بين ذلك المقابلة للذات وبين عدم الذات المقابلة للذات

الأضداد

أولها يظهر ظهور العدم لا البصر في هذا المتكلم في بعض ما يهتدى فيه انه قد نزل العلم الأول  
 التقابل الذي بين الجوهر والعرض بين الصورة والمادة مما يجب أن يلتفت اليه في العلم  
 ان ليس بعينه والتقابل بل حال كل غير من متباينين كبقاها في بل اما الأواع والتقابل فهو  
 تقابل الأيسر للبرزخ ذلك موجود في الجوهر والعرض فان المرزح لا جوهر الجوهر عرض  
 واما ما بعد ذلك فشرط المتقابلين ان يكونا في غير الأيجاب السلب في موضع واحد  
 أو نوعي على الهامية لا على غير هذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض فلا تقابل بينهما  
 اما العلاقة والملازمة فهي صانعة بلزوما أحدهما فيلحق الآخر غير لازم اياه على هو الحال  
 في بعض ذلك الاضافة ما ذكرتين وانضم اول بزم كليهما فيكونان بمتضا بعض  
 حيث الزوم فعمل هذه الصورة يجب أن يفهم التقابل المذكور ههنا  
 في شكوكه بل في مقابل في التقابل ههنا مشكلاً يجب أن نوزح وتجاوز ذلك التقابل  
 ان يقول ان الحوائج وهذا لا تكون ضداً بل كون حوائج فقط بل انما تضاداً بالقياس  
 الحائجة وهذه أخذت بالقياس الحائجة البرودة ضداً كان مضافة فاقا وان لم تكن  
 من حيث هي حوائج من الحوائج فليس اليهم من هذه مضافة بل إذا كانت عقيدة صار  
 ضداً وإذا كانت عقيدة ضداً صار ايضاً مضافة في حيث هي ضد هي ههنا  
 مقولة بالقياس الحائجة من حيث هي ههنا مقولة بالقياس الحائجة من حيث هي المضاف  
 في حيث هي ضد هي المضاف في يكون التضاد والمضاف اما شيئاً واحداً أو  
 الضاد شيئاً داخلاً تحت المضاف فلا يكون كالقسم له تحت التقابل وههنا  
 مشكل آخر وهو ان التقابل من حيث هو تقابل من المضاف في المضاف تحت التقابل  
 واخر منه وهذا مع سواء كان دجواً كما تحت الجبريل ودجواً كما يكون تحت معاً  
 ليس اجناساً ولكنها الزوم لا مشكلاً الا سماً بل وما يجب أن يبحث عن هذا التقابل

كانت هل

جنس هذه وليس جنسها اذا كان جنسا فكل هو جنس على وليس جنس على هذه البيا  
 مما يحتاج ان يبحث النطق اذا كان تكلف الخوض فيها لهذا الفن من العلم اليقيني فتكون  
 الحوائج بنظر اليها والبرودة معا فتكون الحارة من حيث هي حارة ضد البرودة ثم يؤخذ  
 من حيث هي ضد البرودة اخرى فتكون مضافة الى البرودة فتكون الحارة بغير اعتبار مع  
 البرودة فيصبح عليها معنى ضد الصند وهو انها كذلك ولا يصح عليها معنى الضايف  
 ليس لهما مفعول المهية بالقبول الاخر لكل واحد منهما من اذخر في الموضوع  
 فصحيح لان تقول ان الحوائج والبرودة كل واحد منهما يتاخر في الموضوع لان  
 مشترك وليس صحيحا لان تقول ان الحوائج والبرودة كل واحد منهما مفعول المهية بالقبول  
 الى الاخر لكن صحيح لان تقول ان الحوائج من حيث يتاخر ويقاد البرودة في  
 مفعول المهية بالقبول الى الاخر فاذا الموضوع في محل الضدية شئ والموضوع في محل  
 الاضافة شئ هو اما نفس المحول الاول واما الموضوع ما اخذ مع المحول الاول  
 فلهذا اختلف المحول الاول نفس المتضاد شئ والاشباه المتضادة شئ والاشباه  
 المتضادة هي الموضوعات الشئ الذي هو نفس المتضاد ونفس المتضاد موضوع المقار  
 ولتان تقول ان الموضوعات للضادة اذا اختلفت مضادة صادت بسبب الاضافة  
 وليس لك ان تقول ان الموضوعات للضادة اذا اختلفت مضادة صادت بسبب ذلك  
 مضادة فالضاد اذا اختلفت المضاد ليس الامر الذي هو المتضاد هو الذي هو المتضاد  
 وان كان الضاد بل من اضافة من حيث هو تضاد هذا محل شك اما هل شك  
 الثاني فيجب ان يعلم ان التبادلات تعرض لها الاضافة وليست في هويتها اعضاها  
 فان كل تقابل من حيث هو تقابل مضاد ليس كل تقابل مضاد وفرض بين  
 ان كل تقابل من حيث هو تقابل مضاد وبين قولنا كل تقابل مضاد وذلك لان

موضوع  
بذل

فان كان الضاد بل من اضافة من حيث هو تضاد هذا محل شك اما هل شك الثاني فيجب ان يعلم ان التبادلات تعرض لها الاضافة وليست في هويتها اعضاها فان كل تقابل من حيث هو تقابل مضاد ليس كل تقابل مضاد وفرض بين ان كل تقابل من حيث هو تقابل مضاد وبين قولنا كل تقابل مضاد وذلك لان

التقابل

من التقابل وقد علم ان الموضوع ليس هو الموضوع المتضاد ابنا لكن الموضوع ليس حيث تقابل  
 بغيره موضوعا المتضاد لذات ليس الا وهو التضاد مفعول المهية بالقبول الى ان  
 هي تضادة ولا الملكة والعدم من المتضاد ولو كان المتضاد لمفعولا على التقابل لم  
 كان كل تقابلين هما متضادان مع لا بشرط الحاق انهما كل من حيث هما كذلك  
 لكن كل متضادين هو متقابل وكل متضاد وكل عدم وملكة وليس كل متقابل من المتضاد  
 فليس اذ المتضاد اعم والتقابل فلهذا تضاد اعم من التقابل ومع هذا فان الذي هو  
 خاص قد يفرغ لكل الطبيعة العام باعتبار شرط يصير به العام اخف وهو ما  
 اليه من حيث هو متقابل وهذا النظر مخصوصة فمنع عموم كل ما تحته وبحر حمله عليه  
 ولذلك لا تقول ان المتضادات هي متقابلان من حيث المتقابلان وان كنت تقول ان المتضاد  
 متقابلان فان ذلك كذب بل هو ما من حيث هي متقابلان اشترط الحد بالمتضاد الذي  
 الموضوع له هو التقابل واخذها بذلك المعنى كاخذ الحيوانية من حيث هي حيوانية بخلاف  
 عنها المتضاد بشرط الحد في كل حيوانية ما لا يحل كل حيوانية فحيوانية فحيوانية فان  
 الحيوانية اذا كانت كذب لم يزمها ان تكون عديمة النطق وليس كل حيوان عديم النطق  
 وكذا خذها الا في مادة اذا نظر فيها من حيث ليست مادة وليس كل حيوانية كذلك التقابل  
 فليس بسا المتضاد وبغيره وجود وذلك لان المتضاد ههنا ان مفعول التقابل  
 غيره ثم تلحق هذه المهية ان يكون مقابلا ليس ايضا مفهوم بهذا فان ليس هذا المقابل  
 يجب ان يقدم في الذهن ولا حتى يتقرر في الذهن ان الشئ مهية مفعول بالقبول الى غيره  
 بل ذاتها الشئ من اضافة في الذهن ان يكون على صفة التقابل الذاتية بشرط  
 غيره ووجود في التقابل بين الاشياء التي هي لا نوع للتقابل يكون كونهما متقابلا داخلية  
 او فعلية هذا وكما والقوانين المهية لهذا الاثر من حيث هو موضوع التقابل

متقابلات مع

مع

بذل

بذل

بذل

بذل

بذل

بذل

اما الفرق بين الضنا والعضو ان الضنا هو الهيئة بالقبول والمضنا هو الهيئة بالانحياز  
 فنقول ان الحيز انما هو حيز لا يحد الى الشراطين ان الضعيف يقبل اليه فنقول  
 الحيز هو الضنا للشرح فنقول وهو حيز هو مضنا وضنا وما ينفرد به الضنا والضنا ان  
 المضادات لا يحد اما ان لا ينفرد الموضوع فهما من احد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة او  
 فلا ينفرد عنهما فلا يكون بينهما واسطة مثلا الا في الضنا وهي ملكة في الجسم المحيوي بعد  
 لاجلها افعال الطبيعة وغيرها على الحيوي الطبيعي غيرها وفيه وسوان الى ذلك كل واحد  
 الى عضو واحد سواء كانت بالحقبة او بحسب فان الذي يحسب من حيز الجسم  
 والمرح والملا وملكة مقابلته لئلا يكون اتصال من كل الوجه كما ان يكون هناك  
 اذ في الفعل ولا يحد الموضوع عنهما التفرقة والفرقة والزوجة والذي ظن ان بين  
 الضنا والمرح سطا هو كالحصبة ولا مرضية فاعاقل ذلك لان شئ الشرط الى  
 ينبغي ان يراعى في حال الوسط واليسر لوسط وذلك الشرط ان ينفرد الموضوع  
 واحدا بعينه في زمان واحد بعينه وان يكون الحيز واحدا بعينه والجهة والاعتبار  
 واحدا بعينه فاذا فرض كل جاز ان يحد الموضوع عن الامر من كان هناك واسطة  
 فان فرض انسان واحد واعتبر منه عضو واحد او اعضا معينة في زمان واحد جاز  
 ان لا يكون معدل المزاج نحو التركيب بحيث يصدق جميع الافعال التي يتم بها العضو  
 او الاعضاء سليمة وان لا يكون كل هناك واسطة فاما كان يحد من ان يكون معدل المزاج  
 نحو التركيب لا يكون معدل المزاج نحو التركيب لانه احد اركان الاخرى ولا يحد  
 واحدة منهما فلا يحد بينهما واسطة ومثال التلوي السواد الضرب والياض الضرب فان  
 بينهما واسطة وان قد يحد الموضوع من كليهما الى الواسطة ويأخذ الى العدم با  
 يصير شفا فتكون الواسطة سلب الطرفين مطع غير اثبات واسطة خاطئة من

الطرفين

هذا هو الفرق بين الضنا والعضو  
 الضنا هو الهيئة بالقبول والمضنا هو الهيئة بالانحياز  
 فنقول ان الحيز انما هو حيز لا يحد الى الشراطين ان الضعيف يقبل اليه  
 الحيز هو الضنا للشرح فنقول وهو حيز هو مضنا وضنا وما ينفرد به الضنا  
 المضادات لا يحد اما ان لا ينفرد الموضوع فهما من احد الطرفين فلا يكون  
 بينهما واسطة او فلا ينفرد عنهما فلا يكون بينهما واسطة مثلا الا في الضنا  
 وهي ملكة في الجسم المحيوي بعد لاجلها افعال الطبيعة وغيرها على الحيوي  
 الطبيعي غيرها وفيه وسوان الى ذلك كل واحد الى عضو واحد سواء كانت  
 بالحقبة او بحسب فان الذي يحسب من حيز الجسم والمرح والملا وملكة مقابلته  
 لئلا يكون اتصال من كل الوجه كما ان يكون هناك اذ في الفعل ولا يحد الموضوع  
 عنهما التفرقة والفرقة والزوجة والذي ظن ان بين الضنا والمرح سطا هو كالحصبة  
 ولا مرضية فاعاقل ذلك لان شئ الشرط الى ينبغي ان يراعى في حال الوسط  
 واليسر لوسط وذلك الشرط ان ينفرد الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد  
 بعينه وان يكون الحيز واحدا بعينه والجهة والاعتبار واحدا بعينه فاذا فرض  
 كل جاز ان يحد الموضوع عن الامر من كان هناك واسطة فان فرض انسان واحد  
 واعتبر منه عضو واحد او اعضا معينة في زمان واحد جاز ان لا يكون معدل  
 المزاج نحو التركيب بحيث يصدق جميع الافعال التي يتم بها العضو او الاعضاء  
 سليمة وان لا يكون كل هناك واسطة فاما كان يحد من ان يكون معدل المزاج  
 نحو التركيب لا يكون معدل المزاج نحو التركيب لانه احد اركان الاخرى ولا يحد  
 واحدة منهما فلا يحد بينهما واسطة ومثال التلوي السواد الضرب والياض الضرب  
 فان بينهما واسطة وان قد يحد الموضوع من كليهما الى الواسطة ويأخذ الى العدم  
 با يصير شفا فتكون الواسطة سلب الطرفين مطع غير اثبات واسطة خاطئة من

الطرفين وهذه الواسطة الخطئية ربما كان لها اسم محتمل كقولك لا يكون الفانز  
 وربعها البركن لها اسم محتمل بل اعلم ان سلب الطرفين من حيزا ينحيز الى الطرفين  
 السلب الى حيز اثبات نحو حيز بل براد اثبات كقولهم لا عاد ولا جاز فاذا عني بالثبات  
 لا يثبت الى اثبات متوسط دل عليه بواسطة غير خاطئة كقولهم السلب لا ينفرد في حيز  
 لا ينفرد لا استوفى الاضداد فيقسم الى هذين القسمين ولهذا يقال ان الضنا قابل للعد  
 الملكة لان المتقابلين بالعد والملكة لها موضوع واحد شارحوا احداهما ان يكون  
 فتكون فيه الملكة ويكون قبل العدم ولكن ليس كيف اتفق بل بما يكون قبل العدم بان  
 الملكة في موضوع وقائمه ان يكون موجودة في الموضوع كما بعدم البصر في الموضوع  
 وقائمه ان يكون لو كانت العبر كالمسطر الاسن وقائمه انما ان لا يسقط في زمان  
 فبعضها لا يكون كالمعاني الاخرى ورو فان الحيز الذي لم يقع لاني للمعنى والطفل  
 ايضاً ساعد ولد في لاد ورو بل اذا كان جاز ان يكون له بصر سن ولم يكن في فرضه او  
 ادره وهذا الشرط غير موجود في الضنا فان الموضوع المشترك للضدين  
 الذين لا واسطة بينهما يجوز في كل وقت ان ينقل من احد الى الاخر الا ان يكون طبيعياً  
 لا بقدر كيات في نفس الموضوع المشترك للضدين في الواسطة فصدق في جميعها  
 الى الواسطة ان لم يكن قد اخذ ذلك طبيعياً ولا واسطة بين العدم والملكة وان اتقا  
 في العدم الى الملكة بل الملكة الى العدم واقم بعدة لنا اذا قلنا عده وملكة او غير  
 ذلك من المتطابقت فلست انشئ العدم والملكة ومن المتطابقت الا الى الطبيعياً  
 لا الهما من حيث وجودها للموضوع او كون الموضوع متصفا بها فليس العدم في  
 البصر ان يصير شفا واحداً فلهذا الذي لا ينفرد في لاني في دعوى كون العدم انهم يريد  
 معنى يقضي نسبة العدم الى العدم واما العدم في معنى فهو مفسر وهو سلب ما هو عده

اعنى عدم البصر هو عدم البصيرة ليست لها تقابل الا بالاول بل هو كالتقابل في  
 لها ان يكون متقابلا ذلك الحكم في الموضوع والسلب فان يقع عليه الوجهي المتساوي  
 لا قول بل هو الموضوع كقولك زيد في قولك زيد جالس زيد ليس جالس في الشيء الذي  
 تقابل الايجاب والسلب لا يجازي السلب ان اخذنا المتناظر موجبه والسلب في اخذ  
 ايجابا وسلبا كما الموضوع لذلك الموضوع وهو في كل ما كان العمى والبصر القضية  
 فانها هي التي فيها الايجاب في شئ هاما من الايجاب موجبه والسلب في شئ هاما من السلب فيكون  
 المتقابل بالاجاز والسلب في شئ هاما من الايجاب والسلب في شئ هاما من السلب فيكون  
 ايجابا بالذات فاذ عرف هذا عرف حال التقابل حال العدم والملكة وكان قد عرف الفرق  
 بين المتساويين المتساويين في شئ هاما من الايجاب والسلب في شئ هاما من السلب فقولوا اما العدم  
 والملكة فليس بينهما تقابل الى الاخر اما الملكة فليس متناظرة في شئ هاما من  
 البصيرة فانها قد تبصرت بهما في نفسهما واما العدم كما عرفنا وان كانت تبصرت بالعدم  
 الملكة فالتساوي ليس مقولة الميتة بالتبصر الى الملكة فانها غير متناظرة في شئ هاما من البصيرة  
 يكون العمى مما هو متقابل له البصر اتقان العمى هو عدم البصيرة فقل بعض المتطابقين  
 الموضوع ان معنى هذا الكلام ان العمى ليس له البصر من طرف جنس جنس يكون كما عرفنا في  
 من انه مضاف من طرف جنس جنس العمى من جنس جنس او هو كونه هو العدم  
 فان العدم مقول بالعمى من بسببها هو عدم وليس هذا الذي هو البصيرة  
 فان العدم الذي هو جنس العمى ليس هو مقول الميتة بالبصيرة بل شئ هاما من الملكة  
 فان العدم ليس لها صفة لاجل انه مقول الموضوع موضوع في الذهن بانها هي  
 له عدم حتى يكون العمى لان الملكة ملكة كما يكون الاب بالان الابن فيعكس  
 القولان المجازيين كما ذلك في قول الميتة بالبصيرة هو الشئ من جنس شئ اخر

فان العدم ليس له صفة لاجل انه مقول الموضوع موضوع في الذهن بانها هي  
 له عدم حتى يكون العمى لان الملكة ملكة كما يكون الاب بالان الابن فيعكس  
 القولان المجازيين كما ذلك في قول الميتة بالبصيرة هو الشئ من جنس شئ اخر

هذا هو المقول في العدم والملكة  
 ان العدم ليس له صفة لاجل انه مقول الموضوع موضوع في الذهن بانها هي  
 له عدم حتى يكون العمى لان الملكة ملكة كما يكون الاب بالان الابن فيعكس  
 القولان المجازيين كما ذلك في قول الميتة بالبصيرة هو الشئ من جنس شئ اخر

موجود بان انه لا يوجد باذاته من حيث هو كالتبصر كون ذلك الشئ باذاته وليس له الملكة  
 العدم كذا فان العدم يرفع الملكة وليس العدم انما هو عدم لاجل ان الملكة ملكة فقط بل انما هو  
 للملكة لا على وجه الملكة كحال بل على انه ينسب اليها بانها زوالها وقد افقدت شئ اخر  
 كيف اتفق ولذا لا يخرج الملكة ان يوصفها بالبصيرة الى العدم المتعز بازاء الملكة فلما  
 كانت المضاف مقولة الميتة بالبصيرة لذلك ما يستلزم في المضاف في العدم انما هو المتساوي  
 العدم والملكة عليهما الصفة فلا يبقى البصيرة العمى لان البصيرة هو كعمل العمى في شئ هاما من  
 العمى في البصيرة ان العدم والملكة ليسا بمضايفين كما قد علمنا بان ما انما عرفنا  
 فان المتضادين الذين لا واسطة بينهما احدهما اما ان يكون احدهما طبيعيا للوجود  
 وجود الموضوع خالدا عن كونه في ذاته في ظاهر الامر والحوازة للنار واما ان لا يكون احدهما  
 طبيعيا فلا يكون الموضوع في شئ هاما من الاوقات خالفا عن احدهما البصيرة مثل التعذر والتمنع لانه  
 الانسان ثم العدم والملكة فبكون الموضوع خالفا عنهما جميعا قبل الوقت الذي شانه  
 ان يكونا مثل البحر الذي يفتق فانه لا يبصر لا عمى ولا يكون احدهما طبيعيا للبصيرة في  
 وقت كون هذا التقابل ليس له احد كى النضا الذي لا واسطة فيه واما النضا الذي هو  
 فان الموضوع في وقت صلوحه الطرفين قد يقع الطرفين الى الواسطة ولا كذا حال العدم  
 والمملكة فان الموضوع لا يقع وقت صلوحههما عن احدهما وايضا فان الاطراف المتساوية  
 اذا لا يكون طبيعيا ففقد يمكن ان ينقل من كل واحد منهما الى الاخر فانه ليس ما في من ذلك  
 له ملكة الرواية لا ينقل الى ملكة الصالحين شئ هاما من ان كان اذا عاش الصالحين تنقل  
 عاد انهم ولو بسيرة ايسر اول شئ ان ينقل عند الاذنين على التمام ويقدار التمام ان ينقل  
 ولا كذا حال العدم والمملكة فان الملكة تنقل الى العدم والعدم لا ينقل الى الملكة الا  
 ولا كذا فان الذي يكون غير بصير لا يحد بصير بسيرة ايسر ايسر بل على باح حكمه كما يحسن

تقابل في

او مضروب بالمحتاج ان يزال المانع ويصح الملكة التي هي القوة الباصرة ثابتة موجودة  
 انما العي بالتحقق ان يكون الملكة التي كما اذا اجبت او غمت فليس لك عي فذلك فرق  
 التقابل الذي للعدم والملكة والذي للضادات فما التقابل الذي هو التناقض ففارق  
 الجميع من جهة ان التناقضين يصلح فيهما الصد والكذب ليس العي ومقابلته  
 ولا في الحارة ومقابلها ولا في الاخ ومقابلته صد ولا كذب ايضاً فان التناقضين  
 اذا كانا على الشرايط لزم ان يصد احدهما خرون ويكذب الاخر وكلاهما على الحال فيما هو  
 التناقضين ولا ايضاً ان القسما سواء تضادا بعضي يكون صحيحا والآخر لا يصح  
 الاضداد التي لا وساطة بينهما كالصحيح والمريض فانه وان كان زيدا كان مريضا  
 قبل ان يصح وان لم يضر يصد احد مرون ويكذب الاخر فلا ينبغي ان يقال ان  
 القسم من التناقض تقابله تقابل النقيض وذلك لان الصحيح والليس بصحيحا وانما  
 موضوع شئت بالمعنى مرقا على شرط النقيض ثبت تقابل النقيض صد احد  
 وكذب الاخر فانك اذا قلت الحجر صحيح والحجر ليس بصحيح صد السالب منهما فاذا  
 الحجر صحيح لم يضر كذا جميعا وكذا اذا جعلت الاحياء من زيد وهو معدوم كذبت  
 صحيح وكذب اذ مريض ولم يكذب انه ليس بصحيح فان السالب كلما يصح من العدم  
 وذلك لان الاحجاب المعطى الوجوه يكذب لهما الا بشرط وحال ليس هذا موضع  
 بيان لان الاحجاب حكم بوجوده معني او بوجوده وصف لا هو ولا يوجد المعنى لما ليس  
 وان لا يوجد فهو السالف اذا كان ما لا يتوسط فيه من التضاد بقا في التناقض كيف  
 اللواتي بينهما متوسط الذي يكذب الطرفين معا جميعا في الموضوع الواحد القابل  
 لها كما اذا قيل العصفور حامد الشهوة او فاجور بين الجملة انك اذا نظرت الى  
 التناقض من حيث هو تضاد لم يوجد طوبى التناقض وانما بعضه يثبت في ذلك البعض

التناقض

المتضادات في بعض الموضوعات خاصة لا انها تضاد بل انها لا واسطة لها وهذا  
 الوجه بكل رتبة اخرى بين تقابل التناقض وتقابل العدم والملكة فان الموضوع القريب  
 كالبحر والمعدوم كزيد الموقوف يكذب عليه القول ان المولفان في العدم والملكة القوي  
 البحر يصير البحر اعمى او قولنا زيد المعدوم يصير زيد المعدوم اعمى ولا يكذب التناقض معا  
 فلنا البحر اعمى زيد المعدوم بصير البحر اعمى زيد المعدوم ليس يصير اعمى فان الموضوع الذي  
 ليس يعزيب فقد يكذب بالعدم والملكة فيلزم ان يكون الوقت الذي من شأنه ان يكون  
 منه في قولنا البحر الذي لم يفتح بصير اعمى ولا يكذب ان لم يصير  
 في التعبير عن احكام وخوامص المتضادات الشرعية على الاطلاق من حيث هو شرط نظر في  
 على الاطلاق وكل واحد من جزئيات الشرط واحد من جزئيات البحر كالمريض للصحة والحد  
 للعدا والحيين للشجاعة والفجور للعفة فذهو حال مضادة الشجاعة للشجاعة واما مضادة الشر  
 فذهو يكون الذي يضاد الشر شرط اخر وذلك لان المتكافؤ المتوسطة بين طرفي الاضداد والشرط  
 في الامور المتعلقة بالشهوة والضعف والعلفنة بالندم في اقساما البحر لانها متعلقة بها  
 اللواتي هي كالشجاعة والعفة وحسن الندم الذي هي حكمة او تكون هي الفضائل والافراطها  
 والقرىبات تعلق بها الرزائل او تكون هي الرزائل فان الجبن والتهوى والجور والفجور  
 والجزمة والعبادة رزائل والنوسط بضاد الطرفين وكل واحد من الطرفين بضاد الآخر  
 لبعده عنده وهذا النوسط المتضاد الطرفين انما يوجد في ليس الامور التي ذكرناها واما  
 في اكثر الاشياء فان الجزية والضامة ولا يوجد الشر شرطه مثل الصحة والمريض العمل  
 والصحى والجور واللوث من ذلك الا لافراطه في كل ردي كالمريض ومن ذلك الاضداد  
 فيه كل جزئية العلم هذا الذي بيناه شرح قولهم وقد قال بعض الفسوف في شرح قولهم  
 وهذا في ليس الامور التي بها لفظ هذا الفاو ان فان هذا القول يعني بيان ان

من التناقض

بعض تم

في الاطراف والتفرقات والتفرقات ليست بمجتمعة بل القتل فان ليس الوسط في مجتمعة بل كله يدعى اما الاول  
 وليس بما يكون الطرف بعينه فقط بل يدعى وليس العرض فهذا الكلام هذا بل العرض من  
 الشرع وما يوجد احده بزيادة وشره بزيادة وذلك ان كانت هناك طبيعة موضوعه  
 للاطراف والتفرقات من اول عدد في الاطراف الى التفرقات ذاتها بانصاف التفرقات  
 يوجد متوسط وطرفان في الطبيعة ويكون المتوسط جبراً ايضاً بزيادة الطرفين اللذين  
 كل واحد منهما الاخر وهذا في غير الامور ليس كذلك في كل الامور كما ان العلم غير الجبر ليس  
 هناك للشيء الا الجبر ليس هناك متوسط هو طرفان هما شران وكل طرف اشياء  
 كثيرة فهذا معنى ذلك الكلام للعلم لا ذلك الشيء بل يلقى المتوسط بين طرفي الاطراف  
 والتوسط ضعيف كما هو اليه هذا الشارح ولو ذهب الى ذلك لكان غامراً بان التوسط  
 الذي يصادفه فلا يكون عرضاً بل يصادف عرضاً بل يصادف عرضاً بل يصادف عرضاً بل يصادف عرضاً  
 وبما يشاء الشرع بما يصادف وليس الذي يصادف من او المتوسط ذلك ما وجد القتل  
 ايضاً فان ليس مثلاً لا حسناً في ذلك لان قتل يندفع حين يندفع على الوجه الذي ينبغي من  
 افعال الجماعة ومن الواجب في حفظ المدينة وهو كالتوسط قتل من ينبغي قتل على اليقظة  
 الذي ينبغي حين يندفع هو الشرع بعد هذا الجواب نعم الوعد ثانياً في التعقيب فتقول  
 ينبغي ان يعلم ان الجبر ليس اكل واحد من الشرين بالذات وذلك لان الجماعة ليست  
 الجبر من حيث هو جبر بل من حيث يشار الى الجبر فهو الكثرة في زيادة محسوس  
 والجماعة فضيلة فاذا الضم بالذات الواحد احد فيحصل ان النظر في هذه المتكاملة  
 هو على وجهين نظرياً هما معا ايضاً في مضاف الى مجموعها من حيث هما بحد حال  
 بل من مضافها لاجلها جملة او منفعة او منفعة او منفعة وهو ان ينظر في جملة الطبيعة  
 التي بين الجبر والنمو ما على الجماعة من حيث هي متكاملة عنهما افعال خارج لا يجد

٧ فيدعي

الجماعة

الجماعة مصادفة لاحد الطرفين بل يكون امر متوسط ويكون الطرفان هما المتعاقبان  
 على موضوع واحد وبينهما غايبا بعدة يكونان هما الصدق فقط والثاني بغيرها  
 من حيث حال التي تحصل الموضوع هما منها وذلك باعتبار انها امور يناسب مصلحتها  
 الانسان او نوع الانسان او لا يناسبه وهذا اعتبار امر بغير الكيفيتك من جهة  
 اعتبارات لها وليست في ذاتها كما ان كون الشيء حاراً او بارداً او غير كونه موافقاً  
 وصحته كون المجتمع طبيعة بجانب كونه رواء نافعاً او سماً قاتلاً فيكون الجبرية في شره  
 امرين بل زمان هذه الكيفيتك من جهة مفايسنها الى الطبيعة الانسانية ولذلك لا يفرق  
 من جهة مفايسنها الى البدل من جوانب اخرى اذ قد اوضح لك اقلناه قد علمت ان الكيفية  
 التي فيها شجاعة والاخرى التي يقال لها جبر لا يصادفان في جوهرهما بل قد علمت ان  
 الشجاعة انما يصادف الجبر من جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترنا به سجي احد هما شجاعة والاخر  
 جبراً فانها لا يصادف ذلك من حيث طبيعتها فتشبه بل طبيعتها وسط ولكن لما كان سبب  
 هذا الكتاب على الامور المشهورة والمنعارة في غير مودة الى الشرح التي هي حقيقة  
 فكذلك لا يجب ان لا يلقى فيه الى هذا النوع من التحقيق واعلم ان ههنا امور اخرى بينهما  
 متوسطات ولا يوجد المتوسط فيهما منضاد الشيء من الطرفين فيجوز الوجه انه  
 لها هذه النسبة فان العاقل ولا تكن لا يصادف شيئاً بل طرفاها المتضادان كما حالها  
 فيما بين ليس بحال الجماعة فان العاقل يعتقد من امره ان يخلط من الطرفين واما الشجاعة  
 فانها ظاهرة من الطرفين ومع ذلك لان هذه القسمة المشهورة بنا في تقابل التضاد  
 لا ينافي في تقابل العدم والمالك ومن احكام المتضادين ان وجود احدهما مطلقاً لا يوجد  
 الاخر بوجوده من الوجوه ايضاً المتضادات فان تلو تو ههنا ان النظر على جملة كل منهما  
 هذا النوع من تلو ههنا متخاضة وجو المرض ولم يبعد ان يكون مرض الشجاعة ان

حقيقة هذه

اعتبارها

وجو واحد في شئ بعينه مع وجود الآخر معا كما لو قلنا زيد صحيح منع ان يكون  
المضاد يقال اما مطلقا فيوجب وجود احدهما الاخر واما في شئ واحد فلا يمنع  
يكون ما هو اب هو ايضا ابنا وقد اشبه المخلص هذا فيما سلف مما للضاد ان  
واحد بهما فيان فيه وبيننا زيدا فير ما كان ذلك الواحد مع غيره من نوع واحد  
والباقي فان موضوعهما الجسم من حيث هو جسم طبيعي عن غير كذا في جسم عن غير كذا  
كان مما يصلح لقبوله وقد يصلح له النوع وليس له نوعا واحدا واما ما كان من  
نوع واحد مثل العدل والحق فان موضوعهما البطل نفس لا نفوس يقع في انواع كثيرة  
بل نفس الانسان واما ما كان الموضوع للضاد بنفسا فبعضها من غير تنازع كالعدو  
للزوجة والفرقة والمضاد ان على الظاهر بما كانا في جنس واحد كالسابق في  
في اللون واما ما كانا في جنسين مختلفين كالعدو والفرقة اللذين احدهما من الفصل  
والاخر من جنس الزهيد واما ما كانا في انفسهما جنسين كالخبر والشر يشيران في  
في قولهم ان الخبر الشرحيان ليس ان الخبر الشرحي هو مفعول على الخبر الجوهري  
والخبر الكيفي وعينه ذلك في قولنا جنسها بل من حيث هو يكون مفعولا على المتكافئين  
منوطا من هذا الوجه ليس بالشرع الاسم ثم قد سوح في كون ذابا لهما او غير ذابا  
اي هذه المتكافئين فان الخبر ان الخبرية والشرية بلزها ولا يفهما فان كانا في  
الخبر الشرعي باب الكيف يشيران يكون المراد غيرنا فاشتمال بل يكون قد توسع في  
الباب فوسعا مطرا على الشبه من الخبر والشرع الشبه من امرها انما عامان  
للاشياء فاجرى الحكم على ذلك ولم يبال بما عرض من ذلك اذ ليس هذا الكتاب  
الاستقصا واما الاستقصا فانه يقتضي ان يكون كون الشجاعة مضادا للجبن  
من كون الصادم مضادا للددان وذلك اذا اخذ الصادم اسما للسهف مع الحدة  
فاللقد

فاللقد ان اسما للسهف مع الحدة لا يكون لاضاد بينهما الا لا نظر انهما على مضادين  
ثم في ان الضاد بينهما لاجل جنسهما الحاد والكليل وكل الشجاعة كما في اسم البقية  
مع النسبة المذكورة وكل الجبن وكل الخوف لكن لا تناقض في هذه الاشياء في مثل هذا  
الكتاب اما التحقيق في هذه الامور في انك لموضوع يحصل ومع ذلك ينبغي لنا ان  
نشير قليلا الى ما وقع عليه لا نفاق الخاص في امر الضاد والعدو والصوت بعد الشبه  
فلا يترك المعلم متجرا فنقول ان الاضداد الحقيقية هي الامور التي يشترط في وقوع  
واحد وكل واحد منهما معنى كالسوء والباطل السكون والحركة ويكون الاثنان  
المتقابلان منهما لا يجتمعان معا بل يقعان فيهما معا في الخلاف ليس كالفان والعا  
واما العدم والملكية الحقيقية في العدم ان يكون الشئ مع ما في الموضوع القابل  
بطباعت حيث هو كسوا كان المعدوم ما مستقبلة هيها ملكة او شها اخر  
عادا لم يعد سواء كان قبل الوقت او بعده او غيره ومنه ما هو عم من ذلك وهو عدم  
عاقا طبعة من طباع الموضوع ان يفارقه شخصية كانت تلك الطبعة او نوعية كالحرس  
الاصلي او جنسية كالانفة فالخبر الشرحي القولا اشياء بضادان بالحقيقة لاضاد العدا  
والملكة فان الشرع عدم كالمشاة ان يكون الشئ اذ لم يكن والسكون والظلمة كالمحل  
وما اشبه ذلك كالمعادم والمرضى البصر من حيث هو مرض بالحقيقة عدم الساعت حيث  
مراج اولم والفرقة به ايضا حال الجبن ما خذ ما مع سلبه من قد يكون في ذلك  
الجبن هو العدا وقد تقسم عتسا وبين وقد بعدة هذا المعنى في فاذا افترق بين الام  
بمساويين كان من تلك الجهة فردا وكان منطوقا على عدم تاقن ثان ان يكون ذلك  
الجبن لفتقر ان على هذا المبلغ في التقدم والناخر في  
العادة بان يذكر بعد المتقابلا التقدم والناخر والحال في ذلك الحال المتقابلا

اعني ان يوفيه حق الاستقصاء ليس في داخل التعليم فبحر ان يقتصر على ايراد الشرح في  
 محاذ ان يعلم الاثر اما التحقيق في مقدار بغيره في مكانه فالوجه الاول من التقدم هو  
 يكون بالزمان فان الاكبر سنا اقدم من الاشد والاشد في عاقل لانه مقدم بالطبع  
 فلقد انه هو الذي يرجع بالكافي في لزوم الوجود كحال الواحد الاثنان فان كانت  
 الاثنيتة موجودة فالوحد موجود ولا تنعكس ككافة فليس كانت الوجود موجودة قال  
 لا بعد موجودة ومن الشجوان ان يكون كما هو مقدم بالطبع وليس الشجوان اشد من  
 في ذلك في غير المصانع اخرى اما الثالث هو التقدم في الرتبة على الاملا وهو الذي  
 ينسب اليها اشياء اخرى فيكون بعضها ارفع من بعضها اشد مثل الجنس اعلی في حكم الجنس  
 والوع السافل في حكم النوع وما بعد المطلق فذلك هو ترتيب النسب في هذا النسب  
 متراف ما هو قريب الاثنان من هذا النسب اليه فهو تقدم في الرتبة مثل الجسم في تقدم  
 المحيوان اعين منه من اجنس اعلی فالجبل اقدم من الحجر اعين في ذلك من النوع الكلي  
 والمقدم بالمرتبة ليس هو بل ان يكون متقدما بل اعتبار النسبة المذكورة ولذلك قد  
 يتغلب اقدم فيصير اشد تحفظا وكان الترتيب في وجه الاموطع مثل ان ترتيب الوجود  
 التي بعضها تحت بعض في ترتيب عضاع العسل البسطة وقد يكون وضع اكثر من العسل  
 في المكان منسوبة اليه بالوضع كالملا في مثلا وكما في ذلك كالتقدم بالترتيب  
 يكون في اوطوطعته وقد يكون في اوطوطعته والتقدم المتكافؤ هذه الجمل وقد يكون  
 الوضع كالصفا اذ هو صغيف الجلس قد يكون بالطبع كالناو استقر في كافيها بالظن  
 الهواء قد يوجد المتقدم بالرتبة اقل في العلوم اليها ينزفان الفئات قبل العطا والنتائج  
 والحرف قبل الجمل والصدق قبل الاقتصار في بعضها مواضع اشكال وهو ان لغا ان يحل  
 ان الامثلة المذكورة في هذا الوضع داخل في الباب الاول ان الفئات قبل العطا والنتائج

الطبع

الطبع فانه ان كان العا س كانا المقدمات وليس كانت المقدمات كان العطا في حال  
 الحرف والمجا فقول في حروف لكاتر وان كان الامر كما ليس متبع ان يكون التقدم بالطبع  
 متقدما في المرتبة من وجوه وذل ان الظاهر هنا في المقدمات ليس في بعضها ولكن سببنا  
 اياه في التقدم ونحن ننسب اول المقدمات مرة على طرفي التحليل ومرة على طرفي التركيب فان  
 سلكتنا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل العا س وان سلكتنا مسلك التحليل بان فرضنا  
 النتيجة وطلبنا وسطا كما سنقف بعد ان نغفلنا العا س بعد النتيجة وكان اخذ الوسط بين  
 على اذ سنسب بينهما في مثل هذا الوضع هو في تخصص بلدها حتى يحصل الحكم المقدمين  
 بصفة وتخصص بلدها حتى يحصل الاخرى بصفة فيكون العطا اولا ثابتا فيصير تقدم  
 منه الى العا س مقدمه ما حالها وكلت الامر في الجمل والحرف فظهر ان الترتيب الواحد يكون  
 موضوعا للتركيب التحليل ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل ويكون التقدم في التحليل  
 غير التقدم في التركيب في ذلك بحسب سببنا المقدمات في كانت متقدما بالطبع من  
 فليس متقدما بالطبع من حيث انها اشياء التحليل على ان النتيجة فيكون ان يكون  
 مقدمات اخرى على ان في اعتبار التقدم في الرتبة لا تلفت المجال التي في نفسه ولا الى  
 حال من جهة اسمها التابل انما تلفت المجال نسبت الى طرفي انتهى اليه والمقدمات المنظمة  
 من الاول وما يحجر بحسبها الى النتيجة المصنوعة منسظمة بين طرفين احد النتيجة  
 الاخر المبدأ الاول فما هو ارفع من النتيجة فهو اقدم من المبدأ الاول ما هو ارفع من المبدأ  
 الاول هو اقدم من النتيجة وقد تختلف فدهما ان في ارفع من جانب البعد حتى ان يصير  
 احدهما اقرب منه والاخر اقدم ويكون حكمها بالعطا الى الطرف الاخر مخالفا ان يكون الحكم  
 من الطرف الاول او هما من هذا الطرف الاخر وان كانا من ذلك ابعدا من هذا الطرف وهذا اما  
 القسم الرابع من التقدم وهو المتقدم بالترتيب فيكون ان ابا بكر مقدم على غيره من قسم

بالطبع

سبيل

الطبع



للتقدم وهو يذكر ههنا على وجه متخفف في صناعة الفيلسوف وذلك هو التقيد  
 بالعلية فان السبب متقدم على السبب امكن ان يوجد بعد الاقدم والاول قد وجد  
 وليس احدهما متقدما بالطبع على الوجه المذكور المتقدم بالطبع ههنا وان كان قد  
 المتقدم بالطبع على التقدم بالعلية والذات وهذا التقدم مثل وجود الانسان في  
 واحسان قول الفاضل انه موجود فانه كما كان القول بل انه موجود صادقا فهو موجود كما  
 موجود اقول بله للصادق لكن الناس لا يتحاشون ان يقولوا انه كان اولا موجودا ثم  
 كان القول بوجوده صفا او حتى كان بعد ذلك القول بل انه موجودا صفا وبتحاشون ان  
 يقولوا انه كان القول بوجوده صفا اولا ثم كان موجودا او حتى كان موجودا اولا  
 الحركة التي لا بد من ايجادها من غير كمالها بلا تباين في وقتها وانما في ذلك  
 القول بل انه موجود اولا في وقتها بلا تباين في وقتها وانما في ذلك  
 تحركها بلا في يده او تحركها في وقتها بلا تباين في وقتها وانما في ذلك  
 وان كانت من حيث هي ذات ومعلوها ذات لا تقدم ولا تاخر ولا يكونان معا  
 من حيث هي عند انهما الاضافه والاخر معلول لزم الاضافه لا يتقدم احدهما على الاخر  
 بل هما معان اولون حيث وجوه ليس الاخر وجودا ولا يتقدم بالنسبة  
 حال الوجود فتكون له النسبة الى الوجود عن طريقها وجود الاخر والنسبة الى الوجود  
 الا بتوسطها وجود اولون يستجد هذا المعنى كما في مثل سائر اعم التقدم ككل  
 وقفت على التقدم والناخر فقد سهل الوفوف على معرفتهم فان كل امرين لا يتقدم  
 على الاخر ولا يتاخر فيها معان في الزمان بل لا يتقدم احدهما فيكون يتاخر في وقتها  
 بالطبع للامر الذي لا تقدم ولا تاخر عنه بالطبع هما اما مثلا زمان في مكان الوجود كالا  
 للاخر واما متساويان في فلا يلزم احد الاخر كالا انواع تحت جنس واحد بل هما معا

في الطبع

في الطبع فقط بل انما معا في المرتبة اعم وفي النسبة الى الصفة فان هذه من حيث النسبة  
 المطبوعة الجنس مناخرة بالطبع عن الجنس من جهة اضافتها الى الجنس على ان الجنس  
 هو مناخرة عنه بالمرتبة ومن حيث ان طباعها لا تقدم فيها ولا تاخر في الطبع فهي معاني  
 اذ كل واحد منها بالفتن الى الاخر ويجوز ان يكونا اللحاظ الذي يطبع عند طبع الجنس والجنس  
 طبعا الذي في ذلك ان يتاخر بهما بالبيع ويتقدم الاخر فيكون لذلك مع الطبع واذ  
 المحال تاخرها عن الجنس بالمرتبة وجد معاني المرتبة نعم هي مشتركة في ان طباعها متاخر  
 بالطبع عن طبعة الجنس فان جعلت معاني هذه المشتركة معاني في الطبع معان لكن معاني  
 المتاخر في الطبع وليس كونه معاني الطبع هو كونه معاني المتاخر بل مع الطبع الاشياء  
 التي لا يتقدم على الطبع ولا يتاخر من حيث هي لا متقدمة ولا مناخرة في ذواتها كما هي  
 من جهة نسبة الامر لغيره فيجب ان يكون معينة الانواع بالوجه الذي يعالج تقدم الاجناس  
 عليها وناخرها معانها ناهي باعتبار حال اللازم واللا لازم فان المتاخر يوجد لان  
 وان لا يلزم والتقدم لا يوجد لان يلزم وان لا يلزم والتساوي في الوجود اما ان يكون كل  
 كالمجاورين واما ان يكون كل يلزم وفي المحالين يكون معان المتباينين فانها معان في الوجود  
 وفي المحالين يكون معانها متساويان من وجهين والانواع تكون معان هذا الوجه  
 بها بينما بازاء التقدم والناخر الذي بينهما وبين الجنس اما معينها في المرتبة فمتساوية  
 الفرق البعد من المبدأ الذي هو الجنس اذ كانت النسبة اليه والاشياء التي هي في المرتبة  
 ايها فاما ان يكون في مرتبة وضعه كالذين في وصف واحد فيهم في مرتبة وضعه واما  
 في مرتبة طبعية كالا انواع تحت جنس واحد والكان يقلم بان هذا اليمين حاله معان الشر  
 فاما معان العلية فتصحيح الامر في غير ذلك في هذا الموضع حال الحركة حتى ان الحركة لها  
 انواع ستة سواء كانت انواعا في الحقيقة ان كانت الحركة جنسا او كانت اشياء في انواع  
 وهي في نفسها متماثلة في علمها الحركة بالتشكيك والاتقان على ما تخفف في العلم ابي

حاله في

من جهة نسبة الامر لغيره فيجب ان يكون معينة الانواع بالوجه الذي يعالج تقدم الاجناس عليها وناخرها معانها ناهي باعتبار حال اللازم واللا لازم فان المتاخر يوجد لان وان لا يلزم والتقدم لا يوجد لان يلزم وان لا يلزم والتساوي في الوجود اما ان يكون كل كالمجاورين واما ان يكون كل يلزم وفي المحالين يكون معان المتباينين فانها معان في الوجود وفي المحالين يكون معانها متساويان من وجهين والانواع تكون معان هذا الوجه بها بينما بازاء التقدم والناخر الذي بينهما وبين الجنس اما معينها في المرتبة فمتساوية الفرق البعد من المبدأ الذي هو الجنس اذ كانت النسبة اليه والاشياء التي هي في المرتبة ايها فاما ان يكون في مرتبة وضعه كالذين في وصف واحد فيهم في مرتبة وضعه واما في مرتبة طبعية كالا انواع تحت جنس واحد والكان يقلم بان هذا اليمين حاله معان الشر فاما معان العلية فتصحيح الامر في غير ذلك في هذا الموضع حال الحركة حتى ان الحركة لها انواع ستة سواء كانت انواعا في الحقيقة ان كانت الحركة جنسا او كانت اشياء في انواع وهي في نفسها متماثلة في علمها الحركة بالتشكيك والاتقان على ما تخفف في العلم ابي

العلم ابي

وهذه الانواع ليست على غير الانواع الفصية تحت جنس واحد بل على غير اسما انواع مختلفة  
 فبعضها ماص وبعضها مناسخ والشبه للثان بعض الانواع القوية لوجودها اسم في  
 ولقد نوعها المتماكانة اذ ليس هذا مكان تحقيق النواع في ذلك بل كان العلم الطبيعي في  
 السنة الكون وهو حركة الكون جوهر مثل كون الجنين والفتش وهو حركة النفس في  
 مثل في الحولون ويؤيد الشفرة وهذا انهما المراسم لا يتحقق في العلوم ويعلم هناك انهما  
 انهما ليسا بحركتين عند التصديق والثالث النوازل نحو الصبي في زيد الشجر والرابع الذبول  
 اضمحلال الصبر في عصائه وهما البهت تحت معنى حركة من كل الى كم ونوعها والخامس الاستحالة  
 التغير من كلف الى كيت وهو الحقيقة الثالثان اول من هذه تغير من جوهر الجوهر هو حركة  
 البرق في الماعن والثاني هو تغير من ك الى ك ما من نفس الزيادة او من زيادة الى نقصا  
 الذي في الكيف في التماسح الكيفية وهو النقلة وهو تغير من مكان الى مكان وهو الحقيقة  
 رابع هذه الاربعة متباينة في افعالها ووجبا الشكل الاستحالة اذ كانت الاستحالة  
 في لا كثر مغايرة للحركة بل هي انقله او غير ذلك لكن الشيء لا يتغير لونه او من لونه لا يكون قد  
 تحرك في مكان ولا تما ولا ذبل ولا كان ولا قد وكل الشيء قد تحرك في المكان وكيفية حاله  
 والمرجع بصاف العلم فهو يكون الصغر محقق في كل من حيث التوسع لانه يتحرك في  
 ليس هو التوحيق في كنهه مثال التوحيق في شبله يكون بهما حركة التوسع هو الحركة في  
 مثل حركة الفلك على نفسه مستقلة لوضعه وكونه اقل من غيره فيكون اقل من غيره في مكان  
 ابن وعرك في علمه في نفسه لم يتبدل عليه حركته ولهذا موضع لزوم الحركة على الاطلاق  
 السكون على الاطلاق في ظاهر الامر على التوحيق في هذا الكتاب كما وجدنا في غير  
 السكون فالحركة في المكان لا يعني الا في الفضايا السكون في المكان وفي الكية  
 وفي الكية والحركة في غير من كل ارباد كقضاها من كماله في مقابلها من تباين فلا يكون  
 الفضايا والنوازل بل كون الاستحالة قد اخذت من غير من غير في غير ارباب الفضايا من حيث استحال  
 ولا استحال

ولا استحال ولا سكون في ظاهر الامر اذ كان السكون في الكيف غير متصوفا في ظاهر الامر بل في  
 الحال في الكون والشا اوله يذكر انوعه في النوازل والذبول لولم يذكر متعين في الظاهر  
 ان لا يثبت الاستحالة لانه ان يعترف بالظاهر بل ومفاهيم الحركة المتماكانة فيكون الحركة  
 المطلقة في الكيف السكون في الكيف متضادة جنسية كاللفظ السكون في المتماكانة في  
 الحرك في الكيف عند اجزائه فيكون كان ان الحركة من اسفل الى فوق متضادة الحركة من فوق الى  
 اسفل كالحركة من السواد الى ابيض متضادة الحركة من السواد الى ابيض ان الايض  
 ضد الاسود وهما نوعا الاستحالة فلا يصلح الا ان على ان الحركة على الاطلاق متضادة  
 على الاطلاق وان النوعية الاربعة الفيزية منها تضادها السكون في ذلك النوع هو  
 او الكيف او الكم او الابن واما المتضاد الجزئية النوعية جملها تضادها السكون في افعالها  
 على جميع ما ذكره كما وان ليس في الحركات وان كلفها بل السكون الحركة واتى سكون في  
 حركته في الواقع بتحقيقه هو العلم الطبيعي لكن الفاظ المتقدم والمتاخر والمقابل والمتم  
 كانت الفاظا قد استعملت في تعليم المقولات فكانت قريبة من ان يكون فيهما تعارف في العلم  
 ما جعل في ايدى الارشون تعبير لك النظر بتفصيل في هذه الفاظا واما النظر في حال  
 الاطلاق والنوازل وما هو على موضع وما في موضع وعرف ذلك كان مخالفا متدينا  
 المقولات اذ كان لا بد من استعمالها لتعليم المقولات والكون في المشهورات ما معلوم  
 او متجانبه وجهه فليكن ما قلنا في امرها طبعه وياسق ان الزيادة على ذلك الفصل ولا بعد  
 ان يكون الفلك الذي امره ما ابيض فضلا ثم الفصل ثم في المقالة السابعة من الفن  
 الثاني من الجمل الاولي هي في المنطق وينتهي الفن الثالث وهو الكلام في  
 باري امره ينشأ الله تعالى  
 والسلام على محمد وآله

في معرفة التناسب بين الامور والصورات والالفاظ والكتابات

بسم الله الرحمن الرحيم  
وبينستعين على كل شئ بما افاء الله الكتاب

في معرفة التناسب بين الامور والصورات والالفاظ والكتابات  
بمقتضاها من ذلك ان الانسان قد اوتي قوة حسنة في فهمها صور الامور الخارجية  
ينادي عنهما الى النفس فيتم فيها ارتسا ما تابنا وان غاب عن الحس بما ارتسم بعد ذلك  
في النفس او لا على نحو اذاه الحس ما ان يكون هي الترسبات في الحس لكنها انقلب  
عن هبتها الحس الى النجس يد وتكون قدر رستم من حسنة تلو كحاج في النطق  
الى بانها اقل الامور وجوه في الاعمال ووجه في النفس تكون اثار في النفس لما كان الطبيعة  
الانسانية محاجة الى الاحتياط الحاورة للاضطرارها الى السائر والحاورة انبغثت  
الى الخراج شئ يوصل الى ذلك ولو كان اخف من ان يكون فعلا ولو كان اخف من  
بالنصيب وخصو الضو لا يثبت لا يستقر ولا يرحم فتكون فيهم حفة فائدة ووجه  
الاعلام بدمع فائدة انما اذا كان مستقبلا على ذلك لا يبعد في الاحكام عند  
كان يتصور ذلك لبعده فالت الطبيعة الاستعمال الضو وقت من عند الخالق بال  
تفطير الحروف وتزكيتها معا ليد بها على ما في النفس لثمة وقع اضطرار ان الى الاعلام  
الغاشية من الوجود في الزمان او المستقبلين اعلاما يندون ما علم اما ليتصا  
البراهيل في المستقبل فتكمل المصلحة او الحكمة الانسانية بالتشاور فان التصانع  
انما تمت بلا من الا فكار فيها والاستنباطات من قوايتها واقفا للناظر بالخدم و  
اقتداره وليستفيع به الا فون من بعد ان لا يجمع الى ما يتصا البراهيل فاحصين في لغو من

ثانيا

اذا كان مبغضه لا يبعده  
سود

الامر

من الاعلام غير النطق فاخذت اشكال الكتاب وكلمة هداية الصفة والهام المعنى يخرج بالثبو  
بدل على ما في النفس هي التي تسمى اثارا والتي في النفس تدل على الامور هي التي تسمى هدايات  
اي فما صدق النفس كان لا تار اتمم بالغير الى الالفاظ معناه والكتابة تدل على اللفظ  
بما ذى بها تركب اللفظ واخذت في السهولة وان كان الى انشائها بحيث لا يحاذى في اللفظ  
ولجوانه سبيل كمن ذلك مما يصعب في طول من اذ كان اللفظ امر املما ومجوب عليه معلوم  
او كان الطبع قد انبغث في تخصيص معنى اتمم هو الذي به كما سميت اللفظ اقطا الصوفا  
او كان فوم قد اجتمعوا واصطخوا اصطلاحا او كان شئ من هذا قد سبق فاستعمل  
يسر كسر الالف من حيث لا يشعر به او كان بعض الالفاظ حصل على حيزه والبعض على  
اخرى فانها انما تدل في النواظر اعني ان ليس يلزم احد من الطرفين جعل اللفظ والالفاظ  
موفوا على معنى من المعاني لا الطبيعة التي تعلم عليهم بل في دواها انهم اولى على ذلك  
ما لم عليه بحيث لو توهم الاول ان استعمال ما استعمال لفظا اعموميا او غير  
اخره لخرها وافقته الثاني كان حكم استعماله فيه حكما في هذا وحسب او كان معلوم العلم  
النفس هذه الالفاظ وانما حثان اليه عن عهده او بوضع منه او على وجه آخر كقوله  
تلكان يجوز ان يكون الامر في ذلك لانهما يختلفا من الالف ووجه وكان الغنا لهما  
فالذالك لانه الالفاظ انما استمر فيها التعاريف بسببها من الخطابين غير في  
حضران وان فضناه بالمعنى الاول من دريا من عند الله من جهة اخرى فانما حثان  
اصطلاحا فان قول الثاني منهم من الاول انما هو ان قال الاول ان كذا يعني كذا  
او فعل فعلا يودي الى مثل هذا التوقف عما الشبهة لخطاه الثاني والثالث ان  
ان كان يلزم ان يجعلوا ذلك اللفظ لذالك المعنى ان يجعلوا اللفظ بعينه المعنى  
لزموا في ربا وكان يجوز ان يقع مثل ذلك التشبيه من المعنى الاول لهم على اللفظ ان



انما يدل بجملة ذلك الزاوية وما هو في حد ذاته دلالة البنية وجبر الوجود وحيث في حد ذاته يكون  
 من حيث هو جزء قولنا الانسان فانه انما يكون جزء انسان اذا استعمل في لفظ الانسان  
 حيث يراد ان يكون بالانسان مجملته فضلا لانه لا توجد دلالة البنية وجبر الوجود وقد كانا  
 الوحداني في مواضع اخرى ليس هذا في مثل لفظ الانسان فظن بان في اللفاظ التي هي  
 المسموع مركبة لكنهما لا يدلان على انها مركبة فهذا شافها كقولهم عبد الملك اذا المراد ان  
 يدل على شئ من جهة ما هو عبد الملك بل جعل هذا اسما لذاته فيقال له لفظه لفظ  
 عبد من حيث هو جزء من عبد الملك دلالة على شئ من البنية فان تعلم ان الدال باللفظ عبد  
 عليه هذا النحو ليس يدل بالعجب في هذا الوضع بانفراد على شئ اسم ولا بالملك فكذلك  
 يفهم هذا الموضع واما الاسماء البسيطة فقد يكون لها اجزاء لا يدل اصلها من حيث هو  
 ولا وانفردت واما اجزاء اللفظ المركب فانه يدل على شئ واحد من اجزائه من جهة اللفظ  
 مدلوله بالركب على ما دل عليه كقولك عبد الملك فان شئ لا يتوضع ان يدل بانفردت  
 حيث هو جزء لفظ حتى يكون انما هو من البنية كمال اللفظ هل ينتم كمال الدلالة له في  
 استعماله في الخواص النواطير بعد قولنا لفظه فقد فهم انه هذا من القول فقد بين ان  
 اللفظ لا يدل الا ان يكون بالذات واللفظ ولذلك قيل ان كان يجب ان يدل اللفظ الصوت  
 فاقول ان هذا بطر فانه لا يتعمل في هذا الوضع الصوت فان الصوت مادة لا جنس والماء  
 لا يتعمل على الشئ المعمول من مادة وصوت لا يتبع من الجواز والجملة اذ لا يتوهم ان يجر  
 للكسر سمي ان يختص ما الحد ودل حقيقة فلا يجب ان تستعمل فيها المواد كما يجنس  
 بين الجنس في المادة كما يشبه الحال في الشكل ولكن سنين للذات في هذه الصناعة  
 من بعد ذلك بتحقيق ما قلنا من ان المادة لا يجب ان يوجد كان الجنس بل يكون ذلك  
 اما ان الصوت مادة مستحصفة في العلم الطبيعي بل اعني الى العرف في قولنا اللفظ فلا يكون

دالة

دلالة ولا يكون غيره اذ كما قد عرفت فانه وذلك على وجهين أحدهما ان يكون مؤلفا من جزء  
 يراد به ذلك ولا على اثر النفس كقول القائل شقيقين والثاني ان يراد به ذلك لا على اثر  
 في النفس لكن ذلك لا يراد به استمداد الحارج كقولنا العنقا فان كون اللفظ عنق اللفظ عنق  
 عن ان يكون لفظا كذلك كونه دال ولا يمكن ان النواطير بل على نوع اخر فانه قد يسمي من الناس  
 الفاظ قد علم على غير سبيل النواطير كما يقول الخ فبدل على الوجود في قول الخ  
 عند استعماله يدل على اذ في الصدق والبر في ذلك على سبيل النواطير المخرجة يكون الناس  
 قد توطنوا على استعمال ذلك عند استعماله استعملين اياه ليعلم معنى اذ في الصدق وهذا  
 وان كان صوتا فسمى به الفاعل لانها مركبات من حرفين والاسنان وانها وانما  
 تدل بالذات واللفظ فليس يجب ان تكون دلالتها بالذات النواطير يسلم على كونها الفاظا شافها  
 ولولا يدل اسم كانت الفاظا لانها مؤلفات البنية اختيارا باع حرف الوجود لا يسمي من حيث هي  
 ما نعا عن ان يكون لفظا فان الشئ انما هو لفظ لانه مؤلف من حرفين مقطوعا عن اجزائه  
 كلفظا كلفظ الوجود فيكون مع ذلك دلالة وعجزه لانه فضلا عن ان يكون ان يكون  
 دالة لانه بالذات الطبع فان جزءه من المادة وهو الصوت بلحظه بعضه من الجنس الصوت لانه صوت ولا  
 يورثه لانه في الجملة كما لا يورثه في كونها والاعلى المقصود ان هذا الاعتراف من غير صحيح  
 النواطير فيه واجبات الدال هم من الدال النواطير والدال على بصيرة الخ لانه لا يمكن ان  
 يضع عليها با اشتراك فيكون وانما على دلالة الاسم وعلى دلالة نعمة الطائر وجميع الهمهمة  
 ابيض با اشتراك الاسم فان كان كونه دالا انما يقع على ذلك كله بالاشتراك وان ذلك يعنى  
 تحمل الفصل بين دلالة ودلالة فان الصوت في الحيز والرسوا انما يطلق على المعاني لا على  
 والحال فانه عند ما يحمل بدل اللفظ الصوت وان لم يكن ذلك مغيبا فانما يخرج  
 ايراد الفصل بين الدالين اذ كنا لما اخذنا اللفظ وكان يكون دالا وعجزا

وغيره الدال برقيز دلا اعلم ان الكائنات بعضها بل قد زاد لا عما كان قبلنا حين اخذ  
 الصواب فتمت ايجان بدل على احد الكائنات فان قيل لانه اذا قيل لفظ علم ان الكائن الدال  
 الا ما اصطلح عليه لنا في قولنا كذا كذا اذا قيل ضووا ال جازم بان ذلك هو زمان اوله  
 وسائر ذلك فان الذهن نفس سبق اليه ان المراد بهما انما هو ان ذوال المواضع كما سبق  
 اليه هناك ولا يفتي في ذلك في الموضوعين جميعا عن ذكر المواضع اذ ليس في احد الموضوعين  
 مستفاد من نفس كونه لفظا او صورا من نفس كونه دلا لفظا او على زمان بل هو في غير  
 الذهن على سبيل الانتقال ويقتضيه خارج لا على سبيل دلالة اللفظ وقد عرفنا الفرق  
 بين الكائنين فان من طان ان المخرج الى ايراد النواظر لو يكن الامر ما الفرق بين  
 الالفاظ واصوات الهمام واذا قيل لفظ خرج ما كان يتشكل ويشبه ذلك من غير الهمام  
 خديعة للنفس وما الذي من هذا الطان ان الحجة قد قضيت فخصي ان يكون فلابي  
 بعد ذلك ايضا استنباه وتشكل اخر من جنسها او غيرها بحجج الى مرعاة وبالجملة لا يجيب  
 بل يفتي في الحدود الى ما يشتمل عليه اللفظ في التحديدا قضا على ما يقبته له الذهن فان  
 هذا لو كان ملتصقا اليه لقبول في حد الانسان ان حيوان مختال قد اقتصر عليه وخصه ان  
 كان الذهن يلتفت الى انه يكون ناطقا وقبل ان جسم ناطق فان الذهن يلتفت الى  
 حيوان ولا يجيب يكون الالتفات في الحدود موجبا الى التميز فقط بل لما استعمل في  
 موضعه فقد بان ان ادخال النواظر ههنا معنى ان كان الماخوذ في اللفظ لا صوتا  
 فانه ليس شئ من الاسماء اسما بالطبع اى لا يشتمل عليها ولا دلالة الاسم بحيث يكون ذلك  
 الدلالة تصدق عليها بالطبع منها او من الدلائل بينهما فلا تلك الدلالة امر طبيعي في  
 الاسم ولا الطبع منها يثبت الى الدلالة على الحقيقة ككثير من الاسماء الدالة بالطبع على  
 تنبعت الطابع الى استعمالها في ذلك الشأن سؤ كما نزل لانه يقصد المصنفون في جمع

شأن

بشأن يفعل الناس في كما يفعل الهمام عند دعا بعضها ايضا او يكون بعينه قصد لذالك كما  
 بسند كبر على امر التخصيص كما ستفاته العصفو عند القبض عليه بالاسم ليس اسما في طبعه  
 بل انما يصير اسما اذا جعل اسما وذلك عندما يراد به الدلالة لا فيصير الا وذل يجعله اسما على  
 دلا على صفة لكن لما ان يقولنا جعلت الاسم انه واخر منه يدع ههنا اسما كقولنا  
 لا انسان ولا يصير لاشك انها اسما وكيف هي تدل لانه لا اسما وكيف قولنا لا يصير  
 مقام قولنا الاعشى في جعل لفظه اللا ولفظة الانسان ولفظة اللا ولفظة البصير بل على  
 وبالف من معنيها معنى التميز فقولنا انها بالحقيقة ليست اسما ولو وضع لهما من حيث كانت  
 اسم بدل لهما بل هي حيلة الالفاظ المؤقتة التي في حرفة المخرج كالمحدود وكان في معنى  
 درعى الحجارة وان لم يكن كما على الاطلاق اقول ان زكيتها ليس من الفاظ مفرقة  
 مستقلة بنفسها مثل اللا انسان فان تتركيب من اسم ومن اداة سلب مطاوعة اللا  
 لا بد على انها اسما بالحقيقة فان الحد والرسم كل شئ انها وضع للتمييز ان يفرق بين  
 حرف السلب في حق ان فيها سلبا كلاب ليس فيها ايجاب سلب بل يصلح ان يكون  
 سلبا ان يوضع للايجاب استلزاما كما نرى في الجائنة للاسما فلتسم اسما غير  
 ويكون حكمها حكم الحرف في قولنا في الدار فان زيدا موضوع وفي الدار محمول ليس  
 بالحقيقة باسم بل هو مؤلف لكن بالصفة ليس مثل القول المطلق الذي يكون مؤلفا من  
 او من اسم وكذا لانه مؤلف من اداة ومن اسم وليس اسما ولا بغيره ولا يتم هكذا في  
 بينهم هذا الموضوع ولا يلتفت الى ان اولاد التي يعاملونها وكما حال الاسما التي هي  
 فاهذا قد اقرن بالاسم منها شئ ايد على الاسم مشير الى معنى غير اسما لغيره والاسم  
 وذلك حكمة من المحرك واعراب على الاما ويجمع ههنا لجمع حاصل من جزئين  
 احدهما الاسم والاخر ما يخصه ما هو جزء من المصنف في هذا الجزء بل على معنى والاسما

حد 3



وقد هذا في العلم لا فضل ان هذا هو ان قولنا صح بما فرغ قولنا صحه بان العلم لا يفتقر  
 ولا تدل على ما عرفت به واما صحه بدل على صحه وهو في زمان الكثرة على ما سبق النظر  
 لغز العرب وكلمة الكثرة في الوضع لا تارة عند اليونانيين انما تدل على ان العلم لا يفتقر الى  
 ان يدعى على الزمان الماضي والمستقبل لانهما زيادة مع حفظ الاصل واما العرب في اللغة  
 بافرو على الحاضر فان كل كلمة التي للمستقبل بعينه شكل الكلمة التي للحاضر فان بدأ بشي  
 وبشيء في الاستقبال فادعاوا لزيادة الشا فالوا ان زيدا هو اسمي فاقضى على اسمي  
 الاستقبال يكون ذلك الحان الجوهه وبما استعاروا اليه المضاف الى ان بدأ بشي فادعاوا  
 البروق على ما سبق مما سبق لكن موضوعه مع الماشي وموضوعه مع المستقبلي في الحال شكل  
 واما انما شئ ان صحه فليس كذلك بل هي كفاضا في اسم موضوع اسم مشق وكذا في الهمزة  
 على قبل لا يدل على موضوع الستر واما الهمزة في بدل على موضوع غير معين فبعضه المشقوله  
 منه الاسم يكون والاعلى منه والدر على موضوع غير معين وعلى نسبة بينهما ما ان ذلك مما شق  
 يدل على المشي على موضوع غير معين وعلى الشئ واما الكثرة فتدل على ان وهو  
 كقولك شئ فان زيدا على شئ وعلى موضوع غير معين وعلى نحو المشقوله على كون اللفظ المستقبل  
 كما يسمى في اللغة العربية فعلا هو كذا ان قوله مشي شئ فعل تام وليس كل مطلق في ذلك  
 لان الهمزة في موضوع علم كذا النافضا في المشي او مشيت صفا او كذا وكن مشقوله  
 وكان ذلك حكم قولك انما مشي او انت مشي واما مشيت فمفهومها مفهوما وهذا  
 موضع نظر فان هذه اللفظة لا تقع اما ان تكون مفردة او كثره فان كانت مفردة فلا يكون  
 مشتقا وكذا في فقه من القول على ان اللفظ المفردة لا صدق فيها ولا كذا في كذا  
 فيبان كون الجوهه واما في قولنا المشي على مشي ذلك على معنى والثامن مشي  
 فالباقي جوهه يدل على معنى جوهه الوجود فان اللفظة المركبة من اسم الستر  
 فمفردة

ثم جاء اما ان يكون لغز بنفسه لانه انما هو من الساكن لا يندبر ويكون لفظا لا يندبر  
 من اللغات ان يمكن ان يندبه كما ندبر الابداء بالكثرة لغات كثيرة ولا يعلمون ان  
 امشي مركبا او في حكم المركب يكون بمشي ايتم الذي صدق به كاذب كما فان البالد  
 غاب ليس التعيين بشرط فان يكون الدال لا فاننا اذا قلنا انسانا ذلك ان لم يعين  
 ولا فرق بين قولك مشي وبين قولك شئ ما يمتنع فيكون اللفظ المستقبل كما كان  
 تكون اللفظا بسببته وكل لغات ان يقول ان لاسما المشتقة ايتم مركبة او في حكم المركبة  
 فانها في حكم محصلة من مادة هي مشي وهو صورة قرنت بها صفات الذي على موضوع  
 معين فلما جاز ان جوهه يدل على معنى هو المادة وجوهه يدل على معنى الجوهه فالذي  
 فلو في ذلك كذا اما ان لا فانه لا اعتبار في صانع المصنوع كما يكون لفظ لغز ووضع مع  
 فربما يفتقر في لغز اللغات ان يجعل المعنى المؤلف لفظ مفرد لا بد جوهه من على جوهه  
 فيكون اللفظ مفرد ثم تكون لغز اخرى لموضوع فيما لذلك المعنى المؤلف لمفرد  
 بل على اللفظ مركب فكذا ترجم معنى لك اللفظ على اللفظ الاخرى جوهه لفظه لا كذا  
 مثل الجاهل لفظ مفرد لا يدل على الجاهل او سيد بل لفظ مفرد بل لفظ مركب لفظان جوهه يدل  
 على العدم والآخر على العلم او العالم جوهه نادان ولا يجيب بالفتى المنطوق في ذلك ما اشبهه لغز  
 بل يعلم ان هذا المعنى ان يدا على لفظ مفرد كذا في لغز المرثبان الما والكل في المرثبان  
 لم يدبره من على موضوع الستر كذا في جميع وفيه مشي كل المستقبل لغز المرثبان في كذا  
 ليقين لا الذي يجبر من على الموضوع لغز العين الستر وفي بعض المواضع فالغز المرثبان يستعمل ككثرة  
 بل يقولون مثلا صحت يقولون بصحة دسنت شوكا اذا ترجم كان طابا لثوبا يصير صحا باخذ  
 الاسم يفرقون بذلك زما شئ ويجعلوا جملة فاما معا الكلمة وتكون جميع لغز المرثبان على هذا الصفة  
 اصغر المرثبان كذا في اللفظ المركب من اسم الستر على اللفظ المستقبلي بل لفظان كان قد يسو الى المعنى

والفعل في اللغة العربية  
 والاسم في اللغة العربية  
 والصفة في اللغة العربية  
 والظرف في اللغة العربية  
 والجار في اللغة العربية  
 والادوات في اللغة العربية  
 والاعراب في اللغة العربية  
 والتركيب في اللغة العربية  
 والاشتقاق في اللغة العربية  
 والاسماء في اللغة العربية  
 والصفات في اللغة العربية  
 والاعراض في اللغة العربية  
 والحواسن في اللغة العربية  
 والاشباه في اللغة العربية  
 والامثال في اللغة العربية  
 والاشعار في اللغة العربية  
 والقصص في اللغة العربية  
 والسير في اللغة العربية  
 والسيرات في اللغة العربية  
 والسيرات في اللغة العربية  
 والسيرات في اللغة العربية



ان الكلمة المستقبلية مؤلفه وليكن مستقبله مفردة كما كان قد يسبق اليه مثلا الجاهل هو  
 واذا اريد ان ينظر النطق بعينه لغة حتى يفرق اللفظ في لغة اخرى كما في لغة  
 على اقسام الكلمة الثالث في كل لغة النطقين هما اولها من اللغة في ان تكون  
 اسم مفرد بلغة اخرى بل على ابد عليه الكلمة بل يجب ان يكون النطق واحد وهو ان  
 فانه لا يمكن ان يكون لفظ واحد بل هو على معنى واحد وهو في هذه اللغة فان  
 لغة المراد في جميع قاموسها الصفة التي اقترنت بمادة حروف الشيء او في ما من كان  
 بل على موضوع فلا يجب ان يلتفت الى مثل هذا الفرق فانه ما عني الجزم به ما عني  
 منها الجملة في اجزاء السمع او مفاطع احوال مصونة او غير مصونة بعد ذلك ما اورد من  
 في قولنا بشيء وان في قوة قولنا ان شيئا ما بشيء في غلط في الكلام قولنا بشيء وان كان  
 وكان شيئا من ذلك على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين انه يدل على احد  
 من الموضوعين شكلي الكليات على الوجه الذي ذكره في تمثيل الانساب بل انما على ان  
 في فسترون غيره وان كان لم يتعين وهو ان يصرح بان ان يصرح بدلالة غير معين ان  
 فهو غير معين من جميع معين من جملته ان الفاعل اذا قال بشيء ليس به بعد ان الشيء  
 امور العالم التي هي ان يكون شيئا من العالم في العالم في العالم في العالم في العالم  
 بشيء هذا الميزان في قوله شيء يكون اذا انما في العالم شيء في العالم في العالم في العالم  
 ان اخذت شيئا على معناه معناه الحكم بان شيئا من العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 العالم بشيء في العالم في العالم في العالم في العالم في العالم في العالم في العالم في العالم  
 فيكون هذا الترتيب كقيد كارت كرسول كرسول كرسول كرسول كرسول كرسول كرسول كرسول  
 واولها لا بد من اقل من العرش الاخر فصدق في غير ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
 الموضوعات في ان ذلك بل يلفظ مفرد في الكلام وان كان كل واحد من عمل على ذلك الاسم  
 فانه لا يعمل

واما...

فانه لا يعمل على ذلك بل لا هو قوة اسم مفرد بل ان معنى ليس هو على هذا الوجه الذي  
 الكندي في ذلك على معنى غير معين من هذا القبيل بل ان المعنى الذي هو ليس على  
 معناه ان على ان يحصل الموضوع والكيف ان يكون في معنى في نفسه لم يصرح به بل  
 والامر هو في معنى الصبر به وهو غير معين السامع عليه بل ان معنى انما انما انما  
 او كذا في ان معنى ذلك المصغر انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 في غير ما في غير معنى في غير معنى في غير معنى في غير معنى في غير معنى في غير معنى  
 جزايات يكون غير معين في حيث يتبع كل واحد من الموضوعين في كل واحد من الموضوعين  
 وانما بينهما في انهما في انهما في انهما في انهما في انهما في انهما في انهما في انهما  
 ولا كذا في انهما في انهما في انهما في انهما في انهما في انهما في انهما في انهما  
 قولنا اشياء في غير معنى في غير معنى في غير معنى في غير معنى في غير معنى في غير معنى  
 انما فانها في غير معنى في غير معنى في غير معنى في غير معنى في غير معنى في غير معنى  
 الحرف في انهما في انهما في انهما في انهما في انهما في انهما في انهما في انهما  
 او حروف على ان الترتيب غير محقق في ذلك انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما  
 فانه لو كان قبل فحده الكلمة انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 اجز الفاعل على ان من جملتها الترتيب اذا وجد له في ذلك وان لم يكن الا في انما انما انما  
 المعلوم بل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فلهذا ان تكون اللفظة بذلك حيث هي في انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ذلك الحرف على الشخص الفاعل في اللفظ اللفظ المسمى بالفاعل على باقي اللفظ في نفسه  
 النفس على معنى الشيء عند الموقرين بالخرقة وان كان لا يصدق على ذلك ولا يستعمل في  
 الباقي في الحرف بل انما الاستعمال على ان لا يصدق على انما انما انما انما انما انما انما

التي...

هذا...

وذلك لان ان يثبت من شئ وهو ان المعنى باعتبار من الزيادة وهو قولنا وهو بدل بل ان يثبت  
 جزء من المقدار خاصة الحفظ بالحد فقولنا ما من عقده في الحد انما يراد لنا على تميزه انما اراد  
 التمييز بالحد فلا يعدل بغيره ان هذه الزيادة خاصة بالحد لكن المصطلح ما من عقده بالحد  
 لانضربهم في الحد الى ذلك بل انهم المدة على مهينة الشئ وحقيقته كما لها وانهم اذا وجد  
 عبان ما زاد في الشئ بالذات انما خلفت فصولها او ما يدور انما الرغبتوا بما فعلوا اصلها  
 بان الحد قد بلغ تمامه عندهم وسبب انهم في موضع شرح بل الغر فاذا كان كما في الحرفي يكون هذه  
 الزيادة التي تدل على الحد ابط التي تفوقها الكلمة وهو النسبة التي الى موضع غير معين فحاصلها انما  
 لحال الكلمة في الحد انما وليس يبالغ الكلمة الى النسبة اقل من اجاب الى الحد ان يكون هو ذلك والم  
 ذكر نسبة لو تكرر في ان نسبة في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة بالاشتراك في حال  
 الكلمة المحصلة والاشتراك في الضمير والضمير في المعنى الذي يدل الكلمة على وجوده للوضع هو في  
 يدل على انما اما اسم طلق واما اسم هو مصدر فان المصدر قد يجرى على وجهين احدهما ان يكون  
 وضعا او كالتصريف فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق والثاني ان يكون اسم المطلق تصريفه  
 على ان معنى الاسم المطلق يشوب الى موضوعه باحوادث من اوفيه وهذا بالحقيقة اللفظ الذي على  
 كالتفرد في الابدان من الخيرات والتبقيف والتشبه بالذات غير اليرك المصدر وضع من عند الاسم  
 كما تقول وضع صحته وهو الذي يجرى على الوجهين وهذا هو الذي يكون حال المصدر يدل على المصدر  
 ولا يحال لفظ اسم المطلق الذي لا يشترط في وضعه فيكون معنى المصدر ليس انما من المصطلح الا  
 المطلق فيشترط ان يكون للاسم المطلق وضع من عند المصدر مما كواله ان المعنى  
 الاخر ان اسم مشهور لا يشترط الى موضوعه فيكون المصدر كما هو لفظه الاخر انما كان  
 لفظها من هو اولها ان الابدان الى ان يدل على ذات ولا يضمن علوم في شئ في موضع اسم  
 المصدر بفارق الاسم المطلق بما تضمنه من ذلك الى موضع من اوفيه من الغايات الى

يقصر

الخصائص

المعنى نفسه وعلى نسبة ما واكثر في لغة العرب هو ان يثبت يكون المصدر لفظا  
 فان الكلمة تكون والاعلى وجوده في لفظ ذلك المصدر لموضوع ما في زمان معلوم  
 ان كان قد يتقن ذلك معنى الاسم المطلق ايضاً مثل قولهم يقصر يقصر من لا يقصر  
 فانه قد يدل على الابدان في الدال على الابدان في اللفظ التي يدل عليها الكلمة وانها الغرض  
 في ظاهرها لغة العرب معك المضار وكذا المعنى الذي يدل عليه الاسم المشق هو معنى  
 المصدر ومعك المضار كما هي لغتهم اعراض لا يقاسب عارضه في الجواهر الى ان يوجد  
 لها فليس شئ من المضار في على الجواهر بل يوجد في الجواهر فيكون لغة العربية لا يستعمل  
 تدل على معنى يقال على الجواهر لانه اولي فاما دلالة ثابته فقد يكون كما اذا قلنا في  
 اي صار لحيوة بل تجوهر فلان اي صار جوهر من الجواهر فانه وان كانت دلالة اولي  
 انما هي على معنى التجوهر لا على معنى الجوهري والتجوهر كون الابدان الجوهري بل  
 عليه في التجوهر لا محذور لانه ثابته ولغة العرب ليس يدل فيها بالكلية على عدم انقضاء  
 زيد مثلاً في هذا الموضع بان كان جوهر حتى يدل على كون الجوهري مقوله عليه فيما  
 سلف ذكره حتى يكون قولهم تجوهر ان كان الجوهري محمولا عليه فيما سلف بل في ذاته  
 تجوهر عندهم هو ان الجوهري المقول عليه يشبه فيما سلف ليس يدل على قول عليه  
 بل على حد وثابته فيدل عليه من حيث هو حادث حدثا ام لا لموضوع له في وجوده  
 فلفظ العرب مضايقة في هذا الباب لا يمنع ان يكون في بعض اللغات كلمات  
 لا تضاهي في ذلك بل يقتضي دلالتها على المبلغ المذكور الذي لا يشترط الحد حتى يكون  
 معنى نظير تجوهر فيما هو ان الجوهري مقول على زيد فيما سلف على ان حدث الجوهري  
 من جوهري فيما سلف من غير انقضاء الى العمل على البتة وان ذلك يكون في الاسم المطلق  
 واسم يحصل كانه يكون من الكلمة محصلة وكذا غير محصلة لقولنا الاصح

يقصر على

قبال في التعليم الاول وذلك لما عجزت محصلة لانها تدل على شي من الاشياء موحى اكا  
 او غير موجود دلالة على مثال واحد وهذا القول ان عني فيه بالوجود وغير الوجود  
 يجعل موضوع الكل عني يكون قولنا لا يصح ينظم حمله على كل موضوع موجود وغير موجود  
 ما خلا الصبح ويصدق عليه يكون ايضا يصح تصديقه على الوجود وغير الوجود هذا ما عني  
 عنده في مباحث اخرى ان عني بذلك الموضوع ولكن ما هو في قوة الحول من امر مخالف  
 لذلك لفظ كلمة صح عني يكون لا يصح عني برأيه مرضا وتوسطا وفيه فضلا عن غير  
 كلمة يدخل تحت ما صح كان سدا بل عني ان الغرض في هذا ان اللفظة تصدق  
 على المعنى الوجودي المشا والوسط وعلى المعنى العدمي الذي لا تحصيل له في نفسه  
 قولنا لا استوي تصدق على الشيء اذا كان قد استوي على الوسايط وتصدق اذا كان  
 اللون كلفظان ويكون كما في صفا غير استوي وشبه ان يكون لفظ العربي تسعمل في  
 كلمة غير محصلة وانها اذا تحفت بكلمة من سلب كان السلب فقط وعبر كان الما في  
 التعليم الاول نادى اخر ليس محض في لان فاما حال الكلمة المصرفة والقائمة في  
 القائمة في لغة اليونانيين هي ما يدل على الحاضر والمصرفة ما يدل على احد الزمان  
 وقد اشرفنا الى الواجب في هذا وبيننا انه لا وجود لذلك في لغة العرب الحكم من حيث  
 انما تدل على اللفظ جاربه عجمي الاستا فان كل واحد منهما ينطبق به في تصورهما  
 فان فاندلا ووسئل اذا عمل ان يذ فضل في شيء افاد به للغير فيهما السامع ويقرب الى  
 معنيته يد ويحصل لها من الدلالة التي للغير كما اذا استدل فقبل في دار فقال ان يد  
 وان كان زيد يمشي كل واحد منهما بانفراده لا يدل على اجاب سلب ما الادراك فقولنا  
 من وعلى الكل الوجود في فاضا ارفاض الكالات والكلمات الوجودية هي قولنا  
 صار يصير وكان يكون لا الدال على الكون مطم بل على الكون شيئا لم يدكر بل هي

الحال

هي الكلمة التي انما تدل عن العاقبة التي تدل على الكليم على نسبة الى الموضوع غير معين فحوزا  
 غير معين تكون تلك النسبة لعني منظران في ولا يضمن بنفس الكلمة المحسنة اياه  
 والدليل على ان هذه اعني الادوات والكلمات الوجودية نوافه الكالات انه اذا قيل ما  
 فعل زيد فقبل ما او قبل ابن زيد فقبل في له يقف الذهن جمع ما على شئ وهي اعني الادوات  
 والكلمات الوجودية فواع الاستا والاعمال الكالات وان نسبتها الى الاستا نسبة الكل الى  
 الوجودية الى الاعمال ويشترط ان في انها لا تدل بافراط على عجزه ينص الى انما تدل على  
 لا تعقل او تعقل الامور التي هي في نفسها لذلك اذا سئل سا ان ماذا يفعل ان فقبل ما او  
 ولا يد كان شئ في سكت ولم يزد عليه ولا يدى فقبل ان وسكت يعنى الذهن طالبا  
 بعد ولم يشترط الاعلى نسبة بطلت فلا يصلح ان يفرده لان فوضع الخيال يذبحا  
 الان يفردها لفظ التوهم نفسا فاذا فرغ بها عجزها صحت يكون مبتدأ جبر جمع  
 هذه اما دوال على نسبة غير معينة كفي وعلى واما على نسبة غير معينة كغير ولا يجاب في  
 هذا الوضع على هذا الوجه لا يلفظ الى المضمون من التصريح بالعمل الاول ان يذكر من  
 بسايط الالفاظ الاسم الكلمة وينزل الالاداه وما سلكها  
 في الفواتك تسمية الجيزه مما ليس محوزا والقول وهو اللفظ الذي قد يبدى على الانفراد  
 كدلالة اللفظ على اللفظ التامة كالات وادواتها ومعها وان كان لا يدل على الجواب سلفا في ذلك  
 الاجاب سلبا لخص من ذلك اللفظ فان قولنا الانش كالم في لان الاستا لغير من هذه  
 الجمل ويدر ليكل القطع من لفظ الاستا فان ذلك لا يدل على صحت هو جز منه واما اللفظ  
 في المصوع كجاءت بذلك بدل جز منه اضم بدله جرت هو جز منه وان كان له ذلك في  
 استعمال الخوف يدر بها لان يذانه بل بالعرض القول اليه حكم الالفاظ المصرفة  
 خاصة لا يدل من حيث انه قول الالفاظ المصرفة وليس عاقل ان يقول ان الالفاظ المصرفة

وان كان لا يترد في تخصصها بما لا يتردد لا يختص بالناظر فان التام في  
 مخصوص ليس بنواظر بل هو جليل يعني نفعه ان من المشرق والبلاد ذلك المشرق  
 من التركيبات في النواظر على غيره ووصف التام المركب من النواظر واما نفس  
 التركيب فلينفع بالنواظر ان كان لا يتردد وان كان نسبة التركيب بما في ترك  
 لغز لغز فان المضاف اليه لا يتردد في لغز ويتردد في لغز وكان الموضوع في المثلث ليس  
 بجعل زيد يعني في الطبع والافعال في التركيب على سبيل التركيب والرسولان في بعضها  
 مضادة ببعض هي التي تصلح ان يورد بين اجزاها اللفظة الذي كقولنا الحان الناق  
 الميت فانه يصلح ان يتردد في النواظر الذي هو الناطق هو الميت وقد ذكر  
 انما اخرى ذلك لان الحاخنة التي في الفواكه لا تسمى في النفس والذات اما ان يتردد  
 لذاتها واما ان يتردد في اجزائها من الحاخنة يكون منه والتي تراد لذاتها هي الاجزاء  
 اما على وجهها واما محوذاً في بعض المعنى والتعجب عن ذلك فانها كلها ترجع الى الاجزاء  
 والتي تراد لشيء يوجب الحاخنة اما ان يكون ذلك ايضاً لا يتردد في اجزائها  
 ان يتردد في اجزائها فيكون الحاخنة مستغلاما واستغلاما وان اردت عمل في الاعمال فيكون  
 الاعمال غير الالهة فيكون اسمها من الاعلى المراد من الالهة فيكون  
 ومثله لكن النافع في العلوم هو التركيب الذي على نحو الفيزياء ذلك الكتاب  
 النصور بالحد والرسو وما يجري مجرىها واما التركيب في على سبيل الخبر وذلك  
 الكتب للصفات المتباين ما يجري مجرىها هذا النوع من التركيب من حيث هو  
 يستحق انما في الفواكه الجارية في جميع ما هو صنفان او كاذب اما الافعال والاشياء فلا  
 يتردد في اجزائها فيكون ان يتردد في النظر فيها اولاً بالنظر في قوانين  
 الخطابة والشعر في الفواكه الجارية في جميع ما هو صنفان او كاذب اما الافعال والاشياء  
 وذلك

وذلك المعنى اما ان يكون فيه ايضاً مثل هذه النسبة او لا يكون فان كان كل الظرف  
 لا من حيث هو واحد وجملة بل من حيث هو غير مفصل فان القول في الخبر ليس  
 ولا حلي كقولنا انك الشمس طالعتها في الفجر ووجهها باجاء نسبة  
 الاضلاع بين قولنا الشمس طالعتها وبين قولنا الفجر ووجهها باجاء نسبة  
 للاول كقولنا اما ان يكون طالعتها واما ان يكون الليل ووجهها باجاء نسبة  
 نسبة عما بين قولنا وفي اجزاء كقولنا الفواكه في المثال التركيب يحكم في هذه  
 النسبة اعني النسبة الجماعية للفواكه فان قولنا الشمس طالعتها استعمل على الخطيب  
 نسبة بين الطالعة وبين الشمس كما في اجزاء واعمال استعمل في حيث هو بعد  
 الصفة جمع ما كان على هذا الوجه في شطرا والجمع لا لا يتردد في مفصل  
 واما جري مجرى الثاني فيسمى مفصلاً واما ان يتردد كذلك في التركيب بين معنيين  
 تركيبهما اصلاً كقولنا ان يتردد في اجزائها او بين معنيين فيهما تركيباً فيكون كاذب  
 ويمكن ان يكون بعد امض كقولنا ان يتردد في اجزائها فان تركيب الخبر منه وهو  
 قولنا جيون فاطمات تركيبه الصفة وهو بعد اللفظ مفرد كقولنا انسان  
 او تركيبه مفرد وكذا في كل اخذ من حيث هو جملة يمكن ان يتردد في اجزائها  
 فاعترفت وحدته لا يفصل كقولنا ان قولنا الانسان في حقه قضية فالتلفظ  
 الحال الانسان حال حاله عليه بل اللفظة التي هي في حقه قضية وكان لو قال  
 انه ليريد زيداً ومانشيه هذا الجمع هذه اللفظة لا يتردد في اجزائها بالنسبة  
 الاجابية والسلبية وان كان يتفق في بعضها ان يكون في الخبر منها اجاب سلب  
 فيجعل اللفظة الاجابية والسلبية كشي واحد للفتحة الى حد بحيث يمكن ان يدل عليه  
 باسم واحد ان يتردد في حقه خاصة في النسبة اليه في اجزائها انه هو اجاب

في قول  
 يتردد  
 كقولنا

في قولنا  
 في قولنا

وذلك

مشهور بان ان الانسان هو حي في السلب لا في الوجود واما في الشرطية فاما ان يكون في الوجود  
 نال لذلك ومعانده لا ولا في احد الخبرين انه لا يخلو عن الفواعل الطيبات فان استأنا  
 فيما اكمله مستقصى والسلب بالكلية في القول بان لا يسطر وهو على ايسر الوجوه  
 بعد السلب الشرطية في الحقيقة فضايا كبيرة لا قصبة واحدة وانما ضاها  
 برباط الشرط الذي للملح المقدم من فصلها ومن فصولها حوزة فجله عن شأنه كما  
 كالحق ان كان بقولنا الشمس على لغيرها لفظا اما بالمثل الاخر فضاكل مقدمه موقفا  
 في ان يعرف به صفة ولكن ان يكون في الاخر بعد في نفسه بحيث لو انفر كان شافيا  
 او كما باقا في الحيز الاخر في الكلام كانت الجملة شافيا او كما في اللفظ وحده وكما في اللفظ  
 فانه لا يميز في صفة الشرطية وكذلك صفة اجزائها وكذلك كانت واحدا او كثيرة فاولا الفضا  
 الحيزي اوله الايجابية مؤلف من نسوب ليس في موضوعه ونسوبه في كل على نسبة ويجز  
 واما السلبية فيحصل من نسوب الية ونسوبه في وضع وجوه النسبة وكل عده فان شدة ويتحقق  
 بالوجود والوجود لا يخرج في تخففة لان ينسقت الى العدة والسلبية في الوجود ان يكون  
 عارضا على الايجاب اذ لا يندعه واما الايجاب فهو حوى مستغن عن ان يشر  
 بالسلب يكون السلب بعد الوجوب ليعني بهذا ان الايجاب هو وجود في السلب كما  
 بعض الفرضين فان الايجاب فيحصل ان يوجد مع السلب الشيء الذي لو انفر كان ايجابا  
 هو موجود في حد السلب او قال فان ان البصر موجود في حد العمى ليس معناه ان البصر موجود  
 في العمى بل معناه ان العمى لا يجد الا بان يذكره عند البصر فحين البصر العدم يكون البصر  
 احد جزئي البيان وان كان له جزء من نفس العمى في نسبة الايجاب في كونه في نسبة  
 السلب على انها مرفوعة على العاجز من السلب داخل في السلب جو اهل داخل في  
 حد السلب المعنى الذي يسلب هو موجود في السلب في معنى السلب ان لو كان موجودا

لفظ مع

فقد ورد

في ذات الامر فان من سلب شيئا ما فلا بد انك تدخل في السلب ذلك الشيء اعلى ان السلب  
 الشيء يكون في الوجود داخل في السلب عنه واذا جعل الايجاب موجودا في السلب فما هو  
 ان السلبية فيوجد في السلب من حيث تركيبه وبين حروف السلب كقولك في السلب  
 هو حي فان هو حي هو الذي لا خوف للسلب كان ايجابا على ان يدخل في السلب في هذه  
 ثمن ويجوز ان يكون في الايجاب ليس يكون مع السلب ان الايجاب كيف اعاد السلب كيف  
 يجمع معدوم ويجوز ان يكون في السلب في الحقيقة امر في الوجود الذي هو الايجاب  
 فان العدم والرفع اما بنا والوجود والحصول لا يتحدد دونه فالاعتبار الذي يسهبه  
 الايجاب في حد السلب جعل الايجاب لاعتبار في السلب لاعتبار الذي اجتمع منها  
 يمنع الايجاب ان يكون داخل في السلب بالعموم وبالفعل وليس كون الايجاب في السلب  
 او موجودا فيكون الايجاب السلب محتمل معناه فان الفرض موجود في الوجود في الوجود  
 في الفرض وليس موجب لان يكون فذا جمعت الفرضية والزوجية اجتمعا جعل  
 حتى يكون شئ واحد هو زوج وفرض اذا الزوجية الفرضية لا هو يمينه ولا ان شيا  
 يمينه موضوعها لكن ليس حال الايجاب السلبية الكمال بل هو موجود من حد السلب  
 ليس ان كان جزء من حد السلب والسلب ايجابا والسلب موجودا في السلب  
 مع ايجاب هو جزء في الذهن واما ما حاضرا في من حيث ان الايجاب في السلب  
 حتى قال بعضهم ان الايجاب في السلب وقال بعض ان السلب في الامور الالهية ان شئ في  
 وضعه في العلم لا الفرض الاصل الى ان افهمه  
 في تعريف الفرض لاجزاء البسط الا ذلك الذي ليس يارد في تعريف الايجاب في السلب اعطا  
 الشرايط في مقابلها وكل قول جازم حليا كما او شرطيا فان يصف في لغة اليونانيين الى  
 استعمال الكلام الوجودية وهي الحكم التي تدل على نسبة وان من غير ان يحصل فيها

١٧ اما مع

المتا الارض العنقا الدائرة بل يحتاج ان يفترن بالنتقال المربوب على ارباط بعض المفردات ويعرف  
 ان بناط حرك وضع ارباطا تفيد بعض معني هكذا يجب ان يفهم هذا الوضع فلا يشتغل  
 بالكلف العبد الذي يحاوي لونه فقد ظهر من هذا ان ههنا مخرج من معنى الموضوع <sup>مخرج الامر</sup>  
 المحل من مخرج بدل عليه هو السنن واللفظة الدالة على النسبة يسمى اربطة وحكمه حكم اللفظ  
 واما اللفظة العربية باحذف الرابطة فيها انكالا على شعر الذهب عيناها ورمها ذكوت والمذكور  
 ربما كان في قالب الاسم ورمها كما في قالب الكلمة والذي هو فالاسم كقولك بل هو فان  
 هو جازا لئلا يفسر بالمدك على ان زيد هو لم يرد كعبد وام انما بق هو ان  
 به فقد خرجت عن ان يدان هذا لانه كما في لفظ بل لا ولا كنهها اشبه اسمها واما الله  
 في قالب الكلمة في الكلام الوجوه كقولك بل كان كذا ويكون كذا وقد عاها ايضا في لغة العرب  
 حتى انهم يستعملون اللفظ الذي ينسب في ذلك على الجواب بل انما كقولهم وكان الله  
 عنقودا رجما وغيره من هذا النوع بل انما كقولهم كذا في قوله تعالى وما الله  
 فلا يستعمل الفضا بل انما يستعمل في اللفظ على هذه النسبة اما بلفظ مفر كقولهم فالجنتين است  
 او هو وهو واما كقولهم كقولهم فلان كجنتين ويفترن النون من جنين فتكون الفعول واللفظ  
 ان جين محمول على فلان ولما كان الرابطة الصريح بل والضم هو الذي يجب في الكثرة وعندنا ان  
 يكون الفعل الجازم واحدا ما في المحل فان يكون الرابطة الصريح بل والضم على بل فيكون الرابطة  
 هو يعول ان الموضوع المحمول فان انما يكون لعدا انما المحمول واحدا والموضوع واحدا  
 الاسم حال بل في المعنى كقولك العبر جسم ويشتمل ينبتك على من يصغر عن الماء من الدار  
 فان هذه القضية وانما نجفة وانما له احد وذلك لانك لا يمكن ان تجعل العبر من جنسها  
 واحدا اشتمال على الثلثة في جعل جسمه فان فويت احد النسخة ولانك على اللفظ الذي  
 الا شئت الواضع اسم الموضوع او المحل كقولك الفضا القضية والاشتمال على اسمها من قوله

فانها يكون

المنسوب الى الغير المعين الا اذا كان المحل نفسه كذا اما الشبهات فذلك مستشرق في العبر  
 اما المتصل فانك تقول اذ كان وكلما كان ومنى كان وان كان واما المنفصل  
 فانك تقول ان يكون كذا واما ان يكون كذا فيضطر الى استعمال الكلمة الواجبة في  
 داما واما الجملة فقد كان يحكم فيها في لغة اليونانيين فكانوا يضطرون الى ان يقولوا  
 ان كان كذا ويكون كذا وكان ليس يجب لك في لغة العربية ما الذي يجب على الامم  
 في نفسه فهو ان القضية الجملة يتم بامور ثلثة فانها يتم بمعنى الموضوع ومعنى المحل  
 ونسبة بينهما واما اجتماع المعاني في الذهن هو كذا موضوعه ومحموله فيل  
 يحتاج الى ان يكون الذهن يعقد مع ذلك النسبة التي بين العيين بايجاب  
 سلك اللفظ انما اذا ارد ان يحاذي مما في الضمير يجب ان يفترن بل لا بد  
 دلالة على المعنى الذي للموضوع واخرى على المعنى الذي للمحل وثالثة على العلة  
 والارباط التي بينهما فليس يجب اجتماع الانسان والحجوان في الذهن النظر  
 من حيث هذا الانسان وذلك الحيوان ان يكون حاصلا ذلك ان احدهما محمول  
 او انه موضوع او مضاف بالجملة المستثنى فان ركب اللفظة الدالة على هذه العلة  
 فانما يترك اعتمادا على الذهن او فعولا على حال المحل اللفظية التي يلحق احدها في  
 المحل بل على هذا المعنى وح يكون فذلك على هذا المعنى بل لا لفظية وان لم يكن اللفظة  
 مفردة مخصوصا واما نفس اللفظة للفظ في ان تصغر ليس بل على هذا عندنا في اللفظ  
 تحصيل الجماع فان التركيب الذي في الحد وانهم ولا شئ ان يفترن بل كان يجنب في بعض  
 اجزائها البعض ويجوز الا على اجتماع ووجه بل انما هو انما في شأه ووجه بل على هذا  
 لا انه تعريف المحل الذي هو المشا الذي هو والاصل بل انما عليه التركيب في جعله  
 الواحد تفيد بعضها بعض فلا هذه العلة بل انما في نفس التعلق انما انما الفصل عندنا في اللفظ

كذلك

حال

فصير

الذات

انما يكون الاسم مدلولاً على اكثر من ازيد من التكلم على غيرها واما اذا قلنا واحدا منها فذلك  
 لم يكن اللفظ الا في استعماله الا على ذلك الوجه امتكان بما اشبه على التامع لم يكن كما يكون  
 موضوعا محمولا على غير كالمعان يستعمل الصمد في الحكم المحكوم به على جميعها بل كثيرا ما يحفظ  
 كما يقال العين بصيرة فان اريد بها الانسان وعين الشمس كل مختلفا في الصمد والذكر في عينه  
 الواحدة هي صفة الصفة وليست مركبة بالحقيقة من الغضايا واما الشبهة في غير النسخ  
 بضايا مختلفة انما يوجد بين اثنين منهما الرباطان يفترق باحدهما او كليهما اخر اللفظ  
 فيسلب خواصه الغضبية من كونه بصريا وان في غيره انما في او كما في ذلك اذا قلت  
 ان كانت الشمس على العذوسكك ولم تزد انك قولك الشمس على العذوسكك بل في هذا  
 الفورك حده لا امتداد البنية ولا كما في كذا اذا قلت ان يكون الشمس على العذوسكك ولم تزد بل  
 تخارج في الا ولان الذكر في الثاني ان ذكر معناه في قوله فترك احد من قولين فيهما  
 قضيان بطل عن قولهما انما كونه فولا كما فان قولك ايضا فالتماز وهو مطلقا بالجماع  
 بذكر التماز من غير ان تلحق به صفا واحده بل تجلج قولك ازيد واحد بالرباط ولم يزل  
 جاز ما واحد بسط على الاطلاق وكيف في قولك جاز ما ان كون الرباط سلبا لما لا احد  
 منها فولا جاز ما واحد جاز بالرباط صفا واحدا واذا علمت القول الجاز الواحد على الكثير  
 الكثير ان يكون واحدا في المسموع فذلك لا شئ الاسم فيه واما ان يكون كثير البنية في  
 كثرة الرزيب بعضها بعض بطا موحدا ومنها تعلم ان اللفاظ كيف تدل من حيث هي التما  
 فقط ومن غير ذلك لا ايجاب سلبا ان التوكيد لا الجاز منها هو اليقين اثنين منها  
 سبيل ايقاع احدهما على الاخر او غير الاحوان التوكيد الثاني هو القول التوكيد كما في قولك  
 الا و هذا الكلام يفهم على وجهين احدهما ان معنى الابقاع الايجا الذي هو اللفظ يكون  
 النزع هو السلب الذي هو كونه غير متغير ويكون القول التوكيد صليا ان معنى الشرط في قولك

النسب

الفعلي ويصلح ان يعنى به كلهما او الوجه الثاني ان معنى الابقاع الايجا بالجملة والتالي هو  
 في الايجاب الجملي زيد جوهان وفي الايجاب الشرطي النصل اذا كان كذا كان كذا فكذا  
 نوال الثاني للقدم وواضع عليه بمعنى النزع السلب المتشابه اما العتاد فكذلك اما ان  
 يكون كذا واما ان لا يكون كذا وذلك في الشرط المنفصل اما السلب في الجملي كقولك  
 ليس كذا واما في النصل فكذلك ليس كذا كما طلعت الشمس على كذا في معنى سلبا كقولك  
 ليس ان يكون انسانا طفلا واما ان يكون ضاحكا فان اريد ان يفهم ويحتمل في قولك  
 انهما ذلك امر على الحدس ليس انما ان يجعل هذا الابقاع ايضا اما الفعل او بالقوة  
 السالبة المنفصل داخل في الابقاع بالقوة لا يتبين لك بعد قوة حملها موحدا في علم  
 هذا في وضعه فكذا وجد يفهم من الابقاع كل ايقاع بجملة واصل وانفصالا في الجملة  
 كل سلب هذا الابقاع ويحل بنا الى اي هذه التما يكون فدعني بهذا القول لكنه ان كان  
 هيها هو بطلان الاخبار الثاني ان مراد يكون المراد بقوله المؤلف من هذا القول  
 لكن ظهر الوجه هو الوجه الاول ويكون الحكم البسيط هو الذي يدل على ان شئ موحدا  
 وليس بوجوه واما في اللغة اليونانية فلا بد من ان يفترق بذلك لفظا على مراد الا  
 من ذلك هو الحكم بوجوه شئ لغيره والسلب هو الحكم بلا وجود شئ لغيره وليس  
 نزع به التعليم الا وفضل ان السلب حكم بنفي شئ عن شئ بشئ فان النفي السلب هو  
 كان فان السلب حكم بسلب شئ عن شئ ويقع بالنفي ما هو عم السلب اذ اقبل  
 لا انسان يكون فدعني الانسان غير نبيذ الى منفي عنه لكن التوقف لم يدل على ان  
 السلب موضوع لغيره ما وضع له النفي بوجوه ولا هو لاصطلاح العامي بل يجب ان يبق  
 كما قلنا وهو الحكم بلا وجود شئ لغيره لما كان كل اوجبه موحدا في معنى السلب  
 سالبها بسلبا لغيره فيكون ان بوجوه موحدا كان زمانا او غير زمانا

فبين ان لكل ايجابيا يقابله وكل سلبيا يقابله وهذا هو لثنا افض اعني ان  
 ايجاب سلبا بلين بالمخفية وانما يكون هذا التقابل متفردا اذا كان المعنى ايجابيا  
 محصلا عن كل جهة فنكون السلبين متساويين كل ذلك بعينه اعني ان يكون الموضوع معني  
 وكان المحل وان يكون الخبر الذي يوجب السلب الفصحة الموضوع او المحل محققا بعينه  
 اذا قيل الانسان بصري عينية ثم قبل بعد ان الانسان لا يطرح سلبا بل ان كان مقابلا لاول  
 ان الحبشي اسواي في بشرته ثم قبل ليس اسواي في لحمي ان هناك تقابلا وان اخذ  
 المعنيين في احداهما الغرة فيجيب بوجه الاخر الغرة كقولنا ان السكر حمره ومعنى ما  
 بالغلط بقولنا الاخران السكر غير حمره يعني ما في طبعه ان يسكر ولو سكر بعد فليس ان هناك  
 تقابلا وان يكون المكان ان كان او الزمان ان كان زمان اوله حمره والاخران  
 ان كانت حمره واعبارواضافة والتقدير ان يكون الجسم كقفاي بونه وكقفاي  
 اي بعد ان ومثال الاضافه ان يكون الثلث نصفه والستة وليس نصفه في العشر  
 بل الفضية لا تكون صادقة او كاذبة البتة في المعنى الذي يفصدها ولا مسلمة ولا منكورة  
 بل ولا منصوفة فضلا عن ان تكون متقابلا اذا اتصلت جميع الامور المتعلقة بمعناها  
 ذكرناه فاذا كان ايجابيا على وجه هذه الوجه فيجيب ان يكون سلبيا كذلك الوجه  
 سواء حجة ما سنذكره افضي ان يكون السلبيا بالفضل لا وسواء الحكم منته الى بعد  
 هذه الاشياء اذا اهلته في القضا باعرض منها معا كثر في القضا وعلى نحو ذلك في  
 فليمننا بتكث المعالطين في تعريفنا لخصنا القضا بالمحصور والهلته  
 وتفرقتا التقابل الذي على سبيل الشاقض والتقابل الذي على سبيل التضاد وتفرقتا التقابل  
 واراد الحكم القضا بما من حيث ذلك بل كان موضوع القضية لا مع ما ان يكون كل ايجابيا  
 فان الحكم اما على المعنى واما على الخبر فاذا كان الموضوع جزءا كقولنا ان يكون ايجابيا مناقضه

ليس كذلك

يقابل ذلك

سالك

سالك ليعض من مرعاته لشروط ما ذكرناه واما اتكان الموضوع كلها فاما ان يكون الحكم  
 عليه كلياً اي قد بين هذين للايجاب على كل واحد منهما فلا سلب شي ما اتخذ وان السلب  
 عن كل واحد منهما فلا ايجاب على شئ البتة ما اتخذ او بين ان الايجاب في السلب بعضه ويكون  
 ذلك فلهذا تركوا لونه من غير له وانما تعرض للكيف ومن لكم اعني للايجاب في السلب  
 النعميم والتخصيص مثال الحكم بالايجاب الكلي على الموضوع الكلي قولنا في العلم ان كل انسان  
 حيوان فهذا وجبت الجواب على كل واحد بوصفانه انسانا واما انتم القول في تعميم  
 هذا فانتم قولوا ان كل انسان حيوان فلهذا في الغالب ذلك انما هذا النوع  
 به ومثال السلب الكلي في الموضوع الكلي قولنا ليس كل واحد من الناس حمره واما بعضنا  
 فاذا قيل ليس كل واحد من الناس حمره السلب يقتضي العموم ليعرف منتهى معنى احداهما ان  
 ولحد خاصا واما محبة لانه اللفظ فالواجب الذي قلنا اوله انه ليس كل واحد من  
 الناس حمره كان فالواجب ان يكون له واحد البتة من جهة النظر وجهه حمره وفي لغة القوية  
 يحتاج ان يفترق لفظه صحيح بالسلب على العموم على ان تحقيق القول في هذا الى  
 صناعة افعال الغرض وهذا الحكم انما يتماقضين وكيف قد يكتبان معا اذا كان  
 المحل من المعاني التي اذا ثبت الى شخص شخص لا يجيب ان يكون لها ولا يجيب ان يكون اذا  
 ثبت في طبيعة الانسان ووجد الانسان لا نوحيا ولا يمنع عليها ومثال القول  
 كل انسان كاشي في الفعل ولا واحد من الناس كاشي في كل ما كان ذبا ان ولو كان قولنا  
 كل انسان كاشي ليل الذي يعني صفة كونه كاذبا هو كواحد من الناس كاشي كان  
 يجيب ان لا يكتفي لنا ولا واحد من الناس كاشي فان يقابلها المناقض في قولنا  
 من حيث هو سالك لعله وعفا بله آخر فلنتم هذه المقابلة فنادا اذا كان اشياء  
 لا اجتماعا البتة في الصدق لكن قد يجتمعان في الكذب كقولنا الصدق في الاشياء  
 يكون

يكون

الجملة

ليس هذا



وعلوان المنطق لا يحتاج في صناعته ان يتقدم وجوب هذا بل يكفي من ذلك معرفة ان  
الجزئين اللذين تحت الضار فليس فيهما جميعا في مواد امكانية مستقر في ذلك هو  
امكانية ظاهر من اكثرها الفاعل لا يعم سلبا ولا ايجابا واما المختلطان في الكم والكيف لسيما  
متدخلين فيقول المتدخلين منهما بالاجاب يصدقان في الواجب المتدخلين في السلب يصدقان  
في المنع وكلها يقيم الصدق والكذب في الممكن لكن الخشنة يكون متشابهة على الانسان الذي  
وانما ذلك بنفسك وليس اذا كان موضوعا كذا فقد صحت كذا بدلك كذا عليه العلم  
بانه موضوعي كذا وغير موضوعي كذا الركام بدلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعه للعموم  
فقط وهذه الصفة في نفسها معنى وانها ماخوذة عامرة معناه وانها ماخوذة خاصة  
وهي في نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك لو كانت تصلح للخصوص لو تكن تصلح ان يكون  
مثلا انسانا واحدة في زمان واحد ولو تكن تصلح عامة في العقل لو كانت  
يشترك فيها اكثر من ثم الامور التي تلحق الانسان ان لم تحفظ لها وهي انسانا بالازالة شرط  
كان الحاق ذلك بها الحاقا ليس ان معدن نفوسنا تلحق بها في عمومها وخصوصها بالان  
صالح للاعتبار في جميعها لكنه ان كان ملحقا به في عموم صدق على خصوصه وان كان ملحقا في خصوصه  
فقد تلحق به في خصوصه دون عموم فلا يجب ان يكون متشابهة على عموم وان تلحق فقط فالان  
اما ان يكون بصحبة العموم ملحقا به فيكون صاحبها اياه في خصوصه فالحق العام الحق  
الخاص اما ان لا يصحبه كذا بل يتراءى عنه ويكذب عليه فيصدق لا محذور في خصوصه فانه ان كان  
يكذب لغيره في خصوصه فهو الا يصدق عليه البتة وعنى بقوله يصدق عليها في عمومها يصدق  
على جميع ما يتراءى له ليس ان يصدق عليه من حيث هو مضمرة عام فانه في كثير واحد يصدق  
عليه لا يتقدم له في خصوصه فانه حيث هو عام هو كل نوع وغير ذلك وهذه امور يلحق  
دواما محذورا وكذا ان يصدق عليه في خصوصه حيث هو عام بل ان يصدق في عمومها على

وعلوان المنطق لا يحتاج في صناعته ان يتقدم وجوب هذا بل يكفي من ذلك معرفة ان  
الجزئين اللذين تحت الضار فليس فيهما جميعا في مواد امكانية مستقر في ذلك هو  
امكانية ظاهر من اكثرها الفاعل لا يعم سلبا ولا ايجابا واما المختلطان في الكم والكيف لسيما  
متدخلين فيقول المتدخلين منهما بالاجاب يصدقان في الواجب المتدخلين في السلب يصدقان  
في المنع وكلها يقيم الصدق والكذب في الممكن لكن الخشنة يكون متشابهة على الانسان الذي  
وانما ذلك بنفسك وليس اذا كان موضوعا كذا فقد صحت كذا بدلك كذا عليه العلم  
بانه موضوعي كذا وغير موضوعي كذا الركام بدلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعه للعموم  
فقط وهذه الصفة في نفسها معنى وانها ماخوذة عامرة معناه وانها ماخوذة خاصة  
وهي في نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك لو كانت تصلح للخصوص لو تكن تصلح ان يكون  
مثلا انسانا واحدة في زمان واحد ولو تكن تصلح عامة في العقل لو كانت  
يشترك فيها اكثر من ثم الامور التي تلحق الانسان ان لم تحفظ لها وهي انسانا بالازالة شرط  
كان الحاق ذلك بها الحاقا ليس ان معدن نفوسنا تلحق بها في عمومها وخصوصها بالان  
صالح للاعتبار في جميعها لكنه ان كان ملحقا به في عموم صدق على خصوصه وان كان ملحقا في خصوصه  
فقد تلحق به في خصوصه دون عموم فلا يجب ان يكون متشابهة على عموم وان تلحق فقط فالان  
اما ان يكون بصحبة العموم ملحقا به فيكون صاحبها اياه في خصوصه فالحق العام الحق  
الخاص اما ان لا يصحبه كذا بل يتراءى عنه ويكذب عليه فيصدق لا محذور في خصوصه فانه ان كان  
يكذب لغيره في خصوصه فهو الا يصدق عليه البتة وعنى بقوله يصدق عليها في عمومها يصدق  
على جميع ما يتراءى له ليس ان يصدق عليه من حيث هو مضمرة عام فانه في كثير واحد يصدق  
عليه لا يتقدم له في خصوصه فانه حيث هو عام هو كل نوع وغير ذلك وهذه امور يلحق  
دواما محذورا وكذا ان يصدق عليه في خصوصه حيث هو عام بل ان يصدق في عمومها على

فان الاضداد لا تتجمع معا ولكن قد تقع معا على عاملين واعدا حال المحذور  
فقد عتد الموضوع لا التي يجيبها بل بضرها به الفعل ان كلفه له ذلك التي كون كل  
الى المحول بل الحال الذي المحول عند الموضوع بالنسبة الاجابية من دوام صدق او كذا في  
دوامها التي ما ذة فاما ان يكون الحال هو ان المحور يدور ويصدق في ايجابه في  
مادة الوجوب كحال الحيوان عند الانسان او يدور ويصدق في ايجابه في مادة  
الامتناع كحال الحجر عند الانسان لو لا يدور ولا يجيب صدقها في مادة الامتناع كحال  
الكاتب عند الانسان وهذه الاحوال تختلف في الاجابات السلب القضية السالبة  
توجد لوجودها هذه الاحوال الصعبة فان محورها يكون متخفا عند ايجابها لاجل كونها  
وان لم يكن واجب الكلية الموجبها على الكلية السالبة اذا اشترك في الموضوع  
والمحمول والشرط المعقدة ان السالب منهما في الواجب كذا في حد ذاته  
الموجب اما في المنع فان الوجوب كذا في السالب اما في الممكن فكلاهما  
كاذبان واما الخبران فكليهما الوجوب المنع الكليين واما في الممكن فالشبه هو  
ان يصدق كذا في جميعها لكن ليس من امرها الفاعل يصدق في مادة الممكن كذا  
بعض الناس كذا ليس كل الناس كذا ما ان ذلك يجيب جويا فهو لا يبين  
اللبس فانه لا يجيب عنده ان يكون المحول الذي مرادة الممكن موجب الامتناع في بعض  
الموضوع معد في بعضها فان البسدي لا يستلزم ان يكون شيه هو من جملة الكائنات  
العبدة الصريفة ثم يتفق ان لا يوجد البسدي في اشخاص النوع في زمن من الزمان  
الذي يتكلف ان يوجد بهذا ويتبين فاعا يثبت عند ذلك كثير غير معلوم للمظفر  
ثم عا انما يمكن اثبات ذلك ان امكن في الصناعة والحرف الداعية في صنعتها  
واما في اموار جديزة ذلك فالري ان البهتان اليقيني بغير العلم المنطقي عليه

وعلوان

موضوعه وغرضه ما يتناه من ان الحكم على الكل في غير شرط التعيين والتخصيص ليس واجباً  
 بوجه لا ايهما فيه لانه لفظه على التخصيص لكن الالفة على التخصيص لانه لا يخرج  
 لانه نفس الالفة الحكم فيها كان لكل قضية لو ازم من العكس وعبر ذلك ما سئل ليس  
 نفس المدلول بها بالقبضية فيمن ان كلمة الموضوع لا يوجب كونه الحكم فلذلك كان التخصيص  
 المصطلحان المتعلقان بالسلب لا يجاب ليسا بمضادين وانما بالجملة وهو على يد  
 كيفية الحمل في المرتبة ليسا بمضادين وانما ليسا بمضادين وكيفية المدعى ان  
 كاسب على ما يتناه ويصدق ان ليس كاتب فبمعنى الصدق الان في اللامس يجب ان  
 هذا المعنى المحقق بالبطبيعة العامة وان لم يصبح به فيكون قوة الايجاب السلب  
 المضادين ان نحن لم نوجب هذا الحكم بناول الحكم عليه حيث هو لا يخرج  
 بل قلنا ان معنى الانسان يصدق على العام وعلى الخاص فاذا كان صحيح على الكل على  
 بالايجاب السلب هو علم وصحة في عموم موضع ان يكون الايجاب السلب في قوة  
 لكن ليس لك واجبا في نفس الامر حتى لا يحمل المرعي الانسان وجب على العام  
 كما لا يحمل عليه وجب على الخاص لا يجوز ولا انسان لا يمنع ان يكون عاما وان كان  
 لكن نفس اللفظ لا يكون دل على ذلك وهو كما يقول فان لم يكن بعض الناس كل بعض الناس  
 ليس ككاتب فلا يصدق ان يكون البعض من الناس هو مرتبة في التخصيص فتكون حكم ككاتب  
 وان كان اللفظ لا يوجب الامور الممكنة في اللفظ التي يصلح ان يتفق ولا يوجبها اللفظ  
 وجب ان لا يفرق في هذا الموضوع ان المعينين الذين يصدق عليهم ما فيها قد يكون احداً  
 تكونا مضادين والذي قيل انه انما معنى هذا القول اننا اذا قلنا الانسان صحيح الانسان  
 ليس صحيح كانت قوة قولنا الانسان صحيح والانسان مراد بالانسان الذي ليس صحيح  
 المرعي انهما من الاضداد التي لا يوسط بينهما فهذا اللفظ ولا يخرج الاول هو الوجه الاول

قوله مع

فان بعد

فان بعد حمدان في هذا الموضوع ان الغضيب ليسا بمضادين وفيه التناقض اسلفنا  
 بينه بلغي به معنيين مختلفين الا انه مع ذلك محتمل متكلف فيخرج من هذا ان اللفظ في  
 الحقيقة والذات ان اللفظ لا يدل على الصرح الكلي فان لا يحمل الا وهو كلف غلط من جهة  
 احدهما انه ليس الكلام بعينه ولفظه فمستلزم لا يكون في لغة العرب مصلة السنة والثاني  
 ان الالف اللام في لغة العرب لا يوجبها كما لا يكون لانسان نوع ولا قول لانه كلف  
 واحد من الناس نوع وقول ان الضحك محمول على يد لا يقول كل ضحك محمول على يد بل هو  
 المشدق يصح وان اخذ الالف اللام مكان السوماء غلط في كثير من المواضع حتى ان  
 تكون صادقة الالف اللام فان لفظها السويان كذا كما انك تقول ان الالف ليس  
 فيقبل في قولنا قل كل او صفة بله ايضا فانه ايضا الالف لاح لك كذبة واما الالف  
 الالف اللام السوفى او لى بصفة السويان فبين من جملة هذا ان كلمة الموضوع في  
 وان كلمة الحكم يد على ما في الايجاب في لفظه كل واما في السلب في لفظه ليس ولا واحد  
 يدان على عو الحكم واما الموضوع فهو ليس من جهة لفظه بله على يد في كل  
 بدل على كلمة الحكم بحسب الموضوع لا يحسب المحل فان المحل وان كان كلفا فليس السوفى على ان  
 كلفه بل على ان النسبة لنسبة الى كلمة الموضوع فاذا قلت كل انسان حيوان لم تقرب ان  
 الحيوان بكلمة للانسان بل ان الحيوان بكلمة للانسان فان صححت ان يد على ذلك لانه  
 عليه بهذا السوفى يحتاج ان نورد لفظا اخر يدل على الحكم كقولنا كل انسان حيوان وان  
 حذف هذا السوفى قلنا ان الانسان كل حيوان لم يقرب هذا اللفظ المذكور شيئا في الدلالة  
 على كلمة الحكم وامثال هذه الفضا با مخرجات وليس في احصائها واستقصائها اكثر من  
 لكن العامة في ذلك بدورها قلنا لها لتعرف نحوها  
 في المخرجات الشخصية لتعتبر هذه مخصوصة اى جزئية الموضوع ومحملة ومحملة في ذلك

الالف اللام في صح

وهو اللفظ الذي يدل على الكثرة اما بايجاب كل واحد وسلب كل واحد او بايجاب البعض كقولك بعض الناس  
 كاتب وسلب عن البعض كقولك ليس كل الانسان بكاتب وليس بعض الناس بكاتب فان  
 سلب عن الكل حيث هو لا يمنع ايجابا في البعض كقولك ليس كل انسان كاسيا بل  
 لا كقولك ليس كل واحد من الناس بكاتب الذي يمنع البعض قولك ليس كل انما يوجب ان  
 العمول ليس اما ان المحصور ليس بغيره فقولنا ان الانسان يدغم حرفا لفظا للفتنة  
 بجمله فاما ان يكون لفظا كل ولا شئ او بعضا وكل والحوال ما ان يكون معنى كل او بعض  
 شخصا فاما ان يكون معنى شخصا من الين ان دخول الكل والبعض فيه في الايجاب هذا  
 الا ان البعض بالكل الجمله والبعض الجز فمما ان هذه البدل هذه الاصابع والساعات  
 العضاة وبن هذه البدل هي بعض هذه البدل وليس الكل والبعض الذي هو السور في هذا  
 على هذا الوجه فانا لا نذهب في استعمال لفظ الكل والبعض السورين الى ذلك البتة بل يوجب  
 بل معنى كل الجمله بل كل واحد ومعنى البعض لا يجرى بل بعض او وصف الموضوع وبشارا في  
 التمهيد قولنا بعض الانسان انما معنى به بعضا من جملة الناس الذي مع انه بعض هو  
 انسان فهو واحد من جميع ما يمتد بانسان ويحد بجملة فاذا استعملنا الكل والبعض  
 في محمول شخصي فقلنا زيد كل هذا الشخص اي كل واحد من ذلك الشخص فقولنا زيد ليس  
 الشخص محمول على احوال كل واحد منهما ذلك الشخص اذ لا معنى لذلك فلا يصح حمل اليجاب  
 فمفوض هو زيد ليس كل هذا الشخص صادق واذا قلنا زيد بعض هذا الشخص كذا  
 فمفوض وهو ان زيد ليس بعض هذا الشخص صادق واذا قلنا زيد ليس كل واحد هذا  
 فانبيا الحقيقة صدق وان اوه كذا اما اها ملة كذا فلا نرى في هذا الشخص على انه  
 موضوع وليس هذا واحد منهما لكن الفضايا يوجب لا يثبت في اهما ما نزل الى الفضايا  
 من انفسها ولذا لا يصح قولنا كل انسان حجر كاذبا لهما ملة بعض الناس حجر وكل اذا  
 انما هو ان يابا - القضاة غير متفقين اياها

مفول ملة

جمل الكلام

جعلها صريحا سالبيا في ان زيد ليس كل هذا الشخص ليس كل واحد على هذا  
 حروان اوهم كذا اي وهم ان لهذا الشخص موضوعات كثيرة وانما هو من هذه الشخص  
 لموضوعات كثيرة فقلنا ان زيد لا يكون كل واحد منهما التي ليست فان العدم ليس  
 فلا يكون الموضوع شيئا او شيئا معدودا وان كان لا يمكن ان يكون كل واحد هو موضوع ليس  
 ان زيد ليس كل واحد ما هو غير واما اذا كان المحمول كليا فقلنا ان زيد كل انسان وكل  
 حيوان او كل كذا فهو كذا في محله فاذا قلنا زيد ليس كل واحد من كذا فان كانت الماد  
 مستغنة كان حقا وان كانت المادة واجبة كان كذا وان كانت المادة ممكنة لم يجب كذا  
 صدق بغيره بل يمكن ان يكون زيد مثلا كاسيا فكذلك ايضا لان زيد ليس كل واحد  
 الكذبات يمكن ان لا يكون كذا في صدق هذا لان زيد ليس كل واحد الكذبات  
 نفس الفضايا وصورها فلا يوجب شيئا والجمله المذكرة على الاستحسان او يجب في  
 فضاياها تعيين صدق كذا انما ان كان السور شيئا موحيا فذلك في مادة الواجب  
 حق كقولنا زيد هو بعض الناس في مادة المنتم كذا في مادة الكبر موقوف اما  
 ان كان السور شيئا سالبيا كقولك زيد ليس كل كذا فهو صدق في مادة محمول يقول  
 زيد ليس كل حيوان وليس كل حجر وليس كل كذا فكيف يكون الشخص كل شي في العاقل  
 واما المهادلات فالفردون فيها سواء الايجاب الكلي محمول فذبط ان تصدق في بعض  
 كقولنا الفائل ان انسان كل سخاك وهذا طرف خطأ لان قولنا الانسان يعني به طبيعة  
 الانسان وكل سخاك يعني به كل واحد مما هو سخاك وطبيعة الانسان لا توبها كل واحد  
 والا كان انسان ما هو كل واحد من الصفاكين وكان بعضا من اخذ الانسان من حيث هو عام  
 فانه ليس كل واحد من الصفاكين بل هو لعمري محمول على كل واحد احد فان عجزنا  
 الصفاكين اي علمهم فهذا ما ساندنا له في استعمال الاسوار وكذا مع ذلك وغيره فقول

زيد

ان الانسان العام ليس هو مجموع اجزاء الضعافين وكل الضعافين ولناخذ هذا الخذ فكان  
 بيان موضع لغز وطبيعة الانسان من غير زيادة نظر عود وخصوصا في ذلك كيف جعله الضعافين  
 لا بوصف واحد واحد وطبيعة الانسان بوصف واحد واحد فان معنى بكل ضعفاء الضعفاء العام  
 من حيث هو عام فهو انهم غير نادر ونده اليه من استعمال قولنا كل ضعفاء لكنه قد يصح ان  
 ان الانسان العام هو الضعفاء العام على سبيل الجملة لا يتصد على طبيعة الانسان في ذلك ان  
 الانسان له هو الضعفاء العام والامكان لكل انسان ضعفا كما عاينا فان طبيعة الانسان موصوفة  
 شخص في هذا في المادة الواحدة واما في المنع والمكن فالكل في قولنا الانسان هو الانسان  
 كل انك كيف تتحدث في مكان السواك في الوجود الذي هو غير ثابت فانك اذا قلت ان  
 هو لا شئ او واحد في الحيوان كذالك في الغور اما في الوجود فانك اذا قلت ان الانسان  
 هو واحد الضعفاء كان لك ان تعني بالانسان الانسان العام ويقولك لا واحد الضعفاء  
 سلبا عن واحد في احد من الضعفاء وان اعني ذلك فلو كان واحد في احد من الوجود  
 فوضع تحت الضعفاء البنية هو الانسان العام بل بالعكس فصد وان يوجد كل كذا  
 والثنان تعني بواحد من الضعفاء كل ما في الضعفاء كان شخصا شخصا اكل هذا وانما  
 بهم من لغظة هذه القضية واما في المنع فصد كقولنا الانسان هو شئ من حجر  
 في المكن فصد ان اردت بالموضوع العام من حيث هو كقولنا الانسان اي المكن  
 حيث هو عام كواحد واحد من الكتاب ان عنت الطبيعة كذا كقولنا الانسان في  
 من الكتاب اما ان اخذ السورين بما هو صد في الواجب العام كقولنا الانسان هو  
 ولم يوجد في الواجب اليه كقولنا الانسان هو بعض الضعفاء فانك اذا اخذت طبيعة  
 الانسان او مجموعها لم يوجد وان عنت انسانا اما ان اخذ انسانا ابيض صد واما في  
 هو كذا في قولنا الانسان بعض الحجارة واما ان اخذ السورين بما هو صد في الواجب  
 الانسان

٩ لم يكن كل ذلك

الانسان ليس هو كل حيوان وليس هو كل ضعفاء على اعتبار ما سلف ذكره وصد انهم في المنع فان  
 الانسان ليس هو كل حيوان وصد انهم في المكن فان الانسان ليس هو كل كذا كذا الانسان هو  
 كل انك فليس كذلك لان في المحصول اذا التفتت فيها دون غيرها  
 في الضعفاء الكلية والجزئية اما اذا كان الموضوع مسورا في كل الحيوان كذا فلا يتصد  
 في مادة من المواد كقولنا كل واحد من البشر كواحد من الحيوان او كواحد من الضعفاء او كواحد  
 البشر هو كواحد من الحجارة او هو كواحد من الكائنين لكن بعض الناس ان قولنا كل البشر كل  
 الضعفاء كذا في جملة البشر في الضعفاء وقد عنت ما في هذا من الخطا والزلزال ان كان هو الحيوان  
 كليا ابا كقولنا كل انسان لا واحد من كذا كذا في الواجب كقولنا كل انسان لا واحد من  
 او الضعفاء واما في المكن فضاظا ما يحكم على المكن فيما سلف هو ان يتصد لا يحتمل شيئا  
 قولنا كل انسان لا واحد من الكائنين قولنا كذا في ابيض فانه ليس كل انسان كذا بل بعض الناس الذين  
 ليسوا بكائنين اولئك هم الذين هم ولا شئ من الكائنين واما بعض الكتابين فليسوا بواحد  
 من الكائنين والانسان يتم ذلك اللهم الا ان يفوق ان يكون مادة القضية على نحو امانا  
 البنية ما سلف كما كان ارفع يكون للوافقان يصف فلا يحكم بصد ولا كذا في موادها  
 واما تحقيق الفوق في ذلك فالى صناعة لغوي غير المنطق وصد في المنع كقولنا كل انسان  
 لا واحد من الحجارة واما ان جعل هو الحيوان بما هو كقولنا كل كذا فصدق كذا فان هذا  
 بصد في الواجب العام والمكن كقولنا كل انسان بعض الحيوان او بعض الضعفاء وكذا في  
 كقولنا كل انسان بعض الكتاب كل انسان بعض الحجارة واما ان جعل السورين بما هو صد  
 كل انسان لا كل كذا صد في الواجب كقولنا كل انسان لا كل حيوان او كل ضاحك في المنع  
 كقولنا كل انسان لا كل حجر في المكن كقولنا كل انسان لا كل كذا في اما اذا كان الموضوع  
 مسورا بالكلية ثم فرغ بالحيوان سلكا هو كقولنا لا واحد من الناس كل كذا صد في الواجب

٤ في صد المحصول وكذا في مادة

في صد المحصول وكذا في مادة

المكن

كقولك واحد من الناس هو كل حيوان او كل مخلوق وفي المنع كقولك واحد من الناس هو كل حيوان او كل مخلوق  
 لا واحد من الناس كل كذا في جعل السوال مفرد بالجمول سالك كقولك واحد من الناس كل كذا  
 مستوف في الواجب فان لم يكن احد من الناس لم يكن احد من الحيوان او من المخلوق وكذا في كذا فان لم يكن  
 احد من الناس لا واحد من الناس ليس لا واحد من الكتاب في معنى هذا ان اى واحد من الناس  
 كان موجبا عليه واحدة الكتاب اى ليس بهم واحد فيستدل ان لم يكن احد من الكتاب في معنى هذا  
 ظاهر الكذب لكن المفرد المخلوق الذي جعله كذا في هذا المثال وان كان هذا متناقضا واما في مادة الانسان  
 فتكون كقولك ليس لا واحد من الناس ليس لا واحد من الحيوان فان هذا كذا في جعل السوال  
 بالجمول فيسأل كقولك ليس لا واحد من الناس هو بعض كذا كذا في الواجب كقولك ليس لا  
 من الناس هو بعض الحيوان او المخلوق وكذا في الممكن كقولك ليس لا واحد من الناس هو بعض  
 الاعمال الاعبار الذي علمت صيد في المنع كقولك ليس لا واحد من الناس هو بعض الحيوان  
 فان جعل السوال مفرد بالجمول فيسأل كقولك ليس لا واحد من الناس كل كذا فان لم يكن  
 في الواجب كقولك ليس لا واحد من الناس ليس كل حيوان او مخلوق وفي الممكن اى كقولك ليس لا واحد  
 من الناس ليس كل كذا في المنع اى كقولك ليس لا واحد من الناس ليس كل كذا فان لم يكن  
 السوال مفرد بالجمول موجبا فيصير كذا الذي كان السوال مفردا بموضوعه سويا  
 موجبا وكذا في صيد في اذا سأل في غير ذلك وجرب من نفسك في ذلك  
 ان فوهم واحد من الناس ليس لا واحد من الكتاب في هذا المنع من غفلة فان هذا  
 متناقض فان اى ليس لا واحد من الكتاب هو بعض الناس فان كان السوال مفردا بموضوعه  
 موجبا كذا في صيد المفرد بموضوعه سويا في اذا وافقه في جميع الاحوال فيصير  
 حيث يكذب تجرب من نفسك اما اذا كان السوال مفردا بموضوعه سويا سالكا  
 فيصير حيث يكذب الغضبية التي هوها المفردا بموضوعه على موجبا اسما وانما جاز في

جوز

وجرب من نفسك من لا تلتفت الى ما هو من ان هذه كلمة مراد ولا يسهل البتة نعم الكاذب  
 منها بصدقه الصفة واما الصواب في ان السوال مفرد بالجمول والسوال مفرد بالجمول على  
 الموضوع بايجاب وسلطان تنقضي في موضع من المواضع فاستعمل كما استعمل في الغضبية  
 التي ليس في محولها سوا البتة الذي قال ان هذه ليست صفة لا محل لها الا بعضها بصدق في  
 الثالث وبعضها بصدق في الواجب المنع وانها ليست موجبات نحو الصواب وليست سوا الشخص  
 فانه قال هذا من القول اما ان كان المحل كذا لجزئ من اجزاء كان بعضها مع بعض غير  
 النسب التي الغضبية نفسها فيكون الفضايا باعنا غيرها على احوالها فيكون الفضايا كذا  
 تكون المحل فيكون عند الموضوع حتى يكون فيها سالك فيكون الغضبية موجبة ولا يهبط  
 من الاحكام التي الغضبية بحيث هي فيها محلي وموضوع وان اوجب اجزا احطت بغيره  
 عن ذلك وليس التفت الى الغضبية باواسعها الشئ غير الصدق فان كان في صحتها فاعلمها  
 به غير في ذلك تلتفت الى ان صدق كان سببها فان الضمان من اى سبب كان هو بالضرورة  
 المقص اذا كان السوال مستعملا في ما هو هذا الانسان هذه ليست صفة لا محل لها  
 فان عنها المعنى المعنى المعقول من الاجواب التسليم الذي في الغضبية فقد كذا في  
 الضمان منها صان وفي الكتاب فيهما كذا في ان عنى بالمعنى صفة الغضبية فقد كذا في  
 الصدق الذي يقع فيها يتبع صفةها دائما وانما احتجنا بغيرها على صدق هذه  
 فهو هكذا ان هذه ليست في الواجب الثلاثة وفي مادتين متضادتين وما يصح ذلك  
 فليس صادقا في المعنى فان المقدمة الثانية غير مسلمة فان الضمان لا يكون صفة  
 الصدق المعنى ليس الضمان انما يكون صادقا والكاذب انما يكون كاذبا لاجل انه  
 يعم صفة الواجب لان له صفة للوجود وطائفة او حدة فيما في مادة كذا  
 او اكثر وهو لها البتة موجبا نحو الصواب سوا الشخص وهو هو بطول الاجابة

اولا فيم

لا يصل الغش والتلوغ فان اى معنى جعله محمولا تحكمت بوجهه للوضع فعملها بالوضع  
 و اى معنى جعله محمولا تحكمت بالوجه للوضع فهو ليس بالسوا فاذ اخذنا قولنا كل حيوان  
 او بعض حيوان او لا يشترط الحيوان او لا كل حيوان كغير واحد يمكن ان يجعل محمولا بوجه  
 على ان الحيوان جزء منه الذي هو الحيوان وكذا الذي هو السور بل الجملة فان اوجبت ان كان  
 ايجابا بالمحقيقة وان سلبناه كان سلبا بالمحقيقة فكان لا يقع لان يجعل الايجاب سلبا  
 او جزيا وضع ذلك فلا ننظر ان هذه الود مواد الفضا بنا برامى مواد اجزاء المحمولات  
 فان قولنا كل انسان هو لا يشترط الحيوان مادة هذا المحمول هو المنع وان كان مادة مجموع  
 وهو الحيوان هو الواجب ليس يكون هو المحمول حتى يكون لما ذكره اعتبار حتى يكون اى  
 صدق في مواد مثلا ليست مواد الفضا بل مواد اجزائها فبذلك يثبت صدق الصدق واستحقاق  
 ان ينزل فاقبال هذه الاشياء لا يمكن يقع اليها الفضايات واما الذي قال ان السور كقولنا  
 اخزن بالمحمول كان ايضا متافا لقول كل انسان بل كل صناعة هذا التعميم غلط وذلك  
 لان قولنا السور في المحمول في المنفردات ليس لاحتمالها فان قولنا السور فيها هو ان يجعل  
 النوع شئ اخر محمولا ويكون ذلك الشئ احكم لجعل وحده محمولا ولم يدخل السور اما اذا  
 ادخل السور وفرق به ذلك الامر وجعل الجمع شئا واحدا فنلك الجملة هي المحمول فليس لك  
 الامر لفرق وحده هو المحمول في الفضا با بل انما قبل هذا الجزء انه محمول بسبب البحث الذي  
 كان عن كليته ووضع محمولي فقبل انه لا ينبغي ان يشترط بيان كناية المحمول فان العرض  
 ليس ان يدل على ان المحمول بخصوصه او لم هو موجود في شئ بل ان طبعه كم كانت موجودة  
 في شئ فان حاولت ان تفرق هناك سواء اذ انفردت الفضاية وضع المحمول ليس محمول جزئ  
 من المحمول فانقل اعتبار الصدق الى النسبة التي تقع لتلك الجملة مع الموضوع فلذلك كان  
 هذه الفضايات منفردة ولم يشترط لهما العمل الا بالاولى من بعد المحمول للتكثير

على غيره

على غيرهم الشرع فيما لا يعنى اضطرارا الى الموافقة بما يخطون فيه ايضا في ذلك التكثير  
 قولنا كل انسان قابل لصناعة فان السور ههنا مفروق بالصناعة والصناعة للمحمول  
 الذي هو الانسان يكون محمولا بوجه من ذلك المحمول وذلك المحمول بهام قولنا قابل الصنعة  
 فلولا كل انسان قابل صناعة او كل صناعة لكان يكون صغريا واما قولنا الانسان قابل  
 صناعة فليس من المنفردات اذ ليس السور مفروقا بما كان يكون محمولا لولا السور فان عين  
 زيادة مضافة اليه في تحقيق حال المتناقض ومراد الصناديق في  
 الصدق والكذب المعين وغير المعين ان وقوعنا الى المنفردات كان يجب ان لا يفرق  
 بين كون الفضاية كلية وبين كونها كلية الموضوع فيان فيما بين ذلك ان الماهية ليست  
 حكم الموضوع الكلية والها في حكم الموضوع الجزئية وهي التي الاولى بها ان شئ في اخذ  
 تحت النضاد هو ما وجد في الكثرة معا ولا يذب البنية في موضع وما مل ذلك في الود  
 الثالث فلما نادى بنا الكلام في بيان ذلك اخبرنا الى ان نعرض ان المحصولين يقع الحكم  
 من غير تناول المحمول ايضا واحتمال ان نبين ان تناول المحمول كيف يكون ووالا في ذلك  
 واما ملنا حال الصدق والكذب معا فلان جمع الان الى عرضنا فنقول ان اول ما يجب ان نعرض  
 من حال الايجاب السلب حال التناقض الذي يوجب بوجه ان يكون احد الفضايات  
 والاخرى كاذبة بعينها او بعينها الا لاجل مادة دى مادة وهذا لا يكون بين المنفردات  
 في الحكم فقد تكذب الكليتان منها او صدق الجزئتان فلا تتناقضان اذ التناقض هو  
 اخذ الفضايتين بالسلب ايجابا بخلافه با بل بوجه لئلا نرى ان يكون احدهما صادقا والآخر  
 كاذبا بعينه او بعينها فيجب ان تكون المختلفتان بالاجابات السلب بخلافه  
 تاما محتملا لتختلفان ايضا في الكليات موضوعها كليا فاما ذوات الموضوع التي  
 فيها الاختلاف التام بالاجابات السلب المعين الموضوع واما الماهية في حكم الجزئتين

انفسا ١٢ اقسام ٥٤

من ان كانا دوا في نفس واحد  
 وسواء كانا في نفس واحد  
 او في نفسين او في نفسين  
 او في نفس واحد او في نفسين  
 او في نفس واحد او في نفسين

الذاهلين تحت الضاد كما فعلت فاذن المجلد تناقض فيه وكيف <sup>بفضية</sup> الالهال اما ان  
 الكلبة فنكور الفضبان كلتاها كلبين او لا يفضى الا الجوزية كما فعلت فكوان  
 جريبتين وقد علم الحال في جميع ذلك فاذا التناقض بين المجلدين ففي ان يكون التناقض  
 بين المحصورات والمحصور وان يكون المحصور الخالف بالكم والكيف هو التناقض <sup>تحتها</sup>  
 كل كذا هنا فاضه لكل او لا بعض اذها واحد بالقياس وقولنا الاشئ هنا فاضه بعض فانها  
 الكلبة موجبة ضد في الواجب كذبت في الممكن والمنع ومقابلها كذبت في الواجب  
 ويضد عنها وان كانت الكلبة سالبة ضد في المنع وكذبت في الممكن والواجب معها  
 بكذب في المنع ويضد في معها وعليك ان تجرب فلا بد في كل مناضة من ان يكون  
 في احد طرفيها شك في كل مقابلها كظية الموضوع واحد طرفيها واحد مستوي  
 كلي فانها انقسم الضد والكذب في كل موضع وكل شخصيات واعداها فلا تناقض  
 فيها فصح ان نقول ان الانسان لفي خسران لانسان ليس في خسران لانسان حمل  
 وان الانسان ليس يحمل ذلك لانه قد يصير لانسان يحمل شيئا فلا يكون حمل ولا  
 عنده في التكون جملا فلا يصير يحمل لانسان يكون جملا لا يكون جملا عند غيره  
 وعند ما هو التكون شيئا او قبل ان كان جملا فالوضع الواجب به بشئ الضد القوي  
 ان الانسان يحمل لانسان ليس يحمل وكيف موضوع مختلفان وليس كون <sup>الشيء</sup>  
 شئين او في وقتين ما يزيد حقيقة ما نقول فان كل واحد منهما اذا صدق في وقت <sup>من</sup>  
 غير اعتبار وقت ولا وقت المحصل لانسان صفة ان يحمل له ان يحمل في وقت <sup>الوقت</sup>  
 فصدق ان يحمل في وقت كذا بتقدم ضد ان يحمل اي مطلقا اعني بالطلق الذي  
 فان ذلك بالحقيقة ليس عطف بهذا المعنى بل هو مفرد بشرط الدواما  
 المطلق لا بشرطه بوجه ذلك الحال في السلب هذا المراد بانك ما توجب <sup>بعد</sup>

لكن لفظا

لكن لفظا ان نقول ان الغول ليس كالا كما ديان فن قولنا الانسان يحمل معناه كل انسان حمل  
 قولنا الانسان ليس يحمل معناه كل انسان ونحو هذا ايضا بالجواب عن هذا بما سلف ذكره فان  
 قولنا الانسان يفضى معنى الانسان بلا شرط فصح ان يدنا وكل هو كل انسان وان كان  
 بعينه وليس بحاجة الى نظير الكلام بذكر ما اورد من مخالفة القول من الاستدلال بالاقوال  
 الشعراء استعمالها في محملات على انها محصورة او اجاب بالخطفون للجواب عن ذلك ان  
 في اذنة ضرورة ولو قالوا انا لا نمنع ان يستعمل المصطلحات من بابها المحصر في <sup>الشيء</sup>  
 بهر كمن نفس الضميمة بل من عادة جوت واخصا اعني لكان ذلك كما جابا فان <sup>الشيء</sup>  
 الامر بنحو فخذ الاسرور يستعمل المصطلحات وان قيل ان الخطابين يفهمون على <sup>الشيء</sup>  
 والشاعر انهم لو كان يلفظ لا الى العادة وما كان يشعر من امر المادة المذكورة و  
 ضرورتها شيئا ولو كانت المادة تجعلها بالقوة بالفعل لكان يجب ان يقول ان <sup>الشيء</sup>  
 في الواجب المنع متضاد وان وليس كذلك بل يجب ان يحمل المجلد حيث هو ضمة  
 وانهم من ذوات المواد الثلاثة لا من حيث هي في مادة مادة فان المجلد في مادة <sup>الشيء</sup>  
 من حيث هي مهله جزئية الحكم وان كانت المادة تصدق فيها الحكم وفيه من حكم  
 تصدق الحكم به وفيه حكم فان حكمه بالفعل وفيه حكم فيجبه ضمة الضميمة <sup>الشيء</sup>  
 حكم زبدة مادة الضميمة على موجب صورته والذي ذكر بعضهم انكم كيف <sup>الشيء</sup>  
 المجلد يصادق في الموضوع بينهما شئ واحد فذلك قول خطأ وذلك لان <sup>الشيء</sup>  
 شئيا واحدا بالعدد وفي زمان واحد كذبت الشئ فلن ان الانسان في خسران لانسان  
 ليس في خسران لانسان واحد لانسان واحد لانسان واحد لانسان واحد لانسان <sup>الشيء</sup>  
 مختلفين كل واحد عن غيره وهو الضميمة بل مفرد في الذهن المقهور وهو ما وان <sup>الشيء</sup>  
 شئيا واحدا بالعدد وليس هذا اول ما فعله في الواحد بل انما كان يحمل الاضلة

المخزون

عولشته واحد البعد ونوجد هاهنا كالفردية والزوجة معاً في العدد الذي هو واحد  
 في الحد ولا اشتغال بظهور القول في هذه الاشياء لا يجزى لكن يجب ان يتحقق في غير هذا العدد  
 ههنا هو متحقق التناقض في مجال التناقض على ما وصفناه لكن لا يتحقق ان يتحقق في  
 لا يمنع ان يكون للايجاب الواحد متقابلاً ان شأنه حتى يكون كلاهما الحكم الثاني  
 فقول ان هذا المرنج فان المحل الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد  
 واحد لا يمكن ان يلبس بين الاثنان ان يكون اما المساوي مختلفا او المتباين مختلفا فلا يتحقق  
 الواحد في الحد فيكون اذن للايجاب الذي هو كل انسان جيون سلباً فانه لا يكون  
 او المحل على معنيين لم يكن للايجاب حداً فلم يكن سلباً واحداً فانا اذا سمينا الفرس  
 ثوباً ومساياً لانسان ايقضنا ان الثوب ليس هو ان معناه ان الفرس ليس هو  
 الا ان يكون الثوب الاعلى معنى واحداً مع للانسان والثوب في لا يكون اسماً  
 للانسان ولا الفرس بل يكون اسماً المعنى محل علمه لا كنهه فليس علينا ان نتحقق  
 لابع اغفاله وهو انه ليس يجب ان يكون احوال المتناقضات في انقسامها الصد  
 والكذب جالا واحدة فان المحصور يتبعين فيها الصد والكذب لثبات القضية  
 والطبيعة الامر وكذا القضايا الشخصية الثابتة التي ارضتها ما صفة اوجها  
 فان الزمان الذي حصل جعل احداً الامر بل احفا الطبع الامر بالضم فاما القضايا  
 المتناقضة الشخصية في الامور المتضادة فانها لا يتوجب فيهما من جهة طابع الثوب  
 ان يتبعين فيهما صد ولا كذب لا ايضا يكون فدينين احدهما في حصول السبب  
 فان النعير اما الموجب كمر في نفسه واما الوجه المعين لما يتوجب بذات ان يتبعين  
 فان كل شئ واجباً فيما يجب لذاته او يتوجب السبب الذي هو جنة لو كان الضمما  
 التي نحن في ذكرها في صد او كذب حتى كان كل ايجاب سلباً احداً فبعينه واقا  
 الشخصية في الصد

كاذباً

كاذباً كان كل المر في المستقبل اما ان يوجد لا شيء واما ان لا يوجد فانه اذا قال ان كذا يوجد  
 فكان يتبعين فيه الصد والكذب فالاشارة لا يوجد يتبعين انه صادق او كاذب لم يكن  
 الا صدقاً فانه يتبعين الصد حتى لا يمكن ان يوجد الا في الصد فانه صادق في الصد  
 لا يمكن ان يوجد الامر اذ كان لا يمكن ان يوجد الشئ مع الصد القول بان لا يوجد  
 فان القول ان كان صدقاً فالامر موجود وان كان الامر موجوداً فالقول صدقاً فانه ان كان شئ  
 في نفسه يكون اما ان يغير بعينه او غير بعينه فالقول بصد فيه اما انه ان يغير بعينه واما  
 انه غير بعينه حتى يكون واللا وجود مع الصد والكذب حتى ان كان القول في ذلك  
 صادقاً فالامر يكون كاشحاً وان كان كاذباً فالامر يكون البتة فيلزم من الجاهل ان يراه  
 من المفاهيم الشرطية ان يكون كل شئ من الاشياء واجباً ان يكون واجباً ان لا يكون  
 وان لا يكون شئ مما يكون بالانفاق بل يكون الاشياء كلها بالضم وهذا سنشرح قريباً  
 الى الجاهل اعني الثالث في قولنا انه ان كان كل ايجاب سلباً بصد بعينه او كذب  
 بعينه فليس شئ من الاشياء على سبيل الانفاق وجايزة الكون بل لا يكون بل لا يكون  
 ضرورياً والذي وجب على التلو هو ان يكون القول قبل قولها يتبعين فيه صد ولا كذب  
 فيكون بما نحن به الذي جعل ان لفد كان قبل الان واجبا في صد وان يوجد الان  
 عسى كان بعض الناس فالامر يوجد ولو يكن كذب بل صد فكان كون هذا الصد  
 ضرورياً او كذباً فيما مستقبل ايضا في هذا لان انه يوجد بصد القول الا صد فاعتقوا  
 الامر لما يصبر موجوداً بان صدق به بل انما يكون القول صد لان الا في نفسه كذب  
 فاذن هذه الضم تكون في نفس الامر وان لم يقل شئ فقد بان من هذا الصد  
 والكذب في اتبعين واحد منهما عن هذا الذي سنشره في مجال وان لم يتبعين  
 فلذلك وجب ثلثاً احداً انها مشتركة في الصد والثاني انها مشتركة في الكذب

لما يتبعناه



والثالث انه ليس احدهما الا ان وجبا ان يكون صادقا او كاذبا بل كل واحد منهما يمكن  
 وان كان يمكن ان يكون في الشيء غيره وان يكون معا فنخرج عنهما الصدق والكذب  
 الوجه الاول صح فانه ان كانا حقيقين وكل واحد منهما ناقلا بل لا نحو وينا فصدقنا كل واحد منهما  
 كاذبا فكنا ناحقين وكاذبين معا وهذا صح وكيف يكون حقيقين والحق هو باطن الوجود  
 ويكون الامران جميعا موجودين معا فيكون زيد يبيض ولا يبيض بل يبيض معا وان لم  
 وكل القسم الثاني وهو انها جميعا كاذبان فانه يلزم ان يصدق جميعا انهم وان يوجد  
 ولا يوجد معا ومع ذلك فيكون الحلال الاول طبعا فانه يكون الامران معا في زمان  
 ولا يكون في العالم الشيء هو من قبل ما يكون انفا فالصدق يكون الحق الذي هو هو عينه  
 فدها باثبات الان انهم فان اثبات الصدق موجود في العالم عينه يجب ان لا يكون اتفاق  
 واثبات الصدق الكذب عينه كما فيهما يوجد في الحوادث وان لا يكون في عينه  
 بالاتفاق لكن ذلك الذي لم يزل ولا هذا الذي لم يزل محالان اما استعماله  
 لزم لان فظاهره واما استعماله الذي لم يزل ولا هذا فاعلم ان ههنا امور يتحد بالاق  
 وامور تحدث وكونها لا كونهما بالسواء ولو لا ذلك لما كان في حاجة الى زوي  
 ففكر واستعدت عقدين انا اذا قيلنا ما يمكن ان يكون ان يصدق ولو كان الامر  
 الذي زوي فيه واستعدت مما يكون بالصدق او لا يكون بالصدق كان في ان فيه امر صدق  
 او كذب في عين حكم القول ما كان لا استعدادنا ورتبنا فانه يوجب من الوجود لكن  
 عقولنا تشهد بها انه الاستعداد ولا نشك فيها فان ما يرضها وبطلها محال ان اذا كان  
 بعض الامور بالصفة المذكورة وكان الاستعداد والاهتياج لغير حاله ولو لم يكن منقوصا  
 بنفسه لا معين فاذن هذا التعيين من الصدق والكذب صح وليس هذا في الامور التي يكون  
 بالاعتبار فقط بل الامور التي في الطبع ايضا كالحجب فانه يمكن في طباعه ان يفتح المراد على

ويكون

ويكون ان يصادمنا في حق ولا يجيبك من حيث هو خشيأ احد الامرين فكذا يجب ان يفهم  
 في التعليم الاول ولا يلتفت الى التكلف الذي يتكلفه بعض المتكلمين حتى يظهر ان هذا الكلام  
 الموحى في التعليم الاول انما يرا دبره اشك القم ونفي الامكان يرجع عندنا الى انك لا يمكن ان يكون  
 على سبيل المصادفة فانه اذا ما مل النسق الذي عبرنا عنه ونسق التعليم الاول اعلم ان هذا  
 هو الذي فان قبل في نفسهم تكلف مع انه صح فان النظر في طبيعة الضروريات يمكن ان يقال  
 الامكان ليس من غير النظر في حيث هو منطقي بل ذلك لصناعة الحق انما عرض المنطقي ان  
 حال الصدق والكذب انك كيف يتبعين وكيف لا يتبعين وان التعيين في بعض الامور يوجد في  
 لما كان ظاهر مشهورا في عين من ان من الامور ليس ضروري في الوجود والا وجودا في عينه  
 ان كثير من الاشياء ليس وجوده بضروري لانه في مادم موجودا او بشرط انه موجودا في هذا الشرط  
 وسائر الشرائط الاخرى التي تشبهها مما يستعمل في مواضع اخرى الشرائط التي تطوع على الممكن فغير  
 حاله بالصدق فيكون الشيء ضروريا بل انما ليس وجوده ضروريا من حيث النظر اليه ههنا بل  
 زيادة شرطه فانه لا سواء اشك النظر وحده في ليس سواء ان نقول هذا شرط بالصدق وفي ذلك زيد  
 ما شرط بالصدق ما دام ما شيا ذلك نقول زيد لما شئ يمكن ان لا يكون ما شيا اذا عرفت انهم  
 وفيه شبهة لذلك ولا نقول زيد لما شئ يمكن ان لا يكون ما شيا مادام ما شيا وكل هذا  
 نظير في الاخر في الخشبة وجد الاخر في الاخر في وجوهها فان اشترطت حالها  
 محذوف في حالها سائر فاهرا باها في مدة تفعل في مثلها صا واجبا وكل الحال في الال  
 فان بعضها صا في عينه وبعضها كاذب في عينه وبعضها اجازة في عينه ان يصدق وان يكذب  
 اما الان فليس بعد صادقا وكاذبا الا ان يلحق به شرط ولكن لا يكون الصانع الكاذب  
 شيئا غيره وغير نقيضه بل كان الامر ليس اجبا ان يكون موجودا على ليس القول واجبا  
 ان يصدق وكان الامر واجبا ان يكون مادام كانا وان لا يكون مادام لم يترك من كل القول الذي

قبل

يكن واجباً ان يُصَدَّقَ قبل الاطلاق مثلاً ان زيداً يوجد فيصدق اذا قيل ان زيداً يوجد  
 مادام موجوداً وكنى القول الذي لا يكون يصدق بالفعل ان زيداً يوجد فيصدق بالفعل  
 اذا قيل ان زيداً يوجد مادام لا يوجد وتعميم هذا يفتك عن اشتغال البعض وقاله  
 بعض الناس ان ما قبل في التعليل الا ان زيداً ما من الشيء مادام ما شيئاً وليس  
 ما شيئاً بالتمسك كالمناقضين فيجتمع من جميع ما قبل ان هذه الفضا بالبينين  
 بالتمسك بل لا يمكن ان كان احد الطرفين في بعضهما اولي الصدق كان بعض القوي الذي  
 ضروري في كونهما ولا كونهما فان كونهما مع ذلك اولى كونهما كونهما كالتاريخ الى  
 في اكثر الامر ثم لفظه الا في الفضا بالبينين في الفضا بالبينين في الفضا بالبينين

في الفضا بالبينين والثلاثية والعدولة والبسطة والعين المتشعبة تقع بين  
 مناقضات هذه الثلثة في المحصول والمهمل وغير ذلك في عبارات زيادة  
 المناسبات بين المناقضا المحصول والاشارة في العدل والبيان والاشارة الى  
 المواضع الطبيعية للواحد الفضا بالبينين في بعض الفضا بالبينين المذكورة  
 المشاهدة والاشارة في حال الصدق والاشارة في الجمع والاشارة في الخلاف  
 فيها وبيان ظنون غالبة للثلاث في بعض ذلك في الفضا بالبينين المتعددة  
 الرابعة واحكامها وتلازمها وتغايرها في بيان ان التقابل بين اوجبه  
 والسالبة اشتداد التقابل بين وجوبين مجموعهما منضادان ثم الفهرست  
 في القضية الثلاثية والثلاثية والعدولة والبسطة والعين  
 المنسب تقع بين مناقضات هذه الثلثة في المحصول والمهملات القضية اما  
 ان تكون مصححاً في الربط المذكور ما بين كان او غير ماني واما ان لا تكون

صريح

صريح بها فانها تسمى ثلاثية وان لم يصرح بها تسمى ثنائية والثالثية فانها قد اختصرت  
 عن الواجب فيما الا ان تكون محمولاً على ما فلا بعد ان يرتبط بانفسها لان الحكم  
 يدل على الموضوع في بينهما والرابطة انما تحتاج اليها لتدل على نسبة المحمول الى  
 الموضوع اذا كان اسماً هو في نفسه منفرداً او اذا وجد الدلالة على الموضوع كما  
 في الكلام لم يكن حاجتها الى الرابطة حاجته الاسما الاصلية والاسما المشتقة تجري  
 مجرى الكلام في ذلك على ان هذا البصر كما جاز في الكلام ايضاً اذا كانت الكلمة وان كانت  
 على موضوع فلا تدل على معين والحاجة انما هي الى ما يرتبط بالمعين وربطه بالشيء  
 ولفظ العربي في فقد هذه الرابطة اداة تشبيه الاسم وفقدتها اداة تشبيه الكلام فانهم  
 اذا قالوا زيد هو حي فان هو مرجع الى زيد وبقينا وله مشاراة اللفظ واما اذا قيل زيد  
 كان حياً لم يكن في كان دلالة على تعيين زيد فلذلك حمل الغم من ههنا اضماراً  
 ومعناه كان هو حياً ثم سائر اللغات تختلف في ذلك فرائس الفضا بالبينين اذا نكثت  
 ما دل فيه على تعيين النسبة ومرة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين وتارة  
 ما لم يدل فيه على نسبة اصم وهذا القسم الاخير هو الثاني والثالث والفسان الا ان  
 ثلاثيات لكن اولها اداة في تام والثاني ثلاثية لم يميز ثلاثية بالجملة فان الثلاثية  
 هي التي يصح فيها بالرابطة كقولنا الانسان يوجد عدلاً او قولنا ان الانسان  
 هو عدل فان لفظ يوجد لفظه هو ليست اخلت على انها بنفسها محمول لابل  
 لتدل على ان المحمول موجود للموضوع اما لفظه يوجد فتدل على وجود المحمول للموضوع  
 في زمان مستقبل واما لفظه هو فتدل على وجود المحمول للموضوع مع فالرابطة  
 تدل على نسبة المحمول والسو يدل على كية الموضوع فلذلك لا يما بينت الرابطة مع  
 في جانب المحمول وكان السو معدوداً في جانب الموضوع فاذا اصادت القضية

ما يقول

ثلاثة وفرن باحرف التسلح لفتح اما ان يدخل حرف السلب على الرابطة او يدخل  
على حرف السلب لا ولا يتبدل بس بوجده كما في المثال الثاني فلو ان زيد بوجده اعادة  
فان دخل حرف التسلح على الرابطة سلب عليها وكان في السلب بالحقيقة وان دخل حرف  
على حرف السلب صير حرف التسلح من المحمول فلم يكن العادل بانفرد به محمول بل  
الاعاد لان لفظة بوجده جعل جملة الاعاد محمولة على زيد بالايجاب كما في المثال  
بانة غير عاد حتى ان يصح ان يسلبها بحرف سلب يدخل كمن اخرى على الرابطة  
فيكون بدل بس بوجده غير عاد لم يفرق بينهما موحيا وان لم يفرق بين  
عاد لا يقابل قولنا زيد بس بوجده ولاوها الموحية والسالبة البسطان وقولنا زيد  
بوجده عاد لا يقابل قولنا زيد بس بوجده لاعاد ولاوها الموحية المعدية والسالبة المعدية  
فان القضية التي محمولها اسم غير محصل او كلمة غير محصلة تسمى معدية لئلا يتغير فان  
او حيث لك المحمول كانت القضية موحية معدية لئلا يتغير فان السالبة معدية  
وان لم تكن رابطة وكانت القضية شائبة ففرن محمولها حرف السلب يكن هذا المعدية  
على حرف التسلح جعل على نراض المحمول لا على تجزئة المحمول وهو محمول  
اذا كان المحمول كالجواب فان ذلك يغلب الظن على ان حرف السلب يقع النسبة  
ثم لا ندري حكمه في اعاد اخرى موجودة وفي الفوق نفسى ان يكون النسبة في الفاظ  
السلب الداخلة على كمالها او نحو اخر من انما الاشارة بدل على ذلك المحمول هو  
جملة الداخلة على الاستا كما ان بعض حروف السلب الداخلة على الاستا في لغة العرب  
اد على السلب بعضها على المعدية فيشبه ان يكون لفظة بس ولى بالسلب لفظ  
غير ولى المعدية واذا دخل على انها كان لفظة ما صاموحيا كقول القائل ان هو  
ليس ب فان هذا اللفظ قد يشعر بالذهن قريبا معدن المعنى هو ان هو ليس ب فقد

الرابطة

الرابطة التي هي لفظة هو على السلب في الذهن وان لم يصرح به فيشعر بانها موجبة اما اذا لم يكن  
هناك دليل كان حكم الظاهر ان القضية شائبة خالها عن الرابطة وتحتاج لان اللفظ  
لتحقق ما يجب التحقيق من هذا الباب اصلا فنقول ان حقيقة الايجاب هو الحكم بوجوه المحمول  
للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير الوجود بان شيا موجودا فكيف موضوع للايجاب  
موجودا اما في الاعيان واما في الذهن فانه اذا قال القائل ان كل ذي عشر فاعاد كذا  
فانه يعني به ان كل ذي عشر فاعاد بوجده فكيف كانت في كذا ليس بمعنى ذلك ان اعين  
فاعاد المعدية بوجدها في حالها كذا فانها اذا كانت معدية فمعدية فاعادها معدية  
او ليس يجوز ان يكون موجودا واد كانت معدية فكيف يحكم بانها بوجده لاعادها  
فهو متون انفسهم فيخبرون ان يكون المعدية صفات حاصلة ولا يكون موجودا و  
يكون الحاصل عندهم غير الوجود وكل ما في المفهوم والاصل ان زيد بالمفهوم الوجود  
غيره ولهم ان يريدوا بالوجود ما شاقوا بل الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب على الخافي  
انفسها ووجودها بوجدها المحمول او انها بعقل في الذهن بوجدها المحمول لا حيث  
في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد هذا المحمول فاذا كان لا وجود لشيء في الحكم  
الذي في الذهن فتح من الخ ان تقول ان ب مثلا موجودا لانه ليس في الذهن بل في نفس الامر  
وليس هو في نفس الامر موجودا فكيف بوجده شئ في مفهومه الايجاب لا اشياء في  
حكم لشيء وهذا هو وجوده لكان مفهومه السلب هو لا شئ في حكم لشيء وهذا هو معدية  
لا معدية من ان لا ايجابا لشيء الا على موضوع حاله ما ذكرناه واما الاشياء التي لا  
وجودها بوجدها في الاشياء الذي بما استعمل عليها حين يرتحان الذهن يحكم عليها  
انها كذا معناه انها لو كانت موجودة وجودها في الذهن لكانت كذا وهذا كما قالوا ان  
لخلا افعالها السلب قد يحكي على الوجود والمعدية فالفرق المفرد بين السالبة  
التي هي معدية والوجودية التي هي معدية

ب يتحمل

معدية وصفاتها

الرابطة

المعدولة المعدولة موجودة الا ان نفس فلنا غير عاد لبعضه في ذلك لكن لا ان يقع  
 ذلك في ان يصدق سواه كان نفس غير عاد يقع على الوجود والمعدولة لا يقع الاعلى  
 فيجب ان يعلم ان الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا  
 السالبة البسيطة اعم من الوجبة المعدولة في انها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم  
 ولا تصدق الوجبة المعدولة على ذلك فانه يصدق ان في ان الغضا ليس هو صيبر  
 يصدق ان في ان الغضا يوجد غير بصير هذا على ان الغضا اسم يدل على معنى في الوجود  
 ولا وجود في الوجود وبعد هذا اذنا نقول ان كل محمول بسيط محصل فاما ان يكون له  
 ضد ولا يكون فان كان له ضد فاما ان يكون بينهما منوسط او لا يكون والموضوع لا يقع  
 اما ان يكون موجودا او معدوما ما خوذ من حيث هو معدوم فان كان موجودا في ضد الوجود  
 شئ كالحول فاما ان يكون ذلك موجودا في ضد او واسطة كانت او يكون كلاهما  
 جميعا بالقوة مثل الجرد الذي لم يقطع فان العري البطلان هما في القوي او يكون غير قابل  
 ولا لو احده منهما مثل النفس السواد والياض والوساطة فاذا قلنا زيد ليس يوجد كذا  
 فانه يصدق ان كان عاد لا فقط ويصدق في الواقع اما اذا قلنا زيد يوجد كذا  
 فانه يصدق ان كان حاضرا او منوسطا او كليهما بالقياس او غير قابل للجماع على الخلاء  
 الاراء فيه ويكذب ان كان عاد لا او معدوم ما وجد في عددهم بان يسمو النفس  
 لها بلين عند المحمود في خواص الامر المشهور في مثل هذا الموضوع عدما لسوا كما  
 عدما كالعري والظلمة او كان ضد كالجوف فان الوجبة العدمية تقع في جنس الوجبة  
 والسالبة البسيطة فتكون حال العدمية عند المعدل لئلا ان الوجبة منها تشارك  
 الوجبة المعدولة والسالبة تشارك السالبة المعدولة فان الوجبة المعدولة تصدق  
 على الوجبة العدمية ولا تنفك لان الوجبة المعدولة اعم من الوجبة العدمية يمكن

الوجبة العدمية  
 لا تنفك عن المعدولة  
 لان المعدولة اعم من العدمية  
 كما ان المعدولة اعم من الوجود  
 لان الوجود اعم من المعدولة

المعدولة ان موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجودا وقد يكون معدوما وتصح  
 مرجح هو معدوم واما موضوع الوجبة المعدولة فلا يصح ان يوجد عليه هو معدوم  
 ثم ان قولنا لو وجد هذا ان يفرق بين الوجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بان  
 جعلوا المعدولة بدل على كذا لم يشأ نزل ان يكون موجودا في الجند فيك البسيطة او في طبيعة  
 النوع حتى قالوا ان قولنا لا عاد لاما تصح على عدم العدم وفي طبيعة ان يكون عادلا  
 او في طبيعة جنس كقولهم للبهيمة انفا غير باطمة او للنفس الناطقة انفا غير باطمة  
 موجودان في جنسهما فقولوا ان غير الاعمال هو بازاء الجائر والشوطة وان غير البصير  
 هو بازاء الاعمى فقولنا غير بصير وقلت اعرج لا يصح ان في الخلاء يسمي اعرج بصير  
 فهذا ما يقولون فاما القول في جنس من مثال امثلة مثله فقولنا ان اذنا ناكل ثم  
 فان غير موجود في موضوع وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو غير موجود في  
 كان ان يخالفه لا زقا ومعلوم ان الغضبية موجباته ولفظة غير ما خوذ في جنس  
 المحل ولذلك تكررت جزء الموضوع وينبغي ما نفي مع ذلك فان غير الموجود في موضوع  
 ليس شرا من عدم شئ موجود في جنس الجوه موجود في الوجود او لا جنس للجوه اللهم  
 الا ان يوجد الموجود كالجنس فان فعل هذا وجعل الالام المعدل على عدما من ان  
 في جملة الوجود كان هذا اقرب الى الحق بل المعدل هو الذي حوّل السلب في محمول كقول  
 كان فاذا اخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرق كان محمول واحد اخذه كشيء واحد  
 ثم اثبتناه على الموضوع برابطة الاطباق كالقضية موجبة حيث ثابتهما فاما انما  
 وكيفية فامر لغوي وقد سمعوا في تعليم المقولات وبعد ان لفظه اللذان ليس  
 يخص شئ دون شئ وليس يخص وجهه ون ماعدا وان تصح ان يحمل على  
 فان كان يجاب بكل هذا الامر فيه واما وجهان ان يكون الموضوع في الغضا

الوجبة العدمية

فقولنا



كانا ما كانوا منقذين وشيئا ولا يمكن في بعضهم كأننا ما كان بل كانوا أولئك البعض ما بين  
 أو متوسطين أو بالقوة أو غير ما بين أو كان البعض وحده عادلا ويكذب إذا كانوا  
 معدومين أو كان للجمع عادلين فهو غير قولنا الإنسان يوجد جارا أو نفس  
 قولنا الإنسان ليس يوجد عادلا أو قولنا إن الإنسان ليس يوجد عادلا فإنه  
 إذا كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم عادلين أو كان بعضهم عادلين والشيء  
 ما كانوا وبالجملة بعدان يكون بعض معدوما وعادلا ويكذب ذلك يمكن فهم عادل  
 البنية كأننا ما كانوا أكثر صدق قولنا الإنسان يوجد عادلا لكنه لخص من قولنا  
 الإنسان ليس يوجد جارا لأن قولنا الإنسان ليس يوجد جارا يصدق إذا كانوا كلهم  
 معدومين أو كلهم عادلين أو بعضهم عادلين ويصدق أيضا إذا كانوا كلهم <sup>متوسطين</sup>  
 أو بالقوة أو غير ما بين ويكذب هناك قولنا الإنسان ليس يوجد عادلا فالصالحا  
 كلها تجمع على الصدق إذا كان بعض وبعض ليس لما المقاربات فان الوجبة البسيطة  
 والعدمية تنفقان إذا كان بعض عادلا وبعض جارا فالوجبة البسيطة والوجبة المعدومة  
 تنفقان إذا كان بعض عادلا والآخر موجودا فقط ما كانوا أما السالبة  
 البسيطة والسالبة العدمية فينفقان إذ لم يكن فهم عادل ولا جارا البنية أو  
 كان بعض عادلا وبعض جارا وأما السالبة البسيطة والسالبة المعدومة فينفقان  
 الصدق إذا كانوا معدومين أو بعض عادلا وبعض غير عادل وأما الوجبة العدمية  
 والسالبة البسيطة فينفقان إذا كان البعض جارا والبعض الآخر ما كان أما السالبة  
 العدمية والوجبة المعدومة فينفقان إذ لم يكن فهم عادل ولا جارا إذا كان  
 وبعض في اعتبار هذه المظنك بين السالبة المحسوس  
 وأما الفوارق العنول والشيء لا شأنا إلى الواضع الطبيعية للوجبة الفضاة فتنقح <sup>بعض</sup>

١٧ المعدولة

كلها

كل لومة الشانصا كل انسان يوجد عادلا ليس كل انسان يوجد عادلا  
 ليس كل انسان يوجد جارا كل انسان يوجد جارا ليس كل انسان يوجد عادلا  
 كل انسان يوجد عادلا فنقول كل انسان يوجد عادلا يصدق إذا كانوا كلهم عادلين  
 فقط ويكذب فيما خلا ذلك وقولنا ليس كل انسان يوجد عادلا يكذب إذا كانوا كلهم جارا  
 ويصدق فيما خلا ذلك وما قولنا كل انسان يوجد جارا يصدق إذا كانوا كلهم جارين وبذلك  
 فيما خلا ذلك وقولنا ليس كل انسان يوجد جارا يكذب إذا كان كلهم جارين ويصدق فيما  
 ذلك فتكون الوجبة العدمية لخص من السالبة البسيطة لكن السالبة العدمية لخص من  
 الوجبة البسيطة وأما قولنا كل انسان يوجد عادلا يكذب إذا كانوا معدومين أو بعضهم  
 عادلا وكلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك فهو لخص من الوجبة العدمية وقولنا كل  
 انسان يوجد عادلا يصدق إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا وكلهم عادلين  
 ويكذب فيما خلا ذلك فهو لخص من السالبة العدمية وحيث أن الوهم هنا سحر  
 الشخصيات أما الموجبة المقارفة فلا تجمع البنية على الصدق لكن تجمع على الكذب  
 كان الكل معدومين وإذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ما كان فان قولنا كل انسان  
 يوجد عادلا يكذب هناك ويكذب كل انسان يوجد جارا وكل انسان يوجد جارا  
 عادلا أما السؤال فماذا يجمع على الصدق حيث يكذب الموجبات مع الأخرى <sup>فإن</sup>  
 على الصدق فهذه صور الحال إذا جعلنا الكلمة موجبة ولن جعلنا الكلمة سالبة <sup>فإن</sup>  
 لو جعلنا هذه الصفة بعض الناس يوجد عادلا ليس كل الناس يوجد عادلا  
 ليس ولا واحد من الناس جارا بعض الناس يوجد جارا ليس كل الناس يوجد عادلا  
 بعض الناس يوجد عادلا فان السالبة الكلية يصدق إذا كانوا كلهم جارين أو كلهم  
 متوسطين أو بالقوة أو غير ما بين أو معدومين أو خلط ليس فهم عادل وتكذب

ليس

لا يجمع على الكذب

اذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان وفولنا بعض الناس يوجد لا يصدق اذا كان بعض  
 عادلا ولاخرون كيف كانوا ويكذب في الركن فيه عادل كيف كانوا واما فولنا الواحد  
 الناس يوجد جابرا فان يصدق اذا كانوا كلهم عادلين او متوسطين او بالقوة او غير ذلك  
 او معدومين او خلطوا ليس فيهم جابرا ولا عادل البتة ويكذب اذا كان بعضهم جابرا او  
 مقابله يصدق اذا كان بعضهم جابرا كما انما كان الاخرون فالعدمية الموجبة هي  
 لا يلزم السالبة البسيطة ولا يلزمها السالبة البسيطة فان اذا كان بعض الناس جابرا او  
 الباقون كيف كانوا من غير ان يكونوا عادلين صدقت الموجبة العدمية وكل السالبة  
 البسيطة فاذا كان كل الناس معدومين او متوسطين او بالقوة او غير ذلك او خلطوا  
 ليس فيهم جابرا ولا عادل صدقت السالبة ولم تصد الموجبة الموجبة واذا كان بعض  
 الناس جابرا وبعضهم عادلا صدقت الموجبة الجزئية العدمية وكذبت السالبة البسيطة  
 فاذا الا لا زمر بين هذين فلا لازم بينهما تقييدهما والالتزام بينهما عكس ذلك اللانك  
 واما فولنا البر لا واحد من الناس يوجد عادلا فنصدق اذا كانوا كلهم معدومين  
 او كلهم عادلين ويكذب فيما خلا ذلك واما السالبة العدمية فنصدق فيما صدق  
 فيه ونصدق في ايضا اذا كانوا غير قابلين او متوسطين او خلطوا ليس فيهم جابرا في  
 منها اي السالبة العدمية وكيفية وان تعلم ان الموجبة العدمية اخص من الموجبة  
 العدمية وليست تقييدية تكون السالبة العدمية اخص من السالبة العدمية فصدق  
 الامر بهما ما كان عليه الشخص فان المقاطرات الموجبة بهما فنصدق معا  
 اذا كان بعض عادلا وبعض جابرا فالسؤال تكذب معا في ذلك تكذب الموجبة معا  
 اذا كان كلهم معدومين ونصدق السؤال فيها لكن البسيطة والعدمية يكذبان  
 معا اذا كان الكل متوسطين او بالقوة او غير قابلين فنصدق معا بلنا صحاح وليتبعها

لج

لوح يفرق التضادات على هذه الصفة كل انسان يوجد عادلا لا يصدق التام على عادلا  
 لا واحد من الناس يوجد جابرا كل انسان يوجد جابرا لا واحد من الناس يوجد عادلا  
 كل انسان يوجد عادلا فلا يصدق المضاد تنفق على الصدق البتة لكنهما تنفق على  
 الكذب في كل المقاطرات الايجابية فانها لا تنفق البتة على الصدق ولكنها تنفق على  
 الكذب اذا كانوا معدومين او خلطوا اما المقاطرات السلبية فتتنفق على الصدق والكذب  
 جميعا كما فعلت اما الدخول تحت المتضادة فتخرج حكم المحل لا فتحة الاصل انما يصدق  
 من اعتبار العدل في جهة الحق وقد يولد ايه من جهة اعتبار العدل في جهة الحق  
 اذا جعلت الموضوع مثلا لا انسانا ثابت عليه وسلبت فانظر لان واما ما اورد  
 التعليم لا فرقان التعليم لا يجعل اللان انما صالحا لان يكون موضوع غير محتمل لرجوع  
 ان يكون اللان انسان بدل على عدل من حيثية فاحكم الامر في الحول كل واحد  
 ان كان الرابطة اذا كانت دخلت على حرف سلب جعلت جزءا من المحول حتى لا يثبت  
 صفات الفضية موجبة واذا دخل حرف السلب عليها فثقت الرابطة بينه وبين  
 وضافت الرابطة المحول محصلا فكان سلبا ايجابا عدل فكل اذا كانت الموضوع  
 سوفان السواد دخل على حرف السلب جعلت جزءا من الموضوع كقولك كل الانسان  
 اما اذا دخل حرف السلب السواد فثقت السواد بالموضوع صنف السواد الموضوع محصلا  
 وصار حرف السلب كقولك ليس كل انسان فاذا اريد ان يكون الموضوع معدوم  
 فليجعل حرف السلب جزءا من الموضوع فاذا اشارت لك لقصبات في الكفر وخلصنا  
 الكذب في العدل والتقصبات هي المحول كان الموضوع في حكم الوجود فاما مثلا  
 فان قولنا كل انسان يوجد عادلا فلا يلزم قولنا لا احد من الناس يوجد عادلا اذا كان  
 الموضوع في حكم الوجود وقولنا البر لا يوجد عادلا فلا يلزم قولنا بعض الناس يوجد عادلا

فجاء

بعد الشرط المذكور و قولنا كل انسان يوجد عدلا بلازم قولنا لا يوجد انسان عدلا  
 عادلا و قولنا ليس كل انسان يوجد عدلا بلازم قولنا بعض الناس يوجد عدلا و  
 ذلك وليكن على المثال الاول انا اذا قلنا كل انسان يوجد عدلا فكذبنا قولنا لا يوجد  
 من الناس يوجد عدلا عدلا مفصلا هو واحد من الناس يوجد عدلا و كل انسان يوجد عدلا  
 وهذا صحيح وانت تعرف المثالين في هذه الصفة وهذا الشرط الذي نؤمنه من كون  
 في حكم الموجود حتى تكون القضية تصح بجانها بما انفصل عنه وهو الواجب ان فان لم يكن  
 كانت السوابق لزوم الوجوب ولا تستعمل في السوابق على ما هو عدمه بل هو  
 ولا يتبع واعلم ان الموضوع الشخصي التام عليه السلب في الفرض هو  
 ان تبقى سالبه بالغا وتمامه ان يجعل موجبه معدلة لان كان له النافع كما اذا سئل  
 زيد عدل فقبل لا كان للسائل ان ياخذ انه ليس به عدلا وان ياخذ ان زيدا هو عدل  
 واما اذا كانت القضية محسوسه فمثل مثلا هل كل انسان عدل فقبل لا يمكن ان يقول  
 وكل انسان اذا احكمه وذلك لان قولنا لا معناه ليس كل انسان عدلا وهذه كما علمت  
 فكل انسان اذا احكمه وليس فوقه فقبض تلك بلغة قوة صحتها وانما لم يكن قولنا كل انسان  
 هو لا يحكم نقضا اذا الفرض ما يكون نقضا اذا سلب بين الواجب والوجوب اذا  
 من حيث هو محمول ولم يسلب حيث هو محمول فيكون معلوما لم يكن السلب بالما اوجب  
 حيث اوجب بالربك المحمول كما في نسبة عجيبة محله فاذا ركبت المحمل على الربك ما  
 فاذا كان المحمل للحكم كذا بشرط عموم فيجب ان يرفع وعلو من السلب الى السو الموجب  
 عموم لا يجازي محله انه وان كانت اجزاء الفضا فانما تتركها في بعض الاوقات فلا  
 يؤثر في المعنى على جليتها وان كل جزء منها كما ناطبها اما السو فقد يتركها  
 فوق الناس احكامهم او طرأ هو السو في بنو بين الموضوع واما كما الطبيعي هو

مجاورة

مجاورة الموضوع وكلت الاطراف متحدة في موضعها الذي هما في بان يوجد انسان عدلا و  
 الانسان يوجد عدلا و تارة الانسان عادلا يوجد انما مكانها الطبيعي مجاور في المحل بل  
 موضع المحل والموضوع ولكن الفرق بين السو وبين حرف السلب لا يجوز ان يساويك في باب  
 اخذ وقد يحلف ايضا ان قولنا يوجد انسان عدلا و قولنا يوجد انسان عدلا معنى واحد  
 قبل التمايز لهما واحدا فيكون يكونا واحدا لكن سلبنا يوجد انسان عدلا هو ليس يوجد  
 عدلا فان لم يكن هذا سلبا لوجود عدلا الانسان فليكن سلبا لوجود عدلا الانسان  
 او لا يوجد عدلا الانسان لكن لا ادان سلبنا يوجد عدلا الانسان والناقى سلبنا يوجد  
 عدلا وهذا السلب لا ينفق شيئا وذلك لان ما لا يشك الا انه في عدلته حكمها بين  
 واما ان لا يشك ان اشكل وامكن ان يكون احد الطرفين ان قولنا يوجد انسان عدلا  
 عدلا الانسان برحمتهم ان السلبين مختلفان اعني قولنا لا يوجد انسان عدلا و قولنا لا يوجد  
 الانسان عدلا برحمتهم ان يوجد الانسان هو سلبنا يوجد انسان عدلا فان قالنا فقلنا  
 يوجد عدلا الانسان او قلنا ليس يوجد انسان عدلا فانما نسلب فيها العدل لان  
 فوق هذا ليس اظهر من العدل لاننا في القولين الموجبين فان كان السلب في المحل  
 بل هو ان السلب لا يشك وهذا البص فالسلب في المحل والوجوب في المحل وان يظهر  
 في غير محال الفضا بالمتكثرة والمتاحدة واللائي تختلف حالهما وكذا  
 محل الفرق والجمع الذي لا تختلف فيهما وان ظنوا في اللغة هي المتناسخ بعض ذلك القضية  
 تكون واحدا اذا كان فيهما محمول والموضوع واحدان تكثر الموضوع المحل وعدلنا الفرض الانسان  
 او تكثر المحل والموضوع واحدان يكون في القضية تكون واحدة بل الاول في قضية  
 ان لغيره جوان ولاخرى ان لا تسلبون والاشا في ايضا تقريبا لجهدهما في الاخرى في  
 تامان اتفاقا في الموضوع المحل تكثر باللفظ وانما باللفظ لفظي كالتفويض في اللغة الى

المثابرين



يكون فيه معنى واحد وهو تكرر اللفظ الى تكرر المعنى مثل قولنا ان الاشيا على طوعا وقهرا ان الاشيا  
 هي التي هي الناطق الذي هو الميت هذه الجملة محمولة على الحقيقة وكذا اذا قلت لعل الناطق  
 المائت قابل للكثابة وما اذا كانت الناطق مائة لا تتجمع طبيعة واحدة كالاشيا الا بغير المشافاة  
 زيد انسان ابيض في المثلث على غيره واحد من هذه الثلاثة امور لا تتجمع في الطبع بعضها ببعض حتى  
 طبيعة واحدة ولذلك فالنفسية لا تكون واحدة هذا هو ابو ولا حتى هنا في هذا الصفا  
 كثيرة الشذوذ في اجوز ان يحمل هذا البض فنية واحدة حتى يكون زيد الشيء الذي هو سويا  
 هذه في وان اتسع لذلك ما واحد بحيث هو جملته فيكون ابيض جملته في الاشيا ليس في المثلث  
 بدل على مجموع هذه حتى يكون في الشيء الوصف بان الاشيا الذي هو لا يفرق يكون اذا قلت  
 زيد في مجموع هذه ولم يكن يدين ان تقول زيد في او ليس في وليس في كما كنا قلنا قبل  
 من اننا اذا سمي الابيض الثوب سميا الطويل الثوب فقلنا زيد في ثوب في ثوب في ثوب في ثوب  
 كانا قلنا ان هذا يفرق زيد في ثوب في ذلك ان الثوب اسم للابيض اما ههنا فليس في ثوب  
 هذه بل الجملة من حيث هي جملة وايضا فان الجملة الناطق المائت اذا زيد في الجملة الوضع على  
 التفتيد بل على سبيل التعدي كما كان في الاشيا التي هو ناطق مما كانت هذه فصاها  
 كثيرة ولما كان سوال الجمل كما سئل البروجول سوال في سوال عن مهية الشيء كقوله  
 تعلم ليس هو سوال بل ان اراد بالسؤال اللطيف هو ليس بمفقدات تجمع في خلقه ما  
 ينصره المحققين الجواب نعم اما تسليم ما يطلبه ويشبهه في بعضه من ولا يكون للمجيب  
 واذا التكرار المسئلة بنفسية واحدة في الحقيقة لوقفت جوابا واحدا فان في الاشيا  
 يجاب فيها بما يجاب على سبيل المثال فيقال هل الانسان جسم وروح ام ليس في الاشيا  
 بالاجابة كلا بالسلب ان احد المحمول على الانسان والاخر سلبا عن بل في الاشيا  
 في الاشيا جسم ليس في انسان روح ومن ذلك يمكن ان يجاب في بعضه بما يجاب على سبيل

لا يكون

الكلها

لا يكون المحمول احد كمثل الدير الانسان جسما ومكلفا فان هذا وان يمكن في الجواب  
 فيها جميعا فالجواب جوابا واحدا وان كان اللفظ واحدا لكن مشتركا وذلك على الصيغتين  
 لها جميعا فالجواب في حكم السائل بين طرفي النقيض بل من ان يجيب بعد هذا ان بلز السائل نحو  
 المسئلة وتفرقها ونوحدها ثم ننصل بهذا المعنى اشيا جوت العادة بذكرها والجموع ان  
 نذكر الاشيا ثم ننقصه قبل ان من الاشيا التي نخرج فردي ما يصح ان يحمل جملتها جملة واحدة  
 وهما اما لا يصح وكل من الاشيا التي يحمل جملة ما يصح ان يحمل فردي منها ما يصح فاما مثال  
 ما يصح جملة وفرادى فهو واحد واجزائه واما مثال ما يصح فردي لا يصح جملة فمثلا  
 ان بعضه بكتبه من اشيا مثل ان يكون انسان من الناس ليس في الوسط ويكون في الاشيا  
 او يصير بالعين فيصح ان في ان زيد ابيض يصح ان في زيد ابيض ولا يصح ان في زيد ابيض  
 بان يؤخذ لكل محمول واحد وكل ما يصح ان في زيد ابيض يصير ان هذا يكون معنا ابا  
 بانه طبيعة في الطيب ويصير في رفا لوان بعضه يكون ههنا اما بالقوة واما بالفعال  
 فان الفاعل اذا كان هذا انسان فصدق ثم قال هو ابيض فصدق فاننا يجيب ان يصح جملة ما يصح  
 فردي في جاك يصح ان زيد انسان ابيض لان هذا ابيض واما ابيض واما ابيض  
 فردي صدق جملة من غير ههنا وان جاك يصح عن ههنا في ان زيد انسان ابيض  
 ابيض وكل في غير الههنا وان كانا في الغار في اكثر من اشين فالشاعة اظهره اما الله  
 بالقوة فتشانه اذا وجب صدق قولنا الانسان حيوان وقولنا الانسان جسم ان يصح  
 جملة في صدق ان الانسان حيوان جسم وحيوان حمار وهذا ههنا ان بل قال بعضهم ان ههنا  
 كذب ذلك لانا اذا قلنا ان سقراط انسان ذو جملين فكما انما فضلنا ههنا ان ليس  
 بذوي رجلين فكذلك هذا نظير في قولنا ههنا ان في الناس من ليس هو ذو رجلين وهذا  
 كذبت طلبوا القانون لهذا فقالوا ان الاشيا التي يفرغ بعضها ان يحمل على بعض لانا

انها

فدفع في موضوع واحد البصر الطبي لا يفرح جميع ما ليس به كالمصروف وبعضه كالمادة أو الشئ  
 الذي ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصوتين في مادة واحدة بل هي عرض لها يشبه  
 عرض للطبي في المثالين السابقين لا يفرح بها طبييا فانه لا يصح واحد ذلك ان كان طبييا  
 ليس بمضاد لغيره بل عرض له انه يفرح بهذه الجملة وقد يكون كل ما يفرح به كذا كان البصر  
 محصورا في بعض فانه لا يتحمل جملة كالا يفرح في انشاء الابيض في جوارحه والجليل في الانشاء  
 واما ما يصدق بهما ولا يصدق فردي فيهما ما يكون اجزاء الحول في شئ من على ما فرضه معهما  
 ان الحول يفرح بجملة الفاضل سلطانا وسلطانا وان الحول في شئ من على ما فرضه معهما  
 تكون تلك المناقضة فيهما بالحق كما في السفسنة التي يتخذها الحول في جميع الصبغات الفاضلة  
 حيزا لا يصدق ان فيهما سفسنة لان السفسنة لا لا تطوق بالحول في شئ من السفسنة فيصنع  
 لما كان حيزا كما في هذا الشغل في انسان مبدع لا تقول ان انسانا لا لا يصدق ان في شئ من  
 والمات في قابل الحول وما الذي لا مقابل فيه ويكذب لفراده مع كذا اذا قلنا ان  
 فهاهنا او مبرهن ان او مبرهن موجو شاعر فان ذلك هو واذ اقبل ان او مبرهن هو ووجهه كما ان  
 وكل العنقا موجو في الوهم فاذا اقبل موجو كان كذا باقا لو اقبل ان كانت الحول في شئ من  
 فبالا لا بالفعال ولا بالقوة اي اذ اعزبت الحول كان الجملة بالذات فان جملة الصانع جملة  
 لا يمنع حلها الصانع فردي في شئ من ان شامل هذه الاشياء كالتصا ونقول فيهما ما هو وجهه فيقول  
 اما اذا تجوز في الجملة توسيع ففقد من طبع فالو وانعقاد ففما فالو افرغ فطشده في ذلك ان  
 فذاعاد الفاعل ابو لو فها وفيها نحو لا كالتحفة وفي شئ من ذلك الفاعل اذا وجب كل شئ من الشئ  
 ففان يوجب كالتحفة جملة في العادة جملة في بيان كالتحفة في عرضها والو في العادة لا في  
 في ابتداء العلم في الفرض لم يلحق التحقيق اذ كان الشئ يشق عليه الوهم على ذلك في عرض العادة  
 الجواز في شئ من الحقيقة المحضة ومع ذلك في غلطها اها انما هو الهم في شئ من ذلك في شئ من العادة

عروض

يقال

ان او مبرهن هو

ان الهم

ان لم يشغل بالعادة والنفس الخ لا عرض في الى المعنويات اللفظية بالحقيقة بل في شئ  
 من جميع ما قاله وعبر الواحد الذي هو التكرير والهديان فاما امثلة الطبي الفاضل  
 والبصر فالحول يوجب هذا التصدي فردي في شئ من جملة ذلك لا ندح من جعل على ان الفاضل  
 جعل عليه الفاضل كيف اتفق بل جعل عليه الفاضل على ان فردي في شئ من جملة ما كان فانه في الجملة  
 وحين جعل عليه البصر في شئ من جملة البصر كما اتفق بل على ان البصر ما عين واذ كان  
 فاذا اجتمعت الحولين وعينت عند الجمع ما عينت في الفرضين لو صرح كذا في ذلك  
 طبيق في الحياطة وطبيب بصير بالعين وليس طبيبا فانها في الطب فلو تكن ان عند  
 الفرضين بالفاره الفاره في الطب لا بالبصر البصر الطبيق فانها انما جعل عليه  
 بلا شرط شئ وكلت البصر في فرض انما جعل عليه الفاره فانها من غير شرط البصر  
 من غير شرط فيجب عند الجمع ان يحفظ على ما كان قبل الجمع فانه في الحول في شئ من  
 فليس هو الذي كان او لا فكان في جعل على الفاضل مطم وعنى ان فاره اي في شئ من  
 لان عند الجمع ان طبيق في شئ من او اما فاره في الطب فلو جعل مفردا او اذا فرغ من البصر  
 المعنى وجب ان يكون معناه ان فاره في الطب ان او هي العادة ذلك واما اذا كان  
 اريد ان الفرضين بالفاره الفاره في الحياطة هذا كان هو المحول جملة عند الحقيقة  
 هو الذي يجب ان يورد عند الجمع وقد تجوز في حذف جزء من لفظا من جملته ان يصير  
 برون لو يصير به فانما لم يصير به كالحال على تفهم العادة ذلك واول الجملة  
 ان من حضور الامور المنسوبة اذ كانت محمولات ان برعي جملتها وشرايطها وان  
 يكون مصرحها عند الضمير ان لو يصيرها في اللفظ وعلى اقل في شرط النفي  
 ولولا ان قولنا فاره معناه فاره في شئ كذا او فاره في شئ الا انه نفسا في  
 شئ اتفق لكان كما اقبل ان ليس بفاره وعنى ان البر ليس هو فاره ها كما اتفق

لا على ان فاره في الطب فاره  
في الحياطة

فاذ لا تناقض أو تبين ذلك الشيء بل يفتك اليه فذلك الشيء اذن لا يمتد وهو محل نفس الوجود  
 المحول وان حذف تجوزا نحو لا مقبلا او ممتا محجبا يكون مضمونا اي ان يمتد  
 واذا كان كذلك فاذ جمع على واحد كما كان حقا فان هذا طبيقا في الجملة  
 ويصير بالعين اوفاره في امره او يصير ما على ان التمثيل البصير في جملة لان البصير  
 اذا عني به البصير العين مرة وعني به افة الفاره في صناعة ما كان ذلك باشارة الاسم  
 لكن قد عني به ههنا شيان مجازيان احدهما ان قبل له فاره ولم يزد على اللفظ  
 اخرا كما لا على معني السامع بان فاره في ذلك اذ اجمع على حاله في اللفظ وطبقه وكان  
 العادة جوت ان اذا قبل هذا عني بطبيقا في الطب اذ هم اجتمع اللفظان في  
 العادة ان معنى القول انه يقول طبيقا وهذا العارض ليس ما يوجب اللفظان  
 العبادات وما هما من الابهامات والاختصاصات مما لا تنبغي حقيقة لانه لا اتفاقا  
 واما ما قاله من مصير الكلام الى الهدى فهو حق لكن ما قاله الرجل المحكي القاطن ان الهدى  
 في قوة الكاذب في ذلك بالابهامات فليس هو من كلام اهل المعرفة في شيء فان الاتفاق الى  
 الابهامات بان فالكل كما كان فالكذا من غير ان يكون فالكل بالتحقيق لفظا  
 ولا لزوما بل قال ما هو كانه في اللفظ هو ذلك ولا لانه عني به عن غير تحقيق  
 الاتفاق وكذا لانه فانه اذا قال فان ان الانسان مختلك باذى البشري لم يلفظ الى  
 انه يجاول ان يفصل بذلك عما كان عن جنسك او مجاول ان من جملة الضحايا انما هو  
 البشري وان كان يوم ذلك فان هذا اللفظ وان كان قد يوم هذا فليس هو معنى  
 عنه ولا لانه المفهوم عنه بوجوه الوجود بل انما يلفظ الى ان له هذا الوصف  
 بذلك الوصف فان اتفق ان كان هذا التفرقة مخصوصا بالوصف الثاني عماله  
 الوصف الاول دون الثاني فذلك الشيء به من غير ان يكون مضمونا القائل ان

متعلفا

مضمونا

مقصودا يكون قد قصد اليه بسبب اللفظ وايضا لا يسند اليه من اللفظ على سبب العادة و  
 ههنا اشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل بعض الناس حيوان فان هذا حق في نفسه كما  
 بالابهام فان السامع ربما يظن ان البعض المسمى بحيوان لكن لا يقر ان فان هذا اللفظ كاذب  
 وان كان لان اللفظ كاذب لا على التخصيص فنقول بعض الناس كاذب يريد ان يكون هذا على  
 البعض الاخر ليس كما فيكون العادة تعرف غرضه لا نفس لفظه وانما منع ان يكون الهدى  
 كاذبا بالابهام لكنه يكون في نفسه كاذبا واما قبل ان ان الطبيب ليس معناه معنى الطبيب ليس  
 منتزعا عما هو عليه حتى يكون لما كان الطبيب ليس معناه معنى ذلك لانه يجمع منه ومنه  
 محمول على طبيقا ليس معناه معنى السامع وليس محجب من هذا ان لا يجمع منها محمول على طبيقا  
 واحدا فالذي يمنع ذلك من اجتماعها واحدا فان لم يفهموا من قولهم ان الطبيب ليس معناه  
 هذا الذي ههنا البرهان معنى اخص من فليس لك الذي هو هو مفهوم اللفظ الذي عبر به  
 غير ما ذهب اليه فان كان من قولهم ان يكون هو تعريف ذلك المعنى به من قولهم ان  
 ان ذكرنا فخذوا بحوزة نعم الطبيب يحتاج في تفرقة اللفظان البصير والبصير  
 الطبيب محمول على السامع ليس هكذا ولكن لفظهم لم يدل على هذه الزيادة بل دل على الفذ  
 الذي لا يعنى في الغرض على ان البصير انه لا يتقوم به ما يوجب ان يكون لا يجمع منه  
 واحد بوجه فان كثيرا من المحلوات الواحدية اسم المعان مجتمعة هذه الصفة كما في اللفظ  
 بعض يدينه سواد وفي بعضها من البلق وكانوا لا يفتق الا شرح وانما اخرى ليس من اجتماع  
 صفات ليس يتقوم بعضها ببعض في تلك اللفظة منها اسم ومع ذلك فليكن الطبيب البصير معناه  
 معنى واحدا وليكون مع ذلك اي بحيث ليس يجمع منها معنى واحد اذ لم يصدق مجموعها ان الاشياء  
 يصدق مجموعها التي يتقدم معنى واحدا الطبيقا فقط حتى ذال الذي كان كاذب على  
 فلم لا يجوز ان يكون الشيء الذي هو طبيقا كاذب محمول عليه جملة ان طبيقا ليس يمكن ذلك

لا يمتد

لا يمتد

ليس

طويل

طويل

فاما هذه المذاهب التي اقتصروا على قولهم ان يكون عند خبري بيان يحفظه واما ما قيل  
 في تحصيل من حمل الرجل واللا رجل على ان التفت في العبادات العاصية في قولهم ان يحفظ  
 رجل وكان ح معنى الرجل الداخل في الجملة ليس هو معنى الرجل الذي يسلم عنه منفرقا فان الرجل  
 ان يعنى به الذي يسلم اليه الابلاد من الناس في تولد في غيره او الذي له في الطبع هذه الابلاد  
 غصبها قهرا والذي يشبه الرجل في بعض احواله واعضائه في هذه المعاني به منها فلا يجمع  
 مقابلها بالحقيقة فان عنى به انه الانسان الذي ان يسلم اليه الابلاد في غيره فان هذا المعنى  
 لا يجمع البتة مع الرجل الذي هو مقابلها فان كان قبل هو بحيث يسلم اليه الابلاد  
 غيره ولا يسلمها معا وهذا كذب لان في ان المراد به انه يشبه الرجل الذي هذه الصفة  
 ليس هو الحقيقة الرجل الذي هذه الصفة المذكورة اذ ان الذي من بعض خطا الرجلية  
 ليس في كل خطا الرجلية فهذا لا عينيا تصد مع الجمع بين الرجل واللا رجل حين يحكى  
 الشخص وكذا تصد منفرقا فان تصد عليه من رجل منفرقا اذ اعنى بالرجل الرجل من قبل  
 لا رجل وذلك ان تصد عليه يشبه الرجل وان في بعض خواص الرجل وتصد ايضا ان تصد  
 منفرقا اذ اعنى باللا رجل الذي ليس بالحقيقة رجلا والذي ليس في كل خطا الرجلية وان  
 بالرجل من له ذلك الطبع وباللا رجل مقابله فهو كذب ان في ان كل في الطبع على الالتم ان  
 يكون المراد بالرجل الذي له ذلك الطبع وباللا رجل الذي ليس له ان يسلم ذلك فلا يكون  
 متقابلين ويكون كل واحد منهما متافا اذا حملت بالانفراد فن العجيب ان يؤخذ رجل حيث  
 رجل لا رجل بمعنى ثم يؤخذ من غير في معنى اخر فاذا كان في هذا المعنى اخرا وحيث ذلك  
 من جهة المعنى تصد في جملة ولا تصد منفرقا بل لو كان اذ قبل رجل في الجملة وجمعها مع غيره  
 ولا يعنى تصد ثم قبل حده بذلك المعنى فلم تصد لكان ما ذهبوا اليه في الجملة واما اذا كان  
 معنى ما تصد عنه معنى ما يكذب به بحيث ذلك ان الشيء الواحد تصد مرة عند الجمع والتصد  
 مرة عند التفرقة

١٩٦٨  
 ص ١٠٠  
 ٢٠٠٠

مره عند التفرقة وكل حيث القاضي انه سلطان ليس لسلطان والتخفاش ان سلطان  
 وبالجملة لا تصد امثال هذه التركيبات لان بحرف لا لفاظ عندهما المعادة الى الا  
 لها مستغارة والذي قبل في السبينة ايضا فيكون التعايب فيهم بدر من انهم اذا قالوا  
 سبينة حجر عنوا بانه شئ في صورة السبينة متخذ من حجر اما السبينة بحد السبينة  
 فلا تصد ان في على مثلها ايضا حجر اذا كان المراد في قولهم سبينة حجر ان شئ في  
 شكل السبينة من حجر فلتنظر هل السبينة بذلك المعنى يحمل على الشئ منفرقا تصد  
 عليه لان شئ في معنى السبينة ولكن العوار لا يفرون بين الشئ الذي يستعمل في  
 نوعه وبينه وله ذلك الاسم بمعنى محسوسا فيه فلذلك لا ينبغي ان يسمى السبينة  
 والحجر سبينة كما مفرح او لا مركبا فان شئ هو المعنى منصرفا على اطلاق ذلك  
 وان لم يتبعوا اخطاوا وشر لوان كان المثال للمعنى الانسان الميت فانه اخذ في اللفظة  
 الواحدة عامية فرغ وخاصة اخرى لو اخذت بمعنى الظاهر الامر ليس كما يقولون بل  
 وجد واما تصد جملة تصد فراد عن قول القائل ان هذا انسان ميت قول عامي والحاصل  
 بقول البنية لشي ان انسان ميت ولا يجوز عنده ان يكون الانسان الميت محمول على  
 شئ واحد فانه سواء عند نحو ان في حي ناطق هو ميت بالفعل وبين ان يقولوا  
 انسان ميت فكذلك يمكن ان يقولوا ان يدمي ناطق هو ميت كان لا يقولون ان  
 ميت ولا يجوز ايضا ان يقولوا ان هذا كان انسانا والان هو ميت وذلك لان هذا  
 لا يتناول منها المراد لان الذي هو الان هذا هو جزء من الشئ الذي كان انسانا  
 لانه ميت وهذا لم يكن انسانا البتة فان ادرك التحقيق فلم يكن ايضا متوقفا على  
 لان مفاد العاصم في كفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعا ذلك  
 فان قالوا ان هذا كان موضوعا للانسانة فيقول ان موضوع الموت عند قول فراد

مرة عند التفرقة

وغيره لكن العاقد يعنون بالانسان المصنوع فيقول الانسان المظاهر ومن مادة هي في الشكل  
 واذا عني لك صفة الان انتم ان قولنا ان الانسان بعد المعنى ان لم يوجد هكذا لم يمتنع  
 بالانسان الذي في المركب غير المعنى للانسان الذي يلحظ اليه مفرغ فهو زينة واما الشكل  
 باو مبرس فان الظلم فيه فاو ذلك لان لفظة هو موجود ماخوذة في ذلك القول الذي هو  
 مؤلف على ان الرابطة والروابط في حكم الادوات لانهما بنفسهما كما علمت فيجب ان  
 لا يوجد في حال الشرف في على اسم حتى لا يكون المعنى في وقتين واحدا فان لم يوجد  
 الرابطة بل العدة الاعلى معنى حتى يكون كانه يقول ان او مبرس هو الوجود الذي كان في  
 يكون شاعر كذبح القول بعد موت او مبرس مركبا ومفرغا فان لم يوجد هكذا بل اخذ  
 رابطة ولكنه عند ما جعل وحده جعل على ان اسم مطلق محقق مشق من وجوه الامر في انه  
 فهو ظلم ومغالطة باشتراك الاسم وان جعل وحده على انه الرابطة لم يصح ولم يكن  
 بن موجو اي شئ محك اذا قيل كان وعني به الرابطة كان غير فهم كان نفس المعنى  
 الكلي بعد هذا كله فقد سلمنا منهم ان المعنى لا يجعل على شئ وعلمنا اننا اذا قلنا ان او مبرس  
 شاعر لم يكن حقا على معني ان او مبرس شئ بوصفنا نكنا شاعر بل على ان الحال الذي  
 من او مبرس بصيغة ان جعل يتقبل من او مبرس بصيغة ان يفترن بمعنى كان شاعر اي حوال  
 موجو بصيغة هو انما اذ فرن مع جبال الرمان الماضي فرن مع معني الشاعر صمد عليه  
 اما المثال الذي اوردوه بقولهم ان العنقاء موجو في النورهم فظلموا ذلك القطة  
 الموجو من قولنا الموجو في النورهم اما ان يكت على معنى او لا بد ان احد واخذ مفرغا وهو  
 بدل لم يكن الماخوذ مفرغا هو الماخوذ في التركيب ان في انما ان بدل على معنى يتم الموجو في  
 النورهم والموجو من خارج من حيث هو موجو او لا بد ان بدل على معنى عام هو عام من الموجو  
 النورهم والموجو من خارج ثم اخذ مفرغا فيجب ان يوجد ذلك المعنى ثم يصح ان العنقاء  
 في

وخلل

نوعا من الوجود فان النورهم له وجود كما وانما يكتذب اذا اخذ العنقاء موجودا في الاصل فان  
 وهذا شئ ازهد من الوجود اذا اخذ به ذلك المعنى لا يمنع ان يكون المعنى الذي يهدف  
 في الجملة اذ الفرغ وفرغ به معنى اخر وشروطه فلا يكتذب كما اذا صعد الانسان ان يكون  
 ان يصعد عليه نرجوان بشرط زاهد على ما كان له في الاصل حتى اذا قبل ان نجوان اعرج كما  
 ضا فاو اذا كان الوجود الذي في النورهم لا يشارك الوجود في الاصل بمعنى من المعاني اخذ  
 الوجود مفرغا على انه موجو في الاصل اخذ معنى لم يكن البتة مذكورا في التركيب كما من في  
 الاسم ومن الذي يمنع ان يكون بعض الاسماء التي في التركيب افر يد بعين معناه الا  
 جاز ان لا يصعد فهذا هو الذي وما يدرك عقله ويشبه ان يكون عند غيره لهذا  
 اخر وعقبة اخرى لم اردها الا ان القول لا يحل لهم ان يوجدوا انما تلك الحقيقة كما  
 وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهة فيها الى ان يحق معارض فينتهزم واما ان يفعل  
 فانه اذا كان ما ذكرنا بنحو غير النور الذي نحوه فهو من الاعراض انما الظاهر التي  
 لا يسكت عن الخد يرصد من عنده محال اخر وعرض اخر يكون مفرغا بل هو الموجو في  
 ذلك وينب عليه محجزهما او جزه فان لم يفعل ذلك فليس لا غفلة واما اصل الشبهة  
 الاقرب انه انما اوردوا براد ما اوردوا ان يعرفنا ان بعض الحركات يصعد فرادى فيعرض  
 لها صفة لان في مجتمعة فهم معنى اخر يكتذب او يصعد مجتمعا فاذا افرغ عن  
 ان يفهم على وجه الخد يكتذب يكون اذا سم ان كل ما يصعد منفردا بصدا مجتمعا على  
 المعاد من اجتمعا وان لم يكن المعنى المحقق وان كل ما يصعد مجتمعا بصدا منفردا  
 على المعنى المعاد عند الفرغ وان لم يكن المعنى المحقق لزوم ذلك محالاً ويمكن  
 الفاعلون من تخليها في تحقيق القول في الفضاء بالموعة والحقبة  
 واحكامها وتلازمها وتمازها اقل حوال الفضاء ان تكون شئ ثم يصح بالربط

فخصه بثبوتها وقدرها في الجاهل فخصه بأعيانها والمجته لفظه يدل على النسبة التي للحمى عند  
فيعتبر انما نسبة ضرور او لا ضرور فبدل على تكاد وحوار وقد سمي الحمى نوعا واحدا  
ثالثا واحدة تدل على استخفاف واداء الوجوه وهي الواجبة واخرى على اداء استخفاف  
اللا وجوه وهي المشتقة واخرى تدل على ان لا استخفاف واداء الوجوه واللا وجوه هي الحمى  
الممكنة والغرض بين الحمى والمادة ان الحمى لفظه زائدة على الحمى والموضع والرابطة  
مصحح لها تدل على قوة الربط او وهنه اعني كالاتي باللفظ بما كذب واما المادة وقد  
يسمى عنصريا فهو حال الحمى في نفسه القياس الاجمالي والموضع في كيفية وجوه الذي يدل  
عليه لفظ كان بل بالحمى وقد يكون القضية ذات حمى بخلاف مادها فانك اذا قلت كل  
انسان يبيك يكون كتابيا كانت الحمى من الوجوه المادة من الممكن وكان السوم جنة  
ان يجاور به الموضع والرابطة من جهة ان يجاور بها الحمى فكانت الحمى من جهة ان يجاور  
بها الرابطة ان لم يكن سوفا اشكاسو كان لها موضعان سواء في المعنى واحدا او اختلفت في  
الرابطة والاحوال السو كان للسان فخرها هذا وبذلك فقلت يقولون ان يكون كل واحد من  
كتابيا ويقول كل انسان يمكن ان يكون كتابيا او قلت يقولون ان يكون بعض الناس يقول  
بعض الناس يمكن ان يكون كتابيا واما في التسليم فلا يجد في لغة العرب الالفاظ ولما قد  
ان يقول يمكن ان يكون كل واحد من الناس كتابيا ولا يجد في لغة العرب الالفاظ ولما قد  
الا ان يقول كل واحد من الناس كتابيا او يقول كل انسان يمكن ان يكون كتابيا  
لكن هذا اللفظ اشبه بالاجمالي واما التسليم فيقول في القولين جميعا فيقول يمكن ان يكون  
كتابيا وبعض الناس يمكن ان يكون كتابيا وقبل ان تحقق هذه ونظيرها من الالفاظ  
بالرابطة وافر من جهة لفظ الحمى بالسوم واحدا وليس وان لم يكن ولما فعل هما متلازمان  
ليس فيجب ان يعم شئ اخر فيقول كما اتاح من لم تكن ادخلت الرابطة في القضية الشخصية

كان كذا

كان الواجب الطبيعي ان اردت السلب فترن حروف السلب المحو ثم لما علمت رابطة  
المحو وجعلت اردت السلب تلحق حروف السلب بالرابطة فلم يكن سلبا فلما زاد وجود  
قولنا زيد يوجد كذا على بل قولنا زيد لا يوجد كذا وكيفية ذلك فذكرنا ان اذا كان يوجد  
فكانت المحو المحو على الرابطة فانك متى اردت السلب عليك ان تفرق حروف  
بما تفرد فترن جملة ما لا يحول بعض انا فقلت لك اذا قلت يمكن ان يكون زيد كتابيا  
فليس يمكن ان السلب على كان اعني ليس هو فذلك يمكن ان يكون بل هو ذلك  
يمكن ان يكون كيف فذلك يمكن ان يكون بل هو ذلك يمكن ان يكون الصدق وطبعا اذا  
يجب ان يكون زيد كتابيا ليس بل يجب ان يكون زيد كتابيا فكلها ما بنا المان في الكذب  
ليس يمكن ان يكون كذا اذا قلت منع ان يكون زيد كتابيا ليس بل منع ان يكون  
زيد كتابيا فان قولك منع ان يكون زيد كتابيا بل منع الكذب بل سلبك لك منع منع  
ان يكون زيد كتابيا هو فذلك ليس منع ان يكون زيد كتابيا واما يمكن ان يكون مع ليس يمكن  
يكون ويجوز يكون مع ليس يمكن يكون ومنع ان يكون مع ليس منع ان يكون فلا  
على الصدق البتة ولا على الكذب بعد ان يكون اثر الشرط موثوقا وكذا محفل ان يكون مع ليس  
ان يكون ويشبه ان يكون المحفل انما يعنى به ما هو عندنا كذا في الممكن ما هو في نفس الامر  
يشير ان يعنى به معنى لغوه وان المحفل ما يعنى به الاستقبال يكون في الوقت مع  
والممكن بلا دوام في وجوده وكذا كان موجبا او لم يكن وقد قال قوم الممكن يعنى به العلم  
الخاص لكن قولهم عن صفة في الفاظ ويشير ان يكون بين الممكن والمحفل في القول يحصل  
وكذا كثر انقار المحفل وطلبه فيقول ان حوا الحمى ان تفرن بالرابطة وذلك لانهما تدل  
كيفية الربط المحو على شئ مطلق او بسو معتم او مخصص السومين ككثير من الالفاظ  
كل انسان يمكن ان يكون كتابيا فهو معنى معناه ان كل واحد من الناس يمكن ان يكون كتابيا فان

المعنى

بالقول ورد بهذا النوع الموضع الطبيعي على سبيل التوسع بل ربه الكماله على ان موضعها  
 مجاور القول لكن جهة الربط بالجهة التعميم التخصيص في غير المعنى صار الممكن هو ان يكون كل واحد  
 واحد من الناس كهم كائنا مكانا والذليل على غير الضمان هو ان لا يشاء في غير جهة القول  
 واحد من الناس بعد ان لا يجيب في طبيعته وولم كتابا في غير كتابه واما قولنا كل انسان باطلا  
 الامكان جهة الكثرة والسواء ان قولنا كل انسان كائنا مكانا ان يصدق بصح القول في ذلك  
 فان من الناس من يقول صح ان يكون كل انسان في اي صح ان يوجد كل انسان هو كذا فيكون  
 انقول ان لا واحد التمثل او هو كذا فاذن بين العنيتين فرقان واما في قولنا ان كل انسان  
 مجربان مجرى احد في الطهور والنحو ولكنه قد يعلم مع ذلك ان بين العنيتين خلافا واضح  
 الحقيقة للمعروف في العنيتين فيه باعتبار الكثرة واما السلك في الحقيقة لغير العنيتين ما يصدق  
 على السبيل الممكن العام بل التعريف فيها اعم اكد على امكان سبيل العام ولذلك يشك ان يكون  
 ان لا يكون واحد من الناس كائنا فلما قلنا ان يقول ان هذا لا يمكن ان يصدق الشئ بل يجب ان  
 يوجد الصانع في بعض الاحتمال وليس كائنا في ان هذا القول هو او باطل فليس هذا  
 من صانع المنطق بل فرضنا ان الامر الذي قد يقع فيه شك ليس هو الامر الذي لا يقع فيه  
 الذي لا يقع فيه شك هو امكان سبيل الكثرة عن كل واحد واحد لكنه لا يوجد جهة التعريف  
 ما يدل على هذا الا بالاجاب كقولهم كل واحد واحد من الناس يمكن ان يكون كائنا واما  
 قولهم ليس كل انسان كائنا فان جهة الامكان لا يمكن ان يدخل فيه الا على السويحي يكون  
 معناه يمكن ان لا يكون كل انسان كائنا في ذلك على ان السويحي واما قولنا بعض الناس يمكن  
 ان لا يكون كائنا فانه قد يثبت في جهة قولنا يمكن ان لا يكون بعض الناس كائنا وقد  
 وان لان حقي يكون العنيتين احدان بعض الناس موضوعا بامكان سبيل الكثرة عنه  
 وفي الثاني انه يمكن احقاق قول القائل لبعض الناس كائنا فاذا اعلم هذه الاحوال

بجوازها

يجب ان تفرد في حال تلازم هذه الغضبان ان تقرر في حال تلازم هذه الغضبان الا باعتماد على  
 لها جمان على انها جهة الربط لاجتماع السويحي في ذلك بل يمكن لنا حقيقة الامر فيها  
 الاعدان نعم حال التلازم واقع في لفظه الممكن فيقول ان لفظ الممكن قد كان مستعملا  
 السويحي على معنى هو لان عند الفلاسفة مستعمل على معنى الخروج وكان السويحيون بالممكن لا يرون  
 الذي ليس يمنع من حيث هو بل يمنع ولا يلتفتون الى انه لا يجاب عن وجهه بل يمنع من حيث  
 امور يصدق ان في جهة انها ممكنة ان يكون وممكن ان لا يكون اي ليس ممنوعان يكون  
 ممنوعان لا يكون واما اخرى فمن جهة ان يكون ممكن ان يكون وليس ممكن ان لا يكون  
 فلما وجدنا من بعض الاشياء جميعها امكان ان يكون وامكان ان لا يكون اعني الامكان في  
 خصوص الامور باسم الامكان فحصلوا الشئ الذي يصح الامكانان جميعا اعني السلك لا يجيب  
 محضو باسم الامكان وهو الذي لا ضرور فيه فيقولوا الخواص تفوقها بينهم واصطلاحا  
 على اسم الامر الذي لا يمنع وجوده ولا عدمه ممكننا فصفات الاشياء عندهم ثلثة اقسام  
 ممنوع الوجود وممنوع العدم واما يمنع وجوده ولا عدمه وان شئت قلت من غير الوجود  
 ومنه روى العدم واليس يصدر روى الوجود والعدم ومعنى الضرورى الدائم مادام  
 الموضوعه موجودا الذات على ما سنشرح هذا في موضع اخر بالتحقيق فاما ان  
 به المعنى العام كان كل شئ ايا امكانا واما ممنوعا وكان باليس يمكن ممنوعا واليس يمنع  
 ممكننا ولو كان هناك فسم الخروج واذا اعني به المعنى العام كان كل شئ ايا امكانا واما ممنوعا  
 واما واجبا ولم يكن باليس يمكن ممنوعا بل باليس يمكن ضروريا واما في الوجود واما في العبد  
 وبعد ذلك فان الخواص ضد العنيتين بينهما اصطلاح اخر فيجاءوا لادلاله الممكن على  
 احص من هذا المعنى هو الذي يمكن عندهما يتكلم مع عدمه لكن في المستقبل  
 الوجود في زمان اخر من سبيل الذي في قولنا هذا المعنى في المستقبل فهو في الممكن

الشئ ٤

يكون ان يكون

معرفة ٢

على ثلاثة اشياء بعضها فوق بعض زيد على الام فقولنا لاخص يكون قوله على الام والاخص  
باشراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من جنسين احدهما الجاهل فيما يخصه والآخر  
من جهة حال الام عليه هذا الشيء فلهذا سلف في المعنى الام هو العام هو ان شاء الله  
غير منقطع واعني بالحكم ما حكم فيه من ايجابك سلف في المعنى الخاص هو ان حكمه غير منقطع  
والمعنى الثالث ان حكمه غير حاصل لا ضروري في المستقبل فالامر الجوهري الذي لا يمتنع  
لا يدخل في الممكن الاخص ويدخل في الممكن العام والواجب يدخل في الاخص  
في الخاص ويدخل في العام ثم ان قوما تشكروا على انفسهم فقالوا ان الواجب لا يقع اما ان  
يكون ممكنا ولا يكون فان كان ممكنا والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فالواجب ممكن  
ان لا يكون ووقف ان لم يكن ممكنا والامر ممكن فهو متنع فالواجب متنع ووقف قائلنا  
بما هذه مكابنة قالوا ان الممكن اسم مشترك بين على ما بالضرورة وبين على الضروري فالممكن  
الذي هو على الضروري لا يدخل في الممكن الامر ولا يكون ممكنا ان يكون وممكن الامر  
مقابل ممكن ان يكون واما الممكن الذي يقال على القوم فهو الذي يقصد فيه ممكن ان يكون  
ان لا يكون معا فان لم يكن كل ما يقوله ممكن ان يكون يقصد عليه انه ممكن ان لا يكون  
الممكن بين على الضروري ليس اخص كل ما يسمي الممكن بواجب يكون ممثلا فان الممكن  
بالضرورة ليس من الضروري لا يوجب انه متنع وهو كانه قد زلوا من وجهين احدهما  
انه ليس احد من الناس فهو ممكن ويغيب بالضروري على انه اسم له فاذ لم يكن الضروري  
بل على ان كان ولا بد معنى اعم من الضروري ان ليس بعد ان يكون وقوعه على الضروري على  
الممكن الخاص فترقا بمعنى احد منهما جميعا فيكون وقوعه على ما بالواجب لا بالاشراك  
الذي يدعو اليهم الام من جهة اخرى غير هذه الجهة التي او مانا اليها ثم يهتد شئ اخر  
هو ان القوة اسم اخص من الممكن الذي نحن في ذكره فان الشئ الذي في الفع شئ ان

يكون معدا

يكون والممكن الذي ليس ضروري هو الذي ليس انما وجوده ولا دائما عدمه فلا يعدان  
موجودا في الحال وغير موجودا في حال اخرى او وجد في الحال احيانا وجوده من حيث هو  
موجود فلم لا يقول انه اذا عدم صار واجبا في عدمه حيث هو معدوم فهو متنع الوجوه  
اذهو معدوم لكن الواجب الذي كلامنا في ليس هو الواجب في وقت حال وكل المتنع الذي  
كلامنا في الواجب هو الدائم الرجوع والمنقطع هو العدم وليس اذا كان الشئ موجودا فهو واجب  
اي دائم الرجوع هو واجب في ذاته وهو موجود كما ان دائم الرجوع هو دامت موجودا في ذاته  
مطم فلا يقال هو لا شئ لكن المبدأ الاول في الالف الذي هي الالف والغير عنها كالمبني  
حتى يفهم ان سببها ليس على ما ذهبوا اليه في الالف ليس كل ما يقوله ممكن ان يوجد او يستحيل  
يكون معنى الامكان فيه متضمن لما هو في ذلك حتى يقصد مع ذلك ممكن ان لا يوجد  
اشياء لا يقصد بها المقابله ان الاشياء التي تكون الممكنة فيها متعلقة بقوة لا تطلق في الاشياء  
فالاشياء هي في امكانها وليست تكون على الامر على خلافه بل شئ في امكانها وشئها  
نحو امر واحد هذا كانت القوة فاعلية وان كانت القوة اسعد ليد فلا يتعين محلهما  
احد الامر بل يقبل المتقابلين معا وليست الاخرى التي هي جهة الفاعل تفعل المتضاد  
مقابل ان يظلم ولم يكن في احوالها مع له تفعل ومع ذلك ينسب حال الفاعل كما ان  
وحال السعد لا من امكانا فاشترك في الاسم اذ كان في على الذي ينسب حيث  
وعلى الذي يقوى على ان ينسب هو لا ينسب في الاول في على الفعل والاخر على القوة وال  
بالفعل بشرطه في الاذليات والتعريف والآخر يمتنع بالتعريف ويجوز ان يفهم ان  
يجب من قوله في علمه ان يفهم انه اسم مرادف بل الاول ان يفهم ان معنى قوله في علمه  
هو ان في علمه معنى محضه يكون يقول ان الجوهري لا يفسر يقال على الانسان ليس بمعدوم  
مرادف بل ان محلي عليه الممكن الذي يقال في المتعارف اي الذي يليق بها حيث هي متعريف





وعقد خبره ان ليس بخبر وعقد خبره انه شر ولتعلم ان كون العقد بنسب الاخذ بنسب  
 في موسى ان خبره في خبره ان شر او لا متقابلين كما في النقصين كما في عقد في موسى ان شر  
 وفي خبره ان ليس بخبر لا يوجد في العقد بل يجب ان يكون ذلك في موضوع  
 حتى يكون العقدان متساويين فلو غير في موضوع واحد لم يكن خبره ان شر ان شر  
 واعتقد خبره ان ليس بخبر ان الاعتراف في نفسه اشد عندنا اقل ولو لم يكن الشر ليس بخبر  
 ما كان يستعمل اعتقاد خبره ان شر ولو كان بدل الشر في الخبر ليس بخبر لم يكن مع  
 ذلك يستعمل اعتقاد خبره ان ليس بخبر في اكثر ما ليس بخبر ليس شره ان الاعتراف  
 في الاعتراف الاول ليس كون العقد بنسب متساويين بل يكون الحكمين متساويين وليس  
 الشاق الاول الذي بين الاجابات السلب او من الدليل على ذلك ان الشاق الذي  
 هو خبره عدل عليه اجابات مثل ان محو ومخاد وسلوب مثل ان ليس بخبر  
 ولا كرهه ويكذب عليه اجابات مثل ان كرهه ويذموم ويكذب عليه سلوب مثل ان  
 ليس بخبر ولا يخار وليس حقيقة الضاد منفرد بين كل لا يجتمع معها كيف اتفق  
 الواحد بما يصادف واحد فيجب ان يكون الضد منهما ما بينهما واما في خبره ان  
 والسلوب كما ذكره على الخبر ان ليس بخبر في ايجاب وسلوب صح عليه ان ليس بخبر  
 مباحا واما ليس بخبر في نفسه فانها من نفسها وان لم يصير لها احد تلك الشق الذي  
 يحتاج في ان يكون مباحا الى غيره والاخر لا يباين دونه فباينته فادوم الذي سب  
 اقدم ضاده اشد فالسا اشد عندنا واما هو اشد عندنا فهو عندنا فالسا البه هو عندنا  
 لا يكون هذا الفصل في الخبر لا في الخبر الا في الخبر والشر ويكون انما في الاول  
 اشار الى نفس الضاد والامور لا يوجد الضاد في الاعتراف بل يجب ان يكون الامور متساوية  
 ان تكون متساوية في الاعتراف في الشاق ان اشار الى ان ليس بخبر في شاق الاعتراف

اعتراف

بالحقيقة

وان لا يجمع

وان لا يجمع التعقيدات والاعتراف ضادهما فان ههنا امور لا لها بلها اصح ان ليس  
 والعاول مثل ان ليس بطار وليس بخبر وليس بما في كذا بلها واصح ان ليس  
 لها مثل ان ليس بخبر في عقد في كذا امالها اما الواجبة له فلا يمكن ان يكون بلها واصح  
 عندنا في كذا فلا ينبغي ان ينظر في كذا من ههنا هل عقد متساوي العقد خبره او غير متساوي  
 فان هذا لا ينافي ولكن هذا النظر انما هو في دخل الشبهة من قبله والشبهة انما هي ما يقع  
 التكون من فانه وان كان الخبر ليس بطار وهو ان ليس بخبر وان الطار ينافي والشبهة ان  
 ان الطار ينافي في الشر ينافي في فاحدها ان يكون عند التكون والاخر لا يكون عند التكون  
 اما الذي يكون عند التكون فالطالع ان خبره وهو الشر واما الذي لا يكون عند التكون  
 ليس في طار هو الطار وطلب الشبهة انما هي في المفاياك الشر والجار وطلب الشبهة  
 خبره ان عدل هل يصح العقد خبره ان شر بخبر وهذا موافق لما قبله في الغلبة لا يكون  
 الغرض منه ان يجعل نوطه ونسبها على ان ليس كل عقد متساوي متقابل بالضاد  
 كما ان الشبهة يدخل في العقد في خبره ان عدل بقضا العقد خبره ان شر وانما اعتقاد  
 اخرى بلها في نسبة ان يكون غير العدل الاك او ما فاه البه انما اذ جمع في  
 الى هذا الموضوع على سبيل الاستصحاب بل على سبيل النوطه فانما البه انما اذ جمع في  
 فاعترض هذا الكلام حين يقول هذا معناه ان قد بين ان ليس في ضاد الامر  
 بوجوب العقد في النفس في العقد بوجوب في الامر فيجب ان ينظر في ذلك نظر  
 من النظر في الخبر انما افلنا الخبر خبر صدقنا واذ قلنا ليس بخبر صدقنا كذا على  
 قولنا ان خبره صدقنا لم في ذاته وصدقنا عليه في قولنا ان ليس بخبر صدقنا عليه في الخبر  
 فان الخبر خبره لذاته واما ان ليس بخبر فاعترض حين يقابل امره فانها انما هي  
 الشر في سبب ذلك الامر في خبره ان خبره ان ليس بخبر في سبب الشر انما يتم له غيره وقد



موجود في الكل وكان الذي امر موجود في الكل فانخرج من موجبين في الشكل الثاني وان كان  
 وكل موجود في الكل هو في الكذب كذا امر جازي مثل هذه الحجج فمعرفة وهو مفيد في  
 الذي ليس بجزي ليس بجزي لا يمكن ان يثبت بانها عفا في اخرى من الجنس الذي نحن فيه الا ان  
 فيه اذ شروا انه ليس شروا انه جزي لكن اعفادنا في اذ شروا انه جزي مع هذا الاعفاد كثير  
 فلا يكون معاندا مع هذا الاعفاد واعفادنا في اذ شروا انه ليس شروا انه جزي فانما جزي  
 الواحد كالتفصيل لا شروا في الوسط في ان يكون معاندا بان جزي اذا كان اعفاد  
 ان جزي هو العاندا فعاندا ليس جزي هو ايضا المحقق والمضاد في المضاد فعاندا ان جزي  
 هو ان ليس بجزي فان لا يجوز ان يكون الشيء ايضا شيا على الاطلاق وبالبحقيقة وذلك الشيء  
 ايضا لا يرد ولا يصاده فانما اذا جعلنا المسئلة كطرية فنظرا صليما في قولنا كل انسان  
 ليس بجزي هو قولنا كل انسان شروا في قولنا ان كل انسان ليس شروا في قولنا جزي  
 على الرجل الذي يينا هو ان كل انسان جزي في قولنا كل انسان ليس بجزي هو قولنا كل انسان  
 جزي لكن قولنا كل انسان ليس بجزي هو قولنا ولا واحد من الناس جزي فان سلب الجزي عن كل واحد  
 فمما الفواعل في الشخص الكلي والحد اما المهيلا فكيف تضاد وقد يصدق معا في الجزي  
 والاصداد وان كانت ترتفع معا ويكذب معا فليس يجوز فيها ان تصد معا  
 ثم الفاعل الثالث من الجزي الاول في المنطق في كثير الشفاء في  
 الفاعل الرابع انشاء الله تعالى وليحمد الله رب العالمين  
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي المصطفى  
 وآله وعباده الطيبين الطاهرين  
 المعصومين اجمعين  
 وصلى الله عليهم

جزي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله رب العالمين والصلوة والسلام على نبيه محمد وآله اجمعين

في صوره الفيل المطلق في غنما من بعد الالفاظ المضرة واحوالها من بعد الالفاظ  
 الجزي في الجمل منها وقصدا الاول والثاني في صناعه المنطق هو معرفة الفاسد والاشتمال  
 منها في الفاسد البهائية ومنفعة ذلك انما هي التوصل الى الاله الكسب بالعلوم البرهانية  
 وقصدا الثاني معرفة احصاء الفاسد الاخرى في بعضها بانها لا يتبين فيها والتفصيل عنهما  
 الى العلوم البرهانية كالجزيك ولها منافع اخرى بعضها يتبعنا العلم بها في معرفة  
 حين يتعاقب العلوم البرهانية كالسوطا ثمة وبعضها يتبعنا في مصالح المدينه  
 نظام المشاركة كالحظا بية والشعر في جميع هذه كالمشركه اما بالفعال واما بالوقوف في  
 الفيل في صورته واكثر اخلا فيها في موادها والعلم الباحث عن الامر الكلي مقدم اما على  
 العلم الباحث عن الامر الجزئي ومن لم يعرف الفيل المطلق العلم لم يمكن ان يعرف الفيل  
 المخصوص في الجزئي ان تقدم الفواعل الفيل المطلق اما في حال الخلفا لمفاتيح المواد  
 فالاول ان فوجو الكلام فيه واما ما قبل من ان المقدمات اما ان تكون واجبة فيكون  
 البرهانية اما ممكنة اكثر فيكون منها الجزيك اما ممكنة ينسأ وفيكون منها الخطا بية  
 واما ممكنة اقلية فيكون منها الشوطا بية واما منفعه فيكون منها الشرب فيجب ان لا يفتقر  
 البرهان في نظر جزي الرجل هذه الفسمة وتعلم ان الواجب ان يدخل في البرهان  
 تدخل في البرهان على التوالي في سنين لك عند كل ما في البرهان واما الجزي فيكون  
 صاندا في الكل وتكون في الكل ولا تغيب فيها حالها في نفسها بل الشرف ان السلام

الوضوطة يكون كاذب في العكس ويكون صادقا في الاكثر ولا ينفك ذلك بل الماخلا  
 ما يدعى من امرها من اولها وشهر فنكون شبهة باقية وشبهون والخطا باعتبار فيها  
 ان تكون مغنونة وشبهون في باقى الراى ان لو تكن مشبهة حقيقة في ما كان كاذب  
 مظهر ما كانت صادقة كما ان الصادق زعم بان كانت مشبهة في باقى الراى غير ما كانت غير  
 مشهون في باقى الراى الشعرايات مما ينفك في حال ان تكون مخيلة كاذبة كاذبة او كما  
 في الجمل والى في الكل اذ كانت النفس تفعل عنها انفعالها انما من اوانها لا انما من  
 بشئ مما بل من جهة حركة تخيلية في نفس لها عند ما يمكن اذ اسمع قول الفاعل للعسل الفاتحة  
 مفهنة اشارة عن تولد وما سمع الشا على حيل كان في وجهه لا اذ لم يصحح كان في وجهه  
 وكان المصد بول لا يحول منها شيئا فاذا اسمع لشعر الموزون هاج مخيلة بنيت تراعى  
 نفوس الى موجب خيلة طاعة لا للمصد بول بل يرجع من راسه ونقول انما لما كان علم القياس  
 جزءا من المنطق وكان علما بصيرة ما تلك الصوكتة وشعبه لا اجل ان مادتها تكثر وتعتبر  
 احكام الصانع المحس لم يكن لنا سبيل للمعرفة امتنا اذنا الاختلاف لا بعد معرفة الصو  
 اجماعه للاصناف هي صور القياس ما هو قياس فقدم النظر في صو القياس لم يكن لنا  
 سبيل للمعرفة القياس لا بتقديم ما القياس منه مؤلف فقدم النظر في سابط القياس  
 بساطة القياس هي القضايا وساطة القياس التي هي ساطة بساطة القياس فقدم  
 بالمفردات فلما خصصت علمت على ذلك بالنظر في التاليف الا ان منها الذي يكون فيه  
 الصد والكذب فلما عرف ذلك وفصل شرح فعمل القياس فنقول ان الاستدلال الصانع  
 ما تؤدى الى غير ذلك صفة فاما متعلق بمادة وصورة ويجوز ان يكون له المادة  
 بخلاف المصنوع الصانع مما كانت له صفة فمما كان المادة فامثلة كما سبق ان يبي  
 من خشب يخرج وطن سنج ثم يوق حفر الشكل والرسم ولا يبنى ذلك بل يبنى القياس

المتخيل

الاستقامة

الاستقامة والسيب ردا لها وتوهم بان كانت المادة فاضلة لكن الصوغ غير فاضلة  
 ان يبنى بيت من خشب صلب مما كان صلبة ياء غير محكم في تركيبه وضعه هذا من خشب  
 فائدة استجادة خشبته ومجازه لا يستفاد صورته وما اجمع الامر ان جميعا فكل الاستدلال  
 بدخله القضايا بعد صوره ثلثة اما من جهة ان يكون ما يولف عنه غير شئ اى غير حق غير  
 بين وعلى غير ما يجازي يكون فان اوقع عليه ليدفن ووصف مثل لم يكن ذلك التوصل  
 الى الغرض واما من جهة ان نفس التاليف ليس يوجب في الذهن الى الغرض انما كان  
 التاليف فضلا عن انما اجمع الشبهات جميعا وكان الصانع يلزم ان يهبط الى  
 ما تضمنه عنده وانما غرضه واتى الواو محذرة وانها منوطة وانها منوطة مستدل  
 بل من غير ان التاليف يتجهما وعندهما حال اعنة التاليف الغرض في الاستدلال الوصول  
 علم او تسلية وطن على سبيل الكفاية المؤدى الى عند عليه هو القياس وعادة القياس  
 هي مصدات او امور غير حكم المصداق سلفها الصيد وهو القياس هو الرصف في التاليف  
 الذى يقع فيها فان تعلم ان ليس يمكن ان تكسب العلم بالمجهول اى علم كان بل العلم  
 المجهول نسبة تخمينية وفعل ان ليس اى التاليف تنفق في العلوة التى عندك تؤدى الى  
 مطلوب تنفق بل التاليف مخصوص بالظن بل من يعرف اصناف الماهيات هي بانها  
 اصناف القضايا ثم يعرف ان اى التاليفات تؤدى الى اى مطلوب يعلم كل ما يؤدى  
 الى كل مطمعين فان القضايا بان دخل في التاليف مخمط مطمعين وذلك لان  
 حيث هي قضايا مطلقا ليس ينفك بعد مادتها وذلك هو الذى يجازي يعلم من  
 اوله ثم يعلم ان تلك القضايا التى تكون مادتها العنى حال المصد في التاليف لاجلها  
 حتى تؤدى الى غير اى اليه اليقين وكيف يكون حتى تؤدى الى ظن قوى كما يشبه  
 اليقين وكيف يكون حتى يهبط وكيف يكون حتى يوقع اغلب الظن وبالحجة القناعة

وكيف يكون حتى تجمل ثم ينظر ان الاضداد الابلغ في كل باب ما هو وليس بل في هذا في  
 الصدق في ضبط بل في جنبه الصور على هذا الضبط بعينه والذات من صدقها في كل  
 مكتسب بروية ولا لا لما كان لنا سبل الى كسب التوفى اذ كان لا وجه لكسب التوفى الا بقدر  
 تصديق الا واصل فلو احين في كل مصدق به الى اورد في هب الى غير التمايز ولم يكن في  
 سبل في ان تلك اوتل المواد القليلة سواء كان الضد في اوجها او اقلها او اقلها او  
 بالمعنى وبالقيمة او بالتوازي او بالشمع او بالغلط او بالنظر او بالقول من منظور  
 الصواب في انقوش الصدقات بالكسب لغو من لغو مواد الفيا سا بل كسب صدق  
 اخرى يمكن ذلك الى ما عسى ان لا يتأخر في فديرت العادة بان ربما يسمى علم الغش  
 علم التعليل والسبب في تلك ان الاستدلال بالمخفية انما يكون على صفة محدودة واما  
 يكون على غير ذلك التسيل اعني ان يكون الفيا سبب بعد انفا في توري الى غير  
 الشايع لو يطبق على جميعها الغش فهو شئ غير ضار اعني انما هو امر محتمل بل الفيا الصواب  
 هو ان يكون للتعريف في طلبه او يتغير مقابلها وما يتبع الشئ على وجه حيث هو  
 نبيجة فيكون نظرك صندا من معلول الى علو ويكون مع ذلك نظرك في جهة طلب  
 تفصلها باو افعال الوسط كما سنعمل بعد بين اجزاها ويكون نظرك صندا من واحد  
 الى اكثره وطلبه مبادى كثيرة وهذا النوع من النظر يسمى التعليل بالعكس اي بتعليل العكس  
 المظلل يرجع الى تركيبه ان مفاها يسمى التركيب فيسمى هذا الكتاب كتاب التعليل  
 بالعكس لهذا الوجه لوجه تخبر عنها قوم بالكلف الشك في الدليل على صحة هذا القول  
 انك ستعلم من قريب ان جميع ما يستحق في هذا الكتاب انما يتبع في اسان بعد ان يتبع  
 نفس طلوبها ويقا من اجزاء القول الناخج اياه حتى يتبين الاضداد والوسط وال  
 والصغرى والكبرى وذلك لا يتبعين الا وقد يعين المطحما ستعلم وان كان قول يتبع

الحقيقة

شأن

شأنه ولكن ليس يتبع ما جعل اجزائه بالقياس اليه هذه الاجزاء اعني الصغرى والكبرى والاضداد  
 الاوسط والكبرى ليسم ذلك فاشا  
 فان المنطق في الحكمة لا يستغنى  
 عنها فاذ كان سلف التوفى على موضوع المنطق بيان ان الغلط كيف يقع في سلف  
 للجملة ان المنطق كيف يكون جزء الحكمة وكيف يكون الزيادة لانا ناض من جملة  
 وبين من جملة اننا ناذ الخذ موضوع المنطق حيث هو احد الموجودات كما في الفلسفة  
 وانما على هو علم الموجودات كيف كانت المنطق جزءا من الفلسفة تعرف احوال موجودات  
 حالها وطبيعتها ان تعرف كيف تكسبها الجملي او يعين في خبر حيث ان هذه الحال احوال  
 لبعض الموجودات احوال اخرى او امر مضمون اياه في نظر ما في الموجودات حيث هو موجودا  
 بحال فهو علم العلوم ولكن المعرفتها انما كانت هذه المعرفة من علم هذا الموجود  
 في معرفتها اخرى فيكون هذه المعرفة التي هي بنفسها معرفة ما الذي يعرفه اخرى بل علم  
 فيهما معرفة في معرفة اخرى فكونها معرفة بخبر من الموجودات هو كونها معرفة من الفلسفة وكذا  
 معرفة بخبر من الموجودات حيث تعين في معرفة اخرى ليكون ذلك المعرفة هو كونها  
 المنطق جزءا يكون اعم من كونها وليس هو جزءا من الشئ الذي هو الذي انما ليس جزءا  
 له الذي هو العلم الذي تكلم المنطق وتوزن بعبارة بل هو جزء من العلم المطلق الذي  
 العلوم كلها او كونها منطوقا هو حيث هو الذي من حيث هو الذي قد جعل عليها معرفة  
 من الانكاز ان الانسان من حيث هو انسان قد جعل عليه يكون ويقال ان سلف بل في  
 كونها جزءا او كونها من العلمين متباينين على الاطلاق بل العلمين احدهما الصغرى والاخر اعرف  
 فان كل ما هو العلم كله اذ هو جزء من العلم المطلق وليس يتعكس فكذلك يجب ان يتبع  
 وان كان باقيا في اصيل المناخون في ضرورة من ذي ان المنطق الذي ليس هو علم ما يمكن  
 ان يكونه واما كونها لانه يعين وليس كل معرفة زيادة فان المعرفة قد تعين معرفة

العلوم



الاشري فيعين بعضها في بعض على سبل ان المطر بهذا المعين بصير مقدمه مادة في  
 على سبل الشرفان او حب وجوبك لا يتناول باقطة الفلسفة كما هو على بوجوب  
 بما هو علم مقصود لذاته وعمل بالوجوه ان لا من حيث بعين في كبر علومه كان لان  
 المنطق الذي لا يركب كالتكليف المستغنى عنه والمنطق في العرف ادراكه العلوم كما قلنا  
 حق الفاضل المشاخران يفرط في مدح المنطق وقد بلغ هذا الافراط الى ان قال ان  
 ليس محل من العلوم الاخرى محل الخادم بل محل الرئيس لا من معناه ومكباله لكني اول  
 ليس كون العلم معينا على سبل ان معناه برفعه او كونه معينا على سبل ان ما دونه  
 بل ما كان مقصودا بنفسه كل شئ اشرف واعلى المقصود لغرضه فلا ينبغي ان يجازى الشا  
 وباسنة المنطق على العلوم الاخرى لكن بنا حاجة الى ان نجيب عن سبل ان يقول ان  
 ان للمنطق مكان محجبا للبحث الفكري به فيجوز ان يكون محجبا اليه فيعلم  
 صناعة المنطق بنفسه ان يكون هذا الكتاب الذي في الفيلس محجبا الى معرفة العلم  
 ما سلف قبله ثم ما بال فخره مبرهنون ولا قانون عندهم كاشهد من الذي يبين  
 على العالم ولم يكن في زمانه المنطق محصلا بل هيها الخزون حيا وواعي وخطا  
 واخزون شعرا وما شئت من السوفسطاين فتقول اول ان العلم على حين  
 تعلم هو افادة العلم عما هي ان يجعل بين العلم ان الزوايا الثلث في المثلث مشابهة  
 لقائمين وتعلم هو تذكير واعلاد اما التذكير فان جعل الامر الذي لا يحصل اذا خطر  
 بالبال يخطر بالبال فان الذي ليس هو طرا بالبال هو مجبور من حيث ليس هو علم بال  
 التام بل هو علم بالقوة القوية الصغرى اشرف من قوة الذي اذا خطر بالبال يمكن  
 بتشكك فيه فهذا هو التذكير واما الاعداد فان يخطر مع بالبال هو بحر محجور  
 كل واحد منهما اذا علم ان هذا العلم بنفسه اذا خطر بالبال في مجاودة الاخر بوضع

منها بعد اعلمه اليك فيكون لا بد من اعداد تلك الكثرة لما براد من العلم المنوع بايقاع  
 الجاود فليس كور الشئ اذا خطر بالبال معلوما هو مخطون بالبال معلوما ولا كون الشئ يخطر  
 بالبال وعده هو كونه يخطر بالبال مع غيره فضررت التعليم هو هذا وضرب التعليم هو ما  
 قبل وذلك على حين فترقم متصل متسق بعد ان يقع في غطه غلط ومنه قسم ليس على مثال  
 الاول ما يعلم في علوم الحسب والهندسة وعلامته فروع الاختلاف ومثال الثاني ما  
 في علوم الطبيعين وعلامته كثرة وفروع الاختلاف ثم ان الامور التي تعلم في علم المنطق معناه  
 ما تعلم على سبل التذكير والاعلاد ومنها هو على سبل الوضع ومنها ما هو على سبل الاحتياج  
 الاحتياج ولذلك يجب ان يكون ذلك بالكثر ما في كثرة في طه وديان ان اوضع واما ان يذكر  
 واعداد على ان ليس علما منطقي الحصفه وما في باره يمتثل اكثره تذكير واعداد في بعضه  
 احتياج واستدلال ما بعد ذلك فحاصل من تذكير ومن تعلم امور لا يقع فيه اختلاف  
 اذا فهمت على وجهها لانها من القسم المتسق والمنطق فان الترتيب الحاجة اليه بما كان من التعليم  
 القسم الاخر فلذلك لا حاجة الى جميع المنطق في جميع المنطق بل الجزء الذي على سبل التذكير  
 والاعداد يحتاج الجزء الذي على سبل الكسب يكون الجزء الذي على سبل الاحتياج  
 والاعداد يعين به الجزء الذي على سبل الاحتياج والكسب يكون الجزء الذي على سبل الاحتياج  
 مما قبل فروع الاختلاف في عند الحصفه والذي يوفهم من فروع الاختلاف عند الحصفه  
 فانما هو بسبب الفاظ وفروع الاختلاف في معانيها وذهاب كل فروع المنطق عن اخره  
 على الغرض الواحد ما ناعوا في اكثر الامور هو كلام غير منطقي دخل في المنطق ومع ذلك فلا  
 ان يوهن غير المنطقي وان يجاد غير المنطقي وان يتعلم غير المنطقي في المنطق ايضا ان العلم  
 الصانع لو يتعلمه من غير هذه الفوائن كثير يقع ما لم يحسب له ان يضره ثم ان يصير  
 استعمال هذه ملكة كان القوى اذا عمل القول يتفعل العلم بالقوى ان يستعمل القوى كما

هذا العلم هو العلم بالاشياء  
 والاشياء هي التي هي في العالم  
 والاشياء هي التي هي في العالم  
 والاشياء هي التي هي في العالم

مقالان





ويمكنه واما الوجبة الكلية المطلقة فيسبغني ان يتكلم فيها وتعرف الفرف بين المطلق والعقود  
 فنقول ان ههنا اول الاكلام موجبات الاحوال فهما مختلفتان فنقول ان الله عز وجل تعالى  
 دائما لم يزل ولا يزال فنقول كل ما هو لونه وكل انسان حتى نفي لا ان كل واحد واحد  
 شئ هو يباين لونه لم يزل ولا يزال كل انسان حتى نفي لم يزل ولا يزال كل ان يكون  
 ان كل ما يوصف به يباين بين ذاته يباين فانه مادام ان ذاته موجودة فهو لونه وكل  
 واحد يباين لوانه فانه ليس له يزل ولا يزال جوارا بل مادانه وجوده موجودا فنقول  
 ان كل مضمحل جسم لسنا نغني ان كل واحد ما يتحرك فاعنا هو جسم مادام يتحرك فلفظ بل  
 لم يتحرك لانه نغني انه جسم مادام انه موجودا او الفرف بين هذا وبين الذي قبله ان  
 لا يفر في الحال بين قولنا مادام ذاته موجودا وبين قولنا مادام يباين ههنا يفر  
 الحال بين قولنا كل موضوعا انه مضمحل مادام ذاته موجودا وبين قولنا مادام مضمحل فنقول  
 كل ايض فله لونه مفرق للبصر لا نغني ان كل واحد يباين له ايض فادام ذاته موجودا  
 فهو لونه مفرق للبصر مادام موضوعا انه ايض واما الذي يوصف به ان يفر اذا  
 انه ايض لم يسطر انه روح لا يوصف به الوصف فنقول كل منقول من الرى الى العبد  
 فانه يفر مثلا فرمسن ولا نغني انه مادام موجودا او مادام منتقلا الى العبد بل  
 ان لونه لا يفر موصف في بله فرمسن ونقول كل محرفا انه ساكن فان هذا يجوز  
 يكون له انما ما وجد ويجوز ان يكون وقتا ما ولا بد من ان يكون وقتا ما ويجوز  
 مع ذلك ان يكون دائما في بعضه مادام ذاته موجودة انفا فالاصرفه فلا يكون  
 انما هو وقتا ما ونقول كل مستنشق فانه نغني كل واحد يوصف به مستنشق فانه  
 وقتا ما لا يفر او كل مستنشق فانه نغني كل موضوعا انه مستنشق فانه نغني كل واحد  
 موجودا او مادام مستنقبا بالرفق هو موجودا بان يفر وكل كل موجودا فان له وجودا

لما يوصف به

وان كل موجود

وان كل موضوعا انه موجود فهو موضوعا ما بان في الرحم ليس ادم موجودا وان تعلم ان قولك  
 موجودا وقتا ما في الرحم وان كل موضوعا انه موجود فهو موضوعا ما بان في الرحم ليس هذا  
 عندها هو موجودا بان في الرحم فنقول كل موجود هو كذلك الذي يتماثل ما هو موجودا بان موجودا  
 قولك بشر طركون موجودا او لا بشر طركون موجودا او لم من انه حين ما هو موجودا او حينما هو  
 ما يكون الوقت وقتا معينا فبه كقولك الفرمسجد لا الكشور وان يكون الوقت وقتا معينا  
 كقولك الانسان يوجد له الاستثناء وهذا كقولك ان اشرك في ان المحل يبيح في اللغو فان قيل  
 ليس هكذا بل قولك كل مستنشق نام كاذبا ان تقول كل مستنشق نام في عرفه بلفظه  
 يبين فنقول ان كل منقول الى العبد فهو بالغ فرمسن في نصف قطع مثله وان كل موجود  
 فهو موضوعا انه في الرحم قبل ولادته فتكون هذه المفردات اما تصد بشروطه او لا  
 عن هذا من وجهين احدهما ان كل نام في وقت كذا في نام وقتا ما وكل موضوعا انه في الرحم  
 قبل ولادته فهو موضوعا انه في الرحم وقتا ما وكل بالغ فرمسن الذي في نصف قطع مثله في الرحم  
 فرمسن لا محنة وقتا ما وكل موضوعا انه في الرحم وقتا ما في ماضى وجوده فيما يستقبل  
 لفي الوقت يختلف في اشياء وتفرق في شئ في ذاته يتغير في الزمان ويتفرق في وجوده  
 وفي نسبة اليه فكل وجود البلوغ والنور الشئ معنى يعبر في الزمن وجوده فيما مضى وجوده  
 فيما يستقبل وجوده في الحال وليس هو محل ايجاد اليقين شئ من ذلك بعينه بل هو محل ايجاد  
 لاجل هذه النسبة فربما يشبه اقسام ايجاد الملاحة في الاستقبال ايجاد في الحال من ان  
 ان المفردات التي انزعتها من المفردات الزمانية صحيحة فاذا انضمت اليها الضمائر فقلنا  
 مستنشق نام في وقت كذا وكل نام في وقت كذا فانه على الاطلاق اي بلا زيادة شرط  
 ان كل مستنشق فانه نام فتكون ههنا با صيغة وتفرق في ههنا حمل على الحي الثاني هو ان  
 نساء في محل الحي لا جعل في موضع تصحيح لانه ههنا الفرف كل منتقل الى العبد وهو موجودا بان في الرحم

مثلا



الموجودين في وقت ما فانهم موجودون بانهم في ذلك الوقت وهذا الراي الثالث محض  
 فان كل واحد من الموجودين في وقت ما يصدق بالشرط المذكور في بعض ما يصدق في  
 كل عام من ذلك المصنف فاما ما عطفها فهو لا يصدق في جميع ما يصدق في كل عام  
 ضرورية ولا يصح ممكنة بل عمل عليها بانها اوجدها في كل عام كما في بعض  
 بالتحديد على نحو واحد في كل وقت بل يطبق في نفسها فان هذه القضية ليست ضرورية  
 كونها بتطبيقها او منفصلين ليس هما دائما ولا اية المكنات التي يجوز ان يكون  
 بل يجب ان يكون بالفعل في كل عام ولا اية من عمل عليها هذا القول في عملها  
 العمل باعتبار الاحكام وكان له مدخل في كل وقت في ذلك كما في بعض ان ذلك  
 الدوام لا يصدق في جميعها بل المصنفها فقط فان ليست هذه ضرورية ولا ممكنة  
 النظر الذي يعتبره في ان لها تكون مطلقة ولا يكون المطلق باذ هو الوجود  
 يمنع من هذا المطلق المطبق في كل وقت من فرض محتمل ان ذلك المصنف الباقية التي  
 انهما بالاستقضا وقد يتبع من هذا المصنف في بعض المصنف في الشرط والاحكام  
 الغضبية في ان شواها تصدق في ذلك المصنف باعتبارها في الموضوع كما في  
 حصول انسان يمكن ان يكون في وقت واحد في الاصلين في الاصلين في تصدق  
 انما يكون ههنا مفهومة وجوبية في ذلك كون ممكنة اذا اعتبرت من حيث كون  
 هذا الموضوع في وقت ما في حجب سلب مضمون هذا المثال غير ممكن في ذلك  
 امثلة من امور اخرى من انواع الامور التي لا نهاية لها والفرق بين هذا الاحتمال والاحتمال  
 انما الفرق في هذا الامر انما كان من حيث الموضوع ليس لبيان ان قدم منه  
 العمل بالانسان ضرورية بالكلية من المصنفين في ذلك الوقت فان لم يكن الشيء  
 الموضوع في ذلك الوقت بل في كل وقت ان يكون موضوع الذات ليس مصفيا ان  
 في بعض

قطبها

في بعض

فيما يستقبل ان هذا الراي النافع ايضا بخصوص ان لا اعتبار في الضرورية في الاحكام انما هو  
 مقابسة المحقق الموضوع وبغيره بل بعد ذلك التحويل ليس في الجسدي واما المدعيان  
 الاولان فالاشارة فيهما بوجوه في حق ان يعني بالطلاق انهما لا يعدلان بحفظ الكل اعنان  
 ليعلان القضية من حيث هي قضية احكاما ومن حيث هي قضية بوجوه في حق الاحكام  
 وكل من حيث بوجوه في الاحكام دائما احكام اخر في الامثلة التي توجد في العالم  
 نذكر ان المطلقة في اصطلاح الاول هي العمومية وقد عرفنا ان لا مقدمه كلية  
 الا في ضرورة وقد غلطوا انا في ذلك كما يكون العمل في كل واحد الموضوع دائما في  
 يجب ان نلتفت الى ذلك في ذلك ان من سوء فهمه ليراد بالضرورة ان يكون له في  
 الان هو ان ذلك الكلية الواجبة الضرورية تفوق ان في كل وقت بالعمق معنا كل واحد  
 واحد ما يوصف بالفعل انه موجود كان دائما ثابت وكان وقامات في ذلك الشيء  
 بان لا اعتد ما يوصف بانته فقط ولا وقامات بل اذ ان ذات هذا الذي يوصف بانته  
 في موجودا فان كان دائما موجودا فيكون دائما وان لم يكن موجودا فيكون في  
 فيكون مادام ذاته موجودا سواء كان ذاته نفس الشيء الذي في الموضوع مثل الموضوع  
 بانته انسان فان الموضوع بانته انسان ليس شيئا الا في الانسان وكان الموضوع بانته  
 في ذلك يكون موجودا في ذلك لا يوصف بانته كما مثلنا ذلك فيقول هذا بل فيقول  
 انما قد سمعنا لفظ الصم وهو الدوام في موضع من ذلك اننا نقول ان الله تعالى قال  
 اي في انما الميزان ولا يزال فيقول كل انسان سمعوا بالعمق لا ان ذلك في الميزان لا يزال  
 لكن مادام ذات الشيء الذي يقال له ان انسان موجودا اي مادام موضوعي مما جعل  
 ونقول كل من غيرنا في العالم لان دائما الميزان لا يزال لان انما مادام الذات فيقول بانته  
 صم في موجودا بل مادام صم في كل زمان فيقولان يكون دوام ذاته موجودا او كونه في  
 كذا واحد فيقول كل انسان فان دوام وجود ذاته ودوام انشاءه بالانسان و

في المق

ونقول كما مضى في حق الجسم بمعنى ان كل ما هو عليه من حيث كلفه ان فهو ادم ذاته  
وان في الحركة فهو جسم ونقول الشيء زمانا بالضم مادام ما شابهه لا تفوقه ما شابهه بالضم  
ونقول ان الفاعل هو الكسوف بالضم وقت كذا وكذا وهذا وان صح عليا في قول الكسوف  
مادام كاسفا بالضم فليس معناه ذلك المعنى فان شرط الضم في القول الثاني هو ان لا يكون  
موجودا وشرط الضم في القول الاول هو وقت يكون الفاعل في العطف مقابلا للشيء  
ويما وان تلازمها معا فان ونقول كل انسان فانه مشتق من الضم فاما معناه ان لا  
منه ليس اية معنى هذا انه يتقن بالضم مادام مشتقا وان لا يزمه وهذا كلها اقل  
المطلق الكلي اما الضروري المرسل منها هو الذي هو في الجوهر اوجبا ادم  
المقول عليه الموضوع موجودا الذي لم يزل ولا يزال داخل في هذا والوجهية  
الممكنة فنقولنا كل باب ابا لامكان ومعناه ان كل واحد مما هو وصفه في باب اما في  
دام فغير ضروري وجوده اولا ووجهي الذي لم يمتد بشرط ولا ينفك الى ان يوجد  
لا محذور فاما ويجوز ان يكون البنية اعني في الاثر الزمان او يجوز ان يصاحبه دائما  
وهذا الممكن اعم من المطلق بالوجهية في ايمان كل واحد مما هو وصفه بالفاعل ان في  
او غير اتم فانه في اتم في وقت يفرض ذلك الحكم موجودا له فانه يكون اتم مستقبل  
بخصه يفرض ذلك الوقت بحيث يجوز ان يوجد ذلك الحكم وان لا يوجد مستقبل  
الى بيته ان محدود فانه عندنا يكون له حكم موجود في وقت محصل فهو في اتم  
كان مستقبل ضما بحيث يجوز ان يوجد ذلك الحكم وان لا يوجد ان لا يعين ذلك  
بمستقبل سلبا ان محدود حتى يكون في الموضوع محصورا وتكون الوضو  
التي توصف بها في زمان معين ويكون المستقبل العيني مستقبل وقت معين  
فلا يكون قولنا كل باب ابا لامكان على جميع ما هو وصفه في كل زمان في الاضداد

فرضاه

فرضاه وهذا الفهم الثالث من الممكن يخرج عن الطائفة فلا يكون جزئيا لغيره وان  
جازا ان يكون شخص محدد ويصلا فان محققا فان زيد اذا قصد فهو قاصدا  
على التمس ولا اية بالامكان بهذا المعنى بل بالامكان بالمعنى الذي قبله وليس هذا الفهم  
دائم الوجوه اذ امر العدم مادام ذات الموضوع موجودا واما انه ليس في الامكان فهذا المعنى  
فان لامكان بهذا المعنى فيضضي المستقبل ولا ينفك في الحال وهذا ملتفت في الحال  
الحال يكون هذا الفهم باعتبار المستقبل كذا ويجب اعتبار الوقت مطم اذ يعين ولا  
يكون احد اعتبارين داخل في الاخر ومفوقا عليه ان تلازمه اذ يمكن ان لا يكون  
غير مستحق ان يعين له وقت بالضم اعني لا لامكان فان الفهم ليس كالتفصيل وكالتفصيل  
للوقت وقاما وكالكسوف في الشيء يجوز ان لا يفعد البنية وليس يجوز ان لا يكف الفاعل  
ويجوز ان يكون عند الضرور المطلقة وعدم الضرور التي يقضيها وقت لا محذور  
فيكون قولنا ان لا يدخل هذا الامكان غير اعتبار المستقبل قولنا ان لا يتقن لا يدخل  
هذا الامكان في الشيء اولا الذي هو في غير وقت اتم اما الامكان الذي يحضر  
فيه دخل كل شيء في الضروري لكن المستعجاب اذ احد القسمين المذكورين في بيان  
الضروري المطلق والممكن طباع لا تتدخل البنية ولا يتجمع في مادة واحدة  
جعل الضرور الموجود مادام ذات الموضوع موجودا المطلق ما يجب وجوده وقاما  
او يعبر عنه اذ اتم والممكن ما لا يجب وجوده ولا سلبه وقت اتم فاما ان جعل  
الممكن ليس ضروريا حقيقيا يدخل القسم المذكور من المطلق في حين جعله معتبرا  
في اتم وقت بعينه فمن صفات المادة مشتركة بينه وبين المطلق الذي له وقت  
بعينه فيكون ضروريا دائما وان لم يقل العدم على الاخر ولم يدخل فيه بل صلا  
في المادة فكانت المادة مطلقة باعتبارها وممكنة باعتبارها وان اخذ الممكن بحسب

فيكون وقتاً واحداً لا ينفرد بوقت انفراد المكون عن المطلق فلم يشكره بوجده في غيره  
 في فهمه لشيء كان مثلاً كما هو الكلي الموجب لك ان تغفل عنه واما الوجبة التجريدية  
 كقولك بعضيت افعناه بعضاً بوصفها فعل انزبت سواء كان ذلك البعض دائماً أو  
 ماباً وخطا فإنه بوصفها غير بيان أو شرط لا دائماً واما الضرورية فإن كونها  
 بوصفها انزبت على أي الأحوال المذكور شئت بوصفها دائماً أو مادام الذات التو  
 بب وجوده والممكن على النحو المذكور وهذا الفيل على السالبة الكلية المطلقة  
 الضرورية كيف يكون وكما التجريدية وبالجملة فإن لغة العرب لغات أخرى مع أنها  
 يوجد فيها الفظ يدل على سلك الأرواح بغير فهم من ذلك الشيء مما هو موضوعه  
 لذة البنية مادام موضوعاً انزبت إذا قبل الأشيء ما هو قائم بغير ما هو موضوعه في  
 وان كان السالبت وفقاً لاختصاصه فان المفهوم في اللفظ فلا تنقض إذا قبل كل السالبت  
 فبري إنسان لا يتنقض في ساعة والحيات لم يران الكلام فلا تنقض كما ترى أنه إذا  
 لا واحد الناس متنقضاً فإذا وجد وقت يتنقض عن ان يتنقض اللهم إلا ان يصحح  
 لا واحد الناس متنقضاً إنما صح لا يجعل صفاته بعض النظم متنقضاً وفقاً ما انقضاً  
 لهذا فان شئان بجذ السالبة الكلي لفظاً مطبقاً على الوجود كلها العموم بما هو متجانس  
 بلطف آخر مثل قولنا كلاب فإنه لا يوجد أم يكون كما انقلنا كل واحد واحد كاهوت فكل واحد  
 أو يشبه أن يكون هذه القضية موجبة فان حوت السالبة قبل الرابطة ويشدرك  
 يكون لفظاً كل واحد يدل على إيجاب البنية على عموم فان جاز العمل جيباً على إيجابها  
 محصلها ما معدل كقولنا كل إنسان يوجد له عادلاً أو جاز العمل بالبادل على سلكنا  
 كل إنسان ليس يوجد عدلاً وكذا حال البعض فلو لا أحد كثير من بين قولنا البعض  
 ليس بجانبين قولنا ليس بعض الناس بجانبين لم يمنع اللغة ان يكون قولنا كل إنسان

ليس يوجد

ليس يوجد عدلاً سلباً هذا هو السالبة الذي يجب ان يستعمل السالبة العلم الذي  
 الوجود المذكور كلها ويجب عليك ان تعرف الحالة المعنى المقصود في الموضوع والحال  
 إذا كانت النفاضة الجزئية فانها لا يفارق الكلية إلا ان الحكم فيها في بعض الموضوع  
 في التناقض بين المقدمات في ذلك الجها وتحت عيننا ان يدل على  
 المناقضات التي تقع بين المحصولات المذكورة فالظاهر ان يقولوا يشك ان المذكور  
 منها في الفن الثالث غير ذلك لأننا اذا قلنا كل إنسان يوجد فانواع الزمان والوقت  
 ليس كلب أذ هو واحد وط القبط عشر كعلينا مثلاً اذا قلنا كل إنسان متنقض  
 في الوقت الذي يتنقض ان يتنقض فيه وقتنا ليس كل إنسان يتنقض في الوقت  
 الذي يتنقض ان يتنقض فيكون الوقت واحداً كان ذلك بالحقيقة مناقضاً للاول والآلة  
 لسنا نراعي هذا في المواضع التي تستعمل فيها هذه المناقضات اذ ليس يتبين هذا  
 البتة ولا يقع شك ان حين ما يتنقض ليس لا يتنقض على استنساخ القول في  
 البراهين على احوال الفرد والسالبة المطلقة فوجه نحو مثل هذا فان هذا املاً  
 يشك فيه وان حصل زمان واحدنا اخذه من حيث هو وقت في نفسنا  
 هو وقت هو وقت بالتفصيل قد ذلك فلم يمكن تحصيله والفرق بين اخذ الوقت  
 من حيث هو وقت في نفسه واخذه من حيث هو وقت هو وقت المحلي ان اذا قبل  
 ان الفرع يتنقض لجزءه كما وقيل ان الفرع ليس يتنقض لجزءه كما كان ذلك  
 ما يشك فيه ويحتاج الى بيان فكان التناقض فيها حاصل مع ذلك واما اذا قبل  
 الفرع يتنقض في كسوفه وليس يتنقض في وقت كسوفه فانه وان كان هذان  
 القولان كلاً ولا يفرق بينهما مناقضان فليس يقع خلاف المتفق ان السالبة  
 صلبة لا يقع فيها شك يجب ان تعلم ان ما ان العمل في الوجود يجوز ان يعين

ان السالبة العلم الذي يجب ان يستعمل السالبة العلم الذي  
 الكيفية العقلية  
 ان السالبة العلم الذي يجب ان يستعمل السالبة العلم الذي  
 الكيفية العقلية  
 ان السالبة العلم الذي يجب ان يستعمل السالبة العلم الذي  
 الكيفية العقلية

ان السالبة العلم الذي يجب ان يستعمل السالبة العلم الذي  
 الكيفية العقلية  
 ان السالبة العلم الذي يجب ان يستعمل السالبة العلم الذي  
 الكيفية العقلية

وما في القضية الكلية وفي كل واحد فكيف يمكن ان يعين حتى يعبر في السلف والكل  
 بان اثنان اهلنا اواعا الزمان والوقت يمكن ان يصدق في الكليات المتضادان  
 كقولهم كل انسان مخلوق كل انسان ليس بمخلوق وكان التعليم الاول قد عمل  
 قولنا كل فرس مستنقظ صافا مع قولنا كل فرس نائم اي ذلك في وقت واحد  
 في وقت اخر وانما كقولنا المتضادان لا يصدقان معا اذا حفظتهما  
 شرايط التقبض كانت الازمنة فيهما واحدا وذلك امر قد يكون في نفس الامور  
 نحو في غيرنا ان يورد ذلك فاننا اذا قلنا كلب او كانت الازمنة منصرفا لكل  
 واحد زمان اخر قولنا ليس كلب آلم يمكن ان نشبه هذا الى الزمان الذي لكل  
 واحد خاصا فان ليس كل شيء في زمان واحد فقولنا ليس بعض في آتى زمان  
 واحد اي ليس بعض في آتى الزمان الذي قبله فيه انه ان كان ربما يمكن ان يكون  
 ذلك البعض واحدا وبعضين زمانه ولكن هذا انما يكون حقا لو كان زمان ذلك  
 البعض متطوقا بمصرحا فاما اذا كان معنى ذلك في زمان واحد وبعضين فكيف  
 يكون قولنا ليس بعض ب ابدل على انه ليس في ذلك الزمان الذي لم يعين و  
 اما ان اريد ايضا انه ليس في زمان ما يمكن ان يصدق في القولان عن معنى ليس  
 في الزمان المعين الذي يكون فيه ان كان كذا السالبي اي صحه متناقضها ابينا  
 بنفسه كل موضع ولم يتفجع في الخلف وليس كل على ان السنان استعمال عبارته  
 بعض ب فقط بل قد يستعمل عبارة ليس كل وهذا لنا وبل لا يترجم حيث نقول  
 ليس كل لانه لا يعين الزمان الذي يصدق فيه كل يتحقق بتعيين صحه متناقضه  
 في ذلك الزمان لقولنا ليس كلب او سبائك من البيانات لهذا ما يزداد بها  
 في موضعه وايضا ليس يمكننا ان نقول ان تقبض قولنا كلب آلم هو قولنا ليس كل

ب ا على معنى انه ليس مادام كلب موصوف ب فهو آخى يكون لهذا الضرب من  
 المطلق فبعض مطلق ذلك لهما فلهذا يصدق مع الاذنين ان كان قولنا كلب  
 اي في وقت واحد فان كون ب صادقا ان يصدق ليس كلب آلم مادام موصوف  
 بيب فاللفظ لا يجب منع الاعتبار بين جميعا ذلك فذالوا في امثلة المطلقان  
 كل فرس مستنقظ وكل حيوان مخلوق بالارادة اي بالفعل حتى لا يصير ضربا ليس  
 ذلك انما مادام موصوف بالموضوع فان انقصر على التثنية في القسمه كان التناقض  
 سهلا فكان اذا قيل كلب او كان اطلاقا ان كلب آلم مادام ب موصوف بيب  
 ليس كلب اي مادام موصوف بيب كان متناقضا او قيل كلب آلم مادام موصوف  
 با ثم قيل ليس كلب اي مادام موصوف با انه كان متناقضا لكن نفس الاطلاق  
 لا يوجب احد هذين المعنيين بعينه ولا الحدود المذكور في التعليم الاول  
 لساعدان يكون الحكم كله على هذا الاعيان فيجب ان يطلق عام لذلك فيقسم  
 ذلك هو ان لا يكون موصوف با نه مادام الشرط الذي في الوجوب بغير ههنا  
 اي من الضلال اذ كراهه فيما سلف من حكم الشرط الحكم الوقت وان كان  
 نقبضا فليس يمكننا ان نستعمل على بصيرة لكن اعتبار القسم الثالث من الهدر  
 الهذيان اعنى القسم الذي فيها لغير كلب آلم مادام موصوف با نه او كل تقبضه  
 انه ليس كلب آلم الوقت الذي هو فان هذا السالبي يصدق البينة ولا يكون  
 الاعبار في الاطلاق فانه الا ان يصرح بالقسم فيقبل عن خالها وتبصر كانه  
 نقول كل ما يوصف بان ب فانها بالظن واما مادام ذاته موجودة فوصف بانه مادام  
 القاء ويكون الالف ليس هو المحول بل جزءه من المحول ويكون المحول هو مادام  
 القاف وهو هذا المحول لا يفارق موضوع البينة بل هو موضوعه ولا يفرق في الجانبي





فوجبه نفس الامر ان استعماله على الوجود الذي يوجد للمطلق يقتض مطلقا  
 بحسب اصطلاحه في اصطلاحه فيما بيننا على ان لا نقول كذا البتة ونعني كذا الذي يجب ان  
 بل اذا قلنا كذا وقلنا كذا مع كذا الصطلح عليه اننا نعلم ان هذا محذور مخالف فان  
 قلنا كذا في معنى انما يكون يقتض ان البتة ليس كل ب ا عني التخصيص الذي يكتسب  
 ويدل عليه الفاظنا التي نطوقها ولا يمكن ان تتعلق الابهام الكلي بل انما قلنا كل  
 كذب ان يصدق لا محذور بالعمى بل كذا فان ذلك في الصدق فلو ان البعض  
 بالامكان الخاص ان لا يكون البتة في وقت الاوقات وهذا القول لا ينافي كذا في  
 كذا ب ا فاذن المتناقض هو الاعمير هما وهو انه يمكن ان لا يكون كل او بعض البتة  
 القابل للامكان العلم فانك تعلم اننا اذا قلنا كل ب على الاطلاق الذي يعم القم وغيره  
 وصدق كذب هذا بل اذا قلنا يمكن ان لا يكون بعض البتة بالامكان وكذا يصدق  
 بل وجب ان يكون كذا بالعمى او اطلاق غيره من ذلك لكن قولنا يمكن ان لا يكون بعض  
 ب ا البتة بالمعنى العام هو مثل قولنا ليس القم بعض ب ا وقاما وليس هذا يقتض الصدق  
 حتى يمنع ذلك ان يكون يقتض غيره فاننا نعلم اننا في صدق البتة وفي الخرج فما اعتبر  
 الاحوال اما اذا اخذ المطلق بالمعنى الحقيقي البتة والوجوبية الضمنية جميعا اذ  
 كذب لك وكذا يمكن صدق الممكن بالمعنى الاخر الذي هو ان يجوز في الشيء  
 عدمه ولا يعبر عن المعنى الجازم العزمي اصله اننا انك اذا قلت كل ب ا اي قلنا لا  
 وانما فان كان السلب جازما او لا يجاب بحيث ما او يتفق في البعض ان يوجد وعدم  
 به من له البتة كذا في جميع ذلك ان كل ب ا لم يجاب بصدق شيء من ذلك بغيره  
 يمكن ان نجد سلبا واحدا في جميع هذه فان السلب لا يجرى في الاجاب كذا ايضا  
 اجابا بغير ذلك لان الاجاب يكون متناقضا للاجبا والسلبان بهما جميعا في واحد

السلب الممكن العام فسمى انك تخالف في التبدل في قول ليس كل ب ا في  
 بعينه لا دائما بل بالبعثرة انما وبعضه البتة فقول لان ان المطلقة بالمعنى  
 العام الوجوبية الكلية كقولنا كل ب ا يخرج عنها مشبهان احدهما بالقم بعض  
 ليس والثاني ثانيا فبعض ب ليس البتة فاننا اذا كان لا يجاب انما او ثانيا  
 فذلك اخل في المطلق العام فيجب ان يكون البعض مسلوبا عند انما وسلب  
 البعض انما او جذا ان ذلك التخصيص لا يجاب بكون ضرد وابل يجوز ان يكون  
 الممكن مسلوبا عن البعض انما في مدة وجوده بل الدائم السلب لا يجاب الضرد  
 ما كان دوما في طبيعة كل به الموضوع لا يجب شخص ما فان المسلوب عن شخص ما  
 دائما قد يكون غير الضرد في ا هذا التخصيص ايضا وهو السلب الدائم عن البعض  
 اذ قد يتغير على الضرد في غير الضرد في ما ان كان المطلق ما خذ الحسب المعنى  
 الخاص فبعضه سلب لك الاطلاق وهو سلبك الاطلاق الخاص على السلب  
 فان سلب المطلق قد يجوز ان يكون غير السلب المطلق كما ان سلب الضرد  
 غير ضرد السلب سلب الامكان غير امكان السلب فيجوز ان يكون المطلق  
 انما هو كذا في لا يجاب بل الاطلاق اذ هو ضرد في لا يجاب هذا يجوز ان يكون  
 كذا بل ان يجوز ان يكون سلب في سلب المطلق ان لم يكن بشره في  
 البعض وجميع هذا بشره في سلب اطلاق الاجاب ان لم يكن بشره في  
 سلب مطلق الاجاب فيكون ح يقتض ليس كل ب ا الاطلاق بل هو الضرد  
 موجب في البعض او دائم السلب البعض هذا ليس مطم بل ان سلب  
 وان كانت الكلية مطلقة عامة ففانها ايضا جازمة موجبة دائمة  
 في البعض على الوجود الذي يتم النجوى المذكورين اما اذا كانت سلبت مطلقة

في سلب المطلق بالمعنى الحقيقي  
 في سلب المطلق بالمعنى العزمي  
 في سلب المطلق بالمعنى الجازم  
 في سلب المطلق بالمعنى العزمي  
 في سلب المطلق بالمعنى الجازم

السلب  
 في سلب المطلق بالمعنى الحقيقي  
 في سلب المطلق بالمعنى العزمي  
 في سلب المطلق بالمعنى الجازم

خاصة ففما بها الحلال والثلاثة اما ضرب في السلب في البعض وضرب في الايجاب  
 ايجاب في البعض وضرب في هذه الثلاثة لسنا نجد بها ايجابا واحدا بل  
 فيه كما كان يوجد هناك سلبا فلهذا مشرك فيه واما الوجوه كقولنا بعض  
 على الاطلاق العام فيشكل الامر فيهما هل يباها الضرب والامكان معا فان  
 لا يصح سلب الممكن عن كل شخص منها سلبا دائما فكان يصح فيكون بعض الاشخاص  
 يوجد فيها الممكن بعضها لا يوجد فيها فيدخل في المطاوع لا ينافضه سفي الضرب  
 وهو الذي يباها فان صح التسليم فيكون الدائم يباها فيكون الدائم غير الضرب  
 ويكون الضرب بالطبيعة يستحق ان يكون سلب كل شخص هو سلبه والدائم  
 بالطبيعة وانما في السلب على النظم في عرف هذا بالعقيدة حيث هو منطوقا  
 ان يباها السلب الدائم حتى ان كان الدائم الاخير ربا وذلك ان كان ام عينه في  
 بالنقض الممكن فيشبه ان لا يتفق وجوده لكل شخص انما كان لا يتفق  
 فان العدم كان البق الممكن فيكون النقص فهنا الدائم فنقض قولنا بعض  
 من سب البتة ونقض قولنا الكل سب ان كل سب اذا علم ان منهم الدائم ما فهمت  
 فان كانتا مطلقين بالمعنى الخاص لم يجب ان يكونا مباها شي بعينه بل كان الضرب في  
 في الكيف الدائم الخالف في الكيف بعد ان يخالف في الكم داخل في نقضه واما قولنا  
 كل سب بالتم فنقضه ليس بالتم كل سب او ان وجدنا ويجوز ان يكون كل سب دائما ولو  
 يمكن بالمعنى العام ان لا يكون كل سب وقولنا بالتم لا شئ من سب فان نقضه في سب ليس  
 لا شئ من سب بل ما بالامكان او بضرب في الايجاب في ذلك بالعقيدة ايجاب في  
 قولنا يمكن ان يكون بعض سب الامكان العام وقولنا بالتم بعض سب فنقضه ليس بالتم  
 ولا شئ من سب او بل يمكن ان لا يكون شئ من سب الامكان العام وقولنا بالتم ليس

كل سب

كل سب فان نقضه بالعقيدة ان ليس بالتم ليس كل سب او بل يمكن ان يكون كل سب  
 الامكان العام واما في سب يمكن فاذا اذا قلنا يمكن ان يكون كل سب فنقضه ليس  
 يمكن ان يكون كل سب ابل يجب او يمنع او يكون مطا على حساحول الممكن ولا بل  
 ليس كل سب اعلى ما في وان ذلك في سب الممكن لا يمكن وقولنا يمكن ان لا يكون شئ من سب  
 فنقضه ليس يمكن ان يكون كل سب ابل يجب يمنع او لا يطلق على حساحول الممكن  
 لا بل شئ بعينه ايجابا في البعض لا يوجد صناديقا يصدق مع كذا الكلمة شئ  
 بعينها وعليه هذا فنقض في الجزئيين  
 فخذ الفيل المطلق العام  
 فاعرف ان من المفرد والمعمول على الكل ايجابا وسلبا والصفات والصفات فيهما  
 القياس من هو في سب مشترك في البرهان والجدلي وعرفه كالتكلم المفرد حيث هي  
 مفرد بل انما تكون المفرد ربهانية وجدلية وعرفه كالتكلم في اخرى بعد كونه مفردا  
 فالبرهانية تكون احد جوف الشاخص ليس ايها الشق بل الحق منها مثل الاولية المحسوسة  
 والسندة الى الاولية والمحسوسة او شئ اخر ان كان محسوسا في ذلك وهذه لا تكون الا  
 واحدة واما الجدلية فانها يكون المحسوس هو محسوسا في مكان المتقابلين معا  
 فكان كل واحد منهما بالحق المحسوس من جدلية فكان القياس ان ارد ان ينصرف  
 وان ينفع باحد المتقابلين استعمالا وان ينصرف معا بل وان ينفع بالمتقابلين  
 احده واستعمل واما محسوس وضع واحد فمتعين له مشهور واحد اما السائر فاما  
 ينفع بما يستعمل المحسوس لا يتعين ما يستعمل من المحسوس بها ابدا واستعمل مشهورا  
 وان يستعمل من المحسوس كان حكم المشهور بين المتقابلين السائر على ما هو محسوس  
 انه ينفع بالطرفين معا واما الذي ينسب بالسلب في كل الامر ما ينفع باحد الطرفين  
 بعينه اذا انحصر انما جابلا ينصرف المحسوس الاستقامة وقد ينفع بالثاني في

الامكان العام  
 يمكن ان يكون كل سب  
 ليس كل سب اعلى ما في  
 فنقضه ليس يمكن ان يكون  
 لا بل شئ بعينه ايجابا في البعض  
 بعينها وعليه هذا فنقض في الجزئيين  
 فخذ الفيل المطلق العام  
 فاعرف ان من المفرد والمعمول على الكل ايجابا وسلبا والصفات والصفات فيهما



القابس

186



187

144

119

19.

